٤٠٩٥

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة
زمزم بنت أحمد بن علي تقي

إشراف
الدكتور سعد بن حمدان الغامدي

الفصل الدراسي الأول

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : زمزم بنت أحمد علي تقي الرّقم الجامعيّ : (٤١٩٨٤٤٧٩)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة

الأُطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير في تخصُّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢٠/ ١ / ١٤٢٣ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ سعد حمدان الغامدي	المناقش الأوّل : أ. د مصطفى أحمد حسنة إمام	المناقش الثّاني : أ. د. رياض حسن الخوام
التوقيع :	التوقيع : مصطفى ١٠/ ٣	التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ. د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الطالبــــة : زمزم أحمد علي تقي .

التخـــصــص : لغة (نحو وصرف) .

الدرجة العلمية : ماجستير .

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، و بعد :

فهذا بحث في « استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية » بيّنت فيه كيفية استعمال الأدلة الإجمالية من سماع وقياس واستصحاب وإجماع وأدلة أخرى تستعمل في الجدل النحوي وذلك عند ابن مالك وأثرها على آرائه وكل ذلك من خلال دراسة مسائل نحوية مختارة في كتابه « شرح الكافية الشافية » .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة تتضمن بيان الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث ، وتمهيد فيه ترجمة موجزة لابن مالك وتقدمة عامة في أصول النحو ، ثم جاءت الدراسة في خمسة أبواب أولها : السماع وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والثاني : القياس وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والثالث : الاستصحاب وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والرابع : الإجماع وابن مالك : موقفه منه ومسائله ، والخامس : الأدلة الأخرى وابن مالك : موقفه مما ذكر منها ومسائلها . وذيلت البحث بخاتمة أتبعتها بفهارس فنية . ووقف البحث على نتائج من أهمها :

١ - يقوم منهج ابن مالك من حيث الاحتجاج بالمسموع على قبوله والقياس عليه إن كثر وصح والوقوف عنده دون قياس إن قل أو شذ أو ندر .

٢ - يحتج ابن مالك بجميع القراءات القرآنية متواترها وشاذها على حد سواء ، ويجتهد في الإتيان بشواهد سماعية جديدة لم يُسبق إليها .

٣ - وهو ممن توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ودعوا إلى ذلك معتمداً في ذلك على كتب الحديث المعتمدة كالبخاري ومسلم .

٤ - يبنى القياس عند ابن مالك على سماع كثير صحيح .

٥ - ويهتم ابن مالك بالعلة على اختلاف أنواعها باعتبارها أحد أركان القياس .

٦ - يسلك ابن مالك في الاحتجاج بالإجماع مسلكين يذكر في الأول الآراء التي أجمع عليها النحاة ، ويثبت في الثاني صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

٧ - يستعمل ابن مالك بعض الأدلة الجدلية (التي سميت الأدلة الأخرى عند ابن الأنباري) أحيانًا في مناقشة القضايا أو إثبات صحة القواعد . وغير ذلك من النتائج المذكورة في خاتمة البحث .

والحمد لله رب العالمين .

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
زمزم أحمد علي تقي	د/سعد بن حمدان الغامدي	د/محمد صالح جمال بدوي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للّه رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإنه يطيب لي أن أعرض هنا موضوع البحث ، ودوافع اختياري له ، ومنهجي الذي سرت عليه فيه .

أما الموضوع فهو « استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية » وهو بحث في كيفية استعمال الأدلة النحوية التي يُقْصَد بها الأدلة الإجمالية كـ: السماع ، والقياس ، والاستصحاب ، والإجماع ، وأدلة أخرى تُسْتَعْمَل في الجدل النحوي .

وليس هدفي من هذا البحث الحديث عن الأدلة النحوية وإنما الهدف أن أُبيِّن كيفية استعمال هذه الأدلة عند ابن مالك – رحمه اللّه – من خلال دراستي لمسائل نحوية مختارة في كتابه « شرح الكافية الشافية » وأثر هذه الأدلة على موقف مؤلف الشرح وآرائه .

وأما عن أسباب اختياري للموضوع فهي :

أولاً : أن للأدلة النحوية أهمية كبرى في وضع وضبط القواعد النحوية التي تصون اللسان عن اللحن والخطأ ، ولا سيما ، في القرآن الكريم ، وقد اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم ، وتقوية آرائهم ، والتعليل لها ، والحجاج والرد على آراء المخالفين ؛ لذا فإن معرفة كيفية استعمال ابن مالك لها ، مع

التعليل والمناقشة للمسائل التي له رأي فيها بناء على تلك الأدلة ، ستكون مفيدة لي وللبحث العلمي على ما أظن .

ثانيـاً : أن ابن مالك – رحمه الله – قد بذل جهوداً جبارة في مجال العلم ، وكان مجتهداً فاضلاً ، أكب على العلم بجد وإخلاص ، فأعطاه الله سبحانه العلم جزاءً لإخلاصه فترك لطلبة العلم ثروة لا تنضب من المصنفات المفيدة ولا سيما – شرح الكافية الشافية – ؛ لذا فإن دراسة بعض ما بذله ابن مالك سيكون نافعاً لطلاب العلم بإذن الله .

ثالثـاً : أن « شرح الكافية الشافية » يشمل ثلاثة كتب : الألفية ، والكافية الشافية ، ثم الشرح ، فهو كتاب في غاية الأهمية ، ومما يزيد من قيمة هذا الشرح ويدعو لدراسته ما يتميزبه من حسن التقسيم وجودة العرض، إضافة إلى سلاسة الأسلوب وسهولته مع الاستيعاب والشمول إلى حد كبير .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في خمسة أبواب ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتتلوها خاتمة ، سأتبعها بفهارس فنية تقرب للباحثين الانتفاع به –إن شاء الله– وتفصيل ذلك كالتالي :

١ - **المقدمة .**

٢ - **التمهيد :** ويشمل ثلاثة أقسام :

القسم الأول : تناولت فيه ترجمة موجزة لابن مالك ذكرت فيها اسمه ومولده ، ورحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء ، وشيوخه ، ووفاته ، وأخلاقه ، ومكانته العلمية وتلاميذه ، ومصنفاته « شرح الكافية الشافية » ، وقيمة هذا الكتاب وأثره فيما بعده .

القسم الثاني : تناولت فيه تقدمة عامة في أدلة النحو من سماع ، وقياس ، واستصحاب ، وإجماع ، وأدلة أخرى .

القسم الثالث : وقفة مع ابن مالك ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المآخذ .

المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث .

المبحث الثالث : موقف ابن مالك من استدلالات العلماء .

٣ - **الدراسة** ، وجاءت في خمسة أبواب :

الباب الأول : السماع وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه مفهوم الاستدلال عند ابن مالك ، وموقفه منه ، ومستويات الاستدلال السماعي عنده من قرآن كريم ، وحديث نبوي شريف ، وكلام العرب ، والسماع والأدلة الأخرى ، وظواهر في استعمال السماع عنده .

ب - مسائل السماع ، وفيه أربع وأربعون مسألة .

الباب الثاني : القياس وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من القياس ، وظواهر في استعمال القياس عنده، وأنواع القياس عنده، والعلة وابن مالك، وأقسام العلة .

ب - مسائل القياس ، وفيه سبع مسائل .

الباب الثالث : الاستصحاب وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من الاستصحاب .

ب - مسائل الاستصحاب ، وفيه أربع مسائل .

الباب الرابع : الإجماع وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك من الإجماع، وطرق الاستدلال بالإجماع عنده .

ب - مسائل الإجماع ، وفيه مسألة واحدة .

الباب الخامس : الأدلة الأخري وابن مالك .

أ - تمهيد : تناولت فيه موقف ابن مالك مما ذكر منها ، وأنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » .

ب - مسائل الأدلة الأخرى ، وفيه خمس مسائل .

وقد سبقت هذه الدراسة بدراسات مختصرة كمقدمة شرح الكافية الشافية ، للدكتور عبد المنعم هريدي ومقدمة (التسهيل) للدكتور محمد بركات وقد أفدت منها في مباحث مختلفة .

* * *

منهجي الذي سرت عليه :

أما منهجي في تناول هذه المسائل فكان على النحو التالي :

أ - تناولت المسائل التي استفاد فيها ابن مالك من الأدلة النحوية في كتابه « شرح الكافية الشافية » فكان له رأي صريح فيها ، أو عضد فيها رأي عالم آخر ، أو خالف فيها رأي أكثر النحاة ، ولا أزعم أني درست كل المسائل في هذا الشرح ، ولكني اخترت ما بدا لي دراسته على سبيل المثال لا الحصر ، وهناك مسائل أخرى سأكتفي بذكرها كأمثلة في التمهيد للأبواب .

ب – أضع المسائل التي استدل فيها ابن مالك بالسماع أولاً ، ثم التي استدل فيها بالقياس ، ثم التي استدل فيها بالاستصحاب ، ثم التي استدل فيها بالإجماع ثم التي استدل فيها بالأدلة الأخرى .

جـ – أضع للمسألة عنوانًا ، وقد يعبر العنوان عن رأي ابن مالك .

د – أورد ما استدل به ابن مالك فيها بنصه موضحة موضع الاستدلال .

هـ – أفصل القول في المسألة ، فأورد أهم آراء النحاة من أشهر مظانها النحوية بدءًا بالكتاب وانتهاءً بما قاله ابن مالك فيها ، وسار عليه الخالفون بعده أو عارضوه فيه ، مراعية في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة ، الأسبق فالأسبق .

و – قد يكون في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء لقائليها ، لذا عنيت – في الأغلب – بتحقيق نسبتها إلى أصحابها ، وبيّنت وجه السهو فيها ، معتمدة في ذلك على كتبهم .

ز – بعد تفصيل القول في آراء العلماء وأدلتهم ، غالبًا أبيِّن وجه القوة والضعف فيها ، مسترشدة في ذلك بما قاله النحاة أنفسهم في مناقشاتهم لآراء بعضهم .

ح – غالبًا أوضح رأي ابن مالك في نهاية المسألة معتمدة في ذلك على ما توفر لي من كتبه التي ذُكِرَت المسألة فيها ، موضحة الأدلة وأثرها على حكمه في المسألة ، وأحيانًا أكتفي بذكر رأيه في بداية المسألة فقط ، ثم أردف ذلك بما بدا لي من رأي فيما أتممت مناقشته ، مع عدم معارضة الأدلة السماعية الفصيحة ، شعاري في ذلك أنه لا عدول عن الإتباع عند صحة السماع .

ط - لم أخرّج الشواهد الشعرية التي كفاني المحققون مئونة تخريجها استغناءً بما بذلوه في ذلك . مشيرة إلى المصادر التي سأنقل عنها تلك الشواهد فقط ، ولعلي أخرِّج ما لم يُخْدم في هذا البحث .

وقد ذيلت هذا البحث بخاتمة .

* * *

وبعــد :

فإني أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للّه تعالى الوهاب المنان ، الذي أعانني ، ووفقني ، وسهل لي الصعاب ، وفتح لي أبواب العلم ، وأسأله أن يرزقني الزيادة فيه ما حييت .

ثم الشكر كل الشكر لسعادة الدكتور المفضال سعد بن حمدان الغامدي ، الذي كان صاحب الفضل الأول والأخير - بعد اللّه - في إيجاد فكرة هذه الرسالة ، والذي كابد معي مصاعب فهم النصوص ، وفك عويصها ، وكبح جماحها ، فعاش معي مراحل كتابتها بجلد وصبر ، ولم يضنن عليّ بالكتب المفيدة النافعة ، فجزاه اللّه عني خير الجزاء ، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون .

ثم أودُّ أن أقدم خالص الشكر والامتنان مطعماً بأنوار البر والإحسان إلى والديّ الكريمين ، فقد أمداني بالدعاء المتواصل ، الذي كان له الأثر الكبير في توفيق اللّه لي لإتمام هذا البحث . .

وأخص بالشكر ذلك القلب الكبير الشاحذ لهممي حين فتورها ، والتي تعجز كلماتي عن ذكر ما قام به من دور في مواصلة بحثي هذا ... إلى الأستاذ محمد الشماع فهو المنارة حين يحلك الظلام ، وهو الوقود حين

تنفذ العزيمة .

هذا وأتوجه بالشكر للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة لتكرمهما بقبول مناقشة هذا البحث وتقويمه الأستاذ الدكتور مصطفى إمام والأستاذ الدكتور رياض الخوام .

كما أتوجه بالشكر إلى جامعة أم القرى ممثلة في رئيس الدراسات العليا العربية وعميد كلية اللغة العربية وجميع القائمين عليها .

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في بناء هذه الرسالة العلمية وبناء صاحبتها بقليل أو كثير ، وأخص بالشكر سعادة الدكتورة سلوى عرب .

وختامًا فهذا بحثي أضعه بين أيديكم فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده ، فضلاً منه ومنّة ، وما كان فيه من نقص أو خلل أو قصور فمن نفسي والشيطان ، ولكن عزائي في ذلك أنه ما من عمل إلا ويعتريه نقص ، أبى كتاب أن يكون كاملاً إلا كتاب الله – عز وجل – ، وما أجمل مقالة العماد الأصفهاني حين قال فيما كتب : « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

الباحثة

التمهيد

وهو ثلاثة أقسام :

القسم الأول : نبذة عن حياة ابن مالك .

ونبذة عن شرح الكافية الشافية.

القسم الثاني : تقدمة عامة في الأدلة النحوية.

القسم الثالث : وقفة مع ابن مالك .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المآخذ .

المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث .

المبحث الثالث : موقف ابن مالك من استدلالات العلماء .

٢

القسم الأول

نبذة عن ابن مالك

اسمه ومولده :

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائيّ نسبا ، الشافعيّ مذهبا ، الجيّانيّ منشأ[١] .

ولد في جَيّان في الأندلس سنة ٦٠٠ أو ٦٠١ للهجرة ، وقيل أيضًا سنة ٥٩٧ و ٥٩٨ .

رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء :

رحل ابن مالك من الأندلس بعد أن تلقى علومه الأولى بها إلى الشرق فنزل في القاهرة ثم رحل إلى الحجاز للحج والزيارة ، ثم قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة ثم عاد إلى دمشق مستوطنًا .

وكان قد تصدر بحلب لإقراء العربية ، وأَمَّ بالسلطانية المسماة بـ (الظاهرية)، ثم تصدر بحماة للتدريس مدة ، ثم انتقل إلى دمشق يصنف ويشتغل بالتدريس بالجامع وبالتربة العادلية ، وقد صرف ابن مالك همته لإقراء العربية ، وبرع في القراءات فتولى مشيخة العادلية الكبرى ، فكان إذا صلى في التربة العادلية يشيعه ابن خلكان إلى بيته تعظيماً له[٢] .

شيوخه :

شاع عند الكثير من أهل العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا القراءات ، وممن قال بذلك أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ، يقول : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهوراً يعتمد عليه ، ويرجع في حل

---

(١) انظر مقد مة التسهيل ص : ٧ .

(٢) انظر مقدمة شرح التسهيل ص : ١١ .

المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن خيار بجيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت بن خيّار من الأئمة النحويين ، وإنما كان من أئمة المقرئين »[١] .

ورد المقّري هذه المقولة من خلال ما نقله عن بعض المحققين -وهو العلامة العُجَيْسي- « بأن ذلك ليس بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس . إلى أن قال : فسامح اللّه أبا حيان ورحم اللّه ابن مالك ورحم اللّه شيخه ثابت بن خيار فكان من الثقات الأخيار »[٢] .

والثابت أن ابن مالك كان له شيوخ في جيان ودمشق وحلب أخذ عنهم العلم .

ففي جيان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار ، وجلس في حلقة أبي علي الشلوبين (المتوفى سنة ٦٥٤ هـ) ، وفي دمشق سمع من السخاوي، وأبي صادق الحسن بن الصباح ، وأبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر ومحمد أبي الفضل المرسي ، وفي حلب لازم حلقة ابن يعيش ، وجالس ابن عمرون تلميذ ابن يعيش .

وفاتــــه :

توفي بدمشق ليلة الأربعاء ، الثاني عشر من رمضان سنة ٦٧٢هـ ودفن بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ بقاسيون .

أخلاقــه :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان يمتاز بما كان له من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكمال العقل والتؤدة والوقار ، ورقة القلب ، وكثرة

(١) بغية الوعاة ١/١٣٠ .

(٢) نفح الطيب ٢/٤٢٥ .

النوافل ، وحسن السمت ، والاعتداد بالنفس ، والرجوع للحق[١] .

مكانته العلميـــة :

كان – رحمه الله – محبًا للقراءة ، سريع المراجعة والتثبت مما قرأ لا يكتب شيئًا من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وجمعت له الأسباب التي جعلته واحد عصره ، فقد عاش في بيئة تموج بالعلم والعلماء ، إضافة إلى ما تميز به من حذاقة عقل ، وسعة فكر ، وقوة قريحة ، وألمعية ذهن ، وحافظة ذاكرة حتى قيل : إنه حفظ يوم موته ثمانية أبيات ، لقنها إياه ابنه وهو على فراش الموت[٢] .

وبرع ابن مالك في علوم كثيرة حتى صار إمام زمانه في العربية[٣] . أما النحو والتصريف فكان فيه بحرًا لا يجارى وحبرًا لا يبارى ، فصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، حتى قال عنه ابن القويع : « إن ابن مالك ما خلّى للنحو حرمة »[٤] .

وقال عنه صاحب المدارس النحوية : « كان عقله دقيقًا ولم يشغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب ، بل استغله أيضًا في تحرير مباحث النحو وأبوابه وتذليل مشاكله وصعابه »[٥] .

وكان أبو حيان لا يقرئ أحدًا إلا من كتاب سيبويه أو تسهيل ابن مالك ومصنفاته .

---

(١) البغية ١/١٣٠ ، وانظر مقدمة (التسهيل) ١/١٥ ، ومقدمة شرح الكافية الشافية ١/٢٨ .

(٢) نفح الطيب ٢/٤٢٥ ، وانظر مقدمة (التسهيل) ١/١٥ .

(٣) شرح العمدة ١/١٧ .

(٤) المصدر نفسه ١/٣١ .

(٥) المدارس النحوية ص : ٣١٧ .

وسُمع ابن مالك يقول عن ابن الحاجب : إنه أخذ علمه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير[١] .

« ولا يجرؤ على قول هذا على الزمخشري إلا من بلغ القمة »[٢] .

بالإضافة لبراعته في النحو فقد سلك ابن مالك أفضل الطرق في مناقشة المسائل ، والموازنة بين الآراء ، وفَتْح آفاق جديدة في التفكير النحوي ، فالرجل حين يعرض رأياً ، أو يرجح رأياً فإنه لا ينتسب لمدرسة معينة ويتعصب لها ويسلم بآرائها بل يسلك طريقة المحققين ، ولعل خير ما قيل في منهجه ما ذكره السيوطي حين قال : « لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر .

وابن مالك يُعْلِم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة »[٣] .

وأما علم اللسان فقد صرف همته إلى إتقانه حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين ، فكان واحد عصره فيه .

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها ، فصار إماماً فيها ، ويدل على هذا ما قاله الصلاح الصفدي : «أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود - رحمه الله - من لفظه قال : إن ابن مالك جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة . قلت : هذا أمر معجز لأنه يريد ينقل الكتابين »[٤] .

---

(١) البغية ١/١٣٢ .

(٢) انظر مقدمة شرح الكافية الشافية .

(٣) الاقتراح ص : ٣٦٥ .

(٤) نفح الطيب ٢/٤٢٢ ، والبغية ١/١٣٤ .

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها[(١)] .

وكان إمامًا في القراءات وعللها وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، قال فيها :

ولا بـد مـن نظمـي قوافـي تحتـوي

لما قد حـوى حـرز الأماني وأزيـدا

أما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب[(٢)] .

وامتزاج الثقافات عنده من دراية باللغة وإحاطة بالنحو والصرف وإلمام بالأدب ساعده على حل المشكلات التي تنشأ عن الاختلاف في فهم النصوص ، فكان الشرف اليونيني يقرأ الحديث بين يديه فإذا مر به لفظ يوهم ظاهره مخالفة قوانين العربية ، شرع ابن مالك في توجيه الرواية لتسير في ظلال القواعد العربية .

تلاميـــذه :

انتفع بابن مالك جماعة كثيرة منهم ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين بن جعوان ، وشمس الدين البعلي ، والعلاء بن العطار ، والشيخ أبو الحسين اليونيني ، وابن النحاس ، والشيخ النووي ، والبرزالي ، وغيرهم[(٣)] .

---

(١) البغية ١٣٠/١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٥ ، وانظر مقدمة شرح العمدة ٣٢/١ .

(٢) نفح الطيب ٤٢٢/٢ ، والبغية ١٣٤/١ ، وانظر مقدمة شرح العمدة ٣٢/١ .

(٣) انظر : نفح الطيب ٤٢٤/٢ ، والبغية ١٣٠/١ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، ومقدمة شرح العمدة ٣٨/١ .

مصنفاته :

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو ذو قدرة فائقة على الاطلاع والبحث مع غزارة إنتاجه وعمقه وعلى الرغم من ذلك فقد كان سهلاً مقبولاً [١].

وحاز ابن مالك قصب السبق في جميع الفنون المتقدمة ، ومؤلفاته فيها خير شاهد على وفرة علمه وسعة اطلاعه .

ذكر تصانيفه الأسنوي فقال : وصنَّف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة .

وقال السُبْكي في طبقاته : صاحب التصانيف السائرة مسير الشمس[٢].

وسوف نكتفي بذكر بعض من هذه المصنفات فمن مصنفاته في النحو والصرف واللغة : التسهيل ، وشرحه ، والألفية ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، والكافية الشافية ، وشرحها ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وشرحه ، ونظم الفرائد ، وإكمال الأعلام بتثليث الكلام ، وتحفة المودود في المقصور والممدود ، وغيرها .

ومن مصنفاته في القراءات : المالكية في القراءات ، واللامية في القراءات، والدالية في القراءات .

ومن مصنفاته في العروض : كتاب العروض .

وفيما يلي سوف نتكلم بشيء من التفصيل عن كتابه « شرح الكافية الشافية » .

---

(١) انظر : مقدمة التسهيل ١/١٧ .

(٢) انظر : مقدمة شرح العمدة ١/٤٢ .

شرح الكافية الشافية :

نظم ابن مالك أرجوزة تحتوي على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، وسمّاها « الكافية الشافية » معارضًا بها الدرة الألفية لابن معطي ؛ لتكون أعمّ منها وأشمل ، فحوت من أحكام النحو وأسراره ما فات ابن معطي، منظمة الأبواب ، سهلة الاستيعاب ، وأراد أن يتبعها بشرح « تخف معه المؤونة وتحف به المعونة » على حد قوله[١] .

وكانت له طريقة خاصة في التأليف وهي طريقة تقوم على وضع المقدمات الموجزة ، ثم بسطها بشروح سهلة ميسرة خاصة في شرح الأرجوزة ، إذ لم يشرحها دفعة واحدة ، بل بدأ بشرح القسم الخاص بالصرف أولاً ، ثم النحو كذلك على الأرجح ، ثم جمع كلا الشرحين بين دفتي كتاب واحد .

لقد اتسم هذا الشرح بالشمولية إلى حد كبير ، حيث حوى الكافية الشافية ، والألفية التي تعد خلاصة الكافية الشافية ، فالكافية الشافية أشمل من الألفية لذا شرح الأولى فقط ، ولعل هذا هو السر في عدم شرحه الألفية على عادته في تصنيفاته .

وأشاد كثير من العلماء بشمولية هذا الكتاب فمن ذلك ما قاله الشيخ محمد الطنطاوي :« وصنّف مؤلفات نظمًا ونثرًا تشهد له بالتفوق على من تقدم، ... ، فمن النظم " الكافية الشافية " استوعب فيها كل ما سمعه وشرحها »[٢].

وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم عن شرح الكافية الشافية :

وكافـية مشروحـة أصبحـت تفـي
لعمـري بالعـلمين فيهـا تسـهّلا [٣]

(١) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠ ، ١٥٤ .

(٢) نشأة النحو ص : ٢٠٣ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣١ .

ومما يدل على شمولية هذا الكتاب أيضًا أنه يحتوي على بعض المسائل التي قد لا توجد في التسهيل نفسه ، كمسألة : نصب المعطوف على غدوة بعد لدن ، قال السيوطي : « وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل »(١) .

والناظر إلى موقف ابن مالك من العلماء وآرائهم في هذا الكتاب يجد اهتمام ابن مالك بذكر آراء العلماء ، وإيراد حججهم ، ومناقشتها ، ثم الترجيح منها بحسب الأدلة ، كما في مسألة : حكم (أنَّ) و (أنْ) بعد دخول الجار ، قال : « ومذهب الخليل والكسائي في (أنَّ) و (أنْ) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء ، أنهما في محل نصب .

ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشده الأخفش :

وما زرت ليلى أنْ تكون حبيبة　　　إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه

فجر المعطوف على (أنْ) فعلم أنَّ (أنَّ) و (أنْ) في محل جر »(٢) .

وفي مسألة تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي قال : « أجاز ذلك أبو علي في كلامه في " المبسوط " ، وبقوله في ذلك أقول وآخذ ؛ لأن المجرور بحرفٍ مفعولٌ به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به .

وقد جاء ذلك مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

---

(١) همع الهوامع ٢١٩/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

فــإن تــك أذوادٌ أُصِبْنَ ونســـوةٌ

فــلن تذهبـــوا فَرْغًا بقتـل حِبَـالِ ... »[١] .

وفي مسألة : إعمال المصدر المحدود والمجموع قال : « وكذا لا يعمل المصدر إذا حُدّ بالتاء ، ... فلا يقال : عجبت من ضربتك زيدًا ، فإن سمع ذلك قُبِلَ ولم يقس عليه ، وكذا المجموع حقه ألا يعمل ، ... فإن ظفر بإعماله مجموعًا قُبِلَ ولم يقس عليه ، وأنشد أبو علي في التذكرة شاهدًا على إعمال المحدود قول الشاعر :

يُحَـايِي به الجلد الذي هــو حازمٌ

بضربة كفَّيه المـــلا نفـسَ راكـبِ »[٢] .

وفي مسألة : حذف همزة الاستفهام ، قال : « وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لجبريل – عليه السلام – : (وإن زنى ، وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) . أراد : أو إن زنى وإن سرق ؟ لأنه من هذا التقدير »[٣] .

وهـو يدافع عـن آراء العلماء التـي يظهر لـه صوابها مقدِّرًا ومجلاً لهـم ولآرائهم [٤] ، قال : « وأنشد سيبويه مستشهدًا على إعمال (فَعِل) قولَ الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠١٤.

(٣) المصدر نفسه ٣/١٢١٧.

(٤) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ١/٧٩ .

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تَضِيــرُ وآمِـــنٌ

ما ليــس مُـنْجِيَـهُ مــن الأقـــدارِ

وروي عن المازني : أن اللّاحقيّ قال : « سألني سيبويه عن شاهدٍ في تعدي (فَعِل) فعملت له هذا البيت » ؛ وينسب مثل هذا القول أيضاً إلى ابن المقفع .

والاختلاف في تسمية هذا المدّعي يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله ، وإنما يحمل القدح في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين وتقوُّل المتعنتين .

وقد جاء إعمال (فَعِل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه ، وهو قول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقون عرضي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْن لها فَديدُ

فأعمل (مَزِقاً) وهو (فَعِل) عُدِل به للمبالغة عن (مَازِق) »[١] .

وقد يحقق ما ينسب إليهم من آراء فهو لا يكتفي بنقلها فقط ، بل يجتهد في تحقيق نسبتها[٢] ، ومن ذلك قوله : « وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إنَّ) ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط . نحو (زيدٌ فقائمٌ) . فإذا دخلت (إنَّ) على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشِبْهِه .

وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (في معاني

---

(١) المصدر نفسه ١٠٣٨/٢.

(٢) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٠/١ .

القـرآن) بأنه موافق لسيبويـه في بقاء الفاء بعد دخول (إنّ) وذلك أنه قال : وأما ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [1] .

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن (الذي) إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء ، نحو قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [2] ... ثم قال : ﴿ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ »[3] .

وقوله : « زعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب ، وليس بمصيب لما تقدم من الدلائل ، وأئمة الكوفيين براء من هذا القول لكنه مقول »[4] .

وقد يحمل بعض عبارات أو كلام النحاة على المشهور من القواعد ، كما في مسألة : المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء[5] ، قال ابن مالك :«وفي كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم فإنه قال في (باب الكنايات) : « لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً ، وهي مفارقة لأخواتها في هذا . ألا ترى أنك تقول : (هذا غلامه) فتعرب . فإذا أضفت غلاماً إلى نفسك قلت : (هذا غلامي) فيذهب الإعراب » .

وإنما أراد : فيذهب لفظ الإعراب ؛ لأنه قال بعد ذلك : « وإنما فعلوا ذلك لأن الضم قبلها لا يصلح – ولم يقل فإن الرفع – فلمّا غُيِّر لها الرفع وهو أوّل غُيِّر لها النصب إذا كان ثانيًا وألزمت حالاً واحدة .

فقال : (غُيِّر لها الرفع) : يعني جعل مقدراً بعد أن كان ملفوظًا به .

---

(١) سورة النساء : ١٦ .

(٢) سورة النساء : ٩٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٢٠٦/٣ .

(٥) انظر : مقدمة شرح الكافية الشافية ٨١/١ .

وكذا قوله : (غير لها النصب إذ كان ثانيًا ، وألزمت حالاً واحدة) فقال (غير لها النصب) وسكت عن الجر فعلى هذا يحمل كلامه »[١] .

وأخيراً فإن ابن مالك قد يستحسن ويقدر آراء الآخرين وإن خالفت رأيه ، كما في مسألة : الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان ، قال : « إذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية ، كما يمنع ذلك بعد إذا ، ... وهذا الذي اعتبره سيبويه بديعٌ لولا أن المسموع ما جاء بخلافه » [٢] .

قيمة كتاب « شرح الكافية الشافية » وأثره فيما بعده :

استفاد بعض النحاة من هذا الكتاب فنقلوا كثيراً من شواهده وآرائه، فمثال نقلهم الآراء مسألة : نصب المعطوف على غدوة بعد لدن فقد ضعّف ابن مالك[٣] النصب ، ونقل رأيه السيوطي[٤] والأشموني[٥] .

ومسألة : الجر بعد حذف حرف القسم هل يكون بالعوض من الحرف أم بالحرف المحذوف ، وصحح ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » [٦] الأول ، لكنه صحح في « التسهيل »[٧] و « شرحه » [٨] الثاني .

---

(١) المصدر نفسه ١٠٠١/٢ .

(٢) مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٣/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٤) الهمع ٢١٩/٣ .

(٥) شرح الأشموني ١٦١/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٧) التسهيل ص : ١٥٠ .

(٨) شرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

وحقق السيوطي[١] رأيه كما مرّ في هذه المسألة من خلال النظر في كتبه والنص عليها وبالأخص كتابه شرح الكافية الشافية .

ومسألة : حذف حرف النداء كقوله – صلى اللّه عليه وسلم – : « اشتدي أزمة تنفرجي » ، فالبصريون يرون هذا شاذًا لا يقاس عليه ، والكوفيون يقيسون عليه ، وصحح ابن مالك رأي الكوفيين في كتابه « شرح الكافية الشافية »[٢] ، وأخذ الأشموني[٣] برأيه في كتابه « شرح الكافية الشافية » ونص على ذلك .

ومثال نقلهم الشواهد والأدلة مسألة : « ما » و« مهما » بين الاسمية والظرفية ، حيث جعل أكثر النحويين « ما » و« مهما » مثل « من » في لزوم التجرد عن الظرفية ، وذهب ابن مالك إلى جواز كونهما ظرفين قائلاً : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تحْي لا أرهبْ وإنْ كنت جارمًا

ولو عد أعدائي علي لهم ذَحْلا ... »[٤]

ونقله الأشموني[٥] ، والسيوطي[٦] ، وابن عقيل[٧] .

---

(١) الهمع ٤/٢٣٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

(٣) شرح الأشموني ٣/٢٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٥ .

(٥) شرح الأشموني ٣/٢٤٩ .

(٦) الهمع ٤/٣١٩ .

(٧) المساعد ٣/١٤١ .

ومسألة : جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر ، حيث أجاز فريق من النحاة الجر ، وذهب آخرون إلى النصب وذهب آخرون إلى الرفع ، وذهب فريق من النحاة إلى أن هذا الضمير لا محل له من الإعراب ، وذهب ابن مالك إلى الجر واستدل بسماع أتى به الأخفش ، قال : « وجر عند البصريين ، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليَّ عبدالله زيدًا) بجر عبدالله فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه »[١] . ونقله الأشموني[٢] ، والسيوطي[٣] .

ومسألة : تمييز(كم)الاستفهامية مفردٌ ولا يكون جمعًا ، حيث أجاز الكوفيون كونه جمعًا ، ومنع البصريون ذلك ، وتأوّلوا المسموع على حذف التمييز المفرد ، وتابع ابن مالك البصريين قائلاً : « ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه .

بخلاف القول بأنَّ الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعًا على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردودًا »[٤] .

ونقله عنه السيوطي[٥] .

ومسألة : سحر معربٌ ولا يكون مبنيًا ، حيث اخْتُلف فيها فذهب قوم – ومنهم صدر الأفاضل – إلى أن سحر مبني ، وذهب آخرون – ومنهم ابن مالك –إلى أنه معرب وهو ممنوع من الصرف للعدل والتعريف يقول ابن مالك:

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٩٧/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ .

(٥) الهمع ٧٨/٤ .

« زعم صــدر الأفاضل أن (سـحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ادعاه ممكن ، وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى، لانه خــروج عن الاصل بوجــه دون وجــه ؛ لان الممنوع من الصـــرف باقٍ على الإعراب ، بـخلاف ما ادعاه لانه خروج عن الاصل بكل وجه .

الثـانـي : أنه لو كان مبنيًا لكان غير الفتحة به أولى ؛ لأنه في مـوضـع نصب فيجـب اجتـناب الفتحة لئـلا يتوهم الإعــراب ، كما اجتنبــت في (قبـل) و (بعد) والمنادى المبني .

الثـالـث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جــواز إعراب (حين) في قولــه :

* على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا *

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا »(١) .

ونقله عنه الأشموني(٢) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٣/٣ .

القسم الثاني

تقدمة عامة في الأدلة النحوية

يبحث علم أصول النحو في الأدلة الإجمالية ، تاركًا وظيفة البحث عن الادلة التفصيلية لعلم النحو .

عرّف ابن الانباري الدليل الإجمالي بأنه : « ما يرشد إلى المطلوب »(١) وبأنه : « معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا »(٢) .

وعرّف السيوطي علم أصول النحو بأنه : « علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية ، من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل »(٣) .

وأدلة النحو الإجمالية مجموعتان هي :

أ - الأدلة الكبرى .

ب - أدلة الجدل النحوي وعبر عنها السيوطي بـ « أدلة أخرى ».

أولاً : الأدلة الكبرى :

وهي ثلاثة عند ابن جني ، كما ضمنها السيوطي كتابه ، وهي :

١) السماع ، ٢) الإجماع ، ٣) القياس .

وزاد عليها السيوطي من كلام ابن الأنباري دليلاً رابعًا وهو استصحاب الحال ، ورأى الدكتور تمام حسّان(٤) أن يُقدَّم هذا الدليل على القياس لأهميته.

فهذه الأدلة يرتبها الدكتور تمام حسّان حسب الأهمية على النحو التالي:

١) السماع ، ٢) استصحاب الحال ، ٣) القياس ، ٤) الإجماع .

وسنعرض نبذة موجزة عن هذه الادلة النحوية على النحو التالي :

أولاً-السماع، ثانيًا-القياس، ثالثًا-استصحاب الحال، رابعًا-الإجماع.

---

(١) لمع الأدلة ص : ٨١ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٨١ .

(٣) الاقتراح ص : ١٢٤ .

(٤) الأصول ص : ١٢٢ .

وغيرها من الأبواب[١] .

ومنها أيضًا اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازًا شديدًا جعلهم يخافون عليها من الفساد وخاصة بعد امتزاج الأعاجم بهم [٢].

وتوالى ظهور اللحن بعد المائة الأولى من الهجرة ، لذا هبّ الغيورون للدفاع عن هذه اللغة فقاموا بجمعها ووضع قواعدها ، وجعلوا فيمن يحتج بهم حدودًا زمانية ، ومكانية ، واجتماعية .

أما الزمانية فهي قبول الاحتجاج بأقوالهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة وأواخر القرن الرابع في البوادي .

وأما المكانية فقد اعتمدوا في الاحتجاج على القبائل التي تقطن وسط الجزيرة العربية ، وتركوا الاحتجاج بالقبائل التي تسكن السواحل ؛ لأنها قريبة من الأعاجم ، « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لا يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والنمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص : ٢١ .

(٢) المدارس النحوية ص : ١١ ، ١٢ .

الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم »[١] .

وأما الاجتماعية فكانوا لا يحتجون إلا بمن كان أعمق في التبدي ؛ لذلك افتخر البصريون على الكوفيين أنهم أخذوا عن الأعراب أصحاب الشيح والقيصوم وحرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وعابوا على الكوفيين أخذهم عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ[٢] .

« وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية ، وكانوا أقواهم نفوسًا ، وأقساهم قلوبًا ، وأشدهم توحشًا ، وأمنعهم جانبًا ، وأشدهم حمية ، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يُغلبوا ، وأعسرهم انقيادًا للملوك ، وأجفاهم أخلاقًا ، وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة »[٣] .

- اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنواع استشهاداته :

واتجه النحاة في استعمال السماع وطرقه اتجاهين متباينين : اتجاه بصري قائم على المحافظة وإمامه سيبويه ، والآخر كوفي قائم على الأخذ بالسماع حتى الشاهد الواحد وإمامه الكسائي « وبهذين الرجلين تكوّنت مدرستان عظيمتان في النحو جرى بينهما تنافس كبير وخلاف عظيم في طرق البحث ومناهج الاستدلال ، ... وكانت المحافظة شعار البصرة ، لذلك كانوا يقفون عند طلب الشواهد الكثيرة لا يكفيهم الواحد والاثنان منها ، فإذا اجتمع لديهم منها ما يطمئنون إليه أسسوا عليه قواعدهم واعتبروا ما عداه شاذًا ، بينما كان الكوفيون يكتفون بالسماع الصحيح »[٤] .

---

(١) الاقتراح ص : ١٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٦٣ .

(٤) سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو للأستاذ : علاء الفاسي ، مجلة اللسان العربي مج ١٢، جـ١/ص٧٩ .

واختلاف منهجيهما أدى إلى اختلاف موقفهما من القراءات القرآنية والاحتجاج بها ، فقد هاجم بعض نحاة البصرة بعض القراءات التي اصطدمت بقواعدهم النحوية ، وطعنوا في أصحابها ، كقراءة حمزة وسيأتي شرحها في السماع وابن مالك ، بينما كان الكوفيون أكثر احترامًا وتقبلاً لها[١] .

ولا بد من معرفة شروط صحة القراءة ؛ لمعرفة ما هي القراءة الشاذة التي اتخذ منها نحاة البصرة موقفًا سلبيًا في الاحتجاج ، فأقل ما يشترط القراء لصحة القراءة ثلاثة شروط :

١ - صحة السند إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

٢ - موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ - موافقتها وجهًا من وجوه العربية .

والقراءة التي تفقد أي شرط من الشروط السابقة تُعد شاذة .

والحق أن منهج القراء سليم ، يقوم على الأثبت أثرًا ، والأصح نقلاً . ومع ذلك فقد جعل النحاة الشعر العربي الرافد الأول لوضع قواعدهم ، وكان ينبغي على النحاة أن يعتدوا بالقراءة في الاحتجاج ويطوعوا قواعدهم لها .

أما الحديث فيراد به أقوال النبي–صلى الله عليه وسلم–وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله ، أو ما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضًا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبدالعزيز[٢] .

---

(١) دراسات في النحو والقراءات للدكتور : أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ٣١/ ص١٢٢.

(٢) في أصول النحو ص : ٤٦ .

وكان المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب من شعر أو نثر من حيث الاحتجاج والاستشهاد به ، فليس أفضل كلاماً بعد القرآن وسحراً من الحديث النبوي الشريف ، ولا أروع بياناً وتأثيراً منه . ولكن معظم النحويين انصرفوا إلى رواية الشعر بحيث استغرق هذا الانصراف جل جهودهم .

والرأي السائد أن أئمة النحويين البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث إلا نادراً ، ولكن عند النظر في ذلك ظهر أن النحاة ساروا في الاستشهاد به على ثلاثة مذاهب سيذكرها البحث عند الحديث عن استدلال ابن مالك بالحديث .

وإذا نظرنا إلى موقف المحدثين في استدلال البصريين والكوفيين بالحديث النبوي الشريف ، فسنجد أن الأستاذ سعيد الأفغاني(١) قد أثبت بعض الملاحظات حول صنيع النحاة منها ، تفريطهم في جزء كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

ونسب الدكتور مهدي المخزومي عدم الاستشهاد بالحديث للبصريين فقط، واستغرب من الكسائي – وهو رئيس مدرسة الكوفة – عدم استشهاده بالحديث النبوي الشريف ، قائلاً : « تأثر الكسائي بالبصريين ، فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يحتج بها ، أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم ... إن امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به – فيما أظن – أثر

(١) المصدر نفسه ص : ٦٠ .

من آثار المدرسة البصرية ، وهو غريب يدعو إلى التأمل . وخاصة بعد أن عرفنا عن الكوفيين جميعًا : " أنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً ، وبوّبوا عليه " ، وأن الكسائي بصفة خاصة مقرئ ، اعتمد كل الاعتماد في قراءاته على الروايات . كما هو شأن أئمة القراءة في موقفهم من القراءات والحروف . وأكبر الظن أن الكسائي – بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية – لم يكن نحوه كوفيًا خالصًا »[١] .

وذهب صاحب (المدارس النحوية) إلى القول باتباع الكوفيين للبصريين في عدم احتجاجهم بالحديث ، قال عن البصريين : « كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إمامًا لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روي بالمعنى إذ لم يُكْتب ولم يُدَوَّن إلا في المائة الثانية للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعيًا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب ، وتبعهم نحاة الكوفة » [٢].

وعالج الشيخ محمد الخضر حسين[٣] – وهو عضو في المجمع اللغوي – قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خير معالجة حيث بنى موقفه من حجية الحديث على أساس التقسيم الذي قدَّمه الشاطبي ، وقدَّم بحثًا في ذلك نشره في مجلة المجمع اللغوي في عددها الثالث ، والذي تضمن منها ما ارتضاه من الأحاديث التي يحتج بها وأقره المجمع على ذلك ، حيث ذكر ستة أنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في النحو وهي كالتالي :

(١) مدرسة الكوفة ص : ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المدارس النحوية ص : ١٩ .

(٣) في أصول النحو ص : ١٦٢ .

١ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - عليه السلام - كقوله : « مات حتف أنفه » ، « الظلم ظلمات يوم القيامة » ... ونحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان .

٢ - ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّد بها ، أو أُمِر بالتعبّد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، والأذكار ، والأدعية ... الخ .

٣ - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

٤ - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي كان فصيحاً .

٥ - الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس ، والشافعي ، وابن جريج ... إلخ .

٦ - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ، وعلي بن المديني .

وأما كلام العرب فهو ما نطق به الفصحاء الذين يوثق بهم ويطمأنّ إليهم، قال السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم » [(١)].

وينقسم كلام العرب إلى قسمين : شعر ، و نثر .

واختلفت الآراء في العرب الذين يصح محاكاتهم والاحتجاج بكلامهم ،

---

(١) الاقتراح ص : ١٦٢ .

وحددوا لهم حدوداً زمانية ومكانية وحالية وقد سبق ذكرها . وقسم العلماء الشعراء من حيث الاحتجاج بهم إلى أربعم طبقات : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين عاشوا في صدر الإسلام ، ومولدين أو محدثين ، قال البغدادي : « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها »(١) .

وقال السيوطي : « أول الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، ... ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج »(٢) .

وبذلك يعد ابن هرمة هو آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم ، وبشار (المتوفى سنة ١٦٧هـ) هو رأس المحدثين غير المحتج بأقوالهم .

وكذلك لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه ، مخافة أن يكون لمولد أو ممن لا يوثق بفصاحته ، لذلك رد النحاة الكثير من السماع إذا جهلوا القائل (٣).

قال ابن الأنباري : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذي أنشدوه ، يقصد قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنّاً ببيداء بَلْقَعِ

فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة »(٤) .

اعتمد النحاة على الشعر كثيراً في تقعيد الكثير من قواعدهم ، نُقِل عن

---

(١) الخزانة ١/٣٠.

(٢) الاقتراح ص : ١٨١ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٨٢ .

(٤) الإنصاف ٢/٥٨٣ .

ابن نباته أنه قال : « من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه ، والحجج لا تؤخذ إلا منه ، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون : " قال الشاعر " ، و " هذا كثير من الشعر " ، و " الشعر قد أتى به " ، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة ، والشعر هو الحجة »[١] .

علمًا بأن الاعتماد على الشعر كثيراً « خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصَّة به ، اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعًا واضحًا ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر . ولا نعني أن للشعر نظامًا يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر ، أو تأليفًا خاصًا لا يمتّ إلى تأليف النثر بسبب، ولكنَّا نعني أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود اللغوية ، حرية حُرِمَها الناثر »[٢] .

والتمس الدكتور إبراهيم أنيس لنحاة البصرة والكوفة في اعتمادهم على الشعر كثيراً عذراً وهو« أن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر، وذلك لحرصهم على تصوير الأساليب العربية في أدق صورها ، ولعلهم كانوا على صواب في هذا ، أو لعلهم كانوا معذورين في الاعتماد على الشواهد الشعرية »[٣] .

وإن كان هذا القول يصدق على النثر العادي فماذا عن النثر القرآني الذي تكفل المولى بحفظه ويسره للذكر ؟ ! فمن باب أولى عدم الاعتراض على قراءاته وقبولها لتكون رافداً تزخر به لغتنا العربية .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان ١٣٦/٢ .

(٢) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ص : ٣٣٥ .

(٣) من أسرار اللغة ص : ٣٤٢ .

ثانيا - القياس :

هو الأصل الثاني من أصول الاستدلال النحوي وأعظم الأدلة . وعرّفه ابن الأنباري بأنه : « حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة »(١) .

ونقل السيوطي عن الأنباري بأنه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »(٢) .

بدأ العلماء يهتمون بالقياس في القرن الثاني الهجري بعد أن وصلت إليهم ذخيرة لغوية كبيرة وأساليب أدبية كثيرة صادرة عن عرب فصحاء مما جعل كل ذلك مادة خصبة للنحاة وأساسًا يبنون عليه قواعدهم ويحتفظون بخصائص اللغة العربية ؛ لأنها لغة القرآن الكريم . ولجأوا إلى القياس منذ أُسس النحو وبدأ التأليف ، يقول ابن سلام الجُمَحي (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ) في مقدمة كتابه (طبقات فحول الشعراء) : « كان أول من أسس العربية ، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها : أبو الأسود الدؤلي »(٣) .

ويكمن القياس عندهم في أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة رُوِيَ لها عن العرب قدر من الأمثلة التي تكفي لقيام قاعدة عليها ، فوضعوا للغة أحكامًا عامة على أساس ما جاء إليهم من نصوص اللغة ، فوقفوا عندما سمعوا من أصوات وألفاظ وتراكيب لم يتعدوها .

ومع مرور الوقت وتطور الحياة الاجتماعية في أواخر القرن الثالث من

---

(١) لمع الأدلة ص : ٩٣ .

(٢) الاقتراح ص : ٢١٤ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٢ .

الهجرة احتاج العلماء إلى ألفاظ جديدة للتعبير عن تلك الحياة الجديدة . هنا أخذوا أشياء جديدة وصاغوها في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب .

وهكذا سلك العلماء طريقهم في القياس ملتمسين الحيطة والحذر إلى أن جاء القرن الرابع الهجري ، وكان أبو علي الفارسي زعيم المدرسة القياسية في هذا القرن، ومن اعتزازه بالقياس ما حكاه عنه ابن جني حين قال : « قال لي أبو علي – رحمه الله – بحلب سنة ست وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »(١) .

وإذا سأل سائل : ما موقف نحاة البصرة والكوفة من القياس ؟ فالجواب: أن الخلاف قد اشتد بينهما في القياس ، وكان لكل منهما موقفًا خاصًا ، وعلى كل حال فمعنى القياس عند نحاة المدرستين مقصور على استنباط القواعد العامة مما روي من كلام العرب فقط .

أما البصريون فكانوا أصح قياسًا ؛ لأنهم أسسوا قواعدهم وأحكامهم العامة على الأمثلة الكثيرة وكانوا – وهم يقعدون – يتحاشون السماع الشاذ أو القليل أو النادر حتى لو صدر عن فصحاء العرب ؛ وذلك لإحكام قواعدهم وعدم اضطرابها .

وخير ما يمثل مذهبهم وقياسهم على الأمثلة الكثيرة ما روي عن أبي عمرو بن العلاء حين سأله سائل قائلاً : « أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات »(٢) .

قال السيوطي : « إن البصريين أصح قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ »(٣) .

---

(١) الخصائص ٢/٨٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص : ٣٩ .

(٣) الاقتراح ص : ٣٥٩ .

وكان أولَ مــن مَـدَّ القياس وبعَّـج النحو والعلـل أبـو إسحـاق الحضرمي وتلميذه أبو عمرو بن العلاء ، وكان أبو إسحاق أشد تجريداً للقياس بينما كان أبو عمرو تلميذ الحضرمي أعرف من أستاذه بطبيعة اللغة[١] .

وجاء بعد هؤلاء طبقة كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥هـ) أعظم نحاة البصرة شأنًا ، وأبقاهم في العربية أثرًا ، ويميل منهجه النحوي إلى احترام السماع المخالف للأكثر بشرط عدم القياس عليه ، يقول الأستاذ مصطفى السقا عن مذهبه : « فمذهبه النحوي إذن يعتمد على القياس المنطقي مثل أستاذيه ، مع ما بينهما من خلاف في بعض أوجه النظر ، فلم يكن يتشدد في تجريد القياس ، تشدد عيسى وابن أبي إسحاق ؛ وإنما مال إلى قول أبي عمرو بن العلاء : إن المخالف للأشيع الأكثر – في كلام العرب – عربي صحيح لا يُهْدر ، بل يُحْفظ ولا يقاس عليه »[٢] .

قال عنه أبو البركات الأنباري : « أما الخليل بن أحمد فهو الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله »[٣] .

أما الكوفيون فكانوا أوسع رواية من البصريين فلم يترددوا في وضع القاعدة حتى على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، قال السيوطي : « والكوفيون أوسع رواية ... علاّمون بأشعار العرب ، مطلعون عليها ... وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين » [٤].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/١٤ .

(٢) نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأستاذ : مصطفى السقا ص : ٩٧ .

(٣) نزهة الألباء ص : ٤٩ .

(٤) الاقتراح ص : ٣٥٩ .

أنواع القياس :

أنواع القياس ثلاثة[١] هي :

١ - القياس المنطقي، ٢ - القياس الاستعمالي، ٣ - القياس النحوي .

أما القياس المنطقي فهو نتاج الفكر اليوناني ، وهو نوعان : أحدهما : المنطق المادي أو الطبيعي ويعنى بتطابق العقل مع الواقع ، والآخر : صوري ويعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة .

وأما القياس الاستعمالي فهو انتحاء سمت كلام العرب وعليه يكون القياس هنا تطبيقياً للنحو ووسيلة لكسب اللغة في الطفولة .

وأما القياس النحوي فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وهو النحو كما يراه النحاة ، فقد روي عن الكسائي أنه قال :

إنما النحو قياس يتبع ويه في كل علم ينتفع [٣]

وقال ابن الأنباري : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ... ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » [٤].

وللقياس النحوي ثلاثة أنواع هي :

١ - قياس العلة ، ٢ - قياس الطرد ، ٣ - قياس الشبه .

أما قياس العلة فهو الذي تراعى فيه العلة المناسبة كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد .

---

(١) تلخيص من الأصول للدكتور تمام حسان ص : ١٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٥٠ .

(٣) البغية ٢/١٦٤ .

(٤) لمع الادلة ص : ٩٥ .

فإذا قلت : أكلَ الولدُ التفاحةَ .

ثم قلـــت : أُكِلَت التفاحةُ .

رأيت أن العلاقة بين الفعل والفاعل الذي أسند إليه هي نفس العلاقة بين الفعل والاسم الذي أسند إليه وهي الإسناد .

أما قياس الطرد فهو الذي يوجد معه الحكم مع عدم وجود المناسبة . قال ابن الأنباري : « اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة » [(١)].

كبناء « ليس » لاطراد بناء الأفعال غير المتصرفة .

وهذا النوع من القياس يسوقه النحاة أحيانًا في استدلالاتهم فيقولون : « طردًا للباب على وتيرة واحدة » .

واختلف النحاة في حجية قياس الطرد ، فذهب قوم إلى منع حجيته ؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ولأن ذلك يؤدي إلى الدور ، وذهب آخرون إلى جواز حجيته « واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص ، وهذا موجود هنا ، وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة »[(٢)] .

وأما قياس الشبه فهو الذي لا تراعى فيه العلة كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من الشبه في الحركات والسكنات وتعاقب المعاني .

---

(١) المصدر نفسه ص : ١١٠ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٩٣ .

أركان القياس :

للقياس أربعة[١] أركان كالتالي :

١ - الأصل وهو المقيس عليه .

٢ - الفرع وهو المقيس .

٣ - الحكـــم .

٤ - العلة الجامعة .

ومثال ذلك : « أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو »[٢] .

١ - المقيس عليه : هو المطرد سواء كان أصلاً أم فرعًا . وهذا الاطراد يكون في السماع والقياس معًا .

فأما الاطراد في السماع فيقصد به ما ورد منه عن العرب بكثرة تنفي أن يكون المقيس قليلاً أو نادرًا أو شاذًا .

وأما الاطراد في القياس فأن يكون المقيس عليه موافقًا لقاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقاعدة الإبدال والحذف ... الخ .

٢ - المقيس : هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يطبقوا القواعد

---

(١) تلخيص من الأصول للدكتور تمام حسان ص : ١٨٨ .

(٢) لمع الأدلة ص : ٩٣ .

وذلك بقياس الكلمات على مثال الصيغ وأحكامها ، وقياس التراكيب على مثال أنماط الجمل وأحكامها أيضًا .

وجعل النحاة هذين النوعين تدريبات للمتعلمين شعارهم في ذلك : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »(١) .

أما المقيس من الكلمات فيعتمد في قياسه على أصل الوضع أي : (أصل الصيغة وأصل الاشتقاق) ، وقواعد الصرف من إعلال وإبدال وقلب وحذف ... إلخ

وأما المقيس من الجمل فيعتمد في قياسه على أصل وضع الجملة من ذكر أو حذف ، أو وصل أو فصل ، أو إظهار أو إخفاء ، أو تقديم أو تأخير، ... إلخ.

والمقيس نوعان : ١) غير مسموع عن العرب ، ٢) مسموع غير مطرد.

٣ – الحكم : للحكم النحوي أنواع منها : الوجوب ، أو الامتناع ، أو الحُسْن ، أو القبح ، أو الجواز ، أو الضعف ، أو مخالفة الأولى ، أو الرخصة. وكل هذه الأحكام صالحة للانتقال بالقياس من الأصل إلى الفرع . وإذا ثبت الحكم بواسطة ورود الاستعمال عن العرب الفصحاء صح القياس على قاعدته بإجماع النحاة .

قال السيوطي : « إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب » (٢). وهذه الاستعمالات هي المادة التي جرى عليها الاستقراء وبنيت عليها الأحكام.

٤ – العلة : هناك علاقة بين العلة والأصل ؛ لأن ما جاء على الأصل لا يحتاج إلى علة وما عدل عن الأصل يحتاج إلى إقامة الدليل والعلة .

ولقد كان العرب الفصحاء يعللون بعض ما يقولون ، ولكن النحاة كانوا

---

(١) الخصائص ٣٥٧/١ .

(٢) الاقتراح ص : ٢٤٠ .

يرون أن ما جاءت به العرب من العلة شيء قائم على السليقة والفطرة ، وما جاءوا به شيء آخر قائم على التجربة والصنعة .

وقسم أرسطو العلة إلى أربعة أقسام هي : العلة المادية ، والعلة الفاعلية ، والعلة الصورية ، والعلة الغائية .

ويدور الفكر حول علتين : الصورية والغائية . وقامت العلتان الصورية التي تهتم بالشكل والغائية ذات الطابع المادي الطبيعي التي تهتم بالغرض جنباً إلى جنب في التراث النحوي .

والعلة الصورية تستعمل في البحث ، أما الغائية فتستعمل في الفلسفة والتعليم . وتشعبت هذه العلة إلى ثلاث شعب : إحداها : تعليمية ، والثانية : تركيبية ، والثالثة : جدلية .

أما التعليمية فتفيد حكماً نحوياً ، كقولك : زيدٌ مرفوع لأنه فاعل ، وأما التركيبية « القياسية » فمثالها : الاختلاف في حركتي الفاعل والمفعول للفرق بينهما ، وأما الجدلية فليس لها جواب مقنع ، ولا مانع من الرد عليها بعكسها(١).

وقسم النحاة العلة إلى أربعة وعشرين قسماً منها : علة النظير ، والنقيض ، والجواز ، والوجوب ، والأصل ، والسماع ، والتغليب ... إلخ .

وللعلة شروط هي : التأثير ، والطرد والعكس ، وعدم اتسامها بالدور . ولها مسالك إما نقلية كنص العربي ، أو إيمائه عليها ، أو إجماع النحاة . وإما عقلية : كالسبر والتقسيم ، والمناسبة ، وطرد الحكم ، والدوران ، وإلغاء الفارق. ولها قوادح تبطلها كـ : النقض ، وتخلف العكس ، وعدم التأثير ، وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب .

---

(١) انظر الاقتراح ص : ٢٧٣ .

ثالثا - استصحاب الحال :

الاستصحاب هو الأصل الثالث من أصول الاستدلال النحوي يقول ابن الأنباري : «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[١] .

يقول ابن الأنباري: « فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »[٢] .

ولقد مرَّ استصحاب الأصل بثلاث مراحل[٣]تميز كل منها بمميزات خاصة تختلف عن الأخرى .

بدأت المرحلة الأولى بنشأة النحو العربي وانتهت بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتميزت باحترام كامل للنصوص اللغوية المسموعة والمروية ، وكان ذلك ملحوظًا في أبحاث النحاة اللغوية ، وكان الاستصحاب ينصب غالبًا على الظاهر لا على الأصول الثابتة التي لم تستتب ولم تتقرر بصفة نهائية ، فكان النحاة في هذه الفترة لا يتأولون ولا يكثرون من التخريج أو يعدلون عن الظاهر إلا إذا وجد ما يناقضه من سماع ، أو قياس ، أو إجماع . ومثَّل هذه المرحلة كثير من النحاة منهم : يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) .

وبدأت المرحلة الثانية بسيبويه وانتهت بالزجّاج ، وتميزت هذه المرحلة بتضافر المنهج الأصولي مع المنهج التطبيقي على التأثير في البحث النحوي

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص : ٤٦ .

(٢) الإنصاف ١/٣٠٠ .

(٣) تلخيص من رسالة أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للباحث أحمد محمد الإدريسي ص : ٣٠٤ ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧م .

عند العرب، وكان النحاة يلجأون إلى استصحاب الأصل كدليل من أدلة النحو، محاولين تجاوزه إلى دليل آخر من سماع ، أو قياس ، ونحوه يؤيد حكمهم النحوي دون اعتبار لأصل أو ظاهر لفظ ، لذلك اختلفوا في إصدار أحكامهم النحوية فمنهم من أخذ بظاهر اللفظ ومنهم من تعداه إلى البحث عن دليل آخر. ومن أبرز نحاة هذه المرحلة سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، والجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) .

وبدأت المرحلة الثالثة بابن السرّاج وتستمر حتى عصرنا هذا ، وتميزت الأصول النحوية في هذه المرحلة بأن أصبحت مرجعًا نحويًا لهم كالنصوص المسموعة والمروية .

غير أن النحاة كانوا يعتبرون استصحاب الأصل دليلاً ضعيفًا ؛ لأنه حمل على الأصل وظاهر اللفظ دون تأويل أو تخريج وهذا أمر لا يتواءم وطبيعة هذه المرحلة التي اتسمت بالبحث والتخريجات .

ومع قلة الاستدلال بالاستصحاب واعتباره من أضعف الأدلة بحيث لا يؤخذ به متى وجد دليل ينقضه ، فقد أخذ به أغلب نحاة هذه المرحلة في بعض أحكامهم النحوية ، ومنهم ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

أقسام الأصل :

قسّم الدكتور تمام حسّان[1] استصحاب الأصل إلى قسمين:أصل وضع، وأصل قاعدة .

أولاً : أصل الوضع :

هو فكرة مجردة تعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه الكلمات

---

(١) تلخيص من كتاب الأصول للدكتور تمام حسّان ص : ١٢٤ .

المختلفة حتى إذا خضعت له صار أصلاً مطرداً يلجأ إليه النحاة في بناء قواعدهم .

وينقسم أصل الوضع إلى أصل وضع الحرف ، وأصل وضع الكلمة ، وأصل وضع الجملة .

أ) أصل وضع الحرف : إن فكرة ذوق الحرف مكنت النحاة من إنشاء أصل وضع الحرف ، وطريقته كما حددها الخليل وسيبويه : أن تسكن الحرف المراد النطق به إثر همزة مكسورة ليتبين مخرجه وصفاته .

وللحرف أصل وفرع، والأصل هو ركيزة التحليل التي تنسب إليه الفروع، ويجري تحديد الأصل بواسطة ذوق الحرف وتحديد مخرجه وصفاته .

ب) أصل وضع الكلمة : تنقسم الكلمة بحسب أصل الوضع إلى اشتقاقية وتركيبية ، والأصل في الكلمات التركيبية المحصورة العدد الجمود ، والبناء ، والرتبة ، والافتقار المتأصل وكلها تتجه إلى التقييد ، فهي مجموعة مقفلة محدودة العدد ، غير قابلة للاقتراض من لغة لأخرى ، وقد تخضع لظاهرة التركيب ، نحو (لن) .

أما الكلمات المشتقة فقد تمكن النحاة من الوصول إلى أصل وضعها بعد تجريدهم نوعين من الأصول هما : أصل الاشتقاق ، وأصل الصيغة .

أما أصل الاشتقاق فقولك : قتل ، يقتل ، قاتل ، مقتول ... إلخ . فهذه الكلمات وإن اختلفت في صورتها إلا أنها اتحدت في أصل اشتقاقها وهو (ق ، ت ، ل) .

وأما أصل الصيغة فهي القالب الذي تُصَبُّ فيه الكلمات ذوات الاشتقاقات المختلفة .

والعلاقة بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة علاقة تقاطع . والأصل في الكلمات الاشتقاقية أن تكون على ثلاثة أحرف، مرتبة ترتيب الفاء والعين واللام، وأن تتحقق أصولها وزوائدها بحسب الاشتقاق ، وأن يقع التغيير في الفروع دون الأصول . وهذا كله أصل وضع الكلمة عمومًا ، أما أصل وضع الكلمة في تقسيماتها الداخلية من اسم أو فعل أو وصف فلكل منها أصول لا داعي لذكرها هنا .

جـ) أصل وضع الجملة : للجملة العربية ركنان عند النحاة هما : المسند إليه والمسند، فالمسند إليه في الجملة الاسمية المبتدأ وفي الجملة الفعلية الفاعل، والمسند في الجملة الاسمية الخبر وفي الجملة الفعلية الفعل . وهذان الركنان هما عمدة لا تقوم الجملة إلا بهما ، وما عداهما فضلة يمكن الاستغناء عنها في تركيب الجملة ، وهذا هو أصل وضع الجملة العربية ، ويضاف إليه أصولاً أخرى كالذكر والإظهار والوصل والرتبة والإفادة .

ثانيًا : أصل وضع القاعدة :

المقصود بأصل القاعدة هو : القاعدة التي تسبق القيود والتفريعات كقاعدة رفع الفاعل ، ونائب الفاعل ، وتقدم الفعل على الفاعل ، ... إلخ .

وأكبر قاعدة أصلية هي قاعدة الإفادة ، أي : قاعدة أمن اللبس .

وتقول قاعدة أمن اللبس : « إن الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة » . ثم يلي هذه القاعدة أهمية تلك القواعد التي تحقق الإفادة بواسطة القرائن منها : الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى (قرينة إعراب) .

الأصل في المعارف ألا توصف (قرينة تضام) ... إلخ .

ويمكن أن تُستَشفُّ أصول القواعد من تعريفات النحاة وأبواب النحو كتعريف الفاعل وتعريف المفعول ونحوه .

رابعا - الإجمـــاع :

الإجماع مصدر أجْمَع ، وأجمع عليه : عزم عليـه . ومنـه قولـه تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [١]. [٢]

وقد يأتي الإجماع بمعنى « الاتفاق (من جماعة) على أمر من الأمور إما فعل أو ترك »[٣] .

يقـول ابن جني : « اعلم أن إجـمـاع أهل البلدين إنما يكون حـجـة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه »[٤] .

ويقول السيوطي : « والمراد به إجماع نحاة البصرة والكوفة »[٥] .

وتأثر الإجماع كأصل نحوي بالإجماع في أصول الفقه ، فقد عرّف علماء أصول الفقه الإجماع بأنه : « اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي – صلى اللّه عليه وسلم – على حكم شرعي في أمر من الأمور العملية »[٦] .

ويلحظ في النصـوص السـابقـة أن تعـريـف الفـقـهـاء للإجـمـاع أوسـع من تعريف النحاة له ، إذ لم يحدد الفقهاء العصر أو المكان الذي يتم فيه اتفاق المجتهدين ، بينما يقصر تعريف النحاة لـه على نحاة البصرة والكوفـة بـحيث

---

(١) يونس : ٧١ .

(٢) لسان العرب مادة (جمع) ٥٧/٨ .

(٣) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي ٢٢٤/٣ .

(٤) الخصائص ١٨٩/١ .

(٥) الاقتراح ص : ٢٠٤ .

(٦) أصول الفقه لأبي زهرة ص : ١٩٨ .

لا إجماع إلا إجماعهم . أما غيرهم من نحاة الأمصار فيقتصر دورهم على الاقتداء بهم .

وخرق ابن جني هذا الاتفاق ؛ فذهب إلى إمكان مخالفة الإجماع إذا توفرت في المخالف جملة شروط ، يقول : « فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نَهْجةٍ كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »[١] .

وبذلك يقر ابن جني مبدأ الاجتهاد في النحو العربي شرط أن يكون المجتهد قد بلغ درجة الإتقان في العلم ، وعدم مخالفة النصوص ، يقول في باب الاحتجاج بقول المخالف : « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يَلْوِ بنص أو ينتهك حرمة شرع . فقس على ما ترى ؛ فإنني إنما أضع من كل شيء مثالاً موجزًا »[٢] .

مراتب الإجماع :

قسّم السيوطي في (اقتراحه) الإجماع إلى ثلاث مراتب ، هي :

١- الإجماع الصريح .

٢ - الإجماع السكوتي .

٣ - الإجماع المنحصر في قولين .

أولاً - الإجماع الصريح :

هو تصريح نحاة البصرة والكوفة جميعًا بقبول مسألة معينة . يقول ابن جني : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص »[٣] .

---

(١) الخصائص ١/١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/١٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ١/١٨٩.

ويقول السيوطي : « والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً »[١] .

ولم يقع خلاف بين النحاة في حجية هذا الإجماع ، إذا كان قائمًا على المنصوص .

ثانيـا - الإجماع السكوتي :

عرّفه السيوطي بقوله : « إجماع العرب أيضًا حجة ، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه . ومن صوره: أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه»[٢]. ومثال هذا النوع من الإجماع ما ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل)[٣] عن توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم
إذْ هم قريش وإذْ ما مثلَهم بشرُ[٤]

فالفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنّعون عليه بها لتخطئته ، ولو حصل شيء من ذلك لنقل ، ففي عدم النقل دليل على إجماع أضداده التميميين والحجازيين على تصويب قوله .

واختُلِف في حجية هذا النوع من الإجماع فذهب نحاة إلى اعتباره حجة كابن مالك ، وذهب آخرون إلى عدم اعتباره حجة كأبي البقاء العُكْبَري الذي قال في خلاف البصريين والكوفيين حول محل الكاف في (لولاك) : إن البصريين قالوا : إنه في محل جر ، أما الكوفيون فقالوا : إنه في محل رفع ، وقال العُكْبَري : ممكن أن يكون الضمير لا محل له من الإعراب أو يكون في موضع نصب بغير ناصب[٥] .

---

(١) الاقتراح ص : ٢١١ .
(٢) المصدر نفسه ص : ٢٠٧ .
(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/١ .
(٤) استشهد به على تقديم خبر (ما) منصوبًا والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرًا ، فكيف إذا تقدم وهو هنا أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فقط ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر .
(٥) الاقتراح ص : ٢١٠ .

ثالثاً - الإجماع المنحصر في قولين :

إذا ذهب البصريون إلى رأي ، وذهب الكوفيون إلى رأي آخر ، فقد اقتصر الإجماع على هذين الرأيين بحيث لا ينبغي الخروج عنهما بإحداث رأي ثالث .

وقد أشار السيوطي إلى هذا الإجماع بقول أبي البقاء في التبيين بعد أن عرض رأي البصريين إلى أن (الياء) و (الكاف) في (لولاي) ، و (لولاك) في محل جر ، ورأي الكوفيين أنهما في موضع رفع : « فإن قيل : الحكم بأنه لا موضع له ، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع؛ إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع ، وخلاف الإجماع مردود فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت ، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه ، والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً . والثاني : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث »(١) .

واختلف النحاة في حجية هذا النوع من الإجماع فرأى بعضهم إمكان الخروج عليه بإحداث قول ثالث وذلك بطريقين :

الطريق الأول : التلفيق بين المذهبين ، أو التركيب بين المذاهب .

الطريق الثاني : إحداث رأي آخر دون تلفيق .

ولم يجعل النحاة الأقدمون الإجماع قسمًا من أقسام الأدلة نصًا وصراحة إلا اثنان من علماء النحو هما : ابن جني في (الخصائص) ،

---

(١) الاقتراح ص : ٢١١ .

والسيوطي في (الاقتراح). أما غيرهما فلم يجعلوا الإجماع قسمًا من أقسام الأدلة النحوية صراحة، ومن بين هؤلاء ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)، وكتابه (الإغراب في جدل الإعراب) ، إذ قسم أدلة النحو إلى ثلاثة أقسام : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، ولم يذكر الإجماع معها ، يقول : « أقسام أدلته -أي النحو- ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها »[1] .

ولا يعني ذلك أن ابن الأنباري لم يعترف بحجية الإجماع في النحو ، فإن كتابه (الإنصاف) قد امتلأ باحتجاجاته بالإجماع .

أما النحاة الذين لم يؤلفوا في أصول النحو ، وإنما ألفوا في القواعد النحوية ، فإن معظمهم اعترفوا بالإجماع كأصل من أصول النحو ، وامتلأت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم بالإجماع ، وممن أقر بذلك ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيرًا من النحاة حاول الخروج عن الآراء النحوية المتفق عليها .

فمن محاولات الخروج عن الإجماع ما قام به قطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، فقد خرج عن إجماع النحاة في كون علامات الإعراب أعلامًا لمعانٍ مختلفة ، وأن علامات الإعراب ما هي إلا أدوات تساعد على النطق بالحروف الساكنة[2] .

ومنها ما قام به ابن جني من جواز ذلك بشرط أن تقوم هذه المخالفة على السماع كقوله في قول العرب « هذا جحر ضب خرب » : « فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في

(١) لمع الأدلة لابن الأنباري ص : ٨١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص : ٧٠ .

قولهم : هذا جحر ضبٍّ خربٍ . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقُبِل »(١) .

---

(١) الخصائص ١/١٩١ .

ثانيا : أدلة الجدل النحوي :

هي المجموعة الثانية من أدلة النحو الإجمالية .

عرّف الدكتور تمام حسّان الجدل النحوي بقوله : « هو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو »(١) .

واختلفت نظرة الدكتور تمام عن السيوطي في هذه الادلة ، فالسيوطي نقل عن ابن الانباري قوله : « اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر »(٢) . وعقد السيوطي في (اقتراحه) كتاباً كاملاً وهو الكتاب الخامس تحدث فيه عن هذه الأدلة ، فكأنه يساوي بينها وبين الأدلة الكبرى .

أما الدكتور تمام حسّان فإنه لا يراها بمنزلة الأدلة الكبرى ، وإنما تستعمل في الجدل النحوي لتقوية الحجة فقط(٣) .

لكنه ربط بين هذه الأدلة والأدلة الكبرى حسب الجدول التالي :

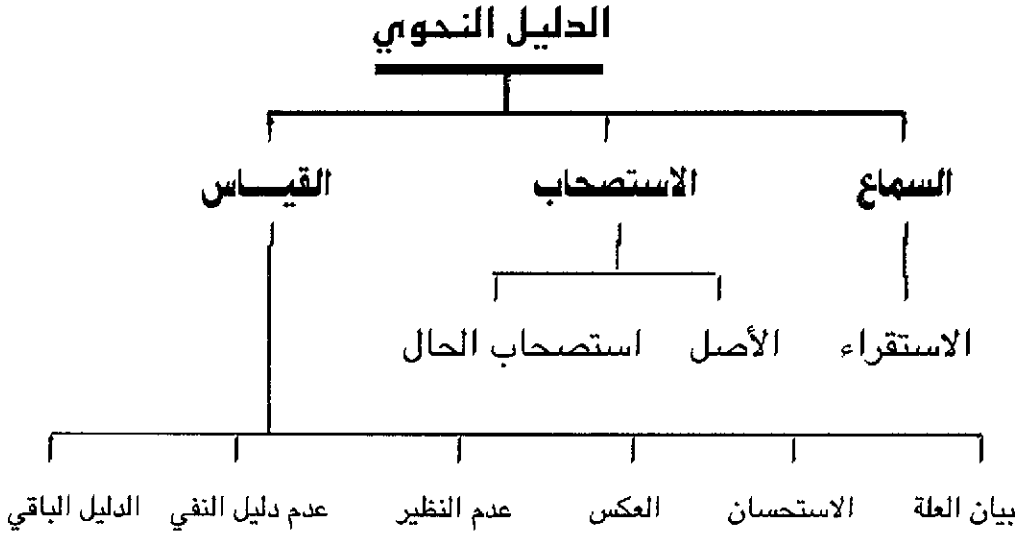

---

(١) الأصول للدكتور تمام حسّان ص : ٢١٢ .

(٢) الاقتراح ص : ٣٢٨ .

(٣) الأصول للدكتور تمام حسان ص : ٢١٤ .

وإليك أمثلة[١] لكل منها ليتوضح المقصود منها :

أولاً - الاستقراء :

المقصود به هنا الثبوت بالاستقراء التام ، وشرط كونه دليلاً التسليم بمقدماته حتى يصل إلى نتائجه كأن يثبت أن أنواع الكلم ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف ؛ فإذا ثبت أن للكلم نوعًا رابعًا لم يصلح أن يكون دليلاً ، يقول السيوطي : « استدلوا به في مواضع منها : انحصار الكلمات الثلاث في الاسم ، والفعل ، والحرف »[٢] .

ثانيًا - الأصل :

هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص وأجروه على فصيح الكلام ، فلا ينبغي مخالفة أي أصل من الأصول الثابتة سواء كان أصل وضع أم أصل قاعدة ، فإذا نص أصل القاعدة على أن « رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول » فلا يحق للنحوي أن يستدل بوجوب تقدم المفعول في نحو : « حياك الله » ، وإذا قال الأصل:« الرفع سابق على النصب » فمن قال : إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فيكون قد خالف أصلاً نحوياً « لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب »[٣] .

ثالثًا - استصحاب الحال :

ويسمى أيضًا « استصحاب أصل » ، ويقصد به تطابق المقيس عليه مع ما جرده النحاة من أصل ، وقد يختلف المقيس عليه عن الأصل فيشترط فيه الاطراد لا المطابقة ، فينشأ الاستصحاب عن مطابقة المقيس عليه مع الأصل

---

(١) تلخيص من المصدر نفسه ص : ٢١٤ .

(٢) الاقتراح ص : ٣٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ص : ٣٢٩ .

كـ (ضرب) ، وإن لـم يطابـق المقيس عليـه الأصل ينشـأ العدول عـن الأصل كـ (قال) .

ومثاله : القول : إن الأصل في الأسماء الإعراب ، فمتى وجد دليل ينقض هذا الأصل كالشبه اللفظي أو المعنوي للاسم فإنه يحكم ببنائه ويُعد هذا الدليل أقوى من الاستصحاب .

رابعـاً - بيـان العلـة :

تدور العلة مع الحكم المختلف فيه وجوداً وعدماً ، فإن وجدت العلة وجد الحكم (وهو ما يسمى بالطرد) ، وإن انتفت العلة انتفى الحكم (وهو ما يسمى بالعكس) : « فالأول : كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في المضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع ؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً . والثاني : كأن يستدل مـن أبطـل عمل « إن » المخففة من الثقيلـة ، فيقول : إنما عملت « إن » الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل »[1].

خامساً - الاستحسان :

هـو الاعتماد علـى الاتساع والتصرف فـي ترجيح حكم على حكم دون علـة قويـة ، وبهذا يعـد الاستحسان جانباً اعتباطياً ذو دلالـة « ضعيفة غير مستحكمة »[2] .

ومن صـوره ترك الأخف إلى الأثقل كـقلب اليـاء واواً للفـرق بين الاسم والصفة في نحو قولهم : الفتوى ، والتقوى ، والشروى .

ومن صوره الخروج عن الحكم للتنبيه عن الأصل كـ « استحوذ » .

---

(١) الاقتراح ص : ٣٢٩ .

(٢) الخصائص ١/١٣٣ .

ومن صوره بقاء الحكم مع زوال علته كعدم رد الياء إلى الواو في قولهم : « ولا نسأل الأقوام عقد المياثيقِ » .

سادساً - عدم الدليل على نفي الحكم :

هو الوجه السلبي للاستقراء فإذا قلنا : إن ما ثبت بالاستقراء في أقسام الكلم العربية أن تكون على ثلاثة أقسام فإذا أراد المستدل أن يستعمل دليلاً آخر غير الاستقراء أمكنه استعمال دليل النفي ، فيقول : إن الدليل على أن أقسام الكلم ثلاثة هو أنها لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص وخاصة مع شدة تقصي النحاة وكثرة بحثهم ، فلما لم يقم الدليل دل عدم وجوده على نفي الحكم فوجب ألا تكون الكلم على أكثر أو أقل من ثلاثة أقسام.

سابعاً - العكس :

معناه : إذا تشابه أمران مع استطاعة نفي حكم ما عن الأول ، ومعرفة أن عكسه ثابت للثاني ، فإنه ممكن أن يتخذ من هذا العكس دليلاً على نفي الحكم عن الأول « كأن يقال : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول فلما لم يكن الأول منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني »[١] .

ثامناً - عدم النظير :

إذا لم يعتمد الحكم على دليل فقد يبطله النحاة مستدلين بعدم النظير ، وهذا الاستدلال خاص بالنفي[٢] ، ومثاله : أنه لا يوجد دليل يمكن أن يستدل

---

(١) الاقتراح ص : ٣٢٨ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ص : ٣٣٢ ، وانظر : الخصائص ١/١٩٧ .

به على أن السين وسوف رافعتان للفعل المضارع ؛ لأن الأداة التي تعمل في المضارع لا تقبل دخول اللام عليها ، فلما دخلت اللام على سوف في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [١] دل على عدم عمل سوف في المضارع وتقاس السين على سوف في ذلك لشبهها بها في المعنى والموقع .

تاسعًا - الدليل الباقي :

معناه : تعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحدًا تلو الآخر ، ويبقى منها دليل يستعصي على النقض فيكون صالحًا لإثبات الحكم ويسمى الدليل الباقي ، « كقولنا : الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب ، لكون الأصل فيه البناء ؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب . وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع ، لعلة اقتضت ذلك فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع »[٢] .

وفيما يلي سيتضح أن السماع الذي استفاد منه ابن مالك يمثل الجانب الأكبر من البحث ، أما القياس الذي قيل : إنه أقوى الأدلة في مرحلة التقعيد – وهي الفترة الأولى في وضع القواعد – ، والذي كان يمثل الشاغل الأكبر للنحاة فكانوا يبنون قواعدهم وأقيستهم على ما كثر وشاع حتى قيل : (إنما النحو قياس يتبع) فقد أصبح الآن لا يمثل إلا جزءًا بسيطًا في الاستدلال النحوي . فعندما جاء المتأخرون ووجدوا أن الأقيسة موضوعة والتقعيد قد تم احتاجوا إلى السماع في استعمال الأدلة أو الرد على الآراء أي : إنهم بحثوا عن مزيد من سماع لهذه القواعد الثابتة وغير الثابتة عندئذٍ أصبح السماع يمثل الجانب الأكبر من اهتمام العلماء .

---

(١) الضحى : ٥ .

(٢) الاقتراح ص : ٣٣٨ .

القسم الثالث

وقفـــة مـــع ابـــن مالـــك

المبحث الأول

ملحوظـــات

بلـغ ابن مالك الغايـة في تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها(١) والإتيان بالأدلة لتدعيم الآراء ، ولكن وجدت بعض الملحوظات التي لا تذكر أمام ما قام به من جهود في مجال العلم والتأليف ، وهي كالآتي :

أ - ملحوظات في نسبة بعض الآراء إلى العلماء :

ذكر ابن مالك(٢) في مسألة : حكم (أنّ) و (أنْ) بعد دخول الجار أن مذهب الخليل جر موضع (أنَّ) و (أنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه ، نحو قولك : عجبتُ أنَّكَ ذاهبٌ ، وأنْ قام زيدٌ ومذهب سيبويه النصب ، وأثبت محقق شرح الكافية الشافية أن مذهب الخليل نصب الموضعين لا جرهما ومذهب سيبويه الجر .

وذكر ابن مالك في الاحتجاج بوجود النظير في مسألة : ترخيم الثلاثي المحرك الوسط أن الفراء قد انفرد بجواز ذلك ، وأثبت البحث أن هذا الرأي هو رأي الكوفيين والأخفش أيضاً .

ب - وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح :

أجاز ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية)(٣) تقديم التمييز على

---

(١) انظر : (مَنْ) لابتداء الغاية في الزمان ص : ٢٠٨ ، وبقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) ، و (أنَّ) ص:١٣٩ ، و (لكنّ) ، ومعنى الواو العاطفة ص : ٣٠ .

(٢) انظر : هامش شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٧٧٩/٢ .

عامله إذا كان فعلاً متصرفًا ، واستدل على ذلك بأبيات منها هذا البيت :

ونـارُنا لـــم يُــــرَ نارًا مثلُـهـــا

قـــد علمــت ذاك معـــدٌّ كلُّـهـــا[١]

وهذا مما يمكن أن يؤخذ عليه ؛ لأنه ذكر في (شرح التسهيل)[٢] أن هذا البيت يستشهد به على تقديم التمييز في الضرورة إذا كان عامله غير فعل أو فعلاً غير متصرف .

وقال محقق (شرح الكافية الشافية) في الهامش : « هكذا في ع و ك وسقط من الأصل ومن هـ » أي أنه ليس موجودًا في النسخة الأصل التي هي قريبة من عهد المؤلف فقد كتبت سنة (٧١٥هـ) .

وعليه يمكن أن يكون هذا السهو من النساخ ولا شأن لابن مالك فيه . والله أعلم .

المبحث الثاني

اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث

اختلف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث فظهر له رأي في (شرح الكافية الشافية) وظهر له رأي آخر في بعض كتبه الأخرى على النحو التالي :

ظاهر كلام ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية)[٣] أنه منع إعمال

---

(١) « الأصل : لم يُرَ مثلُها نارًا ، فمثل عامل غير متصرف ، وقدم تمييزه عليه ، وخُرِّجَ البيت على أن يرى علمية ، ونارًا المفعول الثاني » . انظر : المساعد ٦٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، وانظر المسألة في ص : ١٥٦ من هذا البحث .

(لا) عمل ليس في المعرفة فلا تعمل(لا) عمل ليس عنده إلا شذوذًا فلا تقول: لا زيدٌ أفضلَ منك ، وذهب في (شرح التسهيل)[١] إلى جواز ذلك .

وذهب أيضًا في كتابه (شرح الكافية الشافية)[٢] إلى أن موضع (أنَّ) و(أنْ) الجر وذلك عند حذف حرف الجر المطّرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه ، نحو قولك : عجبتُ أنّك ذاهبٌ ، وأنْ قام زيدٌ ، وذهب في (شرح التسهيل)[٣] إلى أن موضعهما النصب .

وذهب أيضًا في كتابه (شرح الكافية الشافية)[٤] إلى أن المقصور المنون إذا وقف عليه بالألف ، فإن هذه الألف هي لام الكلمة وكانت منقلبة ثم عادت بعد حذف التنوين في نحو : هذا فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، وذهب في (التسهيل)[٥] إلى إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح فأبدل الألف من التنوين حال النصب ، وأبدلها من لام الفعل حال الرفع والجر.

وذهب أيضًا في كتابه (شرح الكافية الشافية)[٦] إلى أنه إذا اتصل ضميران أولهما أخص ، وهو منصوب – يعني: الأول – ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء والثاني منهما خبر لمبتدأ في الأصل فإنه يجيز الاتصال والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الاتصال ، ورجّح في (التسهيل)[٧] و (شرح التسهيل)[٨] الانفصال .

وذكر السيوطي[٩] أنه إذا ورد للعالم قولان في مسألة فَيُحَقَّقُ في نسبة

(١) شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، وانظر المسألة في ص : ١٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤، وانظر المسألة في ص : ٣٨٥ .

(٥) التسهيل ص : ٣٢٨ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

(٧) التسهيل ص : ٢٧ .

(٨) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٩) الاقتراح ص : ٣٥٣ .

أحد الرأيين إليه على النحو التالي :

أولاً : إذا ورد عن عالم في مسألة قولان ، فإن كان أحدهما مرسلاً ، والآخر معللاً أخذ بالمعلل وتُؤِّول المرسل .

ثانيًا : إن لم يُعَلل واحدٌ منهما نُظِر إلى الأليق بمذهبه ، والأجرى على قوانينه فيعتمد عليه ، ويتأوّل الآخر إن أمكن .

ثالثًا : إن لم يمكن التأويل ، ونص في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِم أنه رأيه والآخر مطرح .

رابعًا : إن لم ينص ، بُحِث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر ، والأول مرجوع عنه .

خامسًا : فإن لم يعلم التاريخ وجب سبر المذهبين والفحص عن حال القولين ، فإن كان أحدهما أقوى نُسِب إليه أنه قوله ، والآخر مرجوع عنه ، إحسانًا للظن به .

سادسًا : إن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له ، وأن أسباب تساويهما عند الباحث عنهما هي الأسباب نفسها التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما .

ولعل ابن مالك أخذ بالآراء التي نسبت إليه في (شرح الكافية الشافية) أما الآراء التي ذكرها في (التسهيل) و (شرح التسهيل) فهي مرجوع عنها؛ لأن كتاب (شرح الكافية الشافية) متأخر عن كتاب (شرح التسهيل) على ما أظن ، وقد أشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في موضعين إلى كتابه (شرح التسهيل) وأنه أوفى فليرجع إليه فعلم بذلك أن (شرح التسهيل) سابق لـ (شرح الكافية الشافية)[١] .

---

(١) انظر : مقدمة محقق شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠ .

قـال ابن مـالك عن مـذهـب الخليل في همـزة (أل) : « قـول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجـاج لذلك مسـتوفى في (شـرح تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فلينظر فيه هناك »[١] .

وقـال أيضـًا عن عـامل رفـع الخبـر : « أمـا الخـبر فـرافـعه المبتدأ وحـده أو الابتـداء وحده أو المبتدأ والابتداء معًا وهـذه الثلاثـة أقوال البصريين والأول قول سيبويه ، وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سـواه يفتقر إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابي الكبـير ، فمن أحب الوقوف عليـه فليسـارع إليه »[٢] .

المبحث الثالث

موقف ابن مالك من استدلالات العلماء

يتركز موقف ابن مـالك من استدلالات العلماء في كتـابه (شـرح الكافـية الشافية) في نوعين من الاستدلالات هما السماع والقياس .

أولاً - السـماع :

تعددت طرق عرض ابن مالك للسماع على النحو التالي :

١ - ذكر حجج العلماء فقط:

قال ابن مالك في تقديم الحال على العامل الظرفي : « لو قلت : (النضرُ مكرمًا فيها) فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش . وحجته في ذلك قراءة من قرأ : (والسماوات مطويات ٍ بيمينه)[٣] . وقول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣١٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٣٤/١ .

(٣) الزمر : ٦٧ .

رهـــط ابن كـــوزٍ محقبي أدراعـــهم

فيهـــم ورهـــط ربيعـــة بـــن حـــذار »[١] .

وقـال في (باب التـحـذير والإغـراء) : « وقـد يـجـاء باسم المحـذر منه ، والمغرى به مع التكرار مرفوعًا .

قال الفراء في (كتاب المعاني) في قوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[٢]: « نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب . ولو رفع على إضمار : هذه ناقة اللّه لجاز ، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير . وأنشد :

إنَّ قومًا منهـــم عميـــر وأشـــبا

هُ عميـــر ومنهـــمُ الســـــــفـــاحُ

لجـــديرون بالـــوفـــــاء إذا قـــا

ل أخو النجـدة : السلاحُ السلاحُ » [٣]

وقال في تقدم الشرط على الاستفهام : « وإذا تقدَّم على الشرط استفهام نحو : (أإنْ تَـقُـمْ أَقُـمْ) .

فسيبويه يجعل الاعتماد على الشرط كأن الاستفهام لم يكن .

ومن حجة سيبويه قوله تعالى : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[٤]»[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٣.

(٢) الشمس : ١٣ . وانظر : معاني الفراء ٣/٢٦٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨١ .

(٤) الأنبياء : ٣٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٧ .

٢ - ذكر حججهم وتدعيمها بحجج أخرى :

قال في حذف همزة الاستفهام : « وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم) وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [١] .

. . . وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - لجبريل - عليه السلام -: (وإن زنى ، وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق) .

أراد : أو إن زنى وإن سرق ؛ لأنه من هذا التقدير »[٢] .

٣ - رد رأي بعض النحاة معتمدًا على سماع نحاة آخرين :

قال في الضمير المتصل بعد (لولا) : « ومن العرب من يقول : (لولاي) و (لولانا) ... إلى (لولاهنَّ) .

وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه ، وما زعمه مخالف لقول سيبويه ، وأقوال الكوفيين . وأنشد سيبويه :

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هـــــوى

بأجرامه من قُـلَّـةِ النِّيقِ مُنْهَـوِي

وأنشد الفراء :

أَتُطْمِـعُ فينـا مـن أراقَ دِماءَنَـا

ولولاكَ لم يعرضْ لأحسابنا حَسَـنْ »[٣] .

---

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣١٧ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨٧/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٠٣ .

٤ - تأويل سماعهم إن خالف القاعدة الأساسية :

قال في تقديم المفعول معه على مصحوبه : « اختار أبو الفتح ابن جني في الخصائص تقديم المفعول معه على مصحوبه نحو: (جاء والطيالسةَ البَرْدُ).

واستدل بقول الشاعر :

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيْبَةً ونَميمةً

ثلاثُ خِصَالٍ لستَ عنها بمرعوي

ومثله قول الآخر :

أُكْنيه حين أناديه لأكرمَهُ

ولا أُلقِّبُهُ والسوأةَ اللَّقَبَا

على رواية من نصب (السوأة) و (اللقب) .

أراد : ولا ألقبه اللقبَ والسوأة . أي : مع السوأة ...

ولا حجة لابن جني في البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمت هي ومعطوفها . وذلك في الأول ظاهر ... »[١] .

ثانيًا - القياس :

تعددت طرق عرض ابن مالك للقياس في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ذكر حجج العلماء فقط :

قال في (باب النداء) : « وأما قول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرَّا

إياكما أن تكسبانا شرًّا

(١) المصدر نفسه ٢/٦٩٦ .

فمحمول على أنه أراد : (فيا أيها الغلامان) ؛ لأن الألف واللام في (الغلامان) لا يشبهان الألف واللام في (اللّه) .

والبغداديون يقيسون على هذا فَيُجيزُون (يا الرجل) ويقولون : لم نَرَ موضعًا يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام »[١] .

وقال في الباب نفسه أيضًا : « أجاز المازني والزّجّاج نصب صفة (أي) قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة »[٢] .

٢ - قبول أقيستهم بشرط كثرة السماع :

قال في ورود المصدر النكرة حالاً : « ورود المصدر النكرة حالاً كثير كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ... ﴾[٣] وكقول العرب : (جاء فلان ركضًا) و (جاء الأمير بغتةً وفجاءَةً) . ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع .

وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعًا من الفعل كـ (جئتُ ركضًا) فيقيس عليه : (جئت سُرْعةً ، ورَجْلَةً) . وليس ذلك ببعيد »[٤] .

وقال في حذف حرف النداء : « وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا .

والبصريون يرون هذا شاذًا لا يقاس عليه . والكوفيون يقيسون عليه وقولهم في هذا أصح »[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ١٣٠٨/٣.

(٢) المصدر نفسه ١٣١٨/٣.

(٣) الرعد : ١٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٣٦/٢.

(٥) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

وقال في استغناء المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر ، والدعاء ، والأمر ، والنهي : « الفراء يرى ذلك مطرداً غير متوقف على سماع خبراً كان ما يرد فيه ذلك ، أو طلبًا بشرط أن يكون الموضع صالحًا لوقوع الفعل فيه مجرداً .

ورأيه في ذلك عندي صواب .

إلا أن وقوع ذلك في الطلب أكثر من وقوعه في الخبر ؛ لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به فعله »[١] .

٣ - رفض أقيستهم :

لسببين هما :

أ - قلة السماع : قال ابن مالك في منع القياس على اسم الأمر من الرباعي : « من أسماء الأفعال (قرقار) بمعنى (قرقر) ، وإليه أشرت بقولي :

وندر اسم الأمر من الرباعي　　　مقتصراً فيه على السماع

وهو مع ندوره عند سعيد بن مسعده الأخفش مقيس عليه ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل باطِّراد ، كما كان للثلاثي باتفاق منه ومن سيبويه .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة بشرط كونه على (فَعَال) »[٢] .

وقال في منع القياس على اسم الفعل إذا كان أصله ظرفًا أو حرف جر

---

(١) المصدر نفسه ٦٦٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٩٢/٣.

وأن يكون فيه ضمير مستتر على أنه فاعل : « ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع : ما لم يسمع »[١] .

وقال في جمع الصفة الثلاثية الساكنة الوسط : « فأما إن كان صفة كـ (ضَخْمَةَ) فلا خلاف في تسكين عينه على أن قطربًا أجاز فتحها قياسًا على ما ليس بصفة .

ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب : (كَهْلَة) و(كَهَلاَت) والمشهور (كَهْلات) .

وإلى قطرب أشرت بقولي :

.... ومن يقس فليس ذا ثبات »[٢] .

ب - أن يؤدي القياس إلى مخالفة الإجماع : قال في تعديه غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين : « أجاز الأخفش أن يعامل غير (علم) و (رأى) من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ... ووجب ألا يقاس عليهما - أي علم ورأى - ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على (أعلم) و (أرى) لجاز أن يقال : (أكسيت زيدًا عمرًا ثوبًا) . وهذا لا يجوز بإجماع »[٣] .

وهكذا ترى موقف ابن مالك من استدلالات العلماء يسير وفق منهجه العام من قبول المسموع وعدم الخروج عليه ، وإن كان المسموع شاذًا لا يقيس عليه ، أما إن كان المسموع كثيرًا مطردًا فإنه يقيس عليه .

---

(١) المصدر نفسه ١٣٩٤/٣.

(٢) المصدر نفسه ١٨٠٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ . إن ما ذكره ابن مالك من عدم جواز أكسيت لا يرد على الأخفش ؛ لأن الأخفش خصها بالأفعال القلبية كحسب وزعم وخال فيقال : أظننت زيدًا عمرًا فاضلاً . وانظر ص : ٤٤٥ من هذا البحث .

الدراسة

وتشتمل على خمسة أبواب :

الباب الأول : السماع وابن مالك .

الباب الثاني : القياس وابن مالك .

الباب الثالث : الاستصحاب وابن مالك .

الباب الرابع : الإجماع وابن مالك .

الباب الخامس : الأدلة الأخرى وابن مالك .

الباب الأول
السماع وابن مالك

أ - تمهيـــــد .

- مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك .

- السماع والأدلة الأخرى .

- ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك .

ب - مسائل السماع .

أ - تمهيد :

يقصد بالاستدلال عند ابن مالك استعمال الأدلة النحوية الإجمالية التي ذُكِرَت . ويسير موقف ابن مالك في السماع على المنهج التالي :

أولاً : التعويل على السماع في بناء الرأي النحوي وترجيحه مع قبول ما قل منه والإشارة إلى قلته ، كقوله في العطف على الضمير المخفوض : «ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده »[١] . أو الإشارة إلى قوة الرأي المؤيد بالسماع ، وضعف الرأي غير المؤيد به ، كقوله عن يونُس في معاملته المعتل إذا كانت لامه ياءً أو واوًا عند النسب : « مذهب يونس فيه وفي ذوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور . ولا شاهد له في تغيير ذوات الواو فمذهبه في ذوات الياء قوي لاعتضاده بالسماع ، وهو في ذوات الواو ضعيف لعدم السماع » [٢].

ثانياً : عدم القياس على السماع القليل المخالف لسماع أصح وأكثر منه ، بالرغم من قبوله له ، كقوله في تعدية غير (أعلم) و(أرى) من أخواتها: « فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و (رأى) إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل.ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سُمع»[٣].

وقوله في جواز إعمال المصدر المحدود والمجموع : « فإن سُمِعَ ذلك قُبِل ولم يقس عليه ... فإن ظُفِرَ بإعماله مجموعًا قُبِلَ ولم يقس عليه »[٤] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٥٠/٤ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٥ .

(٤) المصدر نفسه ١٠١٥/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٥٨ .

وقوله في تعريف العدد المضاف:« أجاز الكوفيون استعمال نحو (الخمسة الأثواب) قياساً على ما شذ نقله عن بعض العرب . والصحيح الاقتصار به على ما سمع ، وإياه عنيت بقولي :

* ومن يقس يحد عن الصواب * »[١] .

ثالثاً : قد يوجه السماع بتوجيهات أو آراء جديدة في القليل من المسائل ، كقوله في جواز الإضافة إذا كانت بمعنى (في) : « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدها قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٢] ... »[٣] .

رابعاً : مخالفة رأي أغلب النحاة معتمداً على السماع ، كقوله في مجيء (ما) و (مهما) ظرفين : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تحْي لا أرهب وإن كنت جارماً

ولو عد أعدائي عليّ لهم ذحْلا ... »[٤] .

وللسماع عند ابن مالك درجات وأنواع يجب أن تتوفر فيه حتى يمكن قبوله ، وهي على النحو التالي :

---

(١) المصدر نفسه ٣/١٦٧٧ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٧ ، وانظر المسألة ص : ٢٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٦٢٥ ، وانظر المسألة ص : ٣٨٠ .

أولاً : السماع الكثير ، كقوله في منع صرف المنصرف : « وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك »[١] .

ثانيًا : السماع المروي عن الفصحاء وإن خالف رأي النحاة ، كقوله في مسألة : تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « هذا كلامٌ مرويٌّ عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك »[٢] .

وقوله في مسألة : جر الضمير المتصل باسم الفعل:« وجر عند البصريين، وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليَّ عبدالله زيدًا) – بجر عبدالله – فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه »[٣] .

ثالثًا : السماع الصحيح ، كقوله في مسألة : (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان : « مذهب الكوفيين والأخفش استعمالها في ابتداء الغاية مطلقًا وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك »[٤] .

وفيما يلي سيعرض البحث مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك وموقفه منها بالتفصيل .

---

(١) المصدر نفسه ١٥٠٩/٣ ، وانظر المسألة ص : ٣٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ ، وانظر المساة ص : ١٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٩٣/٣، وانظر المسألة ص : ٣٦١ .

(٤) المصدر نفسه ٧٩٧/٢ ، وانظر المسألة ص : ٢٠٨ .

- مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك :

أولاً : استدلاله بالقرآن الكريم:

إن القرآن الكريم المعجز بآياته الساحر بمعانيه وأساليبه لهو بحق قمة الفصاحة والبيان فلا تجد ألفاظًا أفصح من ألفاظه ، ولا نظمًا أدق من نظمه ، فترى ألفاظه يؤازر بعضها بعضًا فكل لفظه في موقعها الذي تستحقه ، وبمعناها الذي تتستر به، وكل تركيب يضم مع الآخر في نسق بديع لا يستطيع أن يأتي به بشر ؛ فهو الحجة البالغة والبرهان الدامغ لكل من أراد أن يحتج به لإثبات رأي ، أو البرهنة على حكم ، وهو اللغة العالية الذي تكفل المولى بحفظها فلم يصبها تغيير أو تبديل ، و سار في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة على المنهج التالي :

أولاً : جعل ابن مالك القرآن الكريم أعلى مراتب الاستدلال النحوي ، فهو عنده رأس المصادر ، لا يعدل عنه إلا إذا عدم الاستدلال به ، فكان « أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب »(١) .

وعلى ذلك فقد خرج ابن مالك عن مراتب الاستدلال عند النحاة ، والتي جعلت الشعر في المقام الأول لوضع قواعدهم التي تقوم على المنطق معتمدين في ذلك على استقراء ناقص « لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع »(٢) .

ولعل ما فعله ابن مالك يعد من أجمل سمات منهجه ؛ لأن القرآن

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٣ .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص : ٣١ .

الكريم قد نزه عن كل عيب ونقص ، فهو من لدن حكيم خبير ، بخلاف الشعر الذي ينبغي أن يكون « في مرتبة متأخرة عن القرآن الكريم في مجال الاستشهاد النحوي ، إذ المعروف أن القرآن الكريم لا تعتريه ضرورة ولم يخالف القواعد المعروفة ، حتى ما جاء مخالفاً لقليل منها أمكن تأويله عند النحاة وبخاصة البصريين ، كما أن توثيق نصه لم يتطرق إليه شك ، ولم يصبه أدنى وهن ، فكان بحق الأصل الأول في الاستشهاد النحوي واللغوي »(١) .

فمثال استدلاله بالقرآن الكريم والشعر وجعل القرآن أعلى مراتب الاستدلال النحوي قوله في بقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) ، و (أنَّ) ، و (لكنَّ) على الجملة الاسمية (٢): « وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) ،

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾(٤) ،

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٥) ،

﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ (٦) ،

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ (٧) ،

---

(١) الاستشهاد النحوي بين القرآن والشعر العربي للدكتور عبد الحميد سيد طلب ، مجلة البيان عدد ٦٧ – أكتوبر / تشرين أول ١٩٧١م .

(٢) انظر المسألة في ص : ١٣٩ .

(٢) الأحقاف : ١٣ .

(٣) آل عمران : ٩١ .

(٤) آل عمران : ٢١ .

(٥) الأنفال : ٤١ .

(٦) الجمعة : ٨ .

ومثال ذلك مع (لكن) قول الشاعر :

بكل داهيةٍ ألقى العداةُ وقد

يظن أني في مكري بهم فَزِعُ

كلا ولكنَّ ما أبديه من فَرَقٍ

فكي يغرُّوا فيُغريهم بيَ الطمعُ ... »[١] .

ثانيًا : وقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، على خلاف بعض النحاة الذين سبقوه ، فقد ردوا بعضًا من القراءات المتواترة ، وعابوا على أئمتها ، ووصفوهم باللحن .

وأثبت البحث بعضًا من أقوالهم في مسائل منها : العطف على الضمير المخفوض وسأكتفي بما ذكره السيوطي عن رأيهم ورأي ابن مالك في ذلك قائلاً : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن . وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية . وقد ردّ المتأخرون ، ومنهم " ابن مالك " على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد »[٢].

بيَّن السيوطي هنا موقف ابن مالك المختلف عن موقف النحاة السابقين له ، والذي كان واضحًا في (شرح الكافية الشافية) في مناصرته القراءات القرآنية ، فقد ناصر في هذا الشرح كثيراً من القراءات التي رفضها النحاة ، منها قراءة ابن عامر قائلاً :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ .

(٢) الاقتراح ص : ١٥٤ ، وانظر مقدمة شرح الكافية الشافية ٨٦/١ .

وعمدتـــي قـــراءة ابن عامـــر   وكـــم لها من عاضد وناصـــر [١]

ومنها قراءة حمزة التي أجاز بناءً عليها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، يقول : « ومـن مؤيدات الجـواز أيضًا قراءة حمزة : (واتقـوا اللّـه الذين تسـاءلون به والأرحــامِ) [٢] بخفض الأرحام . وهي أيضًا قراءة ابن عباس ، والحسن البصري ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي ، والأعمش ، ويحيى بن وثَّاب ، وأبي رزين ...

ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهت على أنّ عود حرف الجر مع المعطوف مفضَّل على عدم عوده »[٣] .

ومنها قراءة عاصم والكسائي، التي بسببها حكم بانصراف عزير ، يقول: « وإنما حكمت بانصراف (عزير)؛ لأن عاصمًا والكسائي قرآ به فصح كونه منصرفًا »[٤] .

والحق أن منهج القراء منهج سليم يقوم على الأثبت أثرًا والأصح نقلاً ، ولعل أصدق تعبير عن منهجهم ما قاله أبو عمرو الداني – وهو قارئ منهم – : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[٥] .

وكان ينبغي على النحاة أن يعتدوا بالقراءة في الاحتجاج ويطوعوا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٤٤ .

(٢) النساء : ١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٣٠١/٣ .

(٥) النشر ١٠/١ .

قواعدهم لها ، يقول سعيد الأفغاني : « كان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون ، لا أن يضعفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – »(١) .

ثالثاً : لا يفرق ابن مالك بين القراءات المتواترة والشاذة ما دامت موصولة السند إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وما جاء في كتابه (شرح الكافية الشافية) منها خير شاهد على ذلك . وكثيراً ما يصرح بأسماء أصحابها ولا سيما القراء السبعة كحمزة ، وابن كثير وغيرهم .

ولم يعتمد على السبعة فحسب بل أخذ بقراءات غيرهم كابن محيصن ، وأبي رجاء العطاردي ، ومن ذلك وقوع النون الخفيفة بعد ألف الاثنين نحو : اضربنانْ يا زيدان ، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين منع ذلك لما فيه من التقاء الساكنين ، ومذهب الكوفيين ويونس جواز ذلك وعضده ابن مالك بالقراءة قائلاً : « ويعضد قوله قراءة بعض القراء : (فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمِّرانْهم تدميرا) (٢) . حكاه ابن جني . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : (ولا تتبعانْ سبيل الذين لا يعلمون) (٣) »(٤) .

ومنه أيضاً ما ذكره ابن مالك كمثال في حذف المضاف إليه تقديراً وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف قوله : « قد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصن (فلا خوفُ عليهم ولا هم يحزنون) (٥) على تقدير : فلا

---

(١) في أصول النحو ص : ٤٥ .

(٢) الفرقان : ٣٦ ، هي قراءة سيدنا علي – رضي الله عنه – ومسلمة بن محارب . انظر هامش شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ .

(٣) يونس : ٨٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ .

(٥) البقرة : ٣٨ .

خوفُ شيءٍ عليهم » (١).

ومنه أيضًا عدم وجوب بقاء اللام بعد إنْ المخففة إن كان الموضع غير صالح للنفي ، كقوله : « ومنه قراءة بعض السلف : (وإن كلُّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا) (٢) . ذكرها ابن جني في المحتسب ، وعزاها إلى أبي رجاء . و (ما) موصولة ، وعائدها محذوف . والتقدير : وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا » (٣).

ومنه أيضًا قراءة حمزة الآنفة الذكر في جواز الخفض على المعطوف من غير إعادة الخافض .

ومنه أيضًا قوله في حذف همزة الاستفهام في غير الشعر إذا كان بعض ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها : « ومنه قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) (٤) »(٥) .

« وبعد ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها ، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكامًا »(٦) .

وعليه ينبغي الاحتجاج بالقراءات القرآنية والاعتداد بها وعدم إغفالها.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢ .

(٢) الزخرف : ٣٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٠٨/١ .

(٤) البقرة : ٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣ .

(٦) في أصول النحو ص : ٤٥ .

رابعاً : اتخذ ابن مالك مقياساً استدلاليًا دقيقًا في استعمال الشواهد القرآنية يتمثل فيما يلي :

أ - قبوله القراءة الشاذة والاستدلال بها ، مع عدم رفعها أو مساواتها بالقراءة المتواترة فهو يعطي كل سماع حقه ، كقوله في إعمال (إذن) بعد تقديم حرف العطف عليها : « ولو قُدِّم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها ، وإعمالها ، وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : (وإذاً لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا)[١] . وفي بعض الشواذ : (لا يلبثوا) بالنصب »[٢] .

وقوله في تحقيق ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكنًا : « وقلت : دون ندور تنبيًا على قراءة الأعشى راوي أبي بكر صاحب عاصم : (إئلافهم رحلة الشتاء والصيف)[٣] »[٤] .

ب - اختياره القراءة الأقوى وجهًا ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، كقوله في (مسألة : انصراف عزير) : « مما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائي : (وقالت اليهود : عزيرُ بن اللّه)[٥] . فإنه مبتدأ وخبر ، و (عزير) منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين ، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن)... وإنما حكمت بانصراف (عزير) ؛ لأن عاصماً والكسائي قرآ به فصح كونه منصرفًا »[٦] .

---

(١) الإسراء : ٧٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣ .

(٣) قريش : ٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٩٢/٤ .

(٥) التوبة : ٣٠ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٣٠٠/٣ .

خامسًا : أخذ ابن مالك بالظاهر غالبًا وإن خالف المشهور من القواعد، وقليلاً ما يجنح إلى التأويلات ، وهذا منهج سليم ، وهو « ما يقضي به المنطق المعقول (من التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة ...

وهذا مذهب صحيح ؛ لأن القراءات كلها شواهد نحوية فصيحة وهي خير وأقوم من الشواهد الشعرية ، ولأن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة ... ذلك أن كل ما يجئ في القرآن قوي فصيح ، بل هو أسمى مراتب القوة والفصاحة) »[١] .

فمن أخذ ابن مالك بالظاهر ما أجازه من أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في الزمان ، يقول : « المشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، بل يخصونها بالمكان .

ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقًا وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك »[٢] .

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[٣]، وتأوّل البصريون (من أول يوم) على تقدير : من تأسيس أول يوم .

ومن أخذه بالتأويل حكمه على لام الابتداء بالزيادة في مواضع ، يقول : « وما سوى ما ذكره من مواقع اللام إن ورد بلامٍ حُكِمَ بزيادتها ... كقراءة

---

(١) الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح (لابن مالك) / للدكتور طه محسن ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٥ ، جـ١ / ص ٢٣٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٠٨ .

(٣) التوبة : ١٠٨ .

سعيد بن جبير ﴿ ألا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ (١) بفتح الهمزة ... » (٢).

ومنه أيضًا قوله في منع الفصل بأجنبي : « مما يوهم الفصل بأجنبي قول اللّه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ (٣) . قال الزمخشري : (يوم تبلى السرائر) منصوب بـ (رجعه) فيلزم من قوله الفصل بأجنبي بين مصدرٍ ومعموله والإخبار عن موصولٍ قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ (يوم) كأنه قيل : يرجعه يوم تبلى السرائر »(٤) .

ومنه أيضًا قوله في حذف الفاعل : « فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦) ، ...

فتقدير الأول : ثم بدا لهم البداء .

وتقدير الثاني : وتبين لكم العلم »(٧) .

وهكذا يرى منهج ابن مالك في اعتداده بالقراءة ، لكنه أحيانًا يرفض توجيه القراءة إذا كان بعيداً عن الأساليب العربية ، وقد حدث ذلك مرة واحدة في كتابه (شرح الكافية الشافية) في قوله في بناء (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين : « استمر الإهمال في (فِعُل) ؛ لأن الخروج من كسر إلى ضم أثقل من

---

(١) الفرقان : ٢٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٩٢ .

(٣) الطارق : ٨ ، ٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٠ .

(٥) يوسف : ٣٥ .

(٦) إبراهيم : ٤٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠ .

العكس . وقد ذكر ابن جني أنّ بعض القراء الشواذ قرأ (والسماء ذات الحِبُك) [١]، ووجّهها بأن قال : " أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة " . وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة . ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه ... » [٢].

ورفض كثير من العلماء هذا التوجيه لبعده عن أساليب العرب في كلامها أيضًا ، وعدم وجود النظير ، وممن قال بذلك العُكْبَري[٣]، والقرطبي[٤] ، وغيرهم .

ثانيًا : استدلاله بالحديث النبوي الشريف :

لقد كان الحديث النبوي الشريف أولى الشواهد النثرية عند ابن مالك وأعلاها على الإطلاق – بعد القرآن الكريم – فقد اعتمد عليه في إثبات القواعد النحوية وتصحيحها إيمانًا منه بأنه أعلى مراتب الكلام البشري فصاحة وأروعه بلاغة وبيانًا – ولا غرو في ذلك – ؛ فالناطق به أفصح من نطق بالضاد لسانًا – صلى الله عليه وسلم – ، فهو معلَّمٌ من لدن حكيم خبير ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [٥].

---

(١) الذاريات : ٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٥١٢/٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٧ .

(٥) النجم : ٢ ، ٣ .

وسار النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب المانعين ، ومثّله ابن الضائع ، وأبو حيان .

واستدلوا بأدلة منها : أن هناك العديد من الأحاديث التي رويت بالمعنى فتجد القصة الواحدة تروى بروايات متعددة .

ومنها : وقوع اللحن في كثير من الأحاديث ولا سيما أن الرواة كانوا من الأعاجم .

ومنها : أن أئمة النحويين من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بشيء منه .

ونقل عبد القادر البغدادي رداً للدماميني عليهم فقال : « ورُدَّ الأول – على تقدير تسليمه– -يعني : الرواية بالمعنى – بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ . يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كافٍ . ورُدَّ الثاني – يعني : عدم احتجاج أئمة النحاة به – بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه . ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت »[١] .

وهناك قول آخر يمكن أن يؤخذ في الرد وهو : إن العلماء قد تشدّدوا في النقل عن رواة الحديث ووضعوا شروطًا لذلك حتى قام علم الجرح والتعديل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن زعماء النحاة قد استشهدوا بالحديث النبوي الشريف ، وخير شاهد على ذلك كتاب سيبويه فقد استشهد بالحديث فيه وإن كان استشهاده به قليلاً .

قال سيبويه في باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً : « ومثل ذلك ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » [٢].

---

(١) الخزانة ٣٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٢/٢ .

وأيضًا فإن أصحاب المعاجم لم يحرموا معاجمهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وقد زخرت كتبهم بذلك كـ : التهذيب للأزهري ، والصحاح للجوهري ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشري ... إلخ .

الثاني : مذهب المجوِّزين مطلقًا ، ومثَّله ابن خروف ، وابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) ، وتبعه ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١ هـ) ، والدماميني (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ) ، وابن سعيد التونسي (المتوفى سنة ١١٩٩ هـ) .

الثالث : مذهب المتحفظين ، ويقوم هذا المذهب على التوسط بين المذهبين السابقين ، فيجيز أصحاب هذا المذهب الأحاديث التي ثبت أنها لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – كالأحاديث القصيرة التي اهتم الرواة بنقل ألفاظها لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ، أو كانت أمثالاً نبوية، ومثَّل هذا المذهب الشاطبي (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) ، والسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) .

وكان لابن مالك فضل كبير في وضع الحديث النبوي موضعه الصحيح ، فهو يراه أولى مراتب الكلام – بعد القرآن الكريم – احتجاجًا ، كقوله في مسألة : فصل أو وصل الضمير الواقع خبرًا لـ (كان) : « إن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في أفصح النثر كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعمر – رضي الله عنه – في ابن صياد : (إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) ... »[١] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

وقوله في حذف حرف النداء : « وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا »[١] .

ويعد ابن مالك أول من توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف حيث أفاض في الاحتجاج به ، ومـــن خير الشواهد على ذلك احتجاجه به في (شرح الكافية الشافية)، حيث أفاض في الاحتجاج به في بضع وسبعين حديثًا من هذا الكتاب. وكتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وأنكر عليــه النحاة توسعه فــي الاحتجاج بالحديث النبــوي الشريف ، وكان أبو حيان من أشد النحاة إنكارًا على ابن مالك ، حيث قال : « قد أكثر هــذا المصنف من الاستدلال بما وقع فــي الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فـي لسان العرب ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيـره »[٢] .

وقال في موضع آخر : « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر ، متعقبًا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صحب من لـه التمييز »[٣] .

وحجة أبي حيان جواز نقل الحديث بالمعنى ، وعليه فلا يصح الاحتجاج ورد العلماء من قدماء ومحدثين على أبي حيان بحجج مقنعة .

فمن القدماء الدماميني الذي ذكر أن اليقين ليس بمطلوب هنا ، وإنما يكتفى بغلبة الظن الـذي هـو مناط الأحكام الشرعية ، قـال : « قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنَّع أبو حيان عليه وقال : إن ما

---

(١) المصدر نفسه ١٢٩١/٣ .

(٢) الاقتراح ص : ١٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١٥٩ .

استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا البـــاب ، وإنما المطلوب غلبـــة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية » (١).

وذكر الدماميني أيضًا أن تدوين الحديث كان في مرحلة مبكرة ، وقبل أن تفسد الألسنة ، فلا فرق حينئذٍ في الاحتجاج بلفظ الحديث أو بمعناه ، قال : « تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دُوِّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ، كما قال ابن الصلاح ، فبقي حجة في بابه . ولا يضرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر »(٢) .

ورأى البلقيني : أن احتجاج ابن مالك بالحديث النبوي الشريف لم يكن إلا امتدادًا لكلام العرب وتعضيدًا له فيصح الاحتجاج به ، قال : « إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظه في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ، وكذا مجرد لفظة في كلام العرب ، والذي وقع للشيخ ابن مالك في ذلك في (يتعاقبون فيكم) وفي (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه) وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك »(٣) .

---

(١) الخزانة ٣٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٣٧ .

(٣) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ص : ٢٨ .

وبيَّن ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) سبب أخذه بهذه اللغة الواردة في الحديث النبوي الشريف قائلاً : « وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره »(١) .

ومن المحدثين السيد محمد الخضر حسين فقد رد على أبي حيان بأبلغ رد، قائلاً : « أما ما ادعاه أبو حيان من أنّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بأن كتب النحاة أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وقال ابن الطيب : « بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه »، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر »(٢) .

وقد وافق مجمع اللغة العربية المذهب الذي سار عليه ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف ، إذ جاء الموضوع ضمن أبحاثه : « وخلاصة البحث أنّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجئ في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له »(٣) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢ .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص : ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه ص : ٥٨ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣ .

ولا شك أن ابن مالك كان أمة في الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، وكانت له مقدرة كبيرة في تمييز الأحاديث الصحيحة من المغموزة بالغلط والتصحيف أو مما جاءت به روايات شاذة ، وكتب تلميذه الحافظ شرف الدين اليونيني على نسخة من صحيح البخاري مما نقله القسطلاني : « بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزمة الأدب الإمام أبي عبدالله بن مالك الطائي أمد الله في عمره ... وهو يراعي قرآتي ويلاحظ نطقي فما اختاره وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه..»[١] .

ومن أوضح الشواهد على اهتمام ابن مالك بعلم الحديث كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فقد وجَّه فيه نصوص الحديث المشكلة في صحيح البخاري توجيهًا إعرابيًا يخرجها عن الإشكال ناظرًا في كلام فصحاء العرب ما يعضد ذلك التوجيه .

وقد ضمن ابن مالك كتابه (شرح الكافية الشافية) عددًا من الأحاديث التي احتج بها .

والناظر لصحة الأحاديث في ذلك الكتاب يجد أن جلها قد رويت عن صحيح البخاري ومسلم ، ويصرح ابن مالك بعض الأحيان بنقله عن هذه المصادر ، وقد يشير أحيانًا إلى تخريجاتها فمثال إشارته إلى صحيح البخاري قوله : « ومن وروده – أي المضارع – بعد (كاد) مقرونًا بـ (أن) قول عمر –رضي الله عنه– : (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب). هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري »[٢] .

---

(١) مقدمة أحمد محمد شاكر على صحيح البخاري ، ط/ إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٥ .

ومثال إشارته إلى صحيح مسلم قوله : « وفي صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – : (إنْ كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يحب التيمن في طهوره إذا تطهر ، وفي ترجله إذا ترجل ، وفي انتعاله إذا انتعل) »[١] .

ومثال إشارته إلى الصحيحين قوله في (أَيْمَن) : « ولا يضاف إلى غيره منقوصاً إلا ما ندر في حديث النبي –عليه السلام– من كلامه في الصحيحين : (وأيْمُ الذي نفس محمد بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون) »[٢] .

ومثال إشارته إلى تخريج الأحاديث قوله : « مثال ترك (أنْ) مع أوشك قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدِّث بحديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله) . أخرجه أبو داود والترمذي »[٣] .

وبهذا يعرف أن ابن مالك لم يكن في استدلاله حاطب ليل ، وإنما كان متثبتاً مما ينقل ، مطمئناً إلى ما يقول . فيعد موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فريداً بالقياس إلى من سبقوه ، ومثرياً اللغة العربية بمصدر كان يجب أن يستغل ، ويعتمد عليه في النحو واللغة .

---

(١) المصدر نفسه ١/٥٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٨٨٠ ، قال ابن مالك قبل هذا ما نصه : « وأنه يضاف في لغاته كلها إلى الله ولا يضاف إلى غيره منقوصاً ... » .

(٣) المصدر نفسه ١/٤٥٦ ، قال : « ومثله قول الشاعر :

يوشكُ من فرَّ من منيته   في بعض غرَّاته يوافقها » .

ثالثاً : استدلاله بكلام العرب :

لقد سار ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) في الاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً بالمنهج نفسه التي سار عليها في الاعتداد بالقرآن والحديث ، حيث اعتد بالشعر والنثر وانثالت شواهده في سهولة ويسر وكأنه يغرف من بحر تسعفه حصيلة لغوية ضخمة من المأثور الشعري والنثري.

وقد سار ابن مالك في الاستدلال بكلام العرب على المنهج التالي :

أولاً : قد يورد للقاعدة الواحدة جملة من الشواهد وإن خالفت الشائع في كلام العرب ، وكان لا يأخذ إلا من فصيح كلام العرب ، كقوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية : « وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ؛ لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق :

وما تَحْيَ لا أرهبْ وإن كنت جارماً

ولو عَدَّ أعدائي عليّ لهم ذَحْلاَ

وكقوله :

وما تك يا ابن عبداللّه فينا

فلا ظلماً نخاف ولا افتقارا

وكقوله :

فما تحيَ لا أخشَ العدوَّ ولا أزل

على الناس أعلو من ذرى المجد مُفْرِعَا

وكقول تميم العجْلاني :

ولـو كُحِلَـتْ حواجـبُ خيـلِ قـيسٍ
بتغلـبَ بعـد كلـبٍ مـا قَـذِينَـا
فما تَسْـلَمْ لكـم أفـراسُ قـيسٍ
فـلا ترجـوا البنـاتِ ولا البنينـا ... »[1].

وقوله في منع صرف المنصرف : « وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك كقول الكميت :

سـيوفٌ لا تـزال ظـلال قـومٍ
يُهـتِّكـن البيـوت ويسـتبينا
يـرى الـراعون بالشَّـفَرات منـها
وَقُـودَ أبـي حُبَاحِـبَ والظُّبينـا ... »[2]

وقوله في الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه : « الصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر :

وقـال نبـيُّ المسـلمين تقدمـوا
وأَحْبِبْ إلينـا أن تكـون المقـدَّمـا

وكقول الآخر :

أُقيم بـدار الحـزم مـا دام حزمُهـا
وأحـرِ إذا حالـت بـأن أتحـولا

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ١٥٠٩/٣ ، وانظر المسألة في ص : ٣٦٥ .

وكقول الآخر :

فصـــدَّت وقالــت بـل تريــد فضيحتـــي

وأحْبِـــبْ إلى قلبـــي بهـــا متغـضِّبا

خليليَّ ما أحـرى بــذي اللُّبِّ أن يُــرى

صبوراً ، ولـكن لا سـبيل إلى الصبْــرِ

ومن كلام عمرو بن معديكرب : " ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاءها " »[١] .

وقد يعتمد على كلام العرب في تصحيح رأيٍ ، أو رد رأي ، أو مخالفة رأي أكثر النحاة . فمن الأول : قولـه في مسألة نـون زيتون أصلية وليست زائدة : « وأما نـون (الزيتـون) فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنـه مـن الزيت . والصـحيح أنها غير زائدة ، لقول بعض العرب : (أرضٌ زَتِنَـة) إذا كانت كثيرة الزيتون »[٢] .

ومن الثاني قوله في تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « على كل حال قولهم – أي الكوفيين – مردود بقول العرب : (شتى تؤوب الحَلَـبة) ، أي : متفرقين يرجع الحالبون . وهذا كلام مروي عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك » [٣].

ومن الثالث قوله في جواز تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي : « أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع

---

(١) المصدر نفسه ١٠٩٧/٢ ، وانظر المسأة في ص : ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٩/١ ، وانظر المسألة في ص : ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ١٩٠ .

تقدم حاله عليه ... وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) وبقوله في ذلك أقول وآخذ ... وقد جاء ذلك مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم . فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

فـــإن تــك أذواد أُصِبْــنَ ونـســوةٌ

فلن تذهبوا فَرْغــًا بقتْـــلِ حِبَـــالِ ... »[١] .

ثانيًا : تزخر كتب ابن مالك وخاصة كتابه (شرح الكافية الشافية) بالكثير من كلام العرب الشعري والنثري ، وقد تعجب كثير من الباحثين من قدماء ومحدثين من إتيانه بها فمن القدماء ما قاله السيوطي : « وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها »[٢] .

ومن المحدثين ما قاله الشيخ محمد الطنطاوي : « أتى ابن مالك بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فإن لم يجد فأشعار العرب التي كان في استذكارها نسيج وحده ، وصنَّف مؤلفات نظمًا ونثرًا تشهد له بالتفوق على من تقدم »[٣].

وما قاله الدكتور محسن : « التراث الأدبي الذي انكب على تدبره وحفظه مكنه من توسيع دائرة الاستشهاد ، إذ لم يقف عند ما تركه النحاة الذين تقدموا عليه ، بل أضاف شواهد كثيرة إلى ما عرف قبله »[٤] .

وقد استعان ابن مالك في إتيانه بهذه الثروة اللغوية بدواوين الشعر ومعاجم اللغة .

---

(١) المصدر نفسه ٢/٧٤٥ ، وانظر المسألة في ص : ١٧٥ .

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٠ .

(٣) نشأة النحو ص : ٢٠٣ .

(٤) الاستشهاد النحوي في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك) طه محسن ، مجلة المجمع العلمي العراقي ١/١٣٥ .

أما الدواوين فتجده كثيراً ما يصرح بأسماء شعرائها كالفرزدق والكميت وغيرهم .

وأما معاجم اللغة فإنه يستعين بها كثيراً ، وقد يصرح بأسماء أصحابها ، كقوله في (جَيْر) بمعنى (نعم) : « وأنشده صاحب المحكم :

قالت أراكَ هارباً للجَوْر

من هَدَّةِ السلطانِ قلتُ : جَيْرِ »[١] .

ثالثاً : يهتم ابن مالك بالروايات المتعددة في الأبيات الشعرية سواء ترتب على هذا التعدد اختلاف في الاستشهاد أم لا ، كقوله في ترخيم المنادى: « أجاز سيبويه أيضاً للمضطر أن يرخم وينوي المحذوف ، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف ، كما قال الشاعر :

ألا أضحت حبالكُم رِمَامَا وأضحتْ مِنْكَ شَاسِعةً أُمَامَا

وهكذا رواه سيبويه . ورواه المبرد :

.... وما عهدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا

والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى »[٢] .

وقوله في زيادة (كان) : « وشذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سراةُ بني أبي بكر تسامى على - كان - المسوَّمةِ العِرَابِ

ورواه الفراء :

(١) شرح الكافية الشافية ٨٨٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٧٠/٣ .

....

علـــى - كـان - المطهَّمــةِ الصِّـلابِ »(١) .

وقوله في تحوّل بمعنى صار : « وقال امرؤ القيس :

وبُدِّلْـــتُ قَرْحاً دامياً بعد صحـــة

فيا لَكِ من نُـعْمَـى تَـحَـوَّلْنَ أَبْؤُسَا

ويروى :

....

لعـــل منايانـــا تحـوَّلـن أبـؤسـا »(٢) .

ثالثـاً : نقل ابن مالك لغات القبائل كلها ، وهي ظاهرة يكاد يتميز بها عن كثير من النحاة ، فمن القبائل التي نقل لغتها لخم ، وكنانة ، وبني الحارث ابن كعب وغيرها .

ومن أمثلة نقله لها قوله في باب الوقف : « يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقول الشاعر :

من يأتمـر للحـزم فيما قَصَدَهُ

تُحْمَدُ مساعيه ويُعْلم رَشَـــدهُ

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى

---

(١) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٩١/١.

المتحرك قبله ، كقول الشاعر :

فإنِّي قد رأيتُ بأرضِ قومي   نوائب كنت في لخم أخافـه

أراد أخافها ، ففعل ما ذكرت لك »(١) .

وقوله في موضع آخر من هذا الباب – متكلمًا عن مذهب سيبويه في الوقف على المقصور المنون من الأسماء بالألف : « فحكم في المقصور بما حكمت الأزد في الصحيح . وذكر ابن برهان أن مذهب أبي عمرو والكسائي أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدًا إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا . وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون مطلقًا »(٢) .

وقوله في أصل (يرى) : « إن أصله (يرأى) وهو أصل متروك إلا في لغة تيم اللات فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون : (يَرْأى) كما تقول جميع العرب (ينأى) »(٣) .

وقوله في لغة طيِّئ : « اطرد في لغة طيِّئ : ما آخره ياءٌ تلي كسرة من فعل واسم جعلُ الكسرة فتحة والياء ألفًا كقول الشاعر :

أفي كل عامٍ مأتمٌ تبعثُونَه

على مِحْمَرٍ ثوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

وقال آخر :

---

(١) المصدر نفسه ٤/١٩٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٤/١٩٨٣.

(٣) المصدر نفسه ٤/٢١٠٤.

نســتوقد النبْــلَ بالحضيض ونصْـ

ـطـادُ نفـوسـًا بُنَتْ علـــى الكــرمِ »(١) .

وقـوله في لغـة كنانة : « وأشـرت بقـولي : إلا قليـلاً ... إلى لغـة حكاها الفراء منسوبة إلى كنانة . فيقال على لغتهم : (جاء كِـلاَ أَخَـوَيْكَ) و (رَأَيْتُ كِلَـيْ أَخَـوَيْكَ) و (مررتُ بِكِلَيْ أَخَـوَيْكَ) . فيجرون (كلا) مجرى المثنى مع الظاهر ، كما يُجْرِيه الجميع مُجْراه مع المضمر »(٢) .

وقوله في إعراب المثنى:« وقولنا :

... والمثنى قد يرد   بألف في كل حال ...

أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب فإنهم يُجْرون المثنى وشِبْهَهُ مُجْرَى المقصور ، فتثبت ألفه في النصب والجر ، كما تثبت في الرفع . ومنه قراءة من قرأ : (إنَّ هذان لساحران) (٣) »(٤) .

وقـوله في حرفـية (لعل) : « أما (لعل) فإنهـا حـرف جـر في لغـة بني عقيل كقول الشاعر :

لعــلَّ اللّـــهِ يمكنـني عليهـــا   جِهَارًا من زُهَيــرٍ أو أَسِـيدِ »(٥) .

وقولــه في إعمال (ما) وإهمالها : « ألحق أهــل الحجاز (مـا) النافية بـ (ليس) في العمل ، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا ، وخبرًا منصوبًا ، وبلغتهم نزل القرآن »(٦) ، وقال أيضًا في موضـع آخر : « لغة بني تميم في تركهم إعمال

---

(١) المصدر نفسه ٢١٣٧/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٨٧/١ .

(٣) طـه : ٦٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٨/١ .

(٥) المصدر نفسه ٧٨٣/٢ .

(٦) المصدر نفسه ٤٣٠/١ ، كقوله تعالى : (ما هذا بشرًا) يوسف : ٣١ .

(ما) أقيس من لغة أهل الحجاز . كذا قال سيبويه وهو كما قال ؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر ، وحق ما لا يختص كـ (ما) النافية ألا يكون عاملاً »[١] .

وهذه الكثرة من لغات العرب جعلت أبا حيان يتعقب ابن مالك . قال السيوطي: « نقل ذلك – أبو حيان – في شرح التسهيل معترضًا على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم ، وخزاعة ، وقضاعة ، وغيرهم ، وقال ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »[٢] .

ولعل الذي ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح ؛ لأن ما قام به فهم لطبيعة اللغة وتوسيع دائرة العربية .

رابعـًا : أخذ ابن مالك بالظاهر غالبًا سواء ترتب على ذلك مخالفة المشهور من القواعد أم لا ، فكثيرًا ما يبتعد عن التكلف وتكثير العبارة ، وقليلاً ما يجنح إلى التأويل ، ونادرًا ما يتكلف فيه .

فمن أخذه بالظاهر دون تكلف قوله في العطف على المخفوض والمنصوب من غير إعادة العامل : « ومثله قول الشاعر :

فاليـومَ قـرَّبتَ تهجُـونـا وتشتِمُنا

فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَـبِ

---

(١) المصدر نفسه ٤٣٤/١ .

(٢) الاقتراح ص : ١٦٤ .

... وإن أمكن العطف بتكلف فالنصب راجح أيضًا ، فمن ذلك قولهم : (لو تُركَت الناقةُ وفصيلَها لرضَعَهَا) فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقةُ تَرْأَمُ فصيلَها وترك فصيلُها لرضاعها لرضعها . وهذا تكلف وتكثير عبارة ، بخلاف أن يقال: لو تركت الناقة مع فصيلها ، أو لفصيلها»[١] .

وقوله في الإضافة بمعنى (في) : « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح ... ومنها قوله :

من الحُورِ مَيسَانُ الضُّحى بُخْتُرِيَّةٌ

ثَقَالٌ متى تنهضْ إلى الشيء تَفْتُرِ

ومنها قول حسان بن ثابت – رضي الله عنه – :

تُسَائِلُ عن قَرْمٍ هِجانٍ سَمَيْذَعٍ

لَدَى اليأسِ مِغْوَارِ الصَّباحِ جَسُورِ

فلا يخفى أن معنى (في) في الأوَّل ، ومعنى (في) في الثاني صحيحان بلا تكلف . وأن اعتبار معنى اللام ، فيهما لا يصح إلا بتكلف »[٢] .

وقوله في لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) : « ومن هذه اللغة قول الشاعر :

تولَّى قتالَ المارقين بنفسه

وقد أسلماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقال آخر :

بَنِي الأرضِ قد كانوا بنيَّ فعزَّني

عليهم لآجالِ المنايا كتابُها

---

(١) شرح الكافية الشافية ٦٩٤/١ ، وانظر المسألة في ص : ٣٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ٩٠٨/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٢٤ .

وقال آخر :

رأينَ الغواني الشَّيْبَ لاحَ بعارضي

فأعرضْنَ عني بالخـــدود النواضرِ

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأً مؤخرًا . وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلة منها الأسماء المذكورة بعد . وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة »(١) .

ومـــن جنوحه للتأويل قولـه في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفـة : « ذكر الشجري أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدي :

وحلَّتْ ســوادَ القلـــبِ لا أنا باغـيًا

ســِـواَها ولا في حُبِّهـَـا متراخيــا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فِعْل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره : لا أرى باغيًا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل . ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحـــال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) أي: حكمك لك مسمَّطًا أي : مثبتًا . فجعل (مسمطًا) – وهو حال – مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل (باغيًا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى »(٢) .

وقوله في النصب بـ (لم) : « زعم بعض الناس أن النصب بـ (لم) لغة

---

(١) المصدر نفسه ٢/٥٨١ .

(٢) المصدر نفسه ١/٤٤٠ ، وانظر المسألة في ص : ١٥٦ .

اغترارًا ... بقول الراجز :

في أيِّ يَوْمَيَّ من الموت أفِرّ

أيومَ لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِرْ

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت فبقيت الفتحة كما بقيت في قول الشاعر :

اضْربَ عنكَ الهمومَ طارقَها

ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَس الفرسِ »[1] .

وقوله في تأويل لام الابتداء بالزيادة : « وما سوى ما ذكر من مواقع اللام إن ورد بلامٍ حكم بزيادتها . فمن ذلك ما حكاه الكوفيون من قول الشاعر :

* ولكنني من فعلها لعميد * »[2] .

ويعتمد ابن مالك على التأويل إذا خالف السماع الأصول المجمع عليها ، كقوله في نصب جزأي الابتداء بـ (ليت) وغيرها من أخواتها : « قد أجاز الفراء نصب جزأي الابتداء بـ (ليت) . ومن شواهده قول الشاعر :

ليت الشبابَ هو الرجيعَ إلى الفتى

والشيبُ كان هوَ البديءُ الأولُ

ولا حجة فيه لإمكان تقدير (كان) ، وجعل (الرجيع) خبرها ... ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخواتها ويستشهد بقول الراجز العماني :

---

(١) المصدر نفسه ١٥٧٥/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٤٩٢/١ .

كـأن أُذْنَيْـه إذا تـشـوَّفا

قادمــةً أو قلـمًا محـرَّفـا

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى . فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير : كأن أذنيه يحاكيان أو نحو ذلك »[١] .

ويعتمد على التأويل أيضًا إذا ترتب ذلك التأويل على ما لا خلاف في جوازه كقوله في تمييز (كم) الاستفهامية : « أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعًا ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك ، فإن ورد ما يوهمه نحو : (كم شهودًا لك) ؟ حمل على أن (شهودًا) حال ، وأن المميز محذوف ، والتقدير : كم نفسًا شهودًا لك ؟ ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه، بخلاف القول بأنَّ الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعًا على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردودًا »[٢] .

وقد يتكلف ابن مالك في تأويل السماع ، وهذا نادر ؛ فقد ورد ذلك في كتابه (شرح الكافية الشافية) مرة واحدة في جواز الجزم بـ (لو) ، حيث يقول : « أجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري ، واحتج بقول الشاعر:

لو يَشَـأْ طـارَ بــه ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَـلْ

وهذا لا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : (جاء يجي) و (شاء يشا) بترك الهمزة . فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة (يشاء) فقال : (يشا) ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في عالم وخاتم : عألم وخأتم .

---

(١) المصدر نفسه ١/٥١٦ .

(٢) المصدر نفسه ٤/١٧١١ .

وكما فعل ابن ذكوان في (تأكل مِنْسَأْتَه) [١] حين قرأ : منسأْتَه بهمزة ساكنة »[٢] .

خامسًا : حرص ابن مالك على أن يكون حكمه النحوي بعيدًا عن التعميم فابن مالك غالبًا ما يلتزم الدقة في صوغ الأحكام النحوية مع الاحترازات المتكررة [٣]، كقوله في الضمير المتصل باسم الفاعل : « والصحيح ما رآه سيبويه ؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ . وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك »[٤] .

ويضع ابن مالك الآراء والأحكام والسماع مواضعه بحسب ما يراه النحاة من حيث : الوجوب ، والاطراد ، والمشهور والأشهر، والغالب ، والكثير والأكثر، والحسن والأحسن ، والمختار ، والراجح ، والأولى ، والجائز، والقليل ، والنادر ، والضعيف والأضعف ، والغريب ، والشاذ والأشذ[٥] .

فمثال إشارته إلى الواجب قوله في تقديم خبر المبتدأ : « إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر نحو : (عند هند بعلُها) و (في النفوس مُسْتَتِراً فضلُها) . ومنه قول الشاعر :

أهابُكِ إجلالاً وما بك قدرةٌ

عليَّ ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها »[٦] .

---

(١) سبأ : ١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣ .

(٣) انظر مقدمة التسهيل ص : ٦١ و ٦٣ ، وانظر ص : ١٣٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ .

(٥) انظر مقدمة شرح الكافية الشافية ٥٧/١ – ٧٠ .

(٦) المصدر نفسه ٥٧/١.

ومثال إشارته إلى المطرد قوله في جمع المذكر السالم : « والمطرد منه : ما يكون واحده لمذكر عاقل ، أو شبيه به ، كقوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [١] خاليًا من تاء التأنيث ، علمًا ، أو صفة لا من أفعل فعلاء ولا من فعلان فعلى كـ (أحوى) و (سكران) ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى كـ (صبور) و (قتيل) »[٢] .

ومثال إشارته إلى المشهور قوله في الاستثناء بـ (حاشا) : « المشهور جر ما استثني بها على أنها حينئذٍ فِعْل كـ (خلا) و (عدا) حين يُنْصَبُ بهما »[٣] .

ومثال إشارته إلى الأشهر قوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الظرفية والاسمية : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) في الأشهر ... » [٤].

ومثال إشارته إلى الغالب قوله في (أنْ) المخففة : « وعلى كل حال لا تقع (أنْ) المذكورة غالبًا إلا بعد عِلْم أو ظن »[٥] .

ومثال إشارته إلى الكثير قوله في باب أفعال المقاربة : « وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي ، إلا (كاد) و (أوشك) فإنهما استعملا بلفظ الماضي ، والمضارع كثيرًا »[٦] .

ومثال إشارته إلى الأكثر قوله عن أنواع (لو) : « (لو) على ضربين :

---

(١) يوسف : ٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/١٩١ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٧٢٣ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٦٢٤ .

(٥) مقدمة شرح الكافية الشافية ١/٥٩ .

(٦) المصدر نفسه ١/٥٩ .

موصولة ، وشرطية . فالموصولة : التي يصلح في موضعها (أنْ) وأكثر ما تقع بعد (ودَّ) أو ما في معناها ، وقد تقدم ذكرها مع الموصولات . والشرطية: مرادفة لـ (إن) كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ، وغير مرادفة لـ (إنْ) وهي أكثر وقوعًا من غيرها »(٢) .

ومثال إشارته إلى الحسن قوله : « إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع (أيّ) وإن لم تكن صلتها مستطالة . وإن كان مبتدأ ، والموصول غير (أيٍّ) لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة نحو قول بعض العرب : (ما أنا بالذي قائل لك شيئًا) . أي : ما أنا بالذي هو قائل لك شيئًا . وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنًا كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ (٣) . التقدير – والله أعلم – : وهو الذي هو في السماء إلهٌ ، وفي الأرض إلهٌ » (٤).

ومثال إشارته إلى الأحسن قوله في الأسماء الستة : « أجْرِ الـ (هَنَ) مجرى (يَد) في لزوم النقص ، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف »(٥) .

ومثال إشارته إلى المختار قوله في باب الأسماء الرافعة الاسم الناصبة الخبر : « المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها ، يجوز جره حملاً على اللفظ وهو المختار ، ويجوز نصبه على المحل ، فيقال : (ليس

(١) النساء : ٩ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ٦٠ .

(٣) الزخرف : ٨٤ .

(٤) مقدمة شرح الكافية الشافية ١/ ٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٦١ .

زيدٌ بقائم ، ولا نائمٍ ، ولا نائمًا) »[١] .

ومثال إشارته إلى الراجح قوله : « إذا أضيف المحمول على (إذ) إلى جملة جاز إعرابه ، وبناؤه على الفتح ، إلا أنَّ بناءه راجح إذا وليه فعل ماضٍ كقول الشاعر :

على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورهم

فندلاً زُرَيْق المالَ نَدْلَ الثعالبِ »[٢] .

ومثال إشارته إلى الأَوْلى قوله في علامات الاسم : « كان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر ؛ لأن الجر مطلقًا يتناول الجر بالإضافة ، والجر بحرف الجر . والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول تنوين الصرف وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنم »[٣] .

ومثال إشارته إلى الجائز قوله: « وحذف عامل المصدر المبين على ضربين: جائز وواجب . فمن الجائز قولك لمن قال: (أي سير سرت)؟ : (سيرًا سريعًا) ولمن قال : (ما تجد في الأمر) : (بلى جدًا كثيرًا) . ولمن تهيأ لاعتكاف ، أو فرغ منه : (اعتكافًا مقبولاً) ولمن قَدِم من سَفَر : (قدومًا مباركًا) »[٤] .

ومثال إشارته إلى القليل قوله في اختصاص كان بسقوط نونها حال الجزم ، وردها حال الوصل : « إن وُصِلَتْ بساكن ردت نونها كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾[٥] . ولا يجيز سيبويه سقوط

(١) المصدر نفسه ٦١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٦٦/١ .

(٣) المصدر نفسه ٦٦/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٥٨/٢ .

(٥) البينة : ١ .

النون عند ملاقاة ساكن . وقد أجازه يونس ، وهو قليل ومنه قول الشاعر :

فـإن لم تـكُ المـرأةُ أبـدت وسامـةً

فقـد أبْدَت المـرأةُ جَبْهـةَ ضَيْغَـمِ »[١] .

ومثال إشارته إلى النادر قوله : « ومن نادر الفصل : الفصل بالمفعول بين مضاف ليس مصدراً ، ومضاف إليه كقول الشاعر :

يسقي امتياحاً ندى المِسواكَ ريقتِها

كما تضمَّنَ مـاءَ المُزْنَـةِ الرَصَـفُ » [٢] .

ومثال إشارته إلى الضعيف قوله في جر معمول الصفة المشبهة : « وفي وصف النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : شثْنُ أصابِعِه . ومع جوازه ففيه ضعف »[٣] .

ومثال إشارته إلى الأضعف قوله : « وأضعف منهما ومن الذي قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا : (جميلٌ وجهٌ)[٤] و (الجميلُ وجهٌ) »[٥] .

ومثال إشارته إلى الغريب قوله في باب القسم : « فهذا البيت وبيت أمية غريبان »[٦] .

ومثال إشارته إلى الشاذ قوله في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر : « من مواضع (كان) التي تختص بها الزيادة في التوسط دون التقدم

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١ .

(٢) المصدر نفسه ٩٨٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٧٠/٢ .

(٤) هكذا وردت في شرح الكافية الشافية والصواب وجهٌ . انظر المسألة في ص : ٢٦٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢ .

(٦) مقدمة شرح الكافية الشافية ٦٩/١ .

والتأخر . والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي جملة كقول بعض العرب : (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بني عبْس لم يوجد -كان- مثلُهم)... وشذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سَــراةُ بَنِـي أبي بكـر تَسَـامَى

على - كـان - المُسَـوَّمةِ العِرَابِ ...

وشذت زيادتها أيضًا بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب :

* أنت تكون ماجدٌ نبيلُ * »[١] .

ومثال إشارتــه إلى الأشذ قولـه فـي باب التوكيد : « وشذ قول بعضهم : (أجمع أبصع) . وإنما حق (أبصع) أن يجئ بعد (أكتع) . وأشذ من (أجمع أبصع) قول بعضهم : (جُمَع بُتَع) » [٢].

وهكذا ترى ابن مالك يلتزم الدقة في صوغ الأحكام النحوية ، وإن وردت مجموعة أحكام متصلة بقاعدة معينة فإنه يرتب هذه الأحكام في العرض بحسب قوتها كقوله : « ثم أشرت إلى حذف لام الأمر ، وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب : كثير مطرد ، وقليل جائز في الاختيار ، وقليل مخصوص بالاضطرار ... »[٣] .

سادسًا : من الأحكام التي رددها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) والمرتبطة بكلام العرب الضرورة ، فمفهوم الضرورة عنده هو ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع

---

(١) المصدر نفسه ١/٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ٣/١٥٦٩ .

سلامة الوزن والمعنى فليس فيه ضرورة . قال في باب عوامل الجزم متكلمًا عن فعل الشرط إذا كان مضارعًا ، وجوابه ماضٍ : « أكثر النحويين يخصون الوجه الرابع بالضرورة ، ولا أرى ذلك ؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه) . ولأن قائل البيت الأول متمكن من أن يقول بدل : [(١)]

.... كنت منه ....

.... أكُ منه ....

وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل :

.... وصلناكم ....

.... نواصلكم ....

وبدل :

.... ملأتم ....

.... تَمْلأوا ....

وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل :

إن يَسْمَعُوا ....

إن سَمِعُوا ....

وبدل :

.... وما يَسْمَعُوا ......

.... وما سَمِعُوا ......

فإذا لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلم أنهم غير مضطرِّين »[(١)] .

---

(١) المصدر نفسه ١٥٨٦/٣ .

ومعنى الضرورة عند جمهور النحاة ، كما عرفها الألوسي: « الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا »[١].

وذكر الألوسي أن من العلماء من قال عن الضرورة : « إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره على ما هو مبسوط في شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ، وبه قال ابن مالك ؛ فإن الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصْلُ (ألْ) مثلاً بالمضارع وغيره جائز اختياراً عند هؤلاء لكنه قليل وقد صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان إن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع وما من يرى للخل والمتقصع ؛ وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار ، وعدم الاضطرار ، والمختار القول الأول وهو قول الجمهور »[٢] .

وتعقب أبو حيان – على عادته – ابن مالك في مسألة الضرورة قائلاً : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ،

---

(١) مقدمة الضرائر للألوسي ص : ٥ ، وانظر مقدمة التسهيل ص : ٤٨ ، وانظر الحديث عن الضرورة في ص : ١٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٥ .

وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره »[١] .

وقول أبي حيان فيه نظر؛ لأن ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا المفهوم ، بل أخذه من كلام سيبويه وغيره . يقول في (شرح كافيته) : « وقد نبَّه سيبويه–رحمه اللّه–على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطراراً ، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة ومما يشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع ، لكونه شبيهًا باسم الفاعل »[٢] .

ويقول أيضًا في جواز مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا بعد أداة المجازاة : « فإذا لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلم أنهم غير مضطرين . وقد صرّح بجواز ذلك في الاختيار الفراء – رحمه اللّه – وجعل مثل ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[٣] »[٤] .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٨/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ .

(٣) الشعراء : ٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٨٧/٣ .

ـ السماع والأدلة الأخرى :

استعمل ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) السماع بمفرده ، أو مع الأدلة الأخرى ، وذلك على النحو التالي :

المسألة	مواضعها في شرح الكافية الشافية
أولاً : السماع وحده :	
١ – نون زيتون أصلية وليست زائدة .	١٩٩/١
٢ – حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .	٢٠٨/١
٣ – (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا .	٢٦٥/١
٤ – بقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) .	٣٧٦/١
٥ – (غدا) و (راح) بمعنى (صار) .	٣٩٢/١
٦ – جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .	٤٢٧/١
٧ – إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .	٤٤٠/١
٨ – حكم (أنَّ) و (أنْ) بعد دخول الجار .	٦٣٤/٢
٩ – تقديم حال المنصوب .	٧٤٧/٢
١٠– تقديم الحال على الفعل العامل فيها .	٧٤٩/٢
١١– الضمير الواقع بعد (لولا) .	٧٨٤/٢
١٢– (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .	٧٩٧/٢
١٣– الباء أصل حروف القسم .	٨٦٢/٢
١٤– تقدير معنى الحرف في الإضافة .	٩٠٦/٢
١٥– كسرة حينئذ كسرة إعراب أم بناء ؟.	٩٤٠/٢
١٦– الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان .	٩٤٥/٢
١٧– المضاف إلى (الآل) .	٩٥٤/٢
١٨– إعمال المصدر المحدود والمجموع .	١٠١٤/٢
١٩– جر معمول الصفة المشبهة .	١٠٦٥/٢
٢٠– الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب بالظرف أو الجار والمجرور .	١٠٩٦/٢

٢١- نعم وبئس بين الفعلية والاسمية .	١١٠٢/٢
٢٢- الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس .	١١٠٦/٢
٢٣- (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي .	١١٧٠/٢
٢٤- معنى الواو العاطفة .	١٢٠٣/٣
٢٥- إفادة (حتى) العاطفة للترتيب .	١٢١١/٣
٢٦- حذف همزة الاستفهام .	١٢١٦/٣
٢٧- نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها .	١٢٣٤/٣
٢٨- حذف حرف النداء .	١٢٩٠/٣
٢٩- انصراف عزير .	١٣٠١/٣
٣٠- جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر.	١٣٩٣/٣
٣١- منع صرف المنصرف .	١٥٠٩/٣
٣٢- نصب جواب لعل المقرون بالفاء .	١٥٥٤/٣
٣٣- (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .	١٦٢٤/٣
٣٤- الوقف على المقصور المنون .	١٩٨٣/٤
ثانياً : السماع والأدلة الأخرى :	
أ - السماع والقياس :	
١ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .	٧٤٤/٢
٢ - تقديم التمييز على عامله المتصرف .	٧٧٥/٢
٣ - الفصل بين المتضايفين .	٩٨١/٢
٤ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول .	١٠٤٥/٢
٥ - العطف على الضمير المخفوض .	١٢٤٦/٣
ب - السماع والإجماع :	
١ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) .	٢٣٠/١
٢ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفاً .	٧١٧/٢

- ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك :

لقد استعمل ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) طرقًا في إثبات القواعد المخالفة للقواعد المشهورة ، وتصحيحها ، والرد على آراء المخالفين على النحو التالي :

أولاً : ذكر السماع المعضد للقاعدة:

وهي الطريقة الغالبة في استدلالاته السماعية في هذا الكتاب والأمثلة فيها كثيرة ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر قوله في الإضافة بمعنى (في): « أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدها قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[١] ، و﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[٢]، و﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾[٣] ، و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[٤]، و﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٥] . ومنها قول الأعشى ميمون :

مَهَادِي النهارِ لجَارَاتِهِم ... وبالليلِ هُنَّ عليهم حُرُمْ

ومنها قول ابن أبي ربيعة :

وغيثٍ تبطَّنْتُ قريانَهُ ... بِأَجْرَدَ ذي مَيْعَةٍ مُنْهَمِرْ

مُسِحٍّ الفضاءِ كَسِيدِ الإباءِ ... جَمِّ الجِراءِ شديد الحُضُرْ ... »[٦].

---

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) البقرة : ٢٠٤ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) يوسف : ٣٩ .

(٥) سبأ : ٣٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦ .

وقوله في تقديم الحال على الفعل العامل فيها : « بعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو : (راكبًا جاء زيدٌ » ...وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : (شتَّى تؤوب الحلبة) أي : متفرقين يرجع الحالبون »[١] .

وقوله في مسألة : (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي : « أغفل أكثر النحويين (جميعًا) . ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كُلّ) معنى واستعمالاً ، ولم يذكر شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فداكَ حيٌّ خَوْلان
جميعُهم وهَمْدان
وكُلُّ آلِ قحْطان
والأكْرمُون عدْنان » [٢].

ثانيا : تقوية القياس بالسماع :

مثال ذلك قوله في مسألة : إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول : « أجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأوَّل شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون. ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظانٌّ زيدٍ أمسِ فاضلاً) . فإن (فاضلاً) يتعين نصبه بـ(ظان) لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه، وثاني مفعولي : (ظانّ) وذلك لا يجوز ؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) لا يجوز »[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ٢/٧٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١١٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢/١٠٤٥ .

ثالثاً : تقويـة بعض التأويلات بإيراد النظائر :

مثال ذلك قوله في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة : « إلحاق (لا) بـ (ليس) في العمل عند من قال به – وهم البصريون – مخصوص بالنكرات ... وذكر الشجري أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدي :

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغيـاً

سـواها ولا في حبها متراخيا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره : لا أُرَى باغيًا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير ، وانفصل . ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حكمك مسمَّطًا) أي : حكمك لك مسمَّطًا – وهو حال – مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل (باغيًا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى »[(١)] .

رابعاً : إبطال الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل :

مثال ذلك قوله في مسألة : نعم و بئس بين الفعلية والاسمية : « زعم الفراء ، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان . واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشَّره ببنت : (والله ما هي بنعم الولد ؛ نصرُها بكاءٌ ، وبرُّها سرقةٌ) . وكقول بعضهم : (نعم السيرُ على بئسِ العير) . ولا حجة في هذا ؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول القائل :

---

(١) المصدر نفسه ٤٤٢/١ .

عَمْرُكَ ما لَيْلي بنامَ صاحبُــه

ولا مخالــط الليّــانِ جانبُــه

فيتأول ذلك بما يتأول هذا »[١] .

خامساً : تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع :

ومثال ذلك قوله في مسألة : الباء أصل حروف القسم : « الباء أصل ... ولكونها أصلاً فضلت بثلاثة أمور : أحدها : التعلق بفعل ظاهر ، أو مضمر ، والثاني : دخولها على كل محلوف به ، والثالث : استعمالها في الطلب وغيره . ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به ، والفعل ظاهر قول الشاعر :

بــكَ رب أقســم لا بغيـرك لا أُرَى

أبـداً مـوالـيَ غيــر مــن والاكـــا

ومن دخولها على الضمير ، والفعل مضمر قوله :

رأى بَـرْقاً ، فـأوضـع فـوق بكــرٍ

بـلا بِـكِ ما أَسَـــالَ ولا أغـامَـــا

ودخولها على ظاهر والفعل ظاهر كثير كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾[٢] . ومن تعلقها بفعل مضمر قوله تعالى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٣] . ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر :

---

(١) المصدر نفسه ١١٠٢/٢ .

(٢) النور : ٥٢ .

(٣) سورة ص : ٨٢ .

رُقَــيّ بعمركُــمْ لا تهجــرينــا

ومنِّينــا المنــى ثــم امـطُـلينـا »[١] .

سادساً : ما انفرد به ابن مالك :

وذلك فيما يلي :

أ - الاجتهاد في إيراد الأدلة :

كقوله في رفع الصفة المشبهة إذا كان نكرة مجردة : « وأضعف منهما ومن الذي قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا : (جميلٌ وجهٌ) و (الجميلُ وجهٌ) . وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز :

بِبُهْمَةٍ مُنِيتَ شهمٍ قلبُ

مُنَجَّذٍ لا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو »[٢].

وقوله في مسألة : (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي : « أغفل أكثر النحويين (جميعاً) ، ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كل) معنًى واستعمالاً، ولم يذكر شاهداً من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهدٍ له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فداكَ حيٌّ خَـوْلان

جميعُهم وهَمْـدان

وكُـلُّ آلِ قحْطـان

والأكْرمُون عدْنان »[٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢/١١٧٠ .

ويلاحظ في النصين السابقين أن ابن مالك نظر في لغة العرب ، وأتى بشواهد جديدة لم يسبق أن استشهد بها النحاة في هذا الموضع ، وهناك الكثير من الأدلة التي كان ابن مالك أوّل من ذكرها ، ولم يسبقه أحد إليها ، وهي مبثوثة في كثير من مسائل البحث التي ستُذكر في الأبواب التالية .

ب - الاجتهاد في ترجيح الآراء :

ومن أمثلة اجتهاده في ترجيح آراء لم تكن راجحة قبله رأيه في مسألة : الفصل بين المتضايفين ، حيث ذهب فيها مذهبًا جديدًا فلم يمنع الفصل بينهما مطلقًا ويخصه بالضرورة الشعرية ، ولم يجز ذلك مطلقًا ، بل فصّل في ذلك : فإن كان الفاصل أجنبيًا أجاز ذلك في الضرورة الشعرية فقط ، وإن كان الفاصل غير أجنبي عن المضاف أجازه في سعة الكلام والشعر ، ومن ذلك قوله في قراءة ابن عامر : « إن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية . على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل ، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم (استحوذ) وقياسه : (استحاذ) ... »[١].

ورأيه في مسألة : المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء ، حيث ذهب فيها مذهبًا جديدًا وهو : إعراب المضاف إلى الياء مع تقدير الحركة في حالتي النصب والرفع وظهورها في حالة الجر[٢] .

وأشار أبو حيان إلى انفراد ابن مالك بهذا الرأي ، قائلاً : « ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب »[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ٩٨١/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٢٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ٩٩٩/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٢١ .

(٣) الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

جـ - توجيهاتــه المبتكرة :

ومثال اجتهاده فـي التوجيهات ما ابتكـره في مسألـة : المضاف إلـى يـاء المتكلم بين الإعراب والبناء ، حيث جاء بتوجيهين يعضدان رأي من ذهب إلى بناء المضاف إلى ياء المتكلم ، وسيأتي ذكرهما في المسألـة، قال ابن مالك: « وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها ، دون سبق إليهـا »[1] .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٠ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩ .

ب - مسائل السماع :

وهي أربع وأربعون مسألة كما يلي :

١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة .

٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .

٣ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (كان) .

٤ - (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا .

٥ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) .

٦ - (غدا) و (راح) بمعنى صار .

٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .

٨ - دخول الباء الزائدة على خبر (ما) التميمية .

٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .

١٠ - حكم (أنَّ) و (أنْ) بعد دخول الجار .

١١ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفًا .

١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .

١٣ - تقديم حال المنصوب .

١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها .

١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف .

١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية .

١٧ - (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .

١٨ - الباء أصل حروف القسم .

١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة .

٢٠ - كسرة (حينئذٍ) كسرة إعراب أم بناء ؟

٢١ - الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان .

٢٢ - المضاف إلى (الآل) .

٢٣ – الفصل بين المتضايفين .

٢٤ – إعمال المصدر المحدود والمجموع .

٢٥ – إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول .

٢٦ – جر معمول الصفة المشبهة .

٢٧ – الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور.

٢٨ – نِعْم وبِئْس بين الفعلية والاسمية .

٢٩ – الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب : نِعْم و بِئْس .

٣٠ – (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي .

٣١ – توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً .

٣٢ – معنى (الواو) العاطفة .

٣٣ – معنى (حتى) العاطفة .

٣٤ – حذف همزة الاستفهام .

٣٥ – نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها .

٣٦ – الفصل بين العاطف والمعطوف .

٣٧ – العطف على الضمير المخفوض .

٣٨ – حذف حرف النداء .

٣٩ – انصراف عزير .

٤٠ –جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر.

٤١ – منع صرف المنصرف .

٤٢ – نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء .

٤٣ – (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .

٤٤ – الوقف على المقصور المنون .

١ - نون زيتون أصلية وليست زائدة .

قال ابن مالك : « أما نون (زيتون) فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من (الزيت) ، والصحيح أنها غير زائدة ؛ لقول بعض العرب : (أرض زتنة) إذا كانت كثيرة الزيتون . فوزن (زيتون) - على هذا - : (فيعول) كـ (قيصوم) »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب أكثر النحاة[٢] إلى أن نون زيتون زائدة سماعًا على وزن (فعلون). وممن ذهب هذا المذهب ابن جني[٣] ، وأبو حيان[٤] .

وذهب آخرون إلى أن نون زيتون أصلية على وزن (فيعول) كـ (قيصوم). وممن ذهب هذا المذهب ابن عصفور[٥] ، وابن مالك[٦] .

ونسب ابن جني[٧] هذا المذهب مرة لـ (ابن كيسان) ومرة لـ (ابن دريد) ؟ . فأما من قال بأصالة نون زيتون فقد استدل بالسماع كقول بعض العرب : (أرض زتنة)[٨] . وأما من قال بزيادتها فقد جعلها أصلاً مماتًا .

قال ابن جني : « وقد كان بعضهم تجشم أن أخذه من الزتن ، وإن كان

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٩٩/١ ، اللسان مادة (زتن) و (زيت) .

(٣) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٠٩/١ .

(٥) الممتع ١٢٥/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(٧) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٨) انظر الممتع ١٢٥/١ ، شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

أصلاً مماتًا ، فجعله فيعولا »[١] .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك قد قال بأصالتها مستدلاً بالسماع القليل حتى وإن خالف الرأي الأكثر . ولعل الصواب ما ذهب إليه من قال بأصالة نون زيتون ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأن مثال (فعلون) لم يستقر في أبنية كلام العرب .

قال ابن عصفور : « وأيضًا فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة (فعلونًا) . وذلك بناء لم يستقر في كلامهم »[٢] .

* * *

٢ - حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .

اخْتُلِفَ في النون المحذوفة في قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّي ﴾[٣] هل هي نون الرفع أم نون الوقاية ؟ قال ابن مالك : « وزعم قوم أن المحذوف في نحو : (تامروني) هو الثاني وليس كذلك . بل المحذوف هو الأول . نص على ذلك سيبويه ... ومثال ذلك في النثر ما روي من قول النبي – عليه السلام – : " والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتَّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا". الأصل : لا تدخلون ولا تؤمنون ؛ لأنَّ (لا) نافية ، و (لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئًا . ومثال ذلك في النظم قول الراجز :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي ... »[٤] .

---

(١) الخصائص ٢٠٣/٣ .

(٢) الممتع ١٢٥/١ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب المبرد[١] وأبو علي الفارسي ، وابن جني[٢] ، والرضي[٣] ، وأكثر المتأخرين ، ومنهم ابن هشام[٤] ، والسيوطي[٥] ، إلى أن المحذوف في قوله تعالى ﴿ تأمروني ﴾ [٦] هو نون الوقاية .

وذهب سيبويه ، والأخفش ، وابن مالك ، والأشموني إلى أن المحذوف هو نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية أُتِيَ بها لصون الفعل من الكسر .

قال سيبويه – رحمه الله – : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلُنَّ ذلك ولتذهَبُنَّ ؛ لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً . وتقول : هل تفعلُنَّ ذاك ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشد من ذا[٧] . بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿ أتحاجُونِي ﴾ [٨] وكان يقرأ : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾ [٩] وهي قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لانهم استثقلوا التضعيف »[١٠] .

---

(١) مغني اللبيب ٣٤٨/٢ .

(٢) الخصائص ٣٨٨/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢ ت . يوسف حسن عمر .

(٤) مغني اللبيب ٣٤٨/٢ .

(٥) الهمع ٢١٨/١ .

(٦) الزمر : ٦٤ .

(٧) أي أنهم حذفوا نونًا من نونين لا من ثلاثة .

(٨) الأنعام : ٨٠ ، انظر : الكشاف ٤٠/٢ ، البحر المحيط ١٧٤/٤ .

(٩) الحجر : ٥٤ ، انظر : الكشاف ٥٥٨/٢ ، البحر المحيط ٤٤٧/٥ .

(١٠) الكتاب ٥١٩/٣ .

وقال ابن مالك : « وفي المحذوف خلاف ؛ فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع . ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك ، وهو الصحيح »[١] .

وقال الأشموني : « وأما نحو : ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع »[٢] .

ولعل من الواضح أن الخلاف بين الفريقين لم يقع في التركيب « لأن التركيب متفق عليه . والخلاف جرى في أيها حذف ؟ »[٣] .

أما من قال : إن المحذوف هو نون الرفع فقد استدل بالآتي :

أولاً - السماع :

تنوعت مستويات السماع على النحو التالي :

أ - القراءات القرآنية :

كقراءة نافع ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[٤] .

وقراءة نافع أيضاً : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي ﴾[٥] .

وقراءته أيضاً : ﴿ فبم تبشرونِ ﴾[٦] .

الأصل : « أتحاجونّي » وَ« تأمرونّي » وَ« تبشرونّ » بالتشديد .

ب - الأحاديث النبوية الشريفة :

منها ما جاء في حديث خرّجه مسلم حين قام عليهم رسول اللّه

---

(١) شرح التسهيل ٥٢/١ .
(٢) شرح الاشموني ١٠٢/١ .
(٣) البحر المحيط ٤٢١/٧ .
(٤) القراءة سبق تخريجها .
(٥) الزمر : ٦٤ . انظر : الكشاف ١٣٦/٤ ، البحر المحيط ٤٢١/٧ .
(٦) الحجر : ٥٤ . هذه القراءة سبق تخريجها .

– صلى اللّـه عليه وسـلم – فناداهـم ... الحديـث ، فسمع عـمر قول النبـي – صلى اللّه عليه وسلم – ، فـقـال : « يا رسـول اللّه ، كـيف يسـمـعـوا ، وأنى يجيبوا ، وقد جيفوا »[١] .

الأصل : « يسمعون » و« يجيبون » فحذف النون منهما .

ومنها قـول عقبة بن عـامر – رضي اللّه عنه – ، للنبي – صلى اللّه عليه وسلم – : « إنك تبعثنا فننزل بقومٍ لا يقرونا »[٢] .

الأصل : « يقروننا » .

وقول ابن عباس والمسوّر بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر لرسـولهم إلى عائشة ، يسئلونها عن الركعتين بعد العصر : « بلغنا أنك تصليهما »[٣] .

الأصل : « تصلينهما » .

وقول مسروق لعائشة : « لِمَ تَـأْذَنـي لَهُ »[٤] .

الاصل : « تَـأْذَنِين » .

ومـا رواه البغـوي من قـول النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : « لا تدخلوا الـجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »[٥] .

الأصل : « لا تدخلون » و« لا تؤمنون » .

وما ذكره أبـو الفـرج فــي جامــع المسانيد ، من قــول وفد عبد القيس :

---

(١) صحيح مسلم ٢٢٠٣/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في : ٤٦ – كتاب المظالم والغصب ، ١٨ – باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالم .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦٤ – كتاب المغازي ، ٦٩ – باب وفد عبد القيس .

(٤) أخرجه البخاري في : ٦٤ – كتاب المغازي ، ٣٤ – باب حديث الإفك .

(٥) صحيح مسلم في : ١ – كتاب الإيمان .

« واصبحوا يعلّمونا كتاب اللّه » (١).

الأصل : « يعلمونَنا » .

جـ - الأشعار العربية الفصيحة :

كقول الراجز :

أَبِيتُ أَسْـــرِي وتَبِيتِي تَـدْلُكِي

وجهكِ بالعَنْبَرِ والْمِسْكِ الـذَّكِي (٢)

وقول الآخر أنشده الفارسي :

والأرض أورثــتْ بنــي أُداما

ما يغرسُــوها شـجـراً أياماً (٣)

وقول الآخر أنشده ابن جني :

تَـسلأُ كــلَّ حُـرَّةٍ نَحْــيَــينِ

وإنَّمـا سَــلأَتْ عَكْتَيــنِ

ثُمَّ تقولي اشترِ لِي قُرْطَــينِ (٤)

وقول أبي طالبٍ :

فَـإِنْ يَكُ قومٌ سرَّهُــمْ مَا صنعْتُمُ

سَيَحْتَلِبُوهَـا لاَقِحاً غيرَ باهِـلِ (٥)

---

(١) شواهد التوضيح ص : ١٧٣ .

(٢) الخصائص ١/٣٨٨ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٠٨ .

(٣) ضرائر الشعر ص : ١١٠ .

(٤) المصدر نفسه ص : ١١٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٢١١ .

الأصل : تبيتين ، تدلكين ، يغرسونها ، تقولين ، فسيحتلبونها ، وحذف النون منها جميعًا ، وفي البيت الأخير حذف الفاء أيضًا . وبيَّن ابن مالك « سبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه . وذلك أن النون نائب عن الضمة والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف »(١) .

ثانيًا - الاستصحاب :

تنوب نون الرفع عن الضمة وقد تحذف الضمة في الفعل ؛ تخفيفًا كقوله تعالى : ﴿ إن اللّه يأمرْكم ﴾ (٢) بتسكين الراء على قراءة السوسي، ... والضمة هي الأصل ونون الرفع فرع عنها ، لذا ينبغي أن تكون نون الرفع هي المحذوفة لئلا يكون « تفضيل الفرع على الأصل » (٣).

ثالثًا - قواعد التوجيه :

استعمل ابن مالك قواعد التوجيه على النحو التالي :

أ - قد تحذف نون الرفع دون سبب ، مع عدم اتصالها بنون الوقاية ، على عكس نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون . « وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه »(٤) .

ب - إذا حذف نون الرفع وبقي نون الوقاية لم يعرض لنون الوقاية أي تغيير بالحذف ، أما إذا كان المحذوف نون الوقاية فإن نون الرفع يحدث لها تغيير في حالتي النصب والجزم. « وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف »(٥) .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٤) المصدر نفسه ٥٢/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٩/١ .

وبقولٍ آخر : « وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف »[١] .

جـ - إذا حذف نون الوقاية أدّى ذلك إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، أما إذا حذف نون الرفع فلا يحدث أي تغيير بحذفه « وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير »[٢] .

ويلاحظ في جميع القواعد التوجيهية السابقة أنها تدخل تحت قائمة القواعد الاستدلالية الأولوية[٣] .

وأما من قال إن المحذوف في نحو « تأمروني » هو نون الوقاية فقد استدل بأن الاستثقال والتكرير وقع من نون الوقاية فينبغي حذفها تخفيفاً[٤] .

وردّ من قال : إن المحذوف هو نون الوقاية على أدلة من قال إنه نون الرفع بأن جميع ما ورد في الشعر من حذف النون كان من قبيل الضرورة . قال ابن جني : « وسألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله :

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي

وجهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

* فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ *

(١) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٥٢/١ .

(٣) انظر الأصول لتمام حسّان ص : ٢٢٨ .

(٤) شرح الرضي ٤٥٠/٢ ، مغني اللبيب ٣٤٨/٢ .

كذا وجهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله (تدلكي) ؟ . قلت : نجعله بدلاً من (تبيتي) أو حالاً فنحذف النون ؛ كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا »[١] .

لذلك لحنوا من قال : إن المحذوف هو نون الرفع . قال ابن عطية : « وهذا على حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل »[٢] .

والرد الأول يحتاج إلى مناقشة ؛ لأن هذا الحذف لم يقع في الشعر فحسب ، بل وقع في أفصح النثر كالأحاديث النبوية الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ؛ لثبوتها وحجيتها .

قال ابن مالك : « حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ، ثابت في الكلام الفصيح ، نثره ونظمه »[٣] .

وعلى هذا يخرج السماع السابق من ضيق الضرورة إلى سعة الاختيار.

رأي ابن مالك:

اختار ابن مالك رأي سيبويه وهو أن المحذوف نون الرفع وصرّح في كتابه (شرح الكافية الشافية) بأن سيبويه نص على ذلك .

واستدل على ذلك في كتبه[٤] بالسماع الفصيح نظمًا ونثرًا وقد سبق ذكره. قال : « حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ، ثابت في الكلام الفصيح ، نثره ونظمه »[٥] .

---

(١) الخصائص ٣٨٩/١ .

(٢) البحر المحيط ٤٢١/٧ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/١ ، وشواهد التوضيح ص : ١٧٠ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٧١ .

واستدل أيضًا في (شرح الكافية الشافية) و (شرح التسهيل) بقواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية وقد سبق ذكرها .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك أتى في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) بشواهد نثرية فصيحة من الأحاديث النبوية الصحيحة ، وبذلك استطاع أن يثبت عكس ما قرره الذين قالوا : إن مثل هذا الحذف واقع في الضرورة « ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام ، إلا ما جاء في حديث خرَّجه مسلم في قتلى بدر حين قام عليهم رسول اللّه–صلى اللّه عليه وسلم – فناداهم ... الحديث ، فسمع عمر قول النبي – صلى اللّه عليه وسلم – ، فقال : " يا رسول اللّه ، كيف يسمعوا ، وأنَّى يجيبوا ، وقد جيفوا " فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون) »[١] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه سيبويه وتابعه فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح ؛ ولأن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض .

* * *

٣ - فصل أو وصل الضمير الواقع خبرًا لـ (كان) .

قال ابن مالك : « لما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل ؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة ، كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع نحو : سلنيه أو مرفوع بـ (كان) أو إحدى أخواتها نحو : (الصَّديقُ كُنْتُهُ) . وكان حقُّ هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء (ضربته) ولكنه نُقِلَ فقُبِلَ . وبقي الاتصال راجحًا لوجهين : أحدهما : الشبه بما يجب اتصاله ، وإذا لم يساوه في الوجوب فلا

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص : ١١١ .

أقل من الترجيح . الثاني : أن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في أفصح النثر كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعمر – رضي الله عنه – في ابن صيَّاد : (إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) ... »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إذا اتصل ضميران أولهما أخص ، وهو مرفوع (يعني الأول) ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء فإن سيبويه وأكثر النحويين[٢] أجازوا الاتصال والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال ، وذهب الرماني وابن الطراوة[٣] وتبعهم ابن مالك إلى جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال ، وذهب مسعود الغزني وابن فرخان[٤] إلى جواز الاتصال في (كان) فقط دون سائر أخواتها .

قال سيبويه – رحمه الله – : « ومثل ذلك : كان إيَّاه ، لأنَّ كانه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا ، لا تقول : كانني وليسني ، ولا كانك . فصارت إيَّا ههنا بمنزلتها في ضربي إيّاك[٥] »[٦] .

وأجاز سيبويه في موضع آخر الأمرين مع ترجيح الاتصال تشبيهًا لـ(كان) بالأفعال الحقيقية في التصرف والعمل ، قال : « وتقول : كنَّاهم ، كما

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٩٨ ، الأصول في النحو ١/٩١ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٠٥ ، شرح المفصل ٣/١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٩٤ .

(٣) الارتشاف ١/٢٣٠ ، والمساعد ١/١٠٨ .

(٤) الارتشاف ٢/٩٤٠ ، والهمع ١/٢١٦ .

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٥٧ .

(٦) المصدر نفسه ٢/٣٥٨ .

تقول : ضربناهم. وتقول : إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي :

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تكُنْه فإنه ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانها

فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضارب ومضروب »[١] .

أما الذين قالوا : إن الفصل في ضمير (كان) الثاني المنصوب بها هو الأفصح نحو : الصديقُ كنت إياه فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : السماع :

أ - السماع الشعري :

كقول الشاعر :

ليت هذا الليلَ شهرٌ ... لا نرى فيه عَريبا

ليس إيَّايَ و إيَّا ... كَ ولا نخشى رقيبا [٢]

وقول عمر بن ربيعة

لَئِن كان إيَّاهُ لقد حالَ بَعْدَنَا

عن العهد والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ [٣]

وقول الآخر :

عهدت خليلي نفعه متتابع ... فإن كنت إياه فإيَّاه كن حقا [٤]

(١) المصدر نفسه ٤٦/١ .

(٢) المقتضب ٩٨/٣ .

(٣) المقرب ص : ١٤٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٨ .

من الملاحظ أن هذا السماع قليل لذا قال عنه ابن مالك : « ولم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل »[١] .

ب - السماع النثري :

ومنه ما ورد على سبيل الاستثناء نحو: (أتوني ليس إياك)[٢] و« الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم »[٣] .

قال سيبويه في ضربي إياك : « فالعرب قد تكلم بهذا ، وليس بالكثير»[٤].

ثانياً :

أن هذا الضمير في الأصل خبر مبتدأ ، وكما هو معروف من أن خبر المبتدأ منفصل فكذلك ههنا ، إضافة إلى أن اسم كان إذا كان متصلاً بها فهو بمثابة فاعل فصار مع الفعل كشيء واحد لذلك تتغير بنية الفعل له ، هذا إلى جانب وقوع الخبر جملة أو ظرفًا غير متمكن أحيانًا وفي هذه الحالة لا يكون الخبر إلا منفصلاً[٥] .

ثالثاً : تعدي فعل الفاعل:

لا يتعدى فعل الفاعل إلى نفسه في حال الاتصال ويتعدى إلى نفسه في حال الانفصال ، قال ابن يعيش : « إنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم نحو : كنتك وكانه وكانني فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد وفعل

---

(١) المصدر نفسه ص : ٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ١/١٥٤ .

(٤) الكتاب ٢/٣٥٧ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٣/١٠٧ ، شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣٢ .

الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز ضربتني ويجوز إياي ضربت وإياك ضربت »[١] .

رابعاً :

« أن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن في قولك : كان زيد قائماً : قيام زيد ، كما يجيئ في الأفعال الناقصة »[٢] .

وأما الذين قالوا : إن الوصل في ضمير كان الثاني المنصوب بها هو الأفصح فقد استدلوا بالقياس والسماع :

أما القياس : « فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جُعِلَ الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول »[٣] فهاء كنته « شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته »[٤] .

وأما السماع فهو واقع في أفصح الكلام المنثور والمنظوم[٥] . فمن أمثلة الكلام المنثور قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعمر – رضي الله عنه – في ابن صياد : « إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »[٦] .

وقوله – عليه السلام – لعائشة : « إياك أن تكونيها يا حميراء »[٧] .

---

(١) شرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٢) شرح الرضي ٤٤٢/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٦) أخرجه البخاري في ٨٠ الجنائز .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

وقول بعض فصحاء العرب : « عليه رجلاً ليسني »[١] .

ومن أمثلة الكلام المنظوم قول أبي الأسود الدؤلي :

فـإن لاَ يَكُـنْـها أو تَـكُـنْـه فإنــه

أخُوهــا غَـذَتْــهُ أمُّـــه بلِبانـها [٢]

وقول الشاعر :

عَـددْتُ قَـومِــي كعديـدِ الطِيْس

إذْ ذهــب القومُ الكــرامُ لَيْسِـي [٣]

وقول الآخـر :

كم ليث اغـتَّر بي ذا أشْـبُلٍ غَـرَثَتْ

فكانني أعْـظَـــمُ الليثـين إقدامــا [٤]

وقول الآخر :

لجـــارِيَ مَـــن كانــــهُ عِـــزَّةٌ

يُخَـالُ ابـنَ عَــــمٍّ بها أوْ أَجَــلْ [٥]

ورد ابن مالك دليل الذين يرون أن الانفصال هو الأرجح في ضمير (كان) الثاني المنصـوب بها ، لأنه في الأصل خبـر المبتدأ وخبـر المبتـدأ لا يكون إلا

(١) شرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١٠٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٨ .

منفصلاً ، وذلك قبل دخول الفعل الناسخ عليه « فَأَبْقَى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »[1] .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين قالوا : إن الاتصال في ضمير (كان) الثاني المنصوب بها هو الأرجح . واستدل على ذلك بالسماع والقياس وقد سبق ذكرهما .

وهناك نقاط مهمة تبين كيفية استعمال ابن مالك الاستدلالات وأثرها في بناء أحكامه ودقتها ، إضافة إلى أثرها في بناء فكره النحوي والرد على آراء مخالفيه ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : أن لقبول السماع والانتصار له عند ابن مالك درجاتٍ على النحو التالي :

أ - السماع المتنوع :

فهو يرجح السماع المتنوع « النثري والشعري » على السماع الشعري فقط ، ولا سيما إن كان السماع النثري حديثًا نبويًا شريفًا ، قال ابن مالك : « إن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز ، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر ، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم ، فرجح الاتصال »[2] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

ب - السماع الفصيح :

قال ابن مالك : « إن الانفصال لم يرد إلا في الشعر ، والاتصال وارد في أفصح النثر »[١] .

وقال في كتاب آخر أيضًا : « الاتصال واردٌ في أفصح الكلام المنثور ... وفي أفصح الكلام المنظوم »[٢] .

جـ - السماع الكثير :

قال ابن مالك : « فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال » [٣] . وقال أيضًا : « لم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل » [٤] .

وردَّ أبو حيان عليه قائلاً : « زعم ابن مالك : أن اتصال الضمير إذا وقع خبرًا لـ (كان) وأخواتها نحو الصديق كنْتُه أو كنْتَه هو الكثير ، وهو خلاف ما نص عليه سيبويه عن العرب أن الاتصال قليل ، وأنَّ انفصاله هو الكثير ، فتقول : الصديق كنت إياه » [٥].

ويلاحظ أن ما ذكره ابن مالك صحيح ، لورود السماع الكثير المتنوع الذي جاء به ، والمنثور في كتبه كما سبق أضف إلى ذلك قلة السماع الدال على الانفصال .

ثانيًا : ابتعاد ابن مالك عن ترجيح الأحكام التي تخالف القياس والسماع ، وإتيانه بأدلة تنقضها . قال : « فإذا لم يمتنع - أي الانفصال -

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٣) شرح التسهيل ١/١٥٤ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٥) الارتشاف ٢/٩٤٠ .

فلا أقل من أن يكون مرجوحًا ، وجعله أكثر النحويين راجحًا ، وخالفوا القياس والسماع »[١] .

وردَّ ابن مالك دليلهم القائل : إن ترجيح الاتصال ضعيف بسبب كون ضمير (كان) الثاني المنصوب واقعًاموقع الخبر، والخبر لا يكون إلا منفصلاً ، قائلاً : « وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »[٢] .

ثالثًا : الدقة في اختيار الأحكام فهو لم يقل بوجوب الاتصال ، وإنما ذكر أن الاتصال هو الأرجح ؛ لأنه قاس فرع (كان) على أصل (الفعل الحقيقي) ؛ لذلك فرَّق بينهما في الحكم ولم يجعلهما في مرتبة واحدة . قال : « فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحًا »[٣] .

رابعًا : ظهور مفهوم الضرورة عنده بشكل واضح في هذه المسألة وتعني الضرورة عنده : وجود الكلمة في البيت الشعري بحيث لا يمكن لأخرى أن تحل محلها ، وإن أمكن ذلك تخرج الكلمة من ضيق الضرورة ، قال ابن مالك : « ومن الوارد من ذلك في النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كم ليث اغترَّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَثَتْ

فكانني أعظمُ الليثين إقداما

فقال فكانني مع تمكنه أن يقول : فكنْتُه أعظم الليثين إقداما ، جعل أعظم بدلاً من الضمير ، كما قالوا : اللهم صل عليه الرءوفُ الرحيم »[٤] .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٥٤/١ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن الطراوة والرماني وتبعهما فيه ابن مالك من جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال لورود السماع الفصيح ، فلا عدول عن الإتباع عند صحة السماع ، ولا سيما إن عضده القياس .

* * *

٤ - (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا .

قال ابن مالك : « أجاز الفراء - أيضًا - في (الذي) من قوله تعالى : ﴿ تمامًا على الذي أحسن ﴾ [١] ، أن تكون مصدرية ، جاعلاً (أحسن) فعلاً مسندًا إلى ضمير موسى - عليه السلام - والتقدير : تمامًا على إحسانه. وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبوعلي في الشيرازيات عن أبي الحسن، عن يونس وبه أقول وهو اختيار ابن خروف ... قلت : ومن ورود (الذي) مصدرية قول عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - :

فثبَّتَ اللّهُ ما آتاك مِنْ حَسَنٍ

في المرسلين ونصْرًا كالذي نُصِرُوا ... »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

المذهب الأول : يكون (الذي) اسمًا موصولاً والجملة بعده صلة الموصول . ويقرأ (أحسن) بالنصب من قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾ ويكون (أحسن) فعلاً ماضيًا ، ولا بد حينئذٍ من تقدير عائد ،

---

(١) الأنعام : ١٥٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥ .

أي: زيادة على العلـم الذي أحسنه . وهـذا مذهب البصريين ولا يجوز غيره عندهم[١] .

المذهب الثاني : يكون (الذي) حرفًا موصولاً والجملة بعده صلة تؤول فيه بالمصدر ، أي : تمامًا على إحسانه ، ويقرأ (أحسن) بالفتح من قوله تعالى : (تمامًا على الذي أحسنَ) ، ويكون (أحسن) فعلاً ماضيًا والفاعل ضميرًا مستترًا إما يعود على اسم اللّه تعالى والهاء محذوفة ، أي : على الذي أحسنه اللّه ، وإما يعود على موسى – عليه السلام – ، أي : لأنه أحسن في فعله . وهذا المذهب كوفيٌّ أجازه يونس ، والأخفش ، والفراء ، واختاره ابن خروف ، ووافقهم عليه ابن مالك[٢] .

المذهب الثالث : يكون (الذي) اسمًا موصولاً موصوفًا بـ (أحسن) فلا يحتاج إلى صلة ، ويقرأ (أحسن) بفتح النون من قوله تعالى (تمامًا على الذي أحسنَ) ، و (أحسن) في موضع جر نعتًا لـ (الذي) . وذكر ابن هشام أن فتحتها فتحة إعراب لا بناء ، وتكون (أحسن) اسم تفضيل نكرة لكنها قاربت المعرفة ؛ إذ لم تدخلها الألف واللام . ولا تحتاج إلى صلة . ونُسِبَ هذا المذهب إلى بعض نحاة الكوفة[٣] .

المذهب الرابع : يكون (الذي) اسمًا موصولاً والجملة بعده صلة

---

(١) مشكل مكي ص : ٢٧٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، وائتلاف النصرة ص : ١٣٨ .

(٢) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، التبيان ٥٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، والهمع ٢٩٧/١ .

(٣) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، التبيان ٥٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٣/٧ ، البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، مغني اللبيب ٢٧٢/٢ ، ائتلاف النصرة ص:١٣٨ ، والهمع ٢٩٧/١ .

الموصول ، ويقرأ (أحسن) بضم النون من قوله تعالى : (تمامًا على الذي أحسنُ) وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق فتكون (أحسن) خبرًا لمبتدأ محذوف يعود على (الذي) ، أي : تمامًا على الذي هو أحسن ، وهذا الوجه ضعيف ، لأن العائد ركن من أركان الجملة فلا يحذف إلا شذوذًا[(١)] .

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع رجلاً من العرب يقول : وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا . ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين أيضًا[(٢)] .

وقد خرجت قراءة يحيى بن يعمر على أن يكون (الذي) اسمًا موصولاً بمعنى الجمع . والعائد محذوف وهو الواو ، أي : على الذين أحسنوا[(٣)] ، والجملة بعده صلة له ويكون (أحسن) فعلاً ماضيًا .

وقد ذكر هذا الرأي أبو حيان نقلاً عن التبريزي في تخريجه لقراءة يحيى ابن يعمر قال : « قال التبريزي : " الذي " هنا بمعنى الجمع و " أحسن " صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو فبقي " أحسن " أي : على الذين أحسنوا وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله العرب ، قال الشاعر :

* فلو أنّ الأطبّا كانُ حولي * »[(٤)].

وتدور المسألة حول هل (الذي) اسم موصول وهذا على جميع المذاهب عدا المذهب الثاني أم هو حرف موصول مصدري على المذهب الثاني ؟

أما القائلون : إن (الذي) يأتي حرفًا مصدريًا فاستدلوا بالسماع عن بعض العرب كقولهم : (أبوك بالجارية الذي يكفل) و (بالجارية ما يكفل)[(٥)] أي : أبوك بالجارية كفالته . ومن ذلك قول عبدالله بن رواحة :

---

(١) إلا إذا طالت الصلة مع غير أيّ ، أما أي فيجوز الحذف معها سواء طالت الصلة أو لم تطل . قال ابن هشام : ولا يكثر الحذف في صلة غير « أي » إلا إن طالت الصلة . وشذت قراءة بعضهم : « تمامًا على الذي أحسن » . انظر : أوضح المسالك ٩٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٧/٢ ، التخمير ١٩٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٢/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٦٠٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي ١٢٨/١ ، البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، أوضح المسالك ٩٨/١ ، شرح الأشموني ١٥٤/١ ، شرح التصريح ١٤٤/١ ، والهمع ٣١١/١ .

(٣) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، الكشاف ٧٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٤) البحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ .

فثبّت اللّــــه ما آتــاكَ مِنْ حَـسَــن

في المرسلينَ ونصْـرًا كالـذي نُـصِـرُوا (١)

ومثله قول جرير :

يا أُمَّ عَمْــروٍ جـزاكِ اللّـــهُ مغفــرةً

ردِّي علـــيَّ فـــؤادي كالـــذي كانا (٢)

ومثله قول ابن أبي ربيعة :

لــو أنّهـــم صبــروا عنَّا فنعرفـــه

منهم إذًا لصبرنا كالــــذي صبروا (٣)

ومثله قول الآخر :

دعاني أبو سعد وأهـدى نصيحـــة

إلـــيّ وممـــا أن تُـغَـــرُ النصائـحُ

لأجرر لحي كلب نبهـان كالـــذي

دعا القاسطيِّ حَـتْفُـه وهـــو نازحُ (٤)

وهناك رأي ثالث يرى أن (الذي) يأتي اسمًا موصولاً نحو قول بعض العرب (مررت بالذي خيرٍ منك) فلا تقول : مررت بالذي قائمٍ ، فـ(خيرٌ منك) نكرة لكنهم جعلوها تقارب المعرفة إذ لم تدخلها الألف واللام .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٦ ، شرح التسهيل ١/٢١٩ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ١/٢٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ١/٢٢٠ .

ومثل ذلك (مررت بالذي أخيك) و (بالذي مثلك) ، فصلة (الذي) إما معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام[١] .

ومثله قول من قال :

إنَّ مِثْلَ الجَلَـمْ الزُّبيريَّ الذي

مشى بأسلابِك في أهلِ الحَرَمْ [٢]

رأي ابن مالـــك :

اتبع ابن مالك في هذه المسألة رأي القائلين : إن (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا ، قال في (شرح كافيته) : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن ، عن يونس . وبه أقول . وهو اختيار ابن خروف » [٣].

وقال في (شرح تسهيله) : « ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول »[٤] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٣٦٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/١ ، والبحر المحيط ٢٥٦/٤ .

(٢) معاني الفراء ٣٦٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٩/١ .

ويلاحظ في الأدلة السماعية الشعرية التي جاء بها ابن مالك أنها جديدة لم يسبق إليها – وذلك فيما بحثت – تؤيد رأي القائلين : إن (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا وقد سبق ذكرها . وهذا يدل على اجتهاده وتقصيه في السماع الفصيح .

ولعل الصواب إمكان ورود (الذي) حرفًا مصدريًا لاحتمال ذلك في سماع كثير ذكره ابن مالك .

* * *

٥ - بقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) .

قال ابن مالك:« إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) بإجماع من المحققين . فإن كان الناسخ (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) جاز بقاء الفاء »[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اتفق النحاة على زوال فاء الخبر بعد دخول نواسخ الابتداء على المبتدأ عدا (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) فقد اختلفوا في بقاء الفاء بعد دخول هذه النواسخ على المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، فذهب الجمهور إلى جواز بقائها في الخبر بعد دخول هذه النواسخ عليها ؛ لورود السماع بذلك فتقول على مذهبهم : إن الذي في الدار فمكرمٌ .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٢] ، وابن جني[٣] ، وعبد القاهر

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ .

(٢) الكتاب ١٠٢/٣ .

(٣) سر الصناعة ٢٦٧/١ .

الجرجاني[١] ، وابن يعيش[٢] ، وابن مالك[٣] ، والرضي[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] ، والسيوطي[٦] ، وغيرهم .

قال سيبويه – رحمه الله – : « وسألته – أي الخليل – عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لِمَ جاز دخول الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبدالله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبدالله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأوّل ، وجعل الأوّل به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء ... ومثل ذلك : ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٧] ، وقال تعالى جدُّه : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[٨] ، ومثل ذلك : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾[٩] »[١٠] .

وذكر ابن مالك أن سيبويه قد أجاز بقاء الفاء مع (إنَّ) ، و (أنَّ) ، قائلاً : « فإن كان الناسخ (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) جاز بقاء الفاء . ونص على ذلك في (إنَّ) و (أنَّ) سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به »[١١] .

---

(١) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٢) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ ، شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٤) شرح الرضي ١٠٣/١ .

(٥) البسيط ٥٧٦/١ .

(٦) الهمع ٦٠/٢ .

(٧) البقرة : ٢٧٤ .

(٨) الجمعة : ٨ .

(٩) الزمر : ٧٣ .

(١٠) الكتاب ١٠٢/٣ .

(١١) شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ .

ولكن نص سيبويه السابق يوضح أنه أجاز بقاء الفاء مع (إنَّ) فقط . ولعل ابن مالك اعتبر النص على إن نصًا على أنَّ ؛ لأن معناهما واحد. ونُسِبَ إلى الأخفش[١] أنه منع بقاء الفاء في الخبر بعد دخول (إنَّ) ، و (أنَّ) ، و (لكنَّ) على المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، فلا تقول على مذهبه : إنَّ الذي في الدار فمكرمٌ .

ونسب عبدالقاهر الجرجاني ، وابن مالك الجواز إليه .

قال عبد القاهر الجرجاني : « فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع ، وعلى ذلك تقول : إنَّ الذي في الدار فمكرمٌ »[٢] .

وقال ابن مالك : « وروي عن الاخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إنَّ)، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو (زيدٌ فقائم) . فإذا دخلت (إنَّ) على اسم يشبه أداة الشرط . فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر (زيد) وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (في معاني القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنَّ) وذلك أنه قال : وأما ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[٣] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ... »[٤] .

فأما من أجاز بقاء الفاء في الخبر بعد دخول (إنَّ)، و (أنَّ)، و (لكنَّ) على المبتدأ المتضمن معنى الشرط فقد استدل بما يلي :

---

(١) انظر : رأي الأخفش في سر الصناعة ٢٦٧/١ ، المقتصد ٣٢٤/١ ، شرح المفصل ١٠١/١ ، شرح الرضي ١٠٢/١ ، والهمع ٦٠/٢ .

(٢) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٣) النساء : ١٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

أولا : ورود السماع القرآني والشعري :

فمن ورود السماع القرآني قوله تعالى في دخول الفاء على خبر إن المكسورة : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾(٢).

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٣).

وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٤).

وقوله تعالى في دخول الفاء على خبر أن المفتوحة : (قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) (٥).

وقوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ (٦).

ومن ورود السماع الشعري في دخول الفاء على خبر لكنَّ قول الشاعر :

بـكلِّ داهـيـةٍ ألْـقَـى الـعُــداوةُ وقــد
يُـظَنُّ أنِّي في مكْـرِي بهم فَــــزِعُ

كـلا ولكنَّ ما أُبْـدِيــــه مــن فَــرَقٍ
فكـي يُـغْـرُّوا فيـغْـرِيهــم بيَ الطَّـمَـعُ (٧)

---

(١) الزمر : ٧٣ .

(٢) الأحقاف : ١٣ .

(٣) آل عمران : ٩١ .

(٤) آل عمران : ٢١ .

(٥) الجمعة : ٨ .

(٦) الأنفال : ٤١ .

(٧) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ١/٣٧٦ ، وشرح التسهيل ١/٣٣٢ .

وقول الآخـر :

فوالله ما فارقتكُمْ قاليًا لكـم

ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكـونُ (١)

ثانيا : ضعف عمل (إنّ) ، و (أنّ) ، و (لكنّ) :

وعلى ذلك يجوز بقاء الفاء في الخبر بعد دخولها ، قال ابن مالك : « وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ (إنَّ) ، أو (أنَّ)، أو (لكنَّ) ، فإنها ضعيفة العمل ، وإذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، ولم يعمل في الحال . بخلاف (كأنَّ) ، و (ليت) ، و (لعل) ، فإنها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل في الحال ، فقوي شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء المذكورة »(٢) .

وأما من منع بقاءها في الخبر بعد دخول (إنَّ) ، أو (أنَّ) ، أو (لكنَّ) على المبتدأ المتضمن معنى الشرط فقد استدل بزوال شبه الشرط في المبتدأ الذي دخلت عليه (إنَّ) ، أو (أنَّ) ، أو (لكنَّ)، لذلك لا تدخل الفاء في خبره؛ لأن ما قبله عمل فيه و « لأنها – أي الفاء – تحقق الخبر والشرط فيه توقف ، فبعد عن الشبه »(٣) .

وتأوّل المانعون السماع الذي جاء بـه المجيزون على زيادة الفاء . قال

---

(١) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ ، شرح التسهيل ٣٣٢/١ ، والهمع ٦٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٣١/١ ، الهمع ٦٠/٢ .

ابن يعيش : « وقال الأخفش : لا يجوز دخول الفاء مع إن لأنها عاملة كأخواتها ... فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة »(١) .

وردّ المجيزون على ذلك بأن الفاء ليست زائدة فهي تحمل معنى الشرط وبأن من قال بزيادتها فقد خرج عن الأصل ، قال ابن جني : « فأما قوله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ (٢) فليست الفاء في (فإنّه) زائدة ، ولكنها دخلت في الكلام من معنى الشرط ، فكأنه – والله أعلم – إن فررتم منه لاقاكم » (٣).

وقال ابن يعيش : « والأول – أي رأي الجمهور – أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل »(٤) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك من أجاز بقاء الفاء . واستدل على ذلك بالسماع ، فهو يرى أن وجود الفاء في الخبر بعد (إنّ) ، و (أنّ) ، و (لكنّ) ما دام معنى الجزاء باقيًا أولى وأسهل مما ذكره الأخفش من جواز بقاء الفاء في خبر المبتدأ الخالي من معنى الجزاء .

ومن حججه أيضًا ضعف عمل (إنّ) ، و (أنّ) ، و (لكنّ) وقد ذكر ذلك في (شرح التسهيل) وهو ما سبق شرحه .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك حقق رأي الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، وخرج من ذلك بأن الأخفش قد أجاز بقاء الفاء . وهذا يدل على

---

(١) شرح المفصل ١/١٠١ .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) سر الصناعة ١/٢٦٧ .

(٤) شرح المفصل ١/١٠١ .

أن ابن مالك لا يحقق ولا يرجح رأيًا إلا بدليل قوي وحجة معضدة يعتمد عليها في بناء أحكامه ، أضف إلى ذلك دقة نقل ابن مالك كلام الأخفش حيث نقل نص المعاني دون تغيير .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون ؛ لورود السماع بذلك . قال ابن يعيش : « والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل »[١] .

وقال السيوطي : « وقيل : يمنع الفاء مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ أيضًا ؛ لأنها تحقق الخبر . والشرط فيه توقف ، فبعد عن الشبه ورُدَّ – يعني : المَنْع – بالسماع »[٢] .

* * *

٦ - (غدا) و (راح) بمعنى (صار).

إليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب بعض النحاة إلى أن (غدا) و (راح) تأتي بمعنى صار . وممن ذهب هذا المذهب الزمخشري[٣] ، والجزولي[٤] ، وأبو البقاء العُكْبَري[٥] ،

(١) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٢) الهمع ٦٠/٢ .

(٣) المفصل ص : ٢٦٣ .

(٤) انظر رأي الجزولي في الارتشاف ١١٤٧/٣ .

(٥) انظر رأي أبي البقاء في الارتشاف ١١٤٧/٣ ، والمساعد ٢٦٠/١ .

وابن يعيش[١] ، وابن عصفور[٢] ، والأشموني[٣] ، وغيرهم .

وذهب آخرون إلى أنهما ليسا من باب (كان) . وممن ذهب هذا المذهب ابن مالك[٤] ، وابن عقيل[٥] ، وغيرهما.

فأما من ذهب إلى أن (غدا) ، و (راح) بمعنى صار فقد استدل بالسماع ، كقوله – عليه السلام – : « لرزقتم كما ترزق الطير ، تغدو خماصاً وتروح بطانا »[٦] .

وقوله – عليه السلام – أيضاً : « أغد عالمًا أو متعلماً ولا تكن إمَّعة »[٧].

وقول الشاعر :

إن يَبْخَلُوا أو يَجْبُنُوا ... أو يَغْدروا لا يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عليكَ مرجَّليـ ... ـن كأنَّهُمْ لم يَفْعُلوا [٨]

وأما من ذهب إلى أنهما ليسا من هذا الباب فقد استدل بأن المعرفة لم تجئ في موقع المنصوب بعدهما وعلى ذلك فقد وُجِّه السماع في المنصوب بعدهما على الحال إذ لم يوجد إلا نكرة فلو وجد معرفة لصح كونه خبراً[٩] .

---

(١) شرح المفصل ٩٠/٧ .

(٢) شرح الجمل ٤٠٧/١ ، المقرب ص : ١٤٢ ، مُثُل المقرب ص : ١٤٢ .

(٣) شرح الأشموني ٢٢٢/١ .

(٤) التسهيل ص : ٥٤ ، شرح التسهيل ٣٤٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٢/١ .

(٥) المساعد ٢٦٠/١ .

(٦) أخرجه الترمذي : ٣٣ في باب الزهد وتمامه : « لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقتم ... » .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣٤٨/١ .

(٨) انظر : مُثُل المقرب ص : ١٤٢ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣٤٨/١ ، والمساعد ٢٦٠/١ .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب من منع أن تكون (غدا) و (راح) بمعنى صار ، وخَرَّج الأدلة على أن المنصوب بعدهما حال ، قال : « والصحيح أنهما ليسا من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة »[١] .

ويلاحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : اجتهاده في البحث عن الشواهد قال : « إلا أني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحًا » [٢].

ثانيـاً : حمله السماع على خلاف ما يراه غيره .

ثالثـاً : متابعة الخالفين ابنَ مالك في توجيهه السماع، قال ابن عقيل: « فالمنصوب بعدهما حال لا خبر ، لالتزام تنكيره » [٣].

ولعل الصواب ما ذهب إليه من قال : إن (غدا) و (راح) بمعنى صار؛ لورود السماع ، ولأن المنصوب بعدهما وقع معرفة ، قال ابن يعيش : « والذي يدل أن المنصوب بهما في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو قولك : غدا زيد أخاك وراح محمد صديقك كما تقول : كان زيدٌ أخاك »[٤].

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٣٤٨/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٩٢/١ .

(٣) المساعد ٢٦٠/١ .

(٤) شرح المفصل ٩٠/٧ .

٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .

قال ابن مالك : « يجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش ، لا عند سيبويه . والقول في ذلك قول الأخفش ، لاستعمال العرب إيَّاه كقول الشاعر :

وليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها
صحاحًا ولا مُسْتَنْكَرٍ أن تُعَقَّرا »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهبت طائفة من النحاة إلى منع جر المعطوف (أي : الخبر الثاني فيه) على خبر (ليس) المجرور بباء زائدة ، وحذف حرف الجر من ذلك المعطوف لدلالة مثله عليه فلا تقول : ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٢] ، والأخفش[٣] ، والفراء[٤] ، والمبرد[٥] ، وابن السراج[٦] ، وابن ولّاد[٧] ، وابن عصفور[٨] فيكون ذلك عندهم من قبيل العطف على عاملين[٩] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٧ .

(٢) الكتاب ١/٦٤ .

(٣) المساعد ٢/٤٧١ .

(٤) شرح الرضي ٢/٣٤٧ .

(٥) المقتضب ٤/١٩٥ .

(٦) الأصول في النحو ٢/٦٩ .

(٧) الانتصار م ٧ ، ص ٥٦ .

(٨) شرح الجمل ١/٢٢٠ .

(٩) معنى العطف على عاملين هو : « أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين نحو : إن زيداً ضرب عمرًا ، وبكرًا خالدًا » انظر شرح الرضي ٢/٣٤٤ .

وذهبت طائفة أخرى إلى جواز ذلك فيجوز أن تقول على مذهبهم : ليس زيد بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو .

ونُسِبَ هذا المذهب إلى الأخفش[١] ، وتابعه فيه ابن مالك[٢] .

واستدل المانعون بدليل واحد فقط هو : أن العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار من قبيل العطف على عاملين ، وهو لا يجوز ؛ لأن حرف العطف ينوب عن عامل واحد فقط ، نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيدٍ وعمروٍ ، فلا يجوز أن ينوب حرف العطف عن عاملين[٣] ، أضف إلى ذلك نيابة حرف العطف عن العامل فهو يقوم مقامه ، وما قام مقام غيره يعد أضعف منه ، لذلك لا يجوز أن يعمل النائب في الإعراب شيئًا لم يعمله المنوب عنه ، كأن ينوب الواو عن الفعل ، فلا يجوز في الواو أن يكون جاراً ؛ لأن الفعل لا يجر ، فالأحرى بالواو ألا يجر كذلك ، فلهذه العلة لم يجز العطف على عاملين[٤] .

واستدل المجيزون بالسماع الوارد عن العرب ، على النحو التالي :

قال الشاعر :

وليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّهَا

صِحَاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أن تُعَقَّرا [٥]

وقال الآخر :

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣٨٧/١ ، المساعد ٤٧١/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٩/١ .

(٣) الأصول في النحو ٦٩/٢ .

(٤) شرح المفصل ٢٧/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٢٩/١ .

فليس بآتيك مَنْهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها [١]

وقال الآخر :

وليس بمُدْنٍ حَتْفَه ذو تقدم
لحرب ولا مُسْتَنْسِئِ العُمْر مُحْجِمُ [٢]

وما قاله المانعون يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي :

أولاً : أن الذي ذكره الأخفش ليس من باب العطف على عاملين ، بل من قبيل حذف حرف الجر لِدلالة مثله عليه ، قال ابن مالك : « إذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه ، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى ؛ لأن حرف الجر في عمل الجر أمكن من الاسم المضاف »[٣] .

ثانيًا : أن القول : إن ما نسب إلى الأخفش من باب العطف على عاملين قول مردود بالسماع الفصيح الوارد عن العرب ، وبتقدير حرف جر زائد حذف لدلالة مثله عليه .

قال ابن مالك : « القول في ذلك قول الأخفش؛لاستعمال العرب إياه »[٤].

وقال السيوطي : « قيل : لا يجوز الجر في الثانية حذرًا من العطف على عاملين . ورُدَّ بأنه بباء مقدرة ، مدلول عليها بالمقدمة ، وبالسماع قال :

فليس بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا صارف عنك مأمورُها »[٥] .

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٨٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٩ .

(٥) الهمع ١/٤٠٧ .

ثالثًا : أن الباء الداخلة على خبر (ليس) تعد من العوامل اللفظية المؤثرة لفظًا لا معنى ؛ لذلك لا يعد ما نسب إلى الأخفش من قبيل العطف على عاملين ، قال ابن الطراوة : « العطف على عاملين إنما يكون في ما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظًا ومعنى ، فإذا انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب ... كأن يكون العامل لفظيًا لا معنويًا ، كالباء الداخلة في خبر (ليس) »[١] .

رأي ابن مالك :

لقد أشار ابن مالك إلى رأي سيبويه والأخفش ، ثم رجح رأي الأخير ؛ اعتماداً على الاستعمال العربي الفصيح[٢] .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أن من درجات قبول السماع عند ابن مالك كثرته ، قال: « وهو كثير في الكلام »[٣].

ثانيًا : إخراج ابن مالك هذه المسألة من باب (العطف على عاملين) وجعلها من قبيل حذف حرف الجر لدلالة مثله عليه .

ثالثًا : استعماله أدلة سماعية وقياسية تؤيد ما ذهب إليه.أما السماعية فقد سبق ذكرها ، وأما القياسية فقد ذكر أن تأويل حذف حرف الجر أقوى وأمكن من تأويل حذف المضاف ، وقد كثر حذف المضاف في كلام العرب كقول الشاعر :

أكل امرئٍ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا [٤]

أي : وكل نار . فكان حذف حرف الجر أولى منه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الأخفش وتابعه فيه ابن مالك ؛ للأسباب السابق ذكرها عند مناقشة دليل المانعين .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠١٦/٤ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤٢٨/١ .
(٣) شرح التسهيل ٣٨٧/١ .
(٤) المصدر نفسه ٣٨٨/١ .

٨ - دخول الباء الزائدة على خبر (ما) التميمية .

قال ابن مالك : « زعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر - أي : خبر (ما) - مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري : والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه : أحدها : أنّ أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً ، منه قول الفرزدق :

لعمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه

ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [١]...

إلى آخر ما قال »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب ابن السراج[٣] ، والفارسي[٤] في أحد قوليه ، وتبعهما الزمخشري[٥] إلى منع دخول الباء الجارة على الخبر المنفي بعد (ما) التميمية .

وذهب كثير من النحاة منهم سيبويه[٦] ، والفراء[٧] ، وأبو علي[٨] في قوله الآخر ، وابن يعيش[٩] ، وابن مالك[١٠] ، وأبو حيان[١١] إلى جواز ذلك .

---

(١) انظر الشاهد في ديوان الفرزدق ١/٣١٠ ، وانظر الكتاب ١/٦٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٥ .

(٣) الأصول ١/٩٣ .

(٤) البغداديات ص : ٢٨٤ .

(٥) المفصل ص : ٨٢ .

(٦) الكتاب ٢/٣١٦ .

(٧) معاني الفراء ٢/٤٢ .

(٨) الإيضاح ص : ١٢١ .

(٩) شرح المفصل ٢/١١٦ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٦ ، وشرح التسهيل ١/٣٨٣ .

(١١) الارتشاف ٣/١٢٢٠ .

واستدل المانعون بعدم دخول الباء على خبر المبتدأ ، فكذلك لا تدخل بعد (ما) التميمية ؛ لأن ما بعدها مبتدأ وخبر .

قال ابن يعيش : « الكوفيون يقولون إنما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون أن الذي يرتفع بعد (ما) إنما ارتفاعه على المبتدأ والخبر والباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يقال : ما زيدٌ بقائم وأنت تريد قائم كما لا تقول : زيد بقائم وإنما يستعمل الباء من ينصب الخبر »(١) .

ويلحظ في كلام ابن يعيش أن الكوفيين يعللون لعدم دخول الباء بعلة الفرق بين المذهبين الحجازي والتميمي .

واستدل المجيزون بما يلي :

أولاً : ورود السماع بدخول الباء على الخبر بعد (ما) في أشعار بني تميم كثير ، ومن ذلك قول الفرزدق أنشده سيبويه :

لعمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّه
ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ (٢)

« ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم »(٣) .

ثانياً : أن المسوغ لدخول الباء على الخبر هو النفي لا النصب ، فلا فرق بين المنفي المنصوب الموضع والمنفي المرفوع الموضع .

قال ابن يعيش:«لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة

---

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٢) الشاهد سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ .

عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك »[١] .

وقال ابن مالك : « إن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا، لا لكونه خبرًا منصوبًا . يدل على ذلك دخولها في نحو : (لم أكن بقائمٍ) ، وامتناع دخولها في نحو : (كنت قائمًا) »[٢] .

ثالثًا : إمكان دخول الباء على الخبر بعد (ما) التميمية لإمكانه بعد عدة أدوات منها (إنْ) ، و (هل) ، و (لكنَّ) ، و (أنَّ) .

قال ابن مالك : « إن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ (إنْ) كقول الشاعر :

لعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قُوَاه

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إنْ) لكونه منفيًا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إنْ) وهو ما أردناه . وقد دخلت - أيضًا - على الخبر المرفوع بعد (هل) كقوله :

تقولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْها وأقْرَدَتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى . بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد (لكنَّ) كقول الشاعر :

ولكنَّ أجْراً لو فعلتِ بهيِّنٍ

وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناسِ والأجرُ

---

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ .

(٢) شرح الكافقية الشافية ٤٣٦/١ .

وبعد (إنْ) كقول امرئ القيس :

فـــإن تـنــأ عنهـا حقبــة لا تلاقـهـــا

فإنـــك – ممــا أحدثـت – بالمجــرب

وبعد (أنَّ) المفتوحة كقوله – تعالى – : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ [(١)] »[(٢)] .

رأي ابن مالــــك :

ذهب ابن مالك في هــذه المسألــة مذهب مـن أجاز دخول الباء على خبر (ما) التميمية مستدلاً بما ذكر سابقًا .

وذكر بعض العلماء منهم ابن مالك قضية استعمال الفرد للغة أخرى غير لغته كاستعمال التميمي اللغة الحجازية والعكس .

قال الفراء : « وأما أهل نجـد فيتكلمون بالباء فإذا أسقطوها رفعوا »[(٣)].

وقـال ابن مـالك : « وإن كـان المتكلم به حـجازيًا ، فإن الحـجازي قد يتكلم بلغـة غيره ، وغيره قـد يتكلم بلغـتـه ، ... وإذا جـاز للحـجـازي أن يتكلم باللـغة التميـمية ، جاز للتـميمي أن يتكلم باللغة الحـجازية ، بل التميـمي بذلك أولى لوجهين : أحـدهمـا : أن الحـجـازية أفصـح ، وانقـيـاد الفصيح لموافـقـة الأفصح أكثـر وقوعًـا من العكس . الثـاني : أن مـعظم القـرآن حـجـازي ، والتمـيمـيـون يتعبـدون بتـلاوته كما أنزل ، ولذلك لا يقرأ أحد منهم : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [(٤)]

(١) الأحقاف : ٣٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٧ .

(٣) معاني الفراء ٢/٤٢ .

(٤) يوسف : ٣١ .

بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب »[١].

ولعل الصواب هو ما ذهب إليه المجيزون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الكثير شعراً ونثراً .

قال أبو حيان : « والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جداً في نثرهم ، ونظمهم »[٢] .

* * *

٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .

ظاهر كلام ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) أنه منع إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة وتأوّل السماع الذي يدل على إعمالها بتأويلات نحوية وذكر نظيراً سماعيًا يعضد ذلك التأويل ، قال : « ذكر الشجري أنها - أي: لا - عملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدي :

وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا
سِوَاها ولا في حبها متراخيًا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوعَ فعلٍ مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره : لا أُرَى باغيًا ، فلمَّا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصبًا (باغيًا) على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة ، منها قولهم : (حكمك مسمَّطًا) أي : حكمك لك مسمَّطًا أي : مثبتًا . فجعل (مسمَّطًا) - وهو حال - مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل ،

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٨٤ .

(٢) الارتشاف ٣/١٢٢٠ .

فأن يعامل (باغياً بذلك وعامله فعلٌ أحقُّ وأولى »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) في المعرفة إلا شذوذاً فلا تقول : لا زيدٌ أفضلَ منك ؛ لأن (لا) ضعيفة في العمل فهي فرع على (ليس) في العمل .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٢] ، والمبرد[٣] ، والزمخشري[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وهو ظاهر كلام ابن مالك[٦] في (شرح الكافية الشافية) ، والرضي[٧] ، وأبو حيان[٨] ، والمرادي[٩] ، وابن هشام [١٠] ، وابن عقيل[١١] ، والسلسيلي[١٢] ، والأشموني[١٣] ، والأزهري[١٤] ، والسيوطي[١٥] ، والبغدادي[١٦] ، وغيرهم .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/٢ - ٢٩٨ .

(٣) المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٤) المفصل ص : ٣٠ .

(٥) شرح المفصل ١٠٩/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ .

(٧) شرح الرضي ١٩٦/٢ .

(٨) التذييل والتكميل ٢٨٥/٤ ، والارتشاف ١٢٠٩/٣ .

(٩) الجنى الداني ص : ٢٩٣ .

(١٠) أوضح المسالك ١٤٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٧/١ .

(١١) المساعد ٢٨٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١ .

(١٢) شفاء العليل ٣٣١/١ .

(١٣) شرح الأشموني ٢٦٤/١ .

(١٤) شرح التصريح ١٩٩/١ .

(١٥) الهمع ١٢٠/٢ .

(١٦) الخزانة ٣١٦/٣ .

وذهب طائفة من النحاة إلى جواز إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، فتقول على مذهبهم : لا زيدٌ أفضلَ منك .

وهذا مذهب ابن جني[١] ، وابن الشجري[٢] ، واختاره ابن مالك في (شرح التسهيل)[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) عند التميميين وتعمل عملها عند الحجازيين بشروط[٤] وهي كالتالي :

الشرط الأول : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فتقول : لا رجلٌ قائمًا ، ولا تقول : لا زيدٌ قائمًا .

ومنه قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيءٍ على الأرض باقيا

ولا وزرٌ ممَّا قضى اللّهُ واقيا [٥]

وقول الآخر :

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ

فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينًا [٦]

---

(١) انظر : رأي ابن جنّي في أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الجنى الداني ص : ٢٩٣ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

(٤) شرح المفصل ١٠٩/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٥/٤ ، الارتشاف ١٢٠٩/٣ ، أوضح المسالك ١٤٨/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، شرح الأشموني ٢٦٤/١ ، شرح التصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، شرح العمدة ٢١٦/١ ، أوضح المسالك ١٤٩/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، شفاء العليل ٣٣١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/١ .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول : لا قائمًا رجلٌ .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بـ (إلا) فلا تقول : لا رجلٌ إلا أفضلَ منك .

الشرط الرابع : ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل ، فتقول : لا رجلٌ منطلقًا .

أما من أجاز إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة فقد استدل بالسماع، كقول النابغة الجعدي - رضي الله عنه - :

وحلّتْ سواد القلب لا أنا باغياً
سواها ولا في حبها متراخيا (١)

وقاس المتنبي على هذا البيت فأعمل (لا) في المعرفة ، قال :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خَلاصاً من الأذى
فلا الحَمْدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً (٢)

وقال أيضاً :

أنكرتُها بعد أعوامٍ مضينَ لها
لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا (٣)

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الارتشاف ١٢٠٩/٣ ، الجنى الداني ص : ٢٩٣ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، المساعد ٢٨٢/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٥/١ ، شفاء العليل ٣٣١/١ ، شرح الاشموني ٢٦٥/١ ، شرح التصريح ١٩٩/١ ، الهمع ١٢٠/٢ ، والخزانة ٣١٦/٣ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، الجنى الداني ص : ٢٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٨٧/٤ ، الارتشاف ١٢١٠/٣ ، مغني اللبيب ٣٩٨/١ .

وقال الشاعر :

يُؤَلِّلُ عُصْـلاً لا بُنَاهُـنَّ هَيْنَـةً

ضِعـافًا ولا أطرافُهُـنَّ نَوابِيـا (١)

وأما من منع ذلك فقد استدل بأن (لا) ضعيفة في العمل « لأنها إنما تعمل بحكم الشبه ، لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفة جدًا فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات ، كقولك : عشرون رجلاً ، ولي مثلُه فرسًا ، وزيدٌ أحسنهم أدبًا ، فلما كانت (لا) أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين ، خصوا الأضعف بالأضعف » (٢).

وتأول المانعون ما استدل به المجيزون من السماع الوارد في البيت الأول على النحو التالي(٣) :

أولاً : أن الأصل : لا أُرَى باغيًا ، فلما حذف الفعل برز مرفوعه – وهو الضمير أنا – وانفصل عنه ، فـ (أنا) مفعول لم يسم فاعله ، وباغيًا حال .

ثانيًا: أن (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر خبره ناصبًا باغيًا على الحال.

أما البيت الثاني والثالث فهو لأبي الطيب المتنبي وهو ممن لا يحتج بشعرهم ، وأما البيت الرابع فلرومي ولا يعتد بشعر غير العرب .

رأي ابن مالك :

لابن مالك رأيان في هذه المسألة حيث أجاز في (شرح التسهيل) إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة قياسًا على بيت النابغة السابق قائلاً :

---

(١) أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ . والألُّ : الإسراع ، العَصْل : الالتواء في المشي ، انظر اللسان مادتي (ألل) و (عصل) .

(٢) المصدر ٤٣٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ ، الهمع ١٢٠/٢ ، والخزانة ٣١٦/٣ .

« والقياس على هذا شائع عندي »[١] .

وتأوّل هذا البيت في (شرح الكافية الشافية)[٢] على النحو السابق .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أنه أجاز القياس في ظل السماع السابق – وهو بيت النابغة الجعدي – فلا يخرج القياس عنده عن دائرة السماع .

ثانياً : قبوله في (شرح الكافية الشافية) السماع باستحضار نظائر سماعية عن العرب مماثلة له في ذلك التأويل

ثالثاً : أن التأويل الذي جاء به لم يُسْبَقْ إليه وذلك فيما بحثت .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المانعون من منع إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة ؛ لأن (لا) فرع على (ليس) في العمل ، والفروع تنحط درجة عن الأصول ، فلا تعمل إلا بشروط – قد سبق ذكرها – ففقدها أي شرط من هذه الشروط يجعلها غير عاملة .

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ .

١٠ - حكم (أنَّ) و (أنْ) بعد دخول الجار .

حكم موضع (أنَّ) و (أنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه الجر عند قوم والنصب عند آخرين نحو قولك : (عجبتُ أنَّك ذاهبٌ) و (أنْ قام زيدٌ) ، قال ابن مالك : « ومذهب الخليل والكسائي في (أنَّ) و (أنْ) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ، ويؤيد قولَ الخليل قولُ الشاعر أنشده الأخفش :

وما زرتُ ليلى أنْ تكونَ حبيبةً

إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ [١]

فجر المعطوف على (أنْ) فعلم أنَّ (أنَّ) و (أنْ) في محل جر »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (أنَّ) و (أنْ) في محل نصب عند حذف حرف الجر المطرد حذفه بعد دخول الفعل اللازم عليه .

وممن ذهب هذا المذهب الخليل[٣] ، والفراء[٤] ، والمبرد[٥] ، وابن مالك[٦]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، المساعد ٤٢٩/١ ، شرح الأشموني ٤٤٣/١، وحاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٢٦/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، الارتشاف ٢٠٩٠/٤، المساعد ٤٢٩/١، وشرح الأشموني ٤٤٤/١ .

(٥) المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

في (شرح التسهيل) ، والرضي[١] ، وابن القوَّاس[٢] ، وابن عقيل[٣] ، والأشموني[٤] ، وغيرهم .

وذكر ابن مالك أن مذهب الخليل أنهما في محل جر وما في كتاب سيبويه خلاف ذلك ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ أَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [٥]، فقال: إنما هو على حذف اللام ، ... فإن حذفت اللام من أنْ فهو نصبٌ ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا . هذا قول الخليل »[٦] .

وذهب بعض النحاة إلى أنهما في موضع جر .

وممن ذهب هذا المذهب الكسائي[٧] ، وسيبويه[٨] ، والأخفش[٩] ، وابن مالك[١٠] في (شرح الكافية الشافية) ، والخضري[١١] ، وغيرهم .

وذهب آخرون إلى تجويز الأمرين[١٢] .

وذكر ابن مالك أن مذهب سيبويه النصب وما في كتاب سيبويه خلاف

---

(١) شرح الرضي ١٣٧/٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١ .

(٣) المساعد ٤٣٠/١ .

(٤) شرح الأشموني ٤٤٤/١ .

(٥) الأنبياء : ٩٢ . والمراد قراءة ابن عامر قرأها بفتح أن . انظر اتحاف فضلاء البشر ص : ٣١٢ .

(٦) الكتاب ١٢٦/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، التسهيل ص : ٨٣ ، شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، شرح الرضي ١٣٧/٤، الارتشاف ٢٠٩٠/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٣/١ .

(٨) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٩) شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ .

(١١) حاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(١٢) شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، وحاشية الصبان ١٣٣/٢ .

ذلك ، قـال سـيـبـويه : « لو قـال إنسـان : إنّ (أنَّ) في مـوضع جـر في هذه الأشياء ، ... لكان قولاً قوياً . وله نظائر نحو قوله : لاهِ أبوك »[١] .

وأوضـح صـاحب الارتشـاف وهم ابن مـالك في أن مـذهب الخليل الجـر ، وسيبويه النصب قائلاً : « ووهم ابن مالك ، وصاحب البسيط ، فنقلا أن مذهب الخليل أنه في مـوضع جـر ، ووهـم ابن مـالك فنقل أن مـذهب سـيـبـويـه أنه في موضع نصب كالفراء »[٢] .

وقال الخضري : « أما نسبة الجر إلى الخليل ، والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعًا للتسهيل، وكذا في البيضاوي عند ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ ﴾[٣] فسهو »[٤] .

أمـا الذين قـالوا بالنصب فـقـد اسـتدلوا بالقيـاس وقـواعد التـوجيـه ، أمـا القياس فلأن عمل حرف الجر المحذوف ضعيف لغير (أنَّ) و (أنْ) فينتصب المجرور ، وما ورد من كلام العرب من هذا القبيل عد شاذًا ، نحـو قـول رؤبة : خيـــرٍ . أضـف إلى ذلــك أن حـرف الجــر لمّـا حذف تعدى الفعل إلى (أنَّ) و (أنْ) ونصبهما مباشرة[٥] .

وأمـا قـواعـد التـوجيـه فـ « لأن بقـاء الجر بعـد حـذف عـامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل »[٦] .

---

(١) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٢) الارتشاف ٢٠٩٠/٤ .

(٣) البقرة : ٢٦ .

(٤) حاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(٥) شرح الرضي ١٣٧/٤ ، شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١ ، شرح الأشموني ٤٤٤/١ ، حاشية الصبان ١٣٤/٢ ، وحاشية الخضري ٤٠٩/١ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

ويلحظ فيما سبق أن هذه قاعدة من قواعد التوجيه الاستدلالية الدالة على الكثرة والقلة .

وأما الذين قالوا بالجر فقد استدلوا بالسماع والقياس .

أما السماع فنحو قول الشاعر :

وما زرتُ ليلى أنْ تكونَ حبيبةً

إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ [١]

وأما القياس فقد حمل أصحابُ هذا المذهب حذفَ حرف الجر مع بقاء عمله على ربّ الجارَّة المحذوفة مع بقاء عملها[٢] .

وردّ الذين قالوا بالنصب على أدلة القائلين بالجر على النحو التالي :

أولاً : تأويل السماع في البيت السابق وذلك بجر (دَيْن) على توهم اللام[٣] .

ثانياً : ردّ بعض النحاة القياس إذ جعلوا الجر عند حذف ربّ بواو ربّ لا بربّ[٤] .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين قالوا بالجر ويلحظ ذلك في ظاهر كلامه في كتابه (شرح الكافية الشافية) وإليك نصه : « يؤيد قولَ الخليل قولُ الشاعر أنشده الأخفش :

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ٣٤٨/٢ .

(٣) المساعد ٤٣٠/١ ، وحاشية الصبان ١٣٤/٢ .

(٤) المقتضب ٣٤٨/٢ ، وحاشية الصبان ١٣٤/٢ .

وما زرتُ ليلى أَنْ تكونَ حبيبةً

إلـيَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ [١]

فَجُرَّ المعطوف على (أَنْ) فَعُلِمَ أنَّ (أَنْ) في محل جر » [٢].

أما في (التسهيل) و (شرح التسهيل) فقد أيد النصب ، قال في (التسهيل) : « محكوماً على موضعهما بالنصب لا بالجر »[٣] .

وقال في (شرح التسهيل) : « مذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح »[٤] .

واستدل في (شرح الكافية) بالسماع السابق ، وأضاف إليه في (شرح التسهيل) استدلاله بقاعدة توجيهية ، وقد سبق ذكرها .

ويلحظ فيما سبق أن السماع الذي استدل به ابن مالك لم يسبق أن اسْتُشْهِد به في كتب النحو المتقدمة - وذلك فيما بحثت - وهذا يدل على معرفته بالشواهد وتتبعه لها وحرصه عليها .

ولعل الصواب ما ذهب إليه القائلون بالنصب ؛ للأسباب التالية : ١ - قلة السماع الذي أتى به من قال بالجر حيث أتوا بشاهد شعري واحد ، ٢ - إمكان تأويل هذا الشاهد كما سبق ، ٣ - أن الذين قالوا بالنصب أقوى قياساً من الذين قالوا بالجر .

قال الصبان : « (وهو الأقيس) أي الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤ .

(٣) التسهيل ص : ٨٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢/١٥٠ .

إذا كان المجرور غير (أنّ) و (أنْ) فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفًا ، وقائل القول الأول قاس على مجرور ربّ مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف ربّ بواو ربّ لا بربّ »[١] .

* * *

١١ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفًا .

(سوى) متصرفة ولا تكون ظرفًا ؛ فهي اسم محض مساوية لـ (غير) في الاستثناء وغيره ، فلا تكون ظرفًا كما زعم البصريون ؛ لأن « الواقع في كلام العرب نثرًا ، ونظمًا خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . فمن ذلك قول النبي -صلى اللّه عليه وسلم- : (سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم) ... ومن ذلك قول الشاعر :

وكلٌّ من ظن أن الموت مخطئُه

معلَّلٌ بسواء الحق مكذوبُ ... »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

في المسألة ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) اسم ملازم للظرفية المكانية لا ينفك عنها إلا في ضرورة الشعر ؛ لأنها بمعنى مكانك ، أي : بدلك وعوضك ؛ فإذا قلت : (قام القوم سِواك وسَواك وسَواءَك) فكأنَّك قلت : قام القوم

---

(١) حاشية الصبان ١٣٤/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ .

مكانَـك وبدَلـك .

هذا مذهب البصريين[١] ، وبه صرح سيبويه قائلاً : « جعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرَّار بن سلامة العِجليّ :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا جلسوا منَّا ولا من سوائنا

وقال الأعشى :

* وما قصدت من أهلِهَا لسَوائكَا *

وقال خطام المجاشعي :

* وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن *

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل . وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا »[٢] .

وإلى هذا المذهب ذهب جمهور النحاة ، كأبي الحسن الأخفش[٣] ، وأبي العباس المبرد[٤] ، وابن السراج[٥] ، وابن جني[٦] ، والصيمري[٧] ،

---

(١) شرح المفصل ٢/٨٣ – ٨٤ ، شرح الكافية للرضي ١/٢٤٨ ، أوضح المسالك ١/٣٠٧ ، وشرح التصريح ١/٣٦٢ .

(٢) الكتاب ١/٣١ – ٣٢ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الرضي ١/٢٤٨ .

(٤) المقتضب ٤/٣٤٩ .

(٥) الأصول ١/٢٨٧ .

(٦) اللمع ص: ١٢٥ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١/٣١٣ .

وابن الأنباري[١] ، والشلوبين[٢] ، وابن يعيش[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] ، ونُسب للفراء[٦] .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) اسم محض مساوٍ لـ (غير) في الاستثناء ونحوه، ولا يلزم فيه النصب بل يعرب تقديراً بحسب موقعه الإعرابي، فيأتي مضافًا ، أو مبتدأ ، ويعمل فيه النواسخ اللفظية ونحوه .

نُسب هذا المذهب إلى الكوفيين[٧] ، واختاره أبو القاسم الزجاجي[٨] ، وابن مالك[٩] ، وعليه ظاهر كلام الصبان[١٠] .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب أن (سوى) تستعمل ظرفًا كثيراً ، وتخرج عن الظرفية فتستعمل كـ (غير) قليلاً .

ونُسب هذا المذهب للرماني[١١] ، والعكبري[١٢] ، واختاره ابن هشام[١٣] ،

(١) الإنصاف ٢٩٧/١ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٤/٢ .

(٣) شرح المفصل ٨٤/٢ .

(٤) شرح الجمل ٣٩١/٢ .

(٥) البسيط ٨٨٢/٢ .

(٦) المساعد ٥٩٤/١ .

(٧) الإنصاف ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١.

(٨) الجمل : ٢٣٠ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ – ٣١٧ .

(١٠) حاشية الصبان ٢٣٤/٢ .

(١١) انظر رأي الرماني في : أوضح المسالك ٣٠٨/١ ، المساعد ٥٩٤/١ ، شرح التصريح ٣٦٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٢١/١ .

(١٢) اللباب ٣٠٩/١ .

(١٣) أوضح المسالك ٣٠٨/١ .

والأشموني[١] . وهو مذهب وسط بين المذهبين السابقين .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بوقوع (سوى) صلة الموصول في قول من قال : جاءني مَنْ سِوَاك ، وهذا الموضع لا يحسن أن تقع فيه غير صلة الموصول ، فوقوع (سوى) صلة الموصول دليل على ظرفيتها بخلاف (غير) ، قال سيبويه : « يدلك على أن سواءَك وكزيدٍ بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررت بمن سواءَك وعلى من سواءك ، والذي كزيدٍ ، فحَسُنَ هذا كحُسْنِ (مَنْ) فيها و (الذي) فيها ، ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثر في الكلام . لو قلت : مررتُ بمَنْ فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ كان قبيحًا . فهكذا مَجْرَى كزيدٍ وسَواءَك »[٢] .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بفصيح الكلام نثرًا ونظمًا ، وجاءوا بجملة من الشواهد تبين فيها تأثر (سوى) بالعوامل المختلفة .

فمثال النثر :

١ – قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : « سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدوّاً من سوى أنفسهم »[٣] .

٢ – وقوله – عليه السلام : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود »[٤] .

٣ – وروي عن بعض العرب أنه قال : « أتاني سَوَاؤُكَ »[٥] .

---

(١) شرح الأشموني ٥٢١/١ .

(٢) الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) أخرجه مسلم في ١٩ – باب الفتن ، وابن ماجه في ٩ – الفتن . وانظر هامش شرح الكافية ٧١٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري في ٤٥ – الرقاق ، ومسلم في ٢٤٣ – باب الإيمان . وانظر هامش شرح الكافية ٧١٧/٢.

(٥) الإنصاف ٢٩٦/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ .

ومثال الشعر :

١ – دخول حرف الجر على (سوى) كقول الشاعر :

وكُلٌّ من ظنَّ أنَّ الموتَ مخطِئُهُ

معلَّلٌ بسَوَاءِ الحقِّ مكذوبُ (١)

٢ – مجيؤها في موضع ابتداء كقول الشاعر :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشترى

فسواكَ بائعُهَا وأنتَ المشتري (٢)

٣ – دخول النواسخ عليها كقول الشاعر :

أأترك ليلى ليس بيني وبينها

سوى ليلةٍ إنِّي إذًا لصبورُ (٣)

وقول الآخر :

فآخِ لحالِ السِّلْم إن شئتَ واعلَمَنْ

بأنَّ سِوَى مولاكَ في الحرب أجنَبُ (٤)

٤ – وقوعها فاعلاً كقول الشاعر :

---

(١) الإنصاف ٢٩٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، الهمع ١٦٢/٣ ، شرح الأشموني ٥١٨/١ ، حاشية الصبان ٢٣٤/٢ ، والخزانة ٤٠٥/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، شرح الأشموني ٥١٩/١ ، وحاشية الصبان ٢٣٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، الهمع ١٦١/٣ ، شرح الأشموني ٥١٩/١، وحاشية الصبان ٢٣٥/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ .

فلمَّـــا صـــرَّحَ الشـــرُّ   فأمسـى وهـــو عـــريانُ
ولم يبقَ ســوى العـــدوا   نِ دنَّـاهُـــمْ كما دانـــوا [١]

٥ – وقوعها مجرورة بالإضافة كقول الشاعر :

فإنني والذي يحـجُّ لـه الـ   ناسُ بِجدوى سواكَ لم أَثِـقِ [٢]

وقول الآخـر :

يا أَسْـمُ لا يَحْلى بعيني أبدًا
مرأى سواك منذ مَرْآكِ بَـدا [٣]

وردَّ ابن مالك دليل المانعين ؛ لوجهين :

الوجـه الأول : أن ســوى وإن عوملت معاملة الظرف بجعلها صلة ، لا يلزم من ذلك جعلها ظرفًا « فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفًا ، وإن سمي ظرفًا فمجاز »[٤] .

الوجه الثاني : أن (سوى) بعد الموصول محتمل أن تقع خبرًا لمبتدأ محذوف في موضع رفع ، أو حالاً معموله (ثبت) مضمرًا في موضع نصب ، قال ابن مالك مقويًا الاحتمال الأخير : « ويقوي هذا الوجه قول من قال : رأيت الذي سواك ، بالنصب ، ونظيره أيضًا قولهم : (كُـلُّ شيءٍ مَـهَـهٌ ما النسـاءَ وذِكْـرَهُـنَّ) »[٥] .

ورد الأشموني على الأدلة التي أتى بها ابن مالك ، قال : « ولا ينهض ما استدل به ابن مالك حجة ؛ لأن كثيرًا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل » [٦].

وعلــق الصـبان على قوله : « قـابل للتـأويل » : « أي بكـونه شـاذًا أو ضرورة »[٧] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧١٩ ، شرح التسهيل ٢/٣١٥ ، أوضح المسالك ١/٣٠٨ ، شرح الأشموني ١/٥٢٠ ، وحاشية الصبان ٢/٢٣٥ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧١٩ ، شرح الأشموني ١/٥١٨ ، وحاشية الصبان ٢/٢٣٥ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٠ .
(٤) المصدر نفسه ٢/٧٢٠ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٣١٦ .
(٦) شرح الأشموني ١/٥٢١ .
(٧) حاشية الصبان ٢/٢٣٦ .

ومن الجدير بالذكر القول : إنَّ أبا نزار النحوي خطّأ أصحابَ المذهب الثاني الذين يرون أن (سوى) متصرفة بمعنى (غير) قائلاً: « وأما (سوى)، فقد نص على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان ، وأنَّ استعمالها اسمًا متصرفًا بوجوه الإعراب ، بمعنى (غير) خطأ »[١] .

وعجب ابن الشجري من تخطئة أبي نزار النحاة القائلين بهذا الرأي بغير دليل قائلاً : « ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلفهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء ، بكلامٍ ليس له محصول ، ولا يؤثر عنه أنه قرأ مصنفًا في النحو إلاّ مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني ، قيل : إنها تبلغ أن تكون في عشر أوراق »[٢] .

ويبدو أن ما جاء في الشعر من تصرف (سوى) ، وأنها بمعنى (غير) عادة لهجية قد جُبِلَ عليها بعض الشعراء ؛ لذا ينبغي قبولها ولا يجوز ردُّها ، قال ابن الشجري : « وعلى تشبيهها بـ (غير) – أي : (سوى) – قال أبو الطيب :

أرضٌ لها شرفٌ سواهَا مثلُها

لو كان مثلُكَ في سواها يُوجَدُ

رفع (سوى) الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ (في) ، فأخرجهما عن الظرفية ، فمَنْ خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله : (لسوائكا) ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِلَ عليها ، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأنَّه مدخول العقل ضارب في غَمْرة الجهل »[٣] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٧٢ .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين من أن (سوى) اسم محض مساوٍ لـ (غير) في الاستثناء ، ولا يلزم فيه النصب بل يعرب تقديرًا بحسب العوامل الداخلة عليه سواء كانت رافعة أو ناصبة أو جارة . واستدل ابن مالك على ذلك بعدة أمور على النحو التالي :

أولاً : نَقْلُ ابن مالك اتفاق العرب على أن معنى قولهم : أتاني سواك ، وأتاني غيرك واحد .

ثانيًا : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وهذا ينفيه المسموع من كلام العرب شعرًا ونثرًا[١] .

ثالثًا : أن ما ذهب إليه ابن مالك يؤيده السماع المتنوع شعرًا ونثرًا . قال ابن مالك :

فإن إسنادًا إليها كثرا ... وجرها نثرًا ونظمًا شهرا [٢]

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره ابن مالك من أن (سوى) متصرفة بمعنى (غير) ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأن دليل البصريين تطرق إليه الاحتمال ، ومن المعلوم أن ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ولعل هذا منه .

* * *

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧٢٠/٢ .

١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .

قال ابن مالك : « أجاز ذلك أبو علي في كلامه في « المبسوط » ، وبقوله في ذلك أقول وآخذ ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وقد جاء ذلك مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم . فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

فإنْ تــكُ أزوادٌ (١) أُصِبْنَ ونِسْـوةٌ

فلـن تذْهبـوا فَرْغًا بقتْلِ حِبَـالِ ... » (٢).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فلا تقول في : (مررت بهندٍ جالسةً) ، (مررت جالسةً بهندٍ) .

وممن ذهب إلى ذلك سيبويه(٣) ، والمبرد(٤) ، وابن السراج(٥) ، وابن يعيش(٦) ، والرضي(٧) ، وابن عقيل(٨) ، والأشموني(٩) ، وغيرهم .

---

(١) هكذا في شرح الكافية ولعلها أذواد . انظر : شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، شرح العمدة ٤٢٧/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ .

(٤) المقتضب ١٧١/٤ .

(٥) الأصول في النحو ٢١٥/١ .

(٦) شرح المفصل ٥٩/٢ .

(٧) شرح الرضي ٢٠٥/١ .

(٨) شرح ابن عقيل ٢٦٣/٢ .

(٩) شرح الأشموني ١٤/٢ .

واستدل المانعون بالقياس المتمثل في التعليلات المنطقية على النحو التالي :

أولاً : أن تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً ، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال ، فإذا تعدّى لصاحبه بواسطة فحقه أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أمران أوّلهما : خوف التباس الحال بالبدل . والآخر : أن الفعل الواحد لا يتعدّى إلى شيئين بحرف واحد ، فالتزم التأخير عوضًا من الاشتراك في الواسطة[(١)] .

قال ابن يعيش : « فإن سيبويه وأبا بكر بن السرّاج ومن تبعهما منعًا من جواز ذلك ؛ لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه »[(١)] .

يلحظ هنا أن ابن يعيش قاس عدم جواز تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي على عدم جواز تقديم صاحب الحال على حرف الجر .

وقال ابن مالك : « ودليلهم في منع ذلك ، أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحدًا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير »[(٢)] .

ثانيًا : منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

---

(١) شرح المفصل ٢/٥٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٦ .

جرٍّ أصلي قياسًا على إجماعهم على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة .

قال ابن مالك : « وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدُّم حاله عليه . فلا يجيزون في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) : (مررت جالسةً بهندٍ) »(١) .

ثالثًا : منعوا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ لأنهم شبهوها بالحال التي عمل فيها حرف جرٍّ ضُمِّن معنى الاستقرار .

قال ابن مالك : « وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو : (زيد في الدار متكئًا) ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله ، لا يتقدم عليه نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) » (٢).

واعتمادًا على هذه الأدلة خطّأ المانعون مَنْ أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جرٍّ أصلي .

قال الزمخشري - نقلاً عن الزجاج - : « ومن جعله حالاً من المجرور متقدمًا عليه فقد أخطأ ؛ لأنَّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني ، فلا بد له من ارتكاب الخطأين »(٣) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٦ .

(٣) الكشاف ٣/٥٦٥ .

وممـــن أجاز تقديم حال المجـرور عليـه الفارسي[١] ، وابن كَـيْـسَــان ، وابن برهان[٢] ، وتابعهم ابن مالك[٣] .

واستدل المجيزون على تقديم حال المجرور عليه بالسماع والقياس على النحو التالي :

أما السماع فكان إما سماعًا قرآنيًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [٤] . وإما سماعًا شعريًا كقول يعقوب :

فإنْ تــكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْــوةٌ

فلــن تـذْهبـوا فَـرْغًا بقتْـلِ حِبَـالِ [٥]

ومن ذلك قول الآخر :

إذا المـرءُ أعيتـه المروءةُ ناشــئًا

فمطلبهـــا كَـهْـــلاً عليـه شـديـدُ [٦]

وقول الآخر

لَـئِـنْ كـان بَـرْدُ الماءِ هيمانَ صاديًا

إلــيَّ حبيـبًا إنَّـهـــا لحبيــــبُ [٧]

---

(١) انظر رأي الفارسي في شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ .

(٢) انظر رأيهما في : شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، وشرح الأشموني ٢/١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٦ .

(٤) سبأ : ٢٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥ .

(٦) المصدر نفسه ٢/٧٤٦ .

(٧) المصدر نفسه ٢/٧٤٥ .

وقال الآخر :

غافلاً تُعْرَضُ المنيةُ للمر ءِ فيُدْعَى ولاتَ حين إبَاءِ [١]

قد جاء هنا تقديم حال المجرور عليه وعلى العامل معًا .

وقال الآخر :

تسلَّيتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم
بذكْرَاكُمُ حَتَّى كأنَّكم عِنْدِي [٢]

ومثله :

مشغوفةً بك قد شغفتُ وإنَّما
حتمُ الفراقُ فما إليكَ سبيلُ [٣]

ومن الملاحظ أن الشواهد في هذه المسألة كثيرة عند ابن مالك ، وعلل ذلك قائلاً : « إنما كثُرت الشواهد في هذه المسألة ؛ لأن المخالفين كثيرون »[٤] .

وأما القياس فقد أجازوا تقديم حال المجرور بحرف تشبيهًا له بجواز تقديم حال المفعول ، وذلك أن الحال الأولى هي مفعول به في المعنى ، ولأن العامل فيهما فعل متصرف لا يفتقر في نصبه إلى واسطة .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية): « لأنَّ المجرور بحرفٍ مفعول به في المعنى: فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به»[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٣٩/٢ .

(٤) شرح العمدة ٤٢٩/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ .

وأضاف في (شرح العمدة) قائلاً : « فأما القياس : فإن (جالسةً) من قولنا : (مررت بهندٍ جالسةً) منصوب بـ (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق »(١) .

وتمثل موقف المانعين من السماع الذي جاء به المجيزون في أمرين هما : إما تأويل ذلك السماع كما في الآية القرآنية وسيأتي ذكره ، وإما ردُّه إلى الضرورة دون تأويل كما في الشعر .

أ - فمن تأويل السماع :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ (٢).

وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن كافة صفة لإرسالةً وحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. قال الزمخشري : « (إلا كافة للناس) إلا إرسالةً عامة لهم محيطة بهم ؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم »(٣) .

وقال ابن مالك : « أن كافة صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهو قول الزمخشري »(٤) .

والقول الثاني هو : أن كافةً حالٌ من الكاف والتاء فيها للمبالغة كتاء راوية وعلاّمة ، قال الزمخشري : « قال الزجاج : المعنى أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ ، فجعله حالاً من الكاف وحق التاء على هذا أن تكون

---

(١) شرح العمدة ٤٢٦/١ .

(٢) سبأ : ٢٨ .

(٣) الكشاف ٥٦٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢ .

للمبالغة كتاء الراوية والعلاّمة »[١] .

وأما القول الثالث فهو : أن كافة حال من الناس متقدم عليه ، وقد حكى ابن برهان هذا القول اعتمادًا على استعمال العرب لكلمة (كافة) حالاً دائمًا .
قال ابن مالك : « إن كافة حال من الناس ، والأصل للناس كافة ، أي جميعًا ، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان، أعني تقديم حال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان وقال : " وإليه نذهب كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ وقد تقدم على المجرور باللام وما استعملت العرب كافة قط إلا حالاً " »[٢] .

وتابع ابنُ مالك قولَ ابن برهان في ذلك ، رادًا على القولين الأولين على النحو التالي :

أما القول الأول فقد ردّه اعتمادًا على استعمال العرب والقياس معًا قال : « ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج ؛ أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً ، ... وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس ، بل جعله صفة موصوف محذوف ، ولم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بالصفة أعني : إرساله ، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره ، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه »[٣] .

وأما القول الثاني فأبطله ؛ لأمرين :

أولهما : أن الزجاج جعل كافة حالاً مفردًا .

---

(١) الكشاف ٣/٥٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٣٧ .

والآخـر : أنه جعل صاحب الحال وهو (الكاف) مذكراً ، مع أن الحال مؤنث ، إذ لم يراعِ التطابق في التذكير والتأنيث بين الحال وصاحبه .

قال ابن مالك : « وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضًا ؛ لأنه جعل كافة حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا ، ولا يتأتى ذلك إلاّ بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالبًا ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفروقة ومِهذارة ، وكافة بخلاف ذلك ، فبطل أن تكون منها ، لكونها على فاعلة . فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ؛ والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ »(١) .

ووصف الرضي هذا القول بالتعسف قائلاً : « وبعضهم يجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف »(٢) .

ولعل ابن مالك استعمل الدليل الجدلي المسمى بـ (الدليل الباقي) ، في نقض التأويلات السابقة وإبطالها إلى أن بقي التأويل الذي ارتضاه فقط . وفي ذلك يقول : « وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث »(٣) .

ب - ومن المانعين من ردَّ السماع إلى الضرورة ، دون تأويل .

قال صاحب الخزانة : « حتَّى إن بعضهم مع عدم التأويل يقول : لا حجَّة فيه ، لأن الشعر محلُّ الضرورة »(٤) .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٣٧ .

(٢) شرح الرضي ١/٢٠٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٣٨ .

(٤) الخزانة ٣/٢٠٣ .

وضعّف ابن مالك أدلة المانعين السابق ذكرها ووصفها بأنها « شُبَه وتخيلات لا تستميل إلاّ نفس من لا تثبت له ، بل الصحيح جواز التقديم في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا ، ولضعف دليل المنع »[١] .

ولضعف أدلة المانعين سعى ابن مالك في نقضها والقدح فيها على النحو التالي :

أولاً : ردّ دليلهم الأول الذي يقول: إن تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال ، فحق الحال إذا عدّي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدّى إليه بتلك الواسطة .

قال ابن مالك : « لا نسلِّم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضًا ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة ، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني »[٢] .

ثانيًا : وردَّ دليلهم الثاني الذي يقول : منع تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي قياسًا على حال المجرور بالإضافة . « فيقال لصاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه لئلا يكون الأصل تابعًا والفرع متبوعًا ، وأيضًا فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة ، والحال منه بمنزلة جزء صلة فوجب تأخيره ، كما يجب تأخير أجزاء الصلة ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك »[٣] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٣٩ .

ثالثاً : وردَّ دليلهم الثالث الذي يقول : منع تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي تشبيهًا له بالحال التي عمل فيها حرف جرٍّ ضمِّن معنى الاستقرار. واعتمد ردّه في هذا التعليل على قوة العامل في نحو: (مررت بهندٍ جالسةً) ، وضعّفه في نـحو : (زيدٌ في الدار متكئًا) .

قال : « فيقال للمعتمد على هذا : بين البناءين بون بعيد ، وتفاوت شديد؛ فإن (جالسة) من قولنا : (مررت بهند جالسة) منصوب بـ (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق ، وحرف الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر ولا جيء به إلا لتعدية (مررت) ، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله ، كما يتقدم حال المنصوب ، ولكونه بمنزلة المنصوب أجري في اختيار النصب (أزيداً مررت به) مجرى (أزيداً لقيته) . وأما (متكئًا) في المسألة الثانية فمنصوب بـ (في) لتضمنها معنى الاستقرار ، وهي أيضًا رافعة ضميراً عائداً على زيد وهو صاحب الحال فلم يجز لنا أن نقدم (متكئًا) على (في) لأن العمل لها وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فمانع التقديم في نحو : (زيد في الدار متكئًا) غير موجود في نحو : (مررت بهندٍ جالسةً) . وربما قدّم الحال في نحو : (زيد في الدار متكئًا) »[1] .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الذين أجازوا تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي عليه فيجوز عنده : (مررت جالسةً بهندٍ) ، ومنع الجمهور ذلك ، واستدلوا في المنع بالقياس القائم على تعليلات منطقية – سبق ذكرها –. لكن ابن مالك ردّها ؛ لسببين هامين :

---

(١) المصدر نفسه ٢/٣٣٩ .

أولهما : ثبوت السماع ، والآخر : ضعف القياس الذي اعتمد عليه المانعون ، قال : « وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع »(١).

فمن الملحوظ أن ابن مالك قدّم السماع الثابت الفصيح عن العرب على قياس المانعين ، بل ضعف قياسهم . أي أنه : يقدم السماع على القياس ، وللسماع درجات يجب أن تتوفر فيه حتى يمكن قبوله منها صحة السماع وفصاحته . قال : « جاء ذلك مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم » (٢).

ومنها أيضًا كثرة السماع حيث استدل في كتبه بالسماع الكثير ، إضافة إلى القياس . وقد سبق ذكرهما .

واجتهد ابن مالك في تتبع الشواهد الفصيحة الكثيرة والحرص على الإتيان بها ، فقال في (شرح العمدة) : « وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة؛ لأن المخالفين كثيرون »(٣) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ للأسباب التالية :

١ – اعتمد من أجاز ذلك على السماع الفصيح والقياس القوي .

٢ – ضعف قياس المانعين ، وكما هو معلوم ، أنه إذا تعارض سماع وقياس وجب الأخذ بالسماع وطرح القياس، فكيف وهذا السماع معضَّدٌ بالقياس؟ .

٣ – تأويل المانعين الشواهد بما فيه تكلف لا معوز له ولا يجدي فتيلاً.

---

(١) المصدر نفسه ٢/٣٣٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥ .

(٣) شرح العمدة ١/٤٢٩ .

١٣ - تقديم حال المنصوب .

قال ابن مالك : « منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك : (أبصرت زيداً راكبًا) لا يجيزون : (أبصرتُ راكبًا زيداً) ؛ لأنه يوهم أنَّ (راكبًا) مفعول به ، و (زيداً) : بدل .. ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده ، فأجازوا التقديم مطلقًا ، ويؤيد قولهم قول الشاعر :

وَصَلْتُ ولمْ أصْرِمْ مُسِيئِين أُسْرَتِي

وأعْتَبْتُهُم حتَّى يُلاَقُوا وَلائِيَا .. »[1] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبها المنصوب نحو : (لقيتُ زيداً راكبًا) لا يجوز عندهم : (لقيت راكبًا زيداً) ، بالرغم من أن بعضهم يجيز ذلك إن كانت الحال جملة فعلية ، أو كان صاحبها ضميراً .

وأجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها المنصوب ، وذلك إذا كان العامل فيها فعلاً .

قال المبرد : « اعلم أنّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحًا جاز فيها كلُّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير ... تقول :(قائمًا زيداً رأيت)؛ كما تقول : (الدرهم زيداً أعطيت) ، و (ضربت قائمًا زيداً) »[2] .

وقال ابن السراج:«البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً ، يقولون : (جاءني راكبًا أخوك) ، و (راكبًا جاءني أخوك)، و (ضربت زيداً راكبًا، و (راكبًا ضربت زيداً) »[3].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ .

(٢) المقتضب ١٦٨/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٢١٥/١ .

أما الكوفيون فقد استدلوا على منعهم تقديم الحال على صاحبها المنصوب بدليلين :

أولهما : أن تقدم الحال على صاحبها المظهر يؤدي إلى تقدم الضمير على الاسم الظاهر ؛ « لأن في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر »(١) .

أما إن كان صاحبها ضميراً فيجوز تقديمها ؛ لأن « الضميرين يشتركان في عودهما على مفسر لهما »(٢) .

وثانيهما : أن تقدم الحال على صاحبها يؤدي إلى توهم أن تكون الحال مفعولاً به وصاحبها بدلاً نحو : « (أبصرت راكبًا زيدًا) ؛ لأنه يوهم أنَّ (راكبًا) : مفعول به ، و (زيدًا) : بدل . فلو كان موضع (راكبًا) (يركب) لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم » (٣).

وأما البصريون فقد استدلوا على الجواز بالسماع الشعري وهو كالآتي :

قال الشاعر :

وَصَلْتُ ولَمْ أصْرِمْ مُسِيئِين أُسْرَتِي

وأعْتَبْتُهُم حتَّى يُلاَقُوا وَلائِيَا (٤)

موطن الشاهد : (مسيئين أسرتي) حيث قدم الحال (مسيئين) على صاحبها المنصوب (أسرتي) .

ومثله قول الحارث بن ظالم :

---

(١) شرح الرضي ٢٠٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٠٦/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٧٤٧/٢ .

وَقـطّــع وصْـلَـهَـا سَــيْـفِـي وإِنِّـــي

فَجَـعْــتُ بخـالــدٍ طُــرّاً كِـلاَبَــا [١]

موطن الشاهد : (طراً كِلاَبا) حيث قدّم الحال على صاحبها المنصوب.

وقول الشاعر :

لـن يَرَاني حتَّى يَرَى صَاحِبٌ لِــي

أَجْـتَنِـي سُخْـطَـهُ يَشِـيبُ الغُـرَابَـا [٢]

موطن الشاهد : (يشيب الغرابا) حيث قدّم الحال وهي فعل على المفعول به المنصوب .

وردّ البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالـي :

أولاً : أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبه المنصوب « سواء كان مظهراً أو مضمراً ؛ لأن النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون إضماراً قبل الذكر »[٣] .

ثانيـاً : أن التباس الحال بالمفعولية وصاحبها بالبدلية بعيد لا يعبأ به ؛ لأن المتبادر إلى الذهن الحالية لا المفعولية .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : « لم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده ، فأجازوا التقديم مطلقًا »[٤] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٤٠ .

(٣) شرح الرضي ١/٢٠٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٧ .

وأضاف في (شرح التسهيل) قائلاً : « والصحيح جواز التقديم مطلقًا؛ لأن (راكبة) من قولنا : (لقيتُ راكبةً هندًا) ، يتبادر الذهن إلى حاليته ، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية »[١] .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهب البصريين في مسألة جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب قال : « والصحيح جواز التقديم مطلقًا »[٢] .

وذكر في (شرح الكافية الشافية) رأي الفريقين ثم ذكر دليل البصريين السماعي وهو بيت من الشعر وقد سبق ذكره ، وأضاف في (شرح التسهيل) بيتين آخرين وقد سبق ذكرهما .

ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأنهم استدلوا بالسماع ، بينما استدل الكوفيون بالقياس[٣] ، ومن المعلوم ، أنه إذا تعارض السماع والقياس وجب طرح القياس والأخذ بما جاء به السماع .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/٣٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٤٠ .

(٣) ذكر السيوطي أن الكوفيين استدلوا بالتعليل في منعهم التقديم ، ولا شك أن العلة أحد أركان القياس ، لذا فدليلهم قائم عليه . قال السيوطي : « وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدلاً منه» انظر : الهمع ٢/٢٣٦ .

١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها .

قال ابن مالك : « بعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلاّ إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو : (راكبًا جاء زيدٌ) ... وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : (شَتّى تَؤُوبُ الحلبةُ) أي متفرقين يرجع الحالبون ... »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال العلماء في هذه المسألة على النحو التالي[٢] :

أولاً : المنع مطلقًا ؛ تشبيهًا لها بالتمييز ، ومن أصحاب هذا المذهب الجرمي .

ثانيًا : الجواز مطلقًا إلا ما استثناه النحاة[٣] ، وهو مذهب الجمهور وتبعهم فيه ابن مالك .

ثالثًا : منع تقديم الحال ؛ لبعدها عن العامل وهو مذهب الأخفش .

رابعًا : إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا فلا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها ، أما إذا كان ضميرًا فإنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها ، وهو مذهب الكوفيين[٤] .

وتدور المسألة حول مذهبين هما الثاني والرابع .

أما المجيزون فقد عللوا ذلك الجواز بتصرف العامل .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٩ .

(٢) انظر : الهمع ٢/٢٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٢٣٨ .

(٤) انظر : الإنصاف ١/٢٥٠ .

قال المبرد : « فإذا كان العامل في الحال فعلاً – صلح تقديمها وتأخيرها؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : (جاء زيدٌ راكبًا) ، و (راكبًا جاء زيدٌ) ، و (جاء راكبًا زيدٌ) . قال الله عز وجل : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ (١) »(٢) .

وقال صاحب الأصول : « وتقول : (جاء راكبًا زيدٌ) ، كما تقول : (ضَرب عمرًا زيدٌ) ، و (راكبًا جاء زيدٌ) ، كما تقول : (عمرًا ضرب زيدٌ) »(٣) .

واستدلوا على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها بالسماع والقياس . أما السماع فقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ (٤) ومثله قولهم في المثل : « شَتَّى تَؤُوبُ الحلبةُ »(٥) .

ومثله قول الشاعر :

سريعًا يَهونُ الصعْبُ عندَ أُولي النُّهَى

إذا بَرجَاءٍ صادقٍ قابَلُوا اليَأْسَا (٦)

وأخبر ابن مالك عن هذا السماع قائلاً : « وهذا الكلام مرويٌّ عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك » (٧).

وأما القياس فتشبيهًا للحال بالمفعول به في جواز التقدم على الفعل

---

(١) القمر : ٧ .

(٢) المقتضب ٣٠٠/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٢١٧/١ .

(٤) القمر : ٧ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢٥١/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٧٤٩/٢ .

العامل فيها ، قال ابن الأنباري : « وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا ، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم : (عمرًا ضرب زيدٌ) ، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه »[١] .

وأما المانعون « فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (راكبًا جاء زيدٌ) كان في (راكبًا) ضمير زيدٍ ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز »[٢] .

وعلى هذا تكون الحال عندهم في معنى الشرط[٣] .

وردّ المجيزون[٤] دليل المانعين بأن الحال على نية التأخير ؛ لذلك يجوز فيها التقديم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[٥]. حيث قدَّم (الهاء) التي في (نفسه) العائدة على (موسى) وجاز ذلك ؛ لأن الحال في تقدير التأخير .

وهذا كثير في كلام العرب ومنه قول زهير :

مَنْ يلقَ يومًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا

يلقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقًا[٦]

---

(١) الإنصاف ٢٥١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥١/١ .

(٣) الهمع ٢٣٧/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٥٢/٢ ، الأسرار ص : ١٩٢ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

(٥) طـه : ٦٧ .

(٦) الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

موطن الشاهد : (علاته هرمًا) ؛ لأن الهاء في (علاته) عائدة على (هرم) .

ومن كلام العرب : « في أكفانه لُفَّ الميت »[١] ، ومن أمثالهم : « في بيته يُؤْتَى الحكم »[٢] .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك البصريين في جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مطلقًا ، إذ ردَّ في كتابه (شرح الكافية الشافية) كلام المانعين قائلاً : « وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : (شتَّى تؤوب الحلبة) »[٣] .

واستدل في هذا الكتاب فقط بكلام العرب ، أما في (شرح التسهيل) فقد أضاف بيتًا شعريًا جديدًا لم يسبق أن استشهد به أحدٌ قبله – وذلك فيما بحثت – وهذا يدل على اجتهاده في جمع الشواهد وحرصه على تتبعها .

وابن مالك يقبل السماع المروي عن الفصحاء ويوجب دائمًا مخالفة من يخالفه ويظهر ذلك في قوله: « وهذا كلام مرويٌّ عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم في ذلك »[٤] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون – وهم البصريون – وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لسببين هما :

١ – أن رأي المجيزين مؤيدٌ بالسماع الفصيح والقياس معًا ، فالسماع الفصيح يتوجب قبوله[٥] ؛ لأنه يُعد من أقوى الأدلة بل أقواها على الإطلاق ، فكيف بهذا السماع وهو معضد بالقياس ؟ !

٢ – أن المجيزين قد ردّوا دليل المانعين وقد سبق ذكره .

---

(١) الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص : ٣٨٥ .

(٢) الإنصاف ٢٥٢/١ ، التبيين ص : ٣٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٤٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٧٤٩/٢ .

(٥) قال ابن مالك: « لا عدول عن الإتباع عند صحة السماع» . انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص:٩٠.

١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف(*) .

قال ابن مالك : « فإن كان الفعل متصرفًا ؛ فمذهب سيبويه منع التقديم أيضًا نظرًا إلى أنه في الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه وإلحاقه لفظًا بالفضلات ، فلا يزاد وهنًا بتقديمه على الفعل ... ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعُمِلَ بمقتضى ذلك في نحو: (أَذْهَبْتُ زيدًا). فكان لا يجوز أن يقال : (زيدًا أَذْهَبْتُ) : لأنَّ أصله : ذهب زيد ولا خلاف في أن ذلك جائز ، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز (صدرًا ضاقَ زيدٌ) وما أشبهه. ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَلَسْتُ إذا ذَرْعًا أَضِيقُ بضارعٍ

ولا يائسٍ عند التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ ... »(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا ، وأجاز الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين ذلك ، وتبعهم ابن مالك(٢) .

وسيبويه لا يجيز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً ؛ لأنه يراه كقولك :

(*) الكتاب ٢٠٤/١ ، المقتضب ٣٦/٣ ، الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، الإيضاح ص : ١٧٤ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، المقتصد ٤٧١/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ م ١٢٠، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٩٤ م ٦٥، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح الرضي ٢٢٣/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٤/٢ ، شرح التسهيل ٣٧٩/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤ ، ائتلاف النصرة ص: ٣٨ ، شرح الأشموني ٥٢/٢ ، والهمع ٢٦٨/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ١٢٨/٢ م ١٢٠ ، ائتلاف النصرة ص : ٣٨ ، وشرح الأشموني ٥٤/٢ .

عشرون درهمًا ، وهذا أفرههم عبدًا . قال سيبويه : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدَّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقأت شحمًا ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول ، نحو : كسرته فانكسر ، ودفعته فاندفع »[1] .

واستدل البصريون بدليلين هما :

أولاً : أن المُمَيَّز فاعل في المعنى ، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز فقولك : (نفسًا طاب زيدٌ) تقديره : طابت نفسُ زيدٍ .

قال أبو البركات الأنباري : « أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (تَصبَّب زيدٌ عرقًا ، و تفقأ الكبشُ شحمًا) أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : (حَسُنَ زيدٌ غلامًا ، ودابةً) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظًا »[2].

ثانيًا : أن التمييز لفظ مميز ؛ فلا يجوز تقديمه على عامله سواءٌ كان هذا العامل متصرفًا أم غير متصرف . قال العُكْبَري : « إنه لفظ مميز فلم يجز تقديمه على العامل فيه ، كما لو كان غير متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : عندي درهمًا عشرون لم يجز ، فكذلك إذا قلت : نفسًا طابَ زيدٌ »[3] .

---

(١) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٢) الإنصاف ٨٣٠/٢ م ١٢٠ .

(٣) التبيين ص : ٣٩٥ م ٦٥ .

وعلة منع تقديم التمييز عند العُكْبَري هي إخراج هذا الباب عن حقيقة التمييز « لأن قولك : نفسًا طاب زيدٌ يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز ، بخلاف ما إذا تأخر فإن الاحتمال يكون موجودًا فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه »[١] .

أما الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين ، فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا وتبعهم في ذلك ابن مالك .

قال المبرد : « اعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأْتُ شحمًا ، وتصبَّبْتُ عرقًا ، فإن شئت قدمت ، فقلت : شحمًا تَفَقَّأْتُ ، وعرقًا تصبَّبْتُ »[٢] .

وقال ابن السراج : « إذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً ، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس ، وكان سيبويه لا يجيزه »[٣] .

وقال ابن يعيش:« وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه »[٤] .

واستدل الكوفيون ومن والاهم من نحاة البصرة بالنقل والقياس .

أما النقل فمثاله قول ربيعة بن مقروم الضبي :

وواردةٍ كأنها عُصبُ القَطَا
تُثير عَجَاجًا بالسَّنَابِكِ أَصْهبا

---

(١) المصدر نفسه ص : ٣٩٥ م ٦٥ .

(٢) المقتضب ٣٦/٣ .

(٣) الأصول في النحو ٢٢٣/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٤/٢ .

رددتُ بمثلِ السيدِ نَهْدٍ مقلّصٍ
كَميشٍ إذا عِطْفاهُ مَاءً تحلّبا[1]

وقول الآخر :

أتَهْجُرُ ليلى بالفراق حبيْبهَا
وما كان نَفْسًا بالفراق تطيبُ

وقول الآخر :

ضيّعتُ حزْمِي في إبعادِيَ الأملا
وما ارعويتُ ورأسي شيْبًا اشتعلا

ومثله :

ولستُ إذا ذرْعًا أَضِيقُ بضارعٍ
ولا يائسٍ عند التّعسُّر مِنْ يُسْرِ

ومثله :

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ المُنَى
وداعِي المنون يُنَادي جِهارا[2]

وأما القياس فمن وَجهين :

أولهما : أن العامل هنا فعل متصرف ، فله ما للأفعال المتصرفة من العمل في معموله ، سواءٌ كان متقدمًا عليه أم متأخرًا عنه ، فكما جاز أن تقول : ضربْتُ زيدًا ، وزيدًا ضربْتُ ، كذلك يجوز أن تقول : تفقّأتُ شحمًا ، وشحمًا تَفَقّأْتُ[3] .

---

(١) الشاهد في ماء حيث قدمه على عامله تحلبا أي سال قال الأشموني : « وهو سهو منه ، لأن " عطفاه " مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف » . انظر شرح الأشموني ٢/٥٥ . مقال الصبان هو : « ولا يصبحان للاستدلال » . انظر حاشية الصبان ٢/٢٠٠ .

(٢) انظر تخريج الشواهد السابقة في شرح التسهيل ٢/٣٨٩ .

(٣) الإنصاف ٢/٨٣٠ م ١٢٠ .

ثانيهما : أنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسًا على جواز تقديم الحال على صاحبها . فكما تقول : راكبًا جاء زيدٌ ، فـ (زيد) هو الراكب في المعنى ، فكذلك الأمر في : شحمًا تفقّأتُ .

قال المبرد : « وتقول : راكبًا جاء زيدٌ ؛ لأنّ العامل فِعْل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً »[1] .

وقال ابن مالك:« قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف»[2].

وردّ البصريون ما استدل به الكوفيون من سماع وقياس على النحو التالي :

أما السماع فقد ردوه على النحو التالي :

١ - أن الرواية الصحيحة هي :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ *

قال عبد القاهر : « وأما البيت الذي أنشده فقد ذكر أن الرواية :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ * »[3] .

٢ - أن (نَفْسًا) في البيت السابق ، منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني . وليس منصوبًا على التمييز . قال ابن الأنباري : « نُصِبَ (نَفْسًا) بفعل مقدر ، كأنه قال : أعني نفسًا ، لا على التمييز »[4] .

٣ - أن هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، قال أبو البقاء

---

(١) المقتضب ٣٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٣) المقتصد ٦٩٥/٢ .

(٤) الإنصاف ٨٣١/٢ م ١٢٠ .

العُكْبَري : « هو تمييز ، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال ، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً ؛ ألا ترى أن قول الشاعر :

* قَدْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجَرُ *

وقول الآخر :

* تُواهِقُ رِجلاها يَدَاهَا *

لا يقاس عليه ، كذلك ها هنا »[١] .

وأما القياس فقد ردّ البصريون القياس الذي جاء به الكوفيون عندما قاسوا جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف على جواز تقديم الحال على عاملها وذكر البصريون أن الكوفيين لم تكن لهم حجة في هذا القياس ؛ للأسباب التالية :

أولها : أن الحال لم تكن هي الفاعلة كالتمييز ، بل هي مفعول فيها « ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي ، كما أن أصل طِبْتُ به نفساً ، طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قط فاعله فنقل الفعل عنها »[٢] .

ثانيها : أنهم لا يقولون بجواز تقديم الحال على عاملها ، لذا لا يجوز أن يستدلوا بما لا يعتقدون صحته[٣] .

ثالثها : أنهم تركوا جواز تقديم الحال على عاملها لدليل دل عليه، وهو ألا يتقدم المضمر على المظهر « وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ،

---

(١) التبيين ص : ٣٩٧ م ٦٥ .

(٢) الخصائص ٢/٣٨٤ .

(٣) الإنصاف ٢/٨٣٢ م ١٢٠ ..

وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل »[١] .

أما ما استدل به البصريون من أن التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله فيحتاج إلى مناقشة من وجوه :

أولاً : أن ما ذهب إليه البصريون من المنع يؤدي إلى رد الفصيح من كلام العرب : « هذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه ، لا يلتفت إليه »[٢] .

ثانيـاً : أن الغرض من إلحاق التمييز بالفضلات المبالغة لضرب من التقوية لا التوهين .

ثالثـاً : لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة ؛ لصح العكس، فكان يجوز لنائب الفاعل أن يتقدم على رافعه كما جاز له قبل أن يصبح نائب فاعل . والأمر بخلاف ذلك .

رابعـاً : أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك ، قال ابن مالك : « لو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو : (أَذْهَبْتُ زيداً) فكان لا يجوز أن يُقال : (زيداً أَذْهَبْتُ) : لأن أصله : (ذهب زيدٌ) فلا خلاف في أنَّ ذلك جائز ، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز : (صدراً ضاقَ زيدٌ) وما أشبهه »[٣] .

خامساً : أن منع تقديم التمييز قائم على أنه فاعل في الأصل ، وهذا إنما يكون في بعض الصور فقط ، قال ابن عصفور : « أما أن التمييز منقول

---

(١) المصدر نفسه ٢/٨٣٢ م ١٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧ .

من الفاعل ، فقد يكون منقولاً من المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [١] » [٢].

ويطالعنا ابن عصفور برأي جديد وهو إن الناصب للتمييز ليس الفعل ، وإنما الجملة كلها[٣] . قال ابن عصفور : « والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً فإنَّما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز عشرين أن تنصبه ، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام »[٤] .

رأي ابـن مـالـك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين وهو جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا ، ونقل في كتابه (شرح الكافية الشافية) آراء المانعين ودليلاً من أدلتهم ، ونقل كذلك آراء المجيزين ودليلاً من أدلتهم وقد سبق ذكرها ، وردّ دليل المانعين كما سبق وأن مرّ .

واستدل في هذا الكتاب بالنقل الصحيح فأورد أربعة[٥] أبيات قد سبق ذكر ثلاثة منها .

---

(١) القمر : ١٢ .

(٢) شرح الجمل ٢/٤٢٧ .

(٣) قال السيوطي : « أما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزمًا ، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها » . انظر : الهمع ٢/٢٦٨ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٢٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧ .

أما البيت الرابع فقد استدل به على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا . والبيت هو :

ونارُنا لم يُـرَ نـارًا مثلُـها
قـدْ عَلِمَتْ ذاك مَعَدٌّ كلُّـها

ولعله سها حين استشهد بهذا البيـت فـي هـذا الموضع ، أو قد يكون من فعل النساخ وقد سبق ذلك[1] لكنه ذكر في (شرح التسهيل) أن هذا البيت يستشهد به على تقديم التمييز في الضرورة إذا كان عامله غير فعل أو فعلاً غير متصرف . قال ابن مالك : « فإذا كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف فلم يجز التقديم بإجماع ، فإن استجيز في ضرورة عد نادرًا ، كقول الراجز :

ونـارُنا لم يُـرَ نارًا مثلُـهـا
قـدْ عَلِمَتْ ذاك مَعَـدٌّ كلُّـها »[2] .

موطن الشاهد : نارًا مثلُـها ، إذ قدِّم التمييز على عامله (مثلها) والرؤية قلبية ونارًا مفعول ثان ونائب الفاعل (مثلها) هو المفعول الأول .

وكان موقف ابن مالك من السماع منصفًا حين قال : « وبقولهم أقول : قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح »[3] .

فهو يقبل السماع برواياته المتعددة ولا يدفع إحداها بالأخرى ، قال : « قلت : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه »[4] .

---

(١) انظر ص : ٥١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ٢/٣٩٠ .

وتابع أبو حيان ابن مالك في هذا الاختيار قائلاً: « وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك »[١] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك وأبو حيان ؛ لأن السماع يعضده ، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين فإنه يعتمد على القياس ، ومن المعلوم ، أن القياس إذا عارضه سماع وجب تركه والأخذ بما جاء به السماع . قال ابن جني : « واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه »[٢] .

* * *

١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية [*].

الأولى أن يجيء الضمير بعد (لولا) الامتناعية مرفوعًا منفصلاً نحو : لولا أنت ، وقد يجيء الضمير بعدها مشتركًا بين النصب والجر متصلاً نحو : لولاي ، ولولاك ، وأجازه ابن مالك ، قال : « أما (لولا) فإذا وليها مضمر فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة ؛ لأنه في موضع ابتداء . قال اللّه تعالى : ﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴾[٣] . ومن العرب من يقول : (لولاي) و (لولانا) ... إلى (لولاهنَّ) . وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه ، وما زعمه مخالف لقول سيبويه ، وأقوال الكوفيين .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ .

(٢) الخصائص ١٢٥/١ .

(*) الكتاب ٣٧٣/٢ ، المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ١٢٧٧/٣ ، الأصول في النحو ١٢٤/٢ ، الأزهية ص : ١٧١ ، الإنصاف ٦٨٧/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، شرح التسهيل ١٨٥/٣ ، شرح الرضي ٤٤٤/٢ ، المساعد ٢٩٢/٢ ، شرح الأشموني ٦٣/٢ .

(٣) سبأ : ٣١ .

وأنشد سيبويه :

وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هـوى

بأجرامـهِ من قُلَّــة النَّيقِ مُنْـهَوي [١]

... وإلى هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولي :

* وَللمجيزِ حججٌ لا تُـجْـحَـدُ * » [٢].

وإليـك تفصيل القول في هذه المسـألة :

اتفق أئمـة البـصـريين والكوفـيين كـالخليل، وسـيبـويه[٣]، والكسـائي[٤]، والفراء[٥] على جواز مجيء الضمير المشترك بين النصب والخفض بعد (لولا) الامتناعية ، فتقول : لولاي ولولاك ... الخ .

ولكن الأولى والأشهر والأفصح أن يجيء الضمير بعدها مرفوعًا منفصلاً، فتقول : لولا أنت ؛ لأنه إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بـ (لولا)[٦].

وخطَّأ المبرد تركيب (لولاي) قائلاً : « الـذي أقولـه : أن هـذا خطأ ، لا يصلح أن تقـول إلا (لولا أنت) ، قـال الله عـز وجل : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٧] . ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويدَّعي الوجه

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ ، معاني الفراء ٨٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ .

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٤) انظر رأي الكسائي في : الجنى الداني ص : ٦٠٥ ، والمساعد ٢٩٣/٢ .

(٥) معاني القرآن ٨٥/٢ .

(٦) شرح الرضي ٤٤٤/٢ .

(٧) سبأ : ٣١ .

الآخر فيجيزه على بعد »[١] .

أما من أجاز تركيب (لولاي) فقد استدل بالسماع الذي حكاه النحاة أنه من لغة العرب .

١ – أنشد سيبويه :

كم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى

بأجرامِهِ من قُلّةِ النَّيقِ مُنْهَوي [٢]

٢ – وقال الثقفي أنشده الفراء :

أَتُطْمِعُ فينا من أراقَ دماءَنا

ولولاكَ لم يَعْرِضْ لاحسابِنا حَسَنْ [٣]

٣ – وقال عمر بن أبي ربيعة أنشده الفراء :

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَجِ

لولاكَ هَذا العامَ لم أَحْجُجِ [٤]

٤ – وقال رؤبة :

* لولاكُما لخرجتْ نَفْساكُمَا * [٥]

واعتماداً على هذا السماع المروي عن الثقات ردَّ النحاة إنكار

---

(١) الكامل ١٢٧٨/٣ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الإنصاف ٦٩٣/٢ ، شرح الجمل ٤٨٥/١ ، شرح التسهيل ١٨٥/٣ .

(٤) المفصل ص : ١٣٦ ، شرح المفصل ١١٩/٣ ، والهمع ٢٠٩/٤ .

(٥) المساعد ٢٩٣/٢ .

أبي العباس المبرد هذا التركيب .

قال ابن الأنباري : « أما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، وأشعارهم »[١] .

وقال ابن يعيش : « إنكار مثل هذا لا يحسن إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي نحو بيت عمر »[٢] .

ونقل المرادي عن الشلوبين قوله : « اتفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، على رواية (لولاك) عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيان »[٣] .

وأما من منع هذا التركيب واقتصر على تركيب (لولا أنت) ، فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فقوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٤] .

وقول عامر بن الأكوع :

لا هُمَّ لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدَّقنا ولا صلينا[٥]

وهذا التركيب هو الأكثر استعمالاً ، والأفصح قياساً .

أما القياس ؛ فلأن الاسم الواقع بعد (لولا) ينبغي أن يكون مرفوعاً

(١) الإنصاف ٦٩٠/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢٠/٣ .

(٣) الجنى الداني ص : ٦٠٥ ، وانظر المساعد ٢٩٢/٣ .

(٤) سبأ : ٣١ .

(٥) شرح المفصل ١١٨/٣ .

دائمًا ، إما بالابتداء كما قال البصريون ، أو بالفاعلية كما قال الكسائي ، أو يرتفع بـ (لولا) كما قال الكوفيون ، فإذا حل محله ضمير فحقه أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة « هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال »[١] .

رأي ابن مالك:

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب أئمة النحاة في جواز مجيء الضمير المشترك بين النصب والجر بعد (لولا) فتقول: لولاي، ولولاك ... الخ .

واستدل بالسماع المروي عن ثقات النحاة كسيبويه ، والفراء . قال في (شرح الكافية الشافية) : « وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه . وما زعمه مخالف لقول سيبويه ، وأقوال الكوفيين »[٢] .

وقال في (شرح التسهيل) : « وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين »[٣] .

ويلحظ أن ابن مالك أجاز هذا التركيب مستدلاً بالسماع المروي عن الثقات – على الرغم من شذوذه قياسًا[٤] ، وهذا يدل على أهمية الرواية الصادرة عن ثقة عنده وأثرها في بناء آرائه ، أضف إلى ذلك قبوله الرأي المؤيد بالسماع ، قال : « وللمجيز حجج لا تجحد » .

والصواب ما اتفق عليه أئمة النحاة من جواز تركيب (لولاي) و (لولاك) وتابعهم فيه ابن مالك ؛ للأسباب التالية :

أولاً : لورود السماع المحكي عن الثقات بأنه لغة العرب فلا عدول

---

(١) المصدر نفسه ١١٨/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٧٨٥/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٨٥/٣ .

(٤) الأصول في النحو ١٢٤/٢ .

عن الإتباع عند صحة السماع .

ثانيـًا : عدم مجيء هذا التركيب في السماع القرآني لا يدل على عدم جوازه وفصاحته ، فهناك الكثير من التراكيب لم ترد في القرآن الكريم وكانت جائزة فصيحة ، منها إهمال (ما) التميمية نحو : (ما زيدٌ قائمٌ ، وما عمروٌ منطلقٌ) .

* * *

١٧ - (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان(*) .

قال ابن مالك : « المشهور من قول البصريين إلا الأخفش أنّ (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ؛ بل يخصونها بالمكان .

ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية – مطلقًا – وهو الصحيح ، لصحة السماع بذلك »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب أكثر البصريين إلا الأخفش إلى أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في المكان . نحو : (خرجت مِنَ البصرة إلى الكوفة)، وأن (مُذْ) تستعمل لابتداء الغاية في الزمان نحو : (ما رأيته مُذْ يوم الجمعة) ، ولا يمكن استعمال إحداهما مكان الأخرى . فلا تقول : (خرجت مذ البصرة إلى

(*) الكتاب ٢٦٤/١ ، ٢٢٤/٤ ، معاني الأخفش ٥٦٠/٢ ، المقتضب ١٣٦/٤ ، الأصول في النحو ٤٠٩/١، الخصائص ١٨٩/١ ، المقتصد ٨٥٤/٢ ، الإنصاف ٣٧٠/١ م ٥٤ ، شرح المفصل ١٠/٨ ، شرح جمل الزجاجي ٥٠٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٥/٢ ، شرح التسهيل ١٣٠/٣ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٢٩ ، الارتشاف ١٧١٨/٤ ، الجنى الداني ص : ٣٠٩ ، مغني اللبيب ٥١٤/١ ، شرح الأشموني ٧٠/٢ ، والهمع ٣٧٦/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ .

الكوفة) . ولا تقول : (صمت من اليوم إلى يوم الخميس) . وأجاز الكوفيون والمبرد وابن درستويه والأخفش من البصريين استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان وتبعهم ابن مالك في ذلك[١] .

ولأهمية رأي سيبويه في هذه المسألة فإنا نعرضه بالتفصيل : لقد ذهب النحاة السابقون إلى أن سيبويه منع استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان فهي مختصة بالمكان فقط .

وصرّح بذلك ابن السراج وابن يعيش ، قال ابن السرّاج : « وفي الكتاب: (من فلان إلى فلان) . إنما يريد : ابتداؤه فلان . وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن » [٢].

وقال ابن يعيش : « ولا تكون من عند سيبويه إلا في المكان »[٣] لذلك منع أكثر البصريين استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان تقليداً لسيبويه – رحمه اللّه – حين قال : « وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا »[٤] .

وقال في موضع آخر: « وأمّا (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها . وذلك قولك : ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومُذْ غدوة إلى الساعة ، وما لقيته مُذْ اليوم إلى ساعتك هذه ؛ فجعلت اليوم أوّل غايتك ، فأُجْرِيَتْ في بابها كما جرت (مِنْ) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا »[٥] .

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٧٠ م ٥٤ ، شرح المفصل ٨/١٠، شرح الرضي ٢/٣٢٠، والارتشاف ٤/١٧١٨.

(٢) الأصول في النحو ١/٤٠٩ .

(٣) شرح المفصل ٨/١٠ .

(٤) الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٥) المصدر نفسه ٤/٢٢٦ .

وعـدَّ عبد القاهر الجرجاني (مِنْ) إذا جاءت لابتداء الغاية في الزمان نوعًا من الاستعارة . حيث قال : « الذي دعاهم إلى هذا أن صاحب الكتاب قال : " إنَّ (مِنْ) للأمكنة " وهـذا صحيح ؛ لأن الأكثر ذلك فكأنه أراد أن (مِنْ) موضوع المكان وأنه إن دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة »[١] .

وأجاز عبد القاهر دخول (مِنْ) على الأزمنة قليلاً . قال : « وقد تدخل على الأزمنة قليلاً كقوله :

* أَقْوينَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ * »[٢] .

ويلحظ في كلامه السابق تأثير رأي سيبويه على كثير من النحاة الذين جاءوا بعده .

ولله در ابن مالك حين اجتهد في تحقيق رأي سيبويه وذكر أن لسيبويه -رحمه الله- قولين في هذه المسألة . قال : « فله في المسألة قولان »[٣] . وهذان القولان هما : جواز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان .

وذكر في (شرح التسهيل) أن سيبويه قد أجاز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معًا . وأتى بنصين صريحين من كتاب سيبويه : نص يفيد أن تستعمل (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان وقد ذُكِر سابقًا ، والآخر يفيد أن تستعمل (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان . قال ابن مالك : « وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه . فأما التصريح بجوازه ، فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : « ومن ذلك

---

(١) المقتصد ٢/٨٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٨٥٤ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٣١ .

قــول العرب :

* مِـن لـدُ شَـوْلاً فإلى إتْـلائِـهـا *

نصب لأنه أراد زمـانا . والشـوال لا يكون زمـانًا ولا مكانًا فـيـجوز فـيـهـا الجـر كقـولك من لدن صـلاة العـصـر إلى وقت كـذا ، وكذا من لـد الحـائط إلى مكان كذا ، فلمـا أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانًا إذا عمل في الشـول ، كأنك قلت من لد أن كانت شـولا إلى إتلائها »[١] . هذا نصـه في هذا البـاب . وفيه تصريح بمجيء (مِنْ) لابتداء غاية الزمـان ولابتداء غـاية المكان »[٢] .

وبيَّـن ابن مـالك أن ابتداء الغـاية في (مِنْ) أمـر خفي على أكثـر النحـاة ؛ لأنهم قلَّـدوا سـيـبويه في رأيه الذي يقـول : إن (مِنْ) تـأتـي لابتـداء الغـاية في الأمكنة . قـال ابن مـالك : « وهو مـا خـفي على أكـثـر النحـويين فمنعـوه تقليـدًا لسيبويه في قوله : وأما (مِـنْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان . ولا تـدخل واحدة منهما على صـاحبتها »[٣] .

ويلحظ أن ابن مـالك اجتـهـد في تـحـقيق رأي سـيـبويه ولا سـيـمـا أن رأي سيبويه يُعد رائدًا لآراء النحاة الذين أتوا بعده وتأثروا به .

واستدل البـصريون بدليل واحـد ، وهو إجمـاع سـائر النحاة على أن (مِـنْ) للابـتـداء فـي الأمكنة ، و (مُـذْ) للابـتـداء فـي الأزمنة ؛ لذلك لا تـدخل واحـدة منهما على الأخرى ، قال ابن الأنباري : « وأمـا البـصـريون فاحـتـجوا بأن قالوا: أجـمـعنا على أنَّ (مِـنْ) في المكان نظيـر(مُـذْ) في الزمـان ؛ لأن (مِـنْ)

---

(١) الكتاب ١/٢٦٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ٣/١٣٠ .

وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول : (ما رأيْتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : (ما سرتُ مِنْ بغدادَ) فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول : (ما سرتُ مُذْ بغدادَ) فكذلك لا يجوز أن تقول : (ما رأيتُهُ مِنْ يومِ الجمعة) »(١) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، وتبعهم في ذلك سيبويه والأخفش والمبرد وابن درستويه – وهم من كبار البصريين .

قال ابن الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان »(٢) .

وقال ابن يعيش : « أبو العباس المبرد – من البصريين – يجعلها – أي مِنْ – ابتداء كل غاية وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين »(٣) .

واستدل الكوفيون بالسماع القرآني والشعري :

أما السماع القرآني فقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ (٤).

وقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ (٥) .

---

(١) الإنصاف ٣٧١/١ م ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ٣٧٠/١ م ٥٤ .

(٣) شرح المفصل ١٠/٨ .

(٤) التوبة : ١٠٨ .

(٥) الروم : ٤ .

وأما السماع الشعري فمثاله قول زهير بن أبي سلمى :

لمــن الــديــارُ بِقُــنَّــةِ الحِجْــرِ

أقْــوَيْنَ مِــنْ حِجَــجٍ ومِــنْ دَهْــرِ (١)

وقول الآخر :

مِن الصبحِ حتَّى تَغْرُبَ الشمسُ لا تَرى

مــن القــوم إلا خارجــيًا مســوَّمــا (٢)

وقول الآخر :

أتعــرفُ أم لا رَسْــمَ دارٍ معطَّــلا

من العــامِ تلقــاهُ ومــن عــام أوَّلا (٣)

وقول الآخر :

كــأنَّهمــا مِــلْآنِ لــم يتغيَّــرا

وقد مَرَّ للداريــن مــن دارنا عُصْــرُ (٤)

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن مالك قد أفاض في الاستشهاد من الأحاديث النبوية الصحيحة والأشعار الفصيحة ، التي تدعم رأي الكوفيين ، حيث قال : « أما الأحاديث فمنها قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمّالاً فقال : مَنْ يعمل لي إلى نصف النهار

---

(١) المقتصد ٨٥٤/٢ ، الإنصاف ٣٧١/١ م ٥٤ ، شرح المفصل ١١/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٧/١ .

(٢) شرح الجمل ٥٠٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ٥٠٦/١ .

(٤) شرح الجمل ٥٠٦/١ ، والخصائص ٣١٠/١ .

على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط ، ثم قال : مَنْ يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط ، ثم قال : ومَن يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، ألا لكم الأجر مرتين) . فقد استعملت (مِنْ) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات . ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) . وقول عائشة -رضي اللّه عنها - : (فجلس رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - ، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل) . وقول أنس - رضي اللّه عنه - : (فلم أزل أحِبُّ الدُّبَّاء مِنْ يَومئذٍ) ، وهذه الأحاديث كلها في صحيح البخاري . وفي جامع المسانيد أن رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - قال لفاطمة -رضي اللّه عنها- : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام) .

وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

بهنّ فُلول من قِراعِ الكتائبِ

تُخيِّرنَ من أزمان يومِ حَليمةٍ

إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

ومنها قول جبل بن جوال :

وكل حسام أخلصتْه قيُونُه

تُخيِّرنَ من أزمان عادٍ وجُرْهُم

ومنها قول الراجز :

تنتهض الرِّعدة في ظُهَيري

مِن لدُنِ الظُّهر إلى العُصيرِ

وقول الآخر :

إني زَعيمٌ يا نو　　يقَةُ إنْ أمِنْتِ مِن الرِّزَاحِ

ونجَوْتِ مِنْ عَرَض المنُو　　نِ من الغُدوّ إلى الرواحِ

ومنها قول بعض الطائيين :

من الآن قد أزْمعتُ حِلْمًا فلن أُرَى

أُغَازِل خَوْدا أو أذوقُ مداما

ومنه :

ألِفتُ الهَوى من حين أُلْفِيتُ يافِعا

إلى الآن مَمْنواً بواشٍ وعاذِلِ

ومثله :

ما زلت من يوم بِنْتُم والهاً دَنِفَا

ذا لوعةٍ ، عيشُ مَن يُبْلَى بها عَجَبُ »[١] .

وتأول البصريون ما استدل به الكوفيون من آيات قرآنية وأبيات شعرية

---

(١) شرح التسهيل ١٣١/٣ .

إما علــى تقدير مصدر محذوف قــبل الظــرف ، فقالوا فـي قولــه تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ... ﴾ (١) إن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحُذِفَ المضـاف (تأسيس) وأقيم المضاف إليه (أول) مـقامـه . وكذلك الحال في قول زهير :

لِمَــنِ الدِّيــارُ بِقُنَّــةِ الحِجْـرِ

أَقْوينَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْـــــرِ (٢)

وإمـا على وجـود رواية أخـــرى تُسْتَبْعَـد منهـا (مِــنْ) . قــال ابن الأنباري : « وأما قول زهير :

* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْـــــرِ *

فالرواية الصحيحة * مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْـــــرِ * »(٣) .

وإما على القول : إنَّ (مِـنْ) زائـدة . قـال ابن الأنبـاري : « وقيل : إنَّ (مِنْ) ها هنا زائدة ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، فإنه يُجَوِّزُ أن تزاد في الإيجاب ، كما يُجَوِّزُ أن تزاد في النفي ، ويحتج بقوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (٤) أي : (يغفر لكم ذنوبكم) »(٥) .

وتأويلهم بـأن هنـاك (مصدرًا) مضافًا محذوفًا فيه نظر ؛ لأن المصدر يُكْتَسَب ممـا بعده إذا كـان مـا بعـده ظـرفًا . فتقديره لا يفيد شيئًا ، قال السهيلي: « وليس يحتـاج في قوله : (من أول يوم) إلى إضمار ، كما قدره

---

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الإنصاف ٣٧٥/١ م ٥٤ .

(٣) الإنصاف ٣٧٥/١ م ٥٤ .

(٤) آل عمران : ٣١ .

(٥) الإنصاف ٣٧٦/١ م ٥٤ .

بعض النحاة : من تأسيس أول يوم ، فراراً من دخول (من) على الزمان ، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه : من وقت تأسيس أول يوم ، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئًا »[١].

إضافة إلى أن هناك تشابهًا بين المصادر والظروف يجعل تقدير المضاف بالمصدر لا فائدة منه . قال ابن يعيش : « وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها »[٢] .

ودليل البصريين حين قالوا : « أجمعنا على أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان » يحتاج إلى مناقشة ، فهم إما يقصدون بالإجماع : إجماع أهل البصرة فقط وهو الأرجح ، وإما يقصدون إجماع أهل البلدين الكوفة والبصرة .

فإن قصدوا الأول ففيه نظر ؛ لأن إجماعهم ليس حجة على الكوفيين ؛ إذ إن الإجماع يراد به إجماع أهل البلدين الكوفة والبصرة .

إضافة إلى أنه إذا تعارض سماع وإجماع قُدِّم السماع . قال ابن جني: « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول اللّه – صلى اللّه عليه وسلم – من قوله : (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي : الدكتور محمد البنا ، دار البيان العربي ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ، ص : ٣٧٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢/٨ .

خليل نفسِه وأبا عَمْرو فِكْرِه »[١] .

وإن قصدوا الثاني ، ففيه نظر أيضًا ؛ لأنه من الواضح فيما سبق أنّ الكوفيين يرون أن (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك الكوفيين في جواز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، لكنه استشهد بآية واحدة وبيت شعري واحد في (شرح الكافية الشافية) – وهو الأول من استشهاداته كما سبق وأن مرّ لكنه أكثر في (شرح التسهيل) من الاستشهاد بكثير من الأبيات الشعرية واستشهد أيضًا بآيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة . وقد ذُكِرَتْ سابقًا .

وأفاض في (شواهد التوضيح) في الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة .

وقد تتبعت كتب النحاة قبل ابن مالك من حيث الاحتجاج فوجدت أن ابن مالك قد أتى بسماع نثري – حديث نبوي – وشعري لم يسبق إليه وقد بينته فيما سبق .

ولعل السر في كثرة استشهاده بالسماع – على اختلاف مستوياته – هو صحة ذلك السماع وفصاحته ؛ لذا فهو يعتد به ويدافع عنه ويعد ذلك من درجات قبول السماع عنده . قال في (شرح الكافية الشافية) : « وهو الصحيح لصحة السماع بذلك »[٢] . وقال في (شرح التسهيل) :

---

(١) الخصائص ١/١٨٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧ .

« بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة » [١] . وقال في (شواهد التوضيح والتصحيح) : « وهو ما خفي على أكثر النحويين تقليداً لسيبويه .. الخ »[٢] .

وتابع الرضي وابن عقيل وأبو حيان ابنَ مالك والكوفيين في أن (مِنْ) يجوز استعمالها للابتداء في الزمان ، قال الرضي: « والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك : (نمت من أول الليل إلى آخره) و (صمت من أوّل الشهر إلى آخره) وهو كثير في الاستعمال »[٣]. وقال ابن عقيل : « وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً ، فالوجه اقتياسه »[٤] .

وقال أبو حيان : « وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد »[٥].

ويلحظ في كلام أبي حيان قاعدة توجيهية مهمة وهي (تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد) .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك والحجة في ذلك هي صحة السماع وكثرته وتنوع مستوياته التي تؤيد رأي الكوفيين فقد وردت (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان في القرآن الكريم ، وهو أعلى مراتب الكلام وأجلها ، ووردت أيضًا في كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، وترددت أيضًا في أشعار العرب الفصيحة كثيراً ، فإن هذا جائزٌ في العربية ، وتؤكده أقوال النحاة الذين

---

(١) شرح التسهيل ١٣١/٣ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٣٠ .

(٣) شرح الرضي ٣٢١/٢ .

(٤) المساعد ٢٤٦/٢ .

(٥) الارتشاف ١٧١٨/٤ .

يعتد بهم في النحو العربي . بالإضافة إلى أن الذين قالوا إن (مِنْ) لابتداء الغايــة فــي المكان فقط ، تأولـوا الشـواهـد التـي جاء بها من أجاز أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، وهذا فيه تكلف ؛ لأن (تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد).

* * *

١٨ - الباء أصل حروف القسم .

قـال ابن مـالك : « والبـاء أصل ... ولكونها أصلاً فضلت بثلاثة أمـور : أحدها : التعلق بفعل ظاهر ، أو مضمر . والثاني : دخولها على كل محلوف به. والثالث : استعمالها في الطلب وغيره ... ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به والفعل به ظاهر قول الشاعر :

بِكَ رَبِّ أقســمْ لا بغيــرِكَ لا أرى
أبدًا موالــي غيــرَ مَـــنْ والاكـــا [١]

ومن دخولها على الضمير ، والفعل مضمر قوله :

رأى بَـرْقًا ، فأوْضَـعَ فــوق بَـكْـرٍ
بَـلابِكِ مَـا أَسَـــالَ ولا أغَـامَـــا [٢] ... » [٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

(٢) شرح المفصل ٣٤/٨ ، ١٠١/٩ ، البسيط ٩٢٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٥٤٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ ، ورصف المباني ص : ١٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجمع جمهور البصريين والكوفيين على أن الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل من الباء ، والتاء بدل من الواو .

وممن ذهب هذا المذهب المبرد[١] ، وابن السراج[٢] ، وأبو البركات الأنباري[٣] ، والزمخشري[٤] ، والصيمري[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن عصفور الإشبيلي[٧] ، وابن مالك[٨] ، والرضي[٩] ، وابن أبي الربيع[١٠] ، والمالقي[١١] ، والمرادي[١٢] ، وابن هشام[١٣] ، والسيوطي[١٤] ، والأشموني[١٥] ، وغيرهم . ولا أعلم أن أحداً خالفهم في ذلك .

وتستبد الباء بالأصالة دون غيرها من حروف القسم ؛ لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ، ولا بد أن يصل هذا الفعل إلى المقسم به ولا سبيل إلى

---

(١) المقتضب ٢/٣١٩ .

(٢) الأصول في النحو ١/٤٣٠ .

(٣) أسرار العربية ص : ٢٧٥ .

(٤) المفصل ص : ٣٤٦ .

(٥) التبصرة والتذكرة ١/٤٤٥ .

(٦) شرح المفصل ٨/٣٣ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/٥٥١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٢ .

(٩) شرح الرضي ٤/٣٠٠ .

(١٠) البسيط ٢/٩٢٤ .

(١١) رصف المباني ص : ١٤٦ .

(١٢) الجنى الداني ص : ٤٥ .

(١٣) مغني اللبيب ١/١٧٩ .

(١٤) الهمع ٤/٢٣٢ .

(١٥) شرح الأشموني ٢/٩٠ .

ذلك إلا بالباء ؛ لأن معناها الإلصاق فتقول : (باللّه لأفعلن) فيكون التقدير : أقسم باللّه لأفعلن(١) .

واستدل النحاة على أصالتها بثلاثة أمور وقد سبق ذكرها .

فمن دخولها على ضمير المحلوف به والفعل ظاهر قول الشاعر :

بِكَ رَبِّ أُقْسِمُ لا بغيرِكَ لا أُرَى
أبداً مُوَالِيَ غيرَ مَنْ وَالاكَا (٢)

ومن دخولها على الضمير والفعل مضمر قول الشاعر :

رأى بَرْقاً فأوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ
بَلاَ بِكَ ما أَسَالَ ولا أغَامَا (٣)

ومن دخولها على الظاهر والفعل ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ (٤) وهذا كثير .

ومن تعلقها بفعل مضمر قوله تعالى: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٥).

ومن استعمالها في القَسَم الطلبي قول الشاعر :

رُقَيَّ بِعَمْرِكُمْ لا تَهْجُرِينَا وَمَنِّينا المُنَى ثم امطُلِينَا (٦)

وبهذا تتميز الباء عن سائر أخواتها من حروف القسم ، فيجوز ظهور فعل

---

(١) التبصرة والتذكرة ٤٤٧/١ ، أسرار العربية ص : ٢٧٥ ، شرح المفصل ٩٩/٩ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) النور : ٥٢ .

(٥) سورة ص : ٨٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٨٦٣/٢ .

القسم معها نحو : (أقسم بالله) ، ولا يجوز ذلك في الواو ، فالواو تدخل على الظاهر فقط ، وأجاز ابن كيسان[1] ظهور الفعل مع الواو فتقول : (أقسم والله لأفعلنّ كذا) .

ورُدَّ على ابن كيسان ذلك بالتأويل ، قال ابن عصفور :« وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون (أقسم) كلامًا تامًا ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل (والله) متعلقًا بـ(أقسم) »[2] .

ويجوز دخول الباء على الضمير من نحو : (بك لأفعلن) ، ولا تدخل الواو إلا على الظاهر كما سبق ، وتختص التاء من الظاهر بلفظ الجلالة فقط فتقول : (تالله لأفعلن) .

ولا تدخل سائر حروف القسم على القسم الطلبي الاستعطافي إلا الباء ، فتقول : (بالله هل قام زيد) أي : أسألك بالله مستحلفًا .

ومن الجدير بالذكر أن الباء على الرغم من أصالتها في حروف القسم إلا أن الواو أكثر منها استعمالاً .

قال سيبويه : « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو »[3] .

ويلحظ فيما سبق أن من ظواهر استعمال السماع عند ابن مالك تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٢ ، الارتشاف ٤/١٧٦٦ ، والهمع ٤/٢٣٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٥٥٢ .

(٣) الكتاب ٣/٤٩٦ .

١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة .

وسّع ابن مالك تقدير معنى الحرف في الإضافة في هذه المسألة ، فجعل الإضافة تكون بمعنى (في) إضافة إلى كونها بمعنى (من) و (اللام) قال : « وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدها قوله تعالى : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (١) ... ومنها قول الأعشى ميمون :

مَهادِي النهار لجاراتهم ... وباللّيْل هُنَّ عليهم حُرُمْ ... »(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب القول في هذه المسألة على أربعة مذاهب على النحوالتالي:

المذهب الأول :

يرى بعض النحاة أن الإضافة ليست على تقدير الحرف أصلاً ، لا اللام ولا غيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته متعددة ، بيّن الاستعمال جهة كل منها . فإذا قلت : (كتاب زيد ، وقلم عمرو) فالإضافة للملك ، وإذا قلت : (سَرْج الدابة ، وسترة النافذة) فالإضافة للاستحقاق ، وإذا قلت : (معلم أخيك ، وصاحب أبيك) فالإضافة لمطلق الاختصاص(٣) .

وهذا مذهب ابن درستويه(٤) ، وتابعه فيه أبو حيان(٥) .

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦ .

(٣) الهمع ٤/٢٦٨ ، شرح الأشموني ٢/١٢٣ ، وحاشية الصبان ٢/٣٥٦ .

(٤) المساعد ٢/٣٣٠ ، وحاشية الخضري ٢/٣ .

(٥) شرح التصريح ٢/٢٦ ، الهمع ٤/٢٦٨ ، حاشية الخضري ٢/٤ .

المذهب الثاني :

يرى بعض النحاة أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال ، فتقول : (دارُ زيدٍ ، ويدُ زيدٍ ورجله) ، فمعنى اللام هو الأصل « ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو : (دار زيدٍ) . ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : (يد زيد ورجله) وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : (عنده ومعه) »[١] .

وممن ذهب هذا المذهب المبرد[٢] ، والزجاج[٣] ، وابن الضائع[٤] ، وعليه ظاهر كلام ابن عقيل[٥] .

المذهب الثالث :

يرى جمهور النحاة[٦] أن الإضافة لا تعدوا أن تكون بمعنى (اللام) أو (من) ، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى (اللام) توسعاً .

فمعنى : ضرب اليوم ، ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه ، وكذا مكر الليل .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٠٣/٢ .

(٢) المقتضب ٣٠/٤ ، ١٤٣ .

(٣) شفاء العليل ٧٠١/٢ ، شرح التصريح ٢٥/٢ .

(٤) المساعد ٣٣٠/٢ ، شرح التصريح ٢٦/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٣/٣ ، والمساعد ٢٣٠/٢ .

(٦) شرح الأشموني ١٢٣/٢ ، شرح التصريح ٢٦/٢ ، وحاشية الخضري ٤/٢ .

ومن ذهب هذا المذهب الجرمي[١] ، وابن السراج[٢] ، وابن كيسان[٣] ، والسيرافي[٤] ، والفارسي[٥] ، وابن جني[٦] ، وعبد القاهر الجرجاني[٧] ، والصيمري[٨] ، والزمخشري[٩] ، وابن الشجري[١٠] ، وابن الخشاب[١١] ، والعكبري[١٢] ، وابن معطي[١٣] ، وابن يعيش[١٤] ، والشلوبين[١٥] ، وابن عصفور[١٦] ، وابن أبي الربيع[١٧] ، وغيرهم .

ونسب بعض النحاة[١٨] إلى سيبويه هذا المذهب ، ولم أجد له في ذلك نصاً ، بل ظاهر مذهبه أنه لا يقدر الإضافة بمعنى الحرف .

---

(١) المساعد ٣٣٠/٢ .

(٢) الأصول ٥/٢ .

(٣) ، (٤) شرح الكافية الشافية ٩٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٣/٣ .

(٥) الإيضاح ص : ٢١١ .

(٦) اللمع ص : ١٣٦ ، والخصائص ٢٦/٣ .

(٧) المقتصد ٨٧١/٢ .

(٨) التبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ .

(٩) المفصل ص : ٨٢ .

(١٠) أمالي ابن الشجري ٢٥٦/١ ، ٩٧/٣ .

(١١) المرتجل ص : ٢٦٠ .

(١٢) اللباب ٣٨٨/١ .

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ٧٢٩/١ .

(١٤) شرح المفصل ١١٩/٢ .

(١٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٢/٢ ، ٨٤٣ .

(١٦) شرح الجمل ١٧٠/٢ .

(١٧) البسيط ٨٩٧/٢ .

(١٨) شرح الأشموني ١٢٣/٢ ، وحاشية الخضري ٤/٢ .

المذهب الرابع :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الإضافة تكون بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيراً ، وأضافوا إليها معنى (في) قليلاً ؛ لورود السماع الفصيح بذلك .

وممن ذهب هذا المذهب ابن الحاجب[١] ، وابن مالك[٢] ، والرضي[٣] ، وابن القواس[٤] ، وابن هشام[٥] ، والأشموني[٦] ، والأزهري[٧] .

ومن الجدير بالذكر أنّ لكل من هذه الحروف ضابطًا حال الإضافة .
فضابط الإضافة بمعنى (في) أن يكون المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف إما مكانًا كقوله تعالى : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ [٨] ، وقول العرب : (شهيد الدار) ، و (قتيل كربلاء) .

أو زمانًا ، كقوله تعالى : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٩] ، وقوله تعالى : ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ [١٠] .

وضابط الإضافة بمعنى (من) شيئان :

---

(١) شرح الرضي ٢/٢٠٦ ، والهمع ٤/٢٦٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٣) شرح الرضي ٢/٢٠٧ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٣١ .

(٥) أوضح المسالك ١/٣٦٣ .

(٦) شرح الأشموني ٢/١٢٣ .

(٧) شرح التصريح ٢/٢٥ .

(٨) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

(٩) سبأ : ٣٣ .

(١٠) البقرة : ٢٢٦ .

الأول : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خزٍّ ، وخاتم فضةٍ .

الثاني : أن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف ، كالمثالين السابقين ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات ، فمثال الأول قولك : (ثلاثة كتب ، وأربعة أقلام)[١]، ومثال الثاني: (رطل عسل ، ومنوا سمنٍ) [٢].

وضابط الإضافة بمعنى (اللام) هو كل ما انتفى فيه معنى (في) ومعنى (من) فالإضافة فيه بمعنى اللام ، وإن لم يحسن تقدير لفظها كقولك : (زيد عند عمرو) ، و (عمرو عند خالد) ، « فلا يخفى أن لفظ (اللام) لا يحسن تقديره هنا ، ومع ذلك يحكم بأن معناها مراد ، كما حكم بأن معنى (من) في التمييز مراد ، وإن لم يحسن تقدير لفظها »[٣] .

أما أصحاب المذهب الأول الذين قالوا بأن الإضافة ليست على تقدير معنى الحرف فقد استدلوا بأن تقديرها بالحرف يلزم منه جعل كل مضاف نكرة ، والأصل على هذا : (ثوبٌ من خز وغلامٌ لزيد) .

« ورد بأنه إنما يلزم لو قلنا : إن الحرف مقدر ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا »[٤] ولا يلزم تقدير الحرف في اللفظ .

وأما أصحاب المذهب الثاني الذين قالوا : إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى (اللام) فقط فقد اعتمدوا على استصحاب الحال ، فالأصل في الإضافة أن

---

(١) هذا رأي لابن مالك وهو تابع لابن السراج ، والرأي الثاني للفارسي وهو أن هذه الإضافة على معنى اللام . انظر شرح الأشموني ١٢٣/٢ .

(٢) اللباب ٣٨٨/١ ، شرح المفصل ١١٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٢١/٣ – ٢٢٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢ – ٩٠٩ ، أوضح المسالك ٣٦٣/١ ، المساعد ٣٢٩/٢ – ٣٣٠ ، الأشموني ١٢٣/٢ ، شرح التصريح ٢٥/٢ ، والهمع ٢٦٥/٤ – ٢٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٣/٣ .

(٤) المساعد ٣٣٠/٢ .

تكون للملك والاستحقاق والاختصاص ، وهذه بعض معاني (اللام) ، ثم استصحب الأصل فيما لم يظهر فيه معنى (اللام) .

وأما أصحاب المذهب الثالث الذين قالوا : إن الإضافة تكون بمعنى (اللام) و (من) فقط فقد اعتمدوا على السماع : فقد اطرد مجيء الإضافة بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيرًا .

وأما أصحاب المذهب الرابع الذين توسعوا في الإضافة فجعلوها بمعنى (في) إضافة إلى معنى (اللام) ، و (من) فقد استدلوا بالنقل الثابت الصحيح في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب نثرًا وشعرًا .

أما استدلالهم بالقرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (١)، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٤).

وأما استدلالهم بالحديث فقوله – صلى الله عليه وسلم – : « فلا يجدون أعلم من عالم المدينة »(٥) .

وأما استدلالهم بقول العرب فمنه قولهم : (شهيد الدار وقتيل كربلاء)(٦).

---

(١) البقرة : ٢٠٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) يوسف : ٤١ .

(٤) سبأ : ٣٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢٢١/٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢٢١/٣ .

وأما استدلالهم بالأشعار فمنها قول الشاعر :

لهم سَلَفٌ شمٌّ طـوالٌ رماحُـهـم

يسيرون لا مِيْـلَ الركُـوبِ ولا عُزْلا [١]

وقول الأعشى :

مُـهـادِي النهـار لجـاراتِهـم

وبالليـلِ هُـنّ عليهـم حـرامْ [٢]

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وغيـثٍ تبطَّـنْـتُ قُرْيانـه

بأجـردَ ذي مَيْعَـةٍ مُنْهَـمِـرْ

مُسِحٍّ الفضـاء كسِـيد الإبـا

ءِ جَميم الجِراء شـديد الحُضُـرْ [٣]

وقوله أيضًا :

من الحـور مَيْسـانُ الضُحى بُخْتُرِيَّةٌ

ثَقالٌ متى تـنْهضْ إلى الشيء تفتـرِ [٤]

وقولـه أيضًا :

طَفْلَـةٌ بـاردة الـصيـف إذا

مَعْمَعَانُ القيـظ أضحـى يَتَّـقِـدْ

---

(١) المصدر نفسه ٣/٢٢١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٧ ، شرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٧ ، شرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٨ ، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

سُـــخْنةُ المـــسِ لِحَـــافٌ للفتـــى

تحت ليـلٍ حـين يَـغشــاه الصَّـــرَدْ (١)

وقول حسان بن ثابت – رضي الله عنه – :

تسائل عن قَرْمٍ هجَـانٍ سَـــمَيْذَعٍ

لدى البأس مغوار الصَّباح جَسُـورِ (٢)

ومثله قول الشاعر :

وما كُنَّــا عشـــيَةَ ذي طُلَيـــحٍ

لئـــامَ الـــروعِ إذ أزمَـــتْ أَزَامُ (٣)

رأي ابن مـالـك :

لقد جعل ابن مالك الإضافة بمعنى (اللام) في الأكثر ، وبمعنى (من) كثيراً ، وبمعنى (في) قليلاً ، ولم يكن متفرداً بهذا المذهب كما زعم أبو حيان بل سبقه بعض النحاة إليه كابن الحاجب كما مرّ(٤) .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : تعد صحة النقل وفصاحة السماع من درجات قبول السماع عنده قال في (شرح الكافية) : « وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح »(٥) .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٨ ، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٢ .

(٤) الهمع ٤/٢٦٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦ .

وقال في (شرح التسهيل) : « وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح »[١].

فقد أخذ بظاهر السماع تجنبًا للتكلف فيه قال : « فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره . وأن اعتبار معنى غيره ممتنع ، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه »[٢] .

ثانيًا : سبق ابن مالك إلى الاستشهاد بشواهد لم ترد عند غيره .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الرابع ؛ لتأييد السماع لهم .

* * *

٢٠ - كسرة (حينئذٍ) كسرة إعراب أم بناء ؟

ورد تساؤل عن كسرة حينئذٍ هل هي كسرة بناء فتكون عوضًا من المضاف إليه (الجملة المحذوفة) لذلك أشبهت (إذ) الموصول فبنيت ، أم كسرة إعراب وأنّ (إذ) لما أضيفت إلى الجملة بنيت فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب ؟ ! قال ابن مالك مرجحًا أن الكسرة للبناء رادًا على الأخفش بالسماع : « ويبطل رأيه[٣] أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى (إذ) فإنه قد

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢١ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٢٢ .

(٣) أي رأي الأخفش القائل : إن كسرة ذال (حينئذٍ) كسرة إعراب .

روي عن العرب موضع - يعني (بدل) - (كان ذلك حينئذٍ) : (كان ذلك إذٍ) وهذا بيّن والله أعلم .

ومنه قول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عَــنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْــروٍ

بِعَــاقِبَــةٍ وأنْــتَ إذٍ صَحِيــحُ [1] ... »[2] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إن تنوين العوض عــن جملــة هــو التنوين اللاحق لـ (إذ) في نحو : (يومئذٍ) و (حينئذٍ) فالتنوين فيهما عوض عن جملة محذوفة ، والتقدير : يوم إذ كان كذا .

وأجمع جمهور النحاة إلا الأخفش على أن كسرة ذال (إذٍ) كسرة بناء ؛ لأن (إذْ) من الأسماء المبنية على الوقــف كـ (كَمْ) و (مَنْ) وكُسِرَت ذال (إذ) لالتقاء الساكنين ، واستحقت البناء ؛ لأنها أشبهت الموصول في افتقارها إلى جملة بعدها .

وذهب الأخفش[4] إلى أن كسرة ذال (حينئذٍ) كسرة إعراب ، وأن سبب بناء (أذ) إضافتها إلى الجملة بعدها فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب ؛

---

(١) انظر : معاني الأخفش ٤٨٤/٢ ، سر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٤٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٥١/٣ ، رصف المباني ص : ٣٤٧ ، الجنى الداني ص : ١٨٧ ، مغني اللبيب ١٥٢/١ ، شرح الأشموني ٣٢/١ ، والخزانة ٤٩٠/٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٤٠/٢ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢ .

(٤) معاني الأخفش ٢٨٤/٢ .

إذ إنـه الأصل فيها وحـذف المضاف (حــين) منها وبقيت (إذ) مجـرورة بالإضافة .

وأبطل النحاة رأي الأخفش بما يلي[١] :

أولاً : أن سبب البناء هو افتقار (إذ) إلى جملة ، وليس إضافتها إلى الجملة فيكون الافتقار عند حذف الجملة أبلغ ، وعليه فالبناء أولى .

ثانيـاً : أن من العرب من يفتح الذال ، ولو كانت كسرة (إذ) كسرة إعراب لم تغنِ عنها الفتحة .

ثالثـاً : أن (إذ) عندما تضاف إلى الجمل تبنى ، وتكون في موضع نصـب كما فـي قولــه تعالى : ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[٢] ، وقـولـه : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾[٣] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[٤].

ولا تُعد الإضافة إلى الجمل إضافة ؛ إذ من شـرط الإضافـة الإفراد ، وعليه يكون بناؤها إذا لم تضف لفظًا أحق وأولى .

رابعًا : أن المضـاف إلى (إذ) قـد يبنى على الفتـح في مـحل جـر أو رفـع فمثال بنائه في محـل الجــر قراءة نافـع : ﴿ ومن خـزي يومَـئـذٍ ﴾[٥]،

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٢/٥٠٦ ، شرح المفصل ٣/٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٠ ، شرح التسهيل ٣/٢٥١ ، رصف المباني ص : ٣٤٧ ، الجنى الداني ص : ١٨٦ ، الأشموني ١/٣١ .

(٢) غافر : ٧١ .

(٣) البقرة : ١٢٧ .

(٤) الأحزاب : ٣٧ .

(٥) هـود : ٦٦ . انظر : سر صناعة الإعراب ٢/٥٠٦ .

و ﴿ من فـزع يومَـئـذٍ ﴾ [١] ، و ﴿ من عـذاب يومَـئـذٍ ﴾ [٢]، وقول الشاعر :

رَدَدْنا لشــعـثــاء الــرســول ولا أرى

ليومَـئـذٍ شــيئًا تُــرَدُّ رســائلُـه [٣]

ومثال بنائه فـي محـل الرفـع قول العرب مـن روايـةالفراء : (المضي يومَئذ بما فيه) [٤] .

وسبب بناء المضاف إلى (إذ) هنا ؛ أنه أضيف إلى مبني وهو (إذ) فلو كانت كسرة (إذ) كسرة إعراب لما بني المضاف إلى (إذ) .

خامسًا : أن العـرب تنطـق بكسر (إذٍ) دون إضافة إليـه كقولهم : (كان ذلك إذٍ) وهم يريدون (حينئذٍ) .

وكقول الشاعر :

نَـهَـيْـتُكَ عَــنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْــروٍ

بِعــاقِبَــةٍ وأنْــتَ إذٍ صَحِيــحُ [٥]

فلو كانت كسرة (إذ) إعرابية لما ثبتت عند تجردها عن الإضافة .

وردّ الأخفش هذا البيت بأنه مما حذف فيه المضاف وأبقي عمله ، قال : « يقول (حينئذٍ) فألقى (حين) وأضمرها »[٦] .

---

(١) النمل : ٨٩ . انظر المصدر نفسه ٥٠٦/٢ .

(٢) المعارج : ١١ . انظر المصدر نفسه ٥٠٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥١/٣ .

(٤) المصدر نفسه ٢٥١/٣ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) معاني القرآن ٤٨٤/٢ .

واستبعد ابن مالك هذا التخريج قائلاً : « وبُعِّد من حيث أن (حيناً) بمعنى (وقت) ، و (إذ) معناها : (وقت) ومثل هذه الإضافة في تقدير الاطراح فلا ينوى مع الحذف »[١] .

وأضاف أيضاً أن المضاف لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا كان معطوفاً على مثله ، قال : « وهذا منه غير مرضي لأن المضا ف لا يحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفاً على مثله كقولهم : (ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك) و (ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة)[٢] »[٣] .

ويلحظ في هذه المسألة أن ابن مالك ردّ على الأخفش بما وجه به السماع القرآني والسماع العربي الفصيح شعراً ونثراً ، مع إيراد السماع المؤيد لذلك التوجيه من مثل ما وردت فيه (إذ) مبنية مع حذف المضاف إلى (إذ) مما يدل على بنائها هي .

ولعل الصواب بناء كسرة (إذ) ؛ لما وجد من الأدلة السماعية الفصيحة التي تدل على بنائه ، إضافة إلى إجماع النحاة على ذلك البناء .

قال ابن جني : « ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن (إذْ) ، و (كمْ) ، و (مَنْ) من الأسماء المبنية على الوقف »[٤] .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٠ .

(٢) انظر هذا المثل في الميداني ٢/٢٨١ رقم ٣٨٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٠٧ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٥٠٥ .

٢١ - الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان .

ورد تساؤل عن الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان هل يجوز أن تكون هذه الجملة اسمية أو فعلية كقولك : (جئتك يوم جاء زيد ، ويوم زيد قادم)، أم يجب أن تكون هذه الجملة فعلية فلا تقول: (جئتك يوم زيدٌ قادم).

قال ابن مالك :«إذا أضيف اسم زمانٍ إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية ، كما يمنع ذلك بعد (إذا) ، ... وهذا الذي اعتبره سيبويه بديعٌ لولا أن المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ﴾ [1]. وكقول سواد بن قارب –رضي الله عنه–:

وكن لي شـــفيعًا يومَ لا ذو شَفاعـــةٍ
بمغنٍ فتيلاً عـــن ســـوادِ بن قـــاربِ [2] »[3] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه[4] إلى أن اسم الزمان إذا كان مستقبل المعنى« وجاء بعده جملة ، يجب أن يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية . فتقول : (جئتك يوم قام زيد) ، ولا تقول : (أتيتك زمن زيدٌ أمير) .

وذهب الأخفش[5] إلى جواز إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية ، واختاره ابن مالك[6] .

---

(١) غافر : ١٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٤٥/٢ ، المساعد ٣٥٦/٢ ، شرح الأشموني ١٤٧/٢ ، والهمع ٢٣١/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ .

(٤) الكتاب ١١٩/٣ .

(٥) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ ، الارتشاف ١٨٣٢/٤ ، المساعد ٣٥٧/٢ ، والهمع ٢٣٢/٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢٥٨/٣ .

قال سيبويه : « وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى (إذ) ، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ) . وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاّ إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال »(١) .

فأما من منع مجيء اسم الزمان إذا كان مستقبلاً مضافًا إلى الجملة الاسمية فقد استدل بالقياس ؛ حملاً لهذه الظروف على (إذا) ، فـ (إذا) لا تضاف إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تحمل معنى الشرط فوجب أن يليها فعل ، أضف إلى ذلك اطراد مجيء هذه الظروف بعد الأفعال .

قال سيبويه : « (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : (هذا يوم يقوم زيد) ، و (آتيك يوم يقول ذاك) . وقال الله عز وجل : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ (٢) و ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٣) وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها »(٤) .

وقال في موضع آخر : « وإذا كان لما لم يقم لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى (إذا) ، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال »(٥) .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بظاهر السماع كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (٦) و ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ (٧).

---

(١) الكتاب ١١٩/٣ .

(٢) المرسلات : ٣٥ .

(٣) المائدة : ١١٩ .

(٤) الكتاب ١١٧/٣ .

(٥) المصدر نفسه ١١٩/٣ .

(٦) الذاريات : ١٣ .

(٧) غافر : ١٦ .

وقول الشاعر :

فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة

بمغن فتيلاً عن سوادِ بن قاربِ [١]

وردَّ المانعون ما استدل به المجيزون على أن ذلك السماع نُزِّل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه[٢] .

رأي ابن مالك :

أجاز ابن مالك مجيء اسم الزمان إذا كان مستقبلاً مضافًا إلى الجملة الاسمية على قلة تمسكًا بظاهر السماع .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن المسموع ما جاء بخلافه »[٣] .

وأضاف في (شرح التسهيل) قائلاً : « والصحيح جوازه ... لكن على قلة وقد أشرت إلى جواز ذلك في باب الظروف وذكرته لأجل صحته نثرًا ونظمًا »[٤] .

ويلحظ في النصين السابقين احترام ابن مالك رأي سيبويه حتى وإن خالف السماع ، وتصحيحه رأي أبي الحسن مستدلاً بالسماع ، فهو يقبل ذلك السماع ولكن لا يقيس عليه لمخالفته الشائع في السماع ، وعليه فإنه إذا تعارض سماعان أحدهما قليل والآخر كثير قبل ابن مالك القليل ولم يقس عليه ، وقبل الكثير وقاس عليه .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) أوضح المسالك ١/٣٨٠ ، شرح الأشموني ٢/١٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٥٨ .

قال ابن مالك : « وإلى الآية والبيت أشرت بقولي : وغير هذا عن قياسٍ انعزل ... »(١) .

ولعل هذا هو الفرق بين رأي أبي الحسن وابن مالك .

ويلحظ أيضاً أن من درجة قبول السماع عنده هو الصحة .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الأخفش ، وصححه ابن مالك لمناصرة السماع له .

*   *   *

٢٢ - المضاف إلى (الآل) (*).

قال ابن مالك : « وإذا كان - أي الآل - بمعنى الأهل ندر استعماله غير مضاف ولا يضاف إلى غير علم قليلاً ، وذكر أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى ضمير من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب لكنه قليل ومنه قول الشاعر :

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي

وآلي فما تحمي حقيقةَ آلكا (٢)

... وزعم بعض النحويين أنه لا يضاف إلا إلى علم من يعقل ، وقد أضيف

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٤٥/٢ .

(*) انظر المسألة في لحن العامة ص : ٤١ ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل - بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ص : ٦ ، شرح المفصل ٧/١ ، الممتع في التصريف ٣٤٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ ، التسهيل ص : ١٥٧ ، شرح التسهيل ٢٤٣/٣ ، الارتشاف ١٨١٨/٤ ، المساعد ٣٤٧/٢ ، شرح الأشموني ١٨/١ ، والهمع ٢٨٥/٤ .

(٢) انظر الشاهد في الاقتضاب ص : ٨ ، الممتع في التصريف ٣٤٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ ، شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والمساعد ٣٤٧/٢ .

إلى علم فرس في قول الشاعر :

نَجوتَ ولم يَمْنُنْ عليك طلاقةً

سوى رَبذِ التَّقْريبِ من آلِ أَعْوجَا [١] »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الكسائي[٣] ، وأبو جعفر النحاس[٤] ، وأبو بكر الزبيدي[٥] إلى أن (الآل) إذا كان بمعنى (أهل) أضيف إلى علم من ذوي العِلْم ، ومنعوا إضافته إلى ضمير أو علم من لا يعقل ، وعدوا ذلك من لحن العامة ، فتقول على مذهبهم : آل محمد ، وآل اللّه ، ولا تقول : آلك ولا آل لاحق .

قال الزبيدي : « ويقولون : اللهم صل على محمد وآله ... قال محمد : والصواب : اللهم صلِّ على محمد وآل محمد »[٦] .

ونسب ابن السيد البطليوسي أوليّة هذا المذهب إلى الكسائي ، قائلاً : « وهذا مذهب الكسائي وهو أول من قالهُ »[٧] .

وشرط أصحاب هذا المذهب في العلم المضاف إلى (الآل) ألا يستعمل إلا فيما له مكانة ، فلا تقول : آل الإسكاف ، ولا آل الخياط[٨] . وأجاز كثير من

---

(١) انظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٣ .

(٣) انظر رأي الكسائي في الاقتضاب ص : ٦ ، شرح الأشموني ١/١٨ ، الهمع ٤/٢٨٦ .

(٤) انظر رأي النحاس في لحن العامة ص : ٤١ ، الاقتضاب ص : ٦ ، شرح الأشموني ١/١٨ ، والهمع ٤/٢٨٦ .

(٥) لحن العامة ص : ٤١ .

(٦) لحن العامة ص : ٤١ .

(٧) الاقتضاب ص : ٦ .

(٨) انظر : شرح المفصل ١/٧ ، المساعد ٢/٣٤٧ ، وشرح الأشموني ١/١٨ .

النحاة ذلك ، ومنهم ابن مالك على قلة تمسكًا بالسماع مع اعترافهم بأن الاستعمال الغالب هو للعَلم العالم .

قال ابن مالك : « والصحيح أنه من كلام العرب لكنه قليل »[١] .

وقال الأشموني : « زعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه » [٢].

فأما المانعون إضافة آل إلى ضمير أو علم ما لا يعقل فذكر ابن السيد البطليوسي أنهم لم يعتمدوا على قياس معضد ولا سماع مؤيد ، قال : « وليس بصحيح لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده »[٣] .

وبالرجوع إلى (لحن العامة) للزبيدي وُجِدَ أنه اعتمد على السماع النبوي الشريف في إضافته الآل إلى المظهر فقط ، قال : « قال محمد : والصواب : اللهم صلِّ على محمد وآل محمد .

وفي الحديث أن بشير بن سعد قال : « يا رسول الله : إن الله أمرنا أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله حتى تمنَّوا أنه لم يسأله. ثم قال : قولوا : اللهُمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم . إنك حميد مجيد »[٤] .

وأما المجيزون فقد استدلوا بالسماع الوارد عن العرب شعرًا ونثرًا ، وهو كالتالي :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني ١٨/١ .

(٣) الاقتضاب ص : ٦ .

(٤) لحن العامة ص : ٤١ .

إضافة (الآل) إلى ضمير كقول الشاعر :

أنا الفـارس الحامــي حقيـقـة والـدي

وآلـــي فــمـا تحمــي حقيقـــةَ آلـكــا [١]

وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله » [٢].

وقول الكناني : « رجل من آلك وليس منك »[٣] .

وإضافة (الآل) إلى ما لا يعقل كقول الشاعر :

نَـجَـوتَ ولـم يَـمْـنُـنْ عليــك طلاقــةً

سِـوَى رَبِـذِ التقريــبِ من آلِ أَعْـوَجـا [٤]

وقول الآخر :

مـن الـجُـرْد من آلِ الوجيـهِ ولاحــقٍ

تـذكِّـــرُنا أوتارنـا حيــن تصــهـل [٥]

ويلحظ في استدلالات ابن مالك ما يلي :

أولاً : يجيز ابن مالك نادر الاستعمال متى وجد سماعًا من كلام العرب يعضده .

قـال : « وإذا كان بمعنى الأهل ندر استعماله غير مضـاف ... والصحـيح أنه من كلام العرب لكنه قليل » [٦].

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الأشموني ١٩/١ .

(٣) الممتع في التصريف ٣٥٠/١ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) انظر الشاهد في شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، الارتشاف ١٨١٨/٤ ، المساعد ٣٤٨/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

ثانيـًا : سبق ابن مالك إلى الاستشهاد بشواهد لم ترد عند غيره كما في البيتين الثاني والثالث في هذه المسألة – وذلك فيما بحثت – .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني من جواز هذا التركيب لصحة ورود هذه الإضافة سماعًا ، وعدم اعتراض كبار النحويين واللغويين عليها كابن خالويه ، وابن جني ، قال ابن السيد البطليوسي : « وقد قال أبو الطيب المتنبي وإن لم يكن حجة في اللغة :

واللّه يُسْعِدُ كلَّ يوم جدَّهُ   ويزيد من أعدائه في آلـه

وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى وذلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما وما رأيت منهم أحدًا أنكر عليه إضافة (آل) إلى المضمر وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكُتَّاب والشعراء كالواحدي وابن عباد والحاتمي وابن وكيع لا أعلم لأحد منهم اعتراضًا في هذا البيت فدل هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم فلذلك لم يتكلفوا فيه »(١) .

* * *

٢٣ - الفصل بين المتضايفين .

فرق ابن مالك في الفصل بين المتضايفين بين نوعين من الفواصل : فواصل أجنبية لا تعلق لها بالمضاف أو المضاف إليه معنويًا أو لفظيًا ، وأخرى لها تعلق بالمضاف أو المضاف إليه معنويًا أو لفظيًا ، فما كان من النوع الأول عنده فمخصوص بالضرورة الشعرية ، وما كان من النوع الثاني فجائز في سعة الكلام والشعر ، فمن النوع الثاني قراءة ابن عامر ، قال ابن مالك

(١) الاقتضاب ص : ٨ .

– مدافعًا عنها – : « إن قراءة ابن عامر[١] – رحمه الله – غير منافية لقياس العربية . على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل ، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم (استحوذ) وقياسه : (استحاذ) ... ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قول الطرماح :

يطفْنَ بحوزيِّ المراتع لم تُرَعْ
بواديه من قرعِ – القِسِيَّ – الكَنَائِنِ

وأنشد الأخفش :

فزججته بمزجَّةٍ زجَّ – القلوصَ – أبي مَزَادَهْ ... »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب القول في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب على النحو التالي:

المذهب الأول :

يمنع أصحاب هذا المذهب الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا إلا في ضرورة الشعر ، سواء كان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو غيرهما ، وسواء كان الفصل بأجنبي ، أم بغير أجنبي ، فلا تقول : (كتبت الرسالة بأناملِ اليومَ زيدٍ) ، ولا تقول : (أعجبتني كتابةُ الكتابَ عمروٍ) ، قال سيبويه موضحًا هذا المذهب : « لا يجوز : (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار) إلاَّ في

---

(١) قراءة ابن عامر من قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ الأنعام:١٢٧. انظر : الحجة لابن خالويه ص : ١٥١ ، الحجة للفارسي ٤٠٩/٣ ، الكشاف ٧٠/٢ ، البحر المحيط ٢٣١/٤ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ .

شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . فإذا كان منونًا فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشماخ :

رُبَّ ابنِ عمٍ لسليمى مُشْمَعِلّ

طبّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ

هذا على : (يا سارق الليلة أهل الدار) . وقال الأخطل :

وكرّارِ خلفِ المُجْحَرينَ جَوادَهُ

إذا لم يُحامِ دونَ أنثى حليلُها

فإن قلت : كرّارٍ وطبّاخٍ ، صار بمنزلة طبخْتُ وكررتُ ، تُجريها مجرى السّارق حين نونتَ ، على سعة الكلام ...

ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَميئة :

لمّا رأتْ ساتيدما استعبرتْ　　　للّه درُّ اليومَ من زارها

وقال أبو حيَّة النُّمَيْريُّ :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً　　　يَهوديٍّ يقارب أو يُزيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل .

ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصـ　　　ـيِّ ولا نُرامي بالحجارهْ

إلا عُلالَةَ أو بُدا　　　هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزاره

وقال ذو الرمّة :

كـأنَّ أصـواتَ مِـنْ إيغالِهـنّ بنـا

أواخِـرِ المَيْسِ أصواتُ الفـراريجِ

فهذا قبيـح »(١) .

أما في النثر فمنعوه مطلقًا ، ووقفوا من قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زُيِّـن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهـم شركائِهم ﴾ (٢) ، وقـراءة بعـض السلـف : ﴿ فـلا تحـسبن اللّـهَ مخلـفَ وعدَه رسلِـه ﴾ (٣) موقفًا غير منصف ، وإليك بعضًا مما قالوه في ذلك :

قـال الفـراء : « وليس قـول من قـال : (مـخلفَ وعـدَه رُسُلِـه) ولا (زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِـهم) بشيء »(٤) .

وقال أبو جعفر النحـاس : « فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن »(٥) .

وقال ابن خالويه : « والحجة لمن قرأه بضم الزاي : أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله . ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم

---

(١) الكتاب ١٧٦/١ .

(٢) الأنعام : ١٢٧ .

سبق تخريج هذه القراءة .

(٣) إبراهيم : ٤٧ .

الكشاف ٥٤٤/٢ ، البحر المحيط ٤٢٥/٥ ، والمحرر ٢٦٦/٨ .

(٤) معاني الفراء ٨١/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ .

ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم . وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر ... وإنما عمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فأتبع الخط »[١] .

وقال أبو علي الفارسي : « هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عُدِلَ عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة ، ... ، وإنما جاز - أي الفصل - في الشعر »[٢] .

وقال مكي بن أبي طالب : « هذه القراءة فيها ضعف ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر ، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف ، لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد . فإجازته في القرآن أبعد »[٣] .

وقال الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجًا مردودًا . كما سَمُجَ ورُدَّ :

* زجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه *

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء » [٤].

---

(١) الحجة لابن خالويه ص : ٨١ .

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ٣/٤١١ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٤ .

(٤) الكشاف ٢/٦٧ .

وقال أبو البركات الأنباري:«هذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع»[١].

وقال ابن عطية : « هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل في مثل هذا إلا في الشعر ... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام »[٢] .

وقال الرضي : « فقراءة ابن عامر ليست بذاك ، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين »[٣] .

وقال القرطبي : « قال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي : قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية ، وهي زلة عالم ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ، وردّ قوله إلى الإجماع ، وكذلك يجب أن يُرَد من زلّ منهم أو سها إلى الإجماع ، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب »[٤] .

هذه بعض أقوالهم وسيأتي الرد عليها .

وممن ذهب هذا المذهب في رد الفصل بين المتضايفين : البصريون ، كسيبويه[٥] ، والمبرد[٦] ، وابن السراج[٧] ، والنحاس[٨] ، والسيرافي[٩] ،

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣/١ .

(٢) المحرر الوجيز ١٥٨/٦ .

(٣) شرح الرضي ٢٦١/٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧ .

(٥) الكتاب ١٧٨/١ .

(٦) المقتضب ٣٧٦/٤ .

(٧) الأصول في النحو ٢٢٦/٢ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ .

(٩) شرح الكتاب ٢١٩/٢ .

والفارسي[١] ، وابن جني[٢] ، وتبعهم في هذا من الكوفيين : الفراء[٣]، وثعلب[٤]، واختار هذا المذهب الزمخشري[٥] ، والرضي[٦] ، وابن أبي الربيع [٧].

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا سواء كان ذلك الفصل بالظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما ، وسواء كان الفاصل أجنبيًا أو غير أجنبي ، فيجوز أن تقول : (كُتِبَتْ الرسالةُ بأناملِ أمسِ زيدٍ) ، و (أعجبني كتابةُ في المدرسةِ عمروٍ) ، كما يجوز أن تقول : سقى أحواضَ المطرُ البستانِ) ، و (أصلح سيارةَ الميكانيكيُّ الرجلِ) .

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين عامة[٨] ، وفيه نظر ؛ لأن الفراء[٩] وثعلب[١٠] قد منعا ذلك وخصًا ما وقع منه بالشعر فقط .

المذهب الثالث :

فرّق أصحاب هذا المذهب بين نوعين من الفواصل : فواصل أجنبية عن المضاف والمضاف إليه ، أي : لا تعلق لها بهما لفظيًا أو معنويًا ، وأخرى غير

---

(١) البغداديات ص : ٥٦١ – ٥٦٢ .

(٢) الخصائص ٢/٤٠٤ – ٤٠٦ .

(٣) معاني الفراء ١/٨١ .

(٤) مجالس ثعلب ١/١٢٥ – ١٢٦ .

(٥) الكشاف ٢/٦٧ ، والمفصل ص : ٩٩ – ١٠٢ .

(٦) شرح الرضي ٢/٢٦١ .

(٧) البسيط ٢/٨٨٩ .

(٨) الارتشاف ٤/١٨٤٦ ، الهمع ٤/٢٩٤ ، وحاشية الخضري ٢/٤١ .

(٩) معاني الفراء ١/٨١ .

(١٠) مجالس ثعلب ١/١٢٥ – ١٢٦ .

أجنبية عنهما أي لها تعلق بهما لفظيًا أو معنويًا ، فما كان من النوع الأول فغير جائز في سعة الكلام ، بل هو مختص بالضرورة الشعرية فقط ، وما كان من النوع الثاني فجائز في سعة الكلام والشعر .

وابتكر هذا المذهب إمام المتأخرين ابن مالك[١] - رحمه الله - ، وتبعه من جاء بعده كأبي حيان[٢] ، والسلسيلي[٣] ، وابن هشام [٤] ، وابن عقيل[٥] ، والأشموني[٦] ، والأزهري[٧] ، والسيوطي[٨] ، والصبان[٩] ، والخضري[١٠] ، وغيرهم .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بدليلين هما :

الأول : السماع : فقد اطرد عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الأصل في التركيب الإضافي أن يلي المضاف إليه المضاف مباشرة وبدون فاصل لأنه جزء منه بل هو من تمام معناه .

والثاني : قاعدة توجيهية وهي قاعدة التضام والتلازم فالمضاف إليه ملازم للمضاف ومتمم لمعناه وكذلك المضاف ، فهما بمنزلة الاسم الواحد « لأنه يعرفه ويفصله من غيره ويخصصه من بين سائر جنسه ، فنزلت الإضافة لذلك

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣ .

(٢) الارتشاف ١٨٤٣/٤.

(٣) شفاء العليل ٧٢٤/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٩٦/١ .

(٥) المساعد ٣٦٧/٢ .

(٦) شرح الأشموني ١٧٩/٢ .

(٧) شرح التصريح ٥٧/٢ .

(٨) الهمع ٢٩٤/٤ .

(٩) حاشية الصبان ٤١٧/٢ .

(١٠) حاشية الخضري ٤١/٢ .

منزلة الألف واللام ، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد ، ولذلك لا يفصل بينهما »[١] .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد اعتمدوا على السماع ؛ لأنه ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر والشعر .

فمن وروده في النثر قراءة ابن عامر السابقة ، وقراءة بعض السلف : ﴿ فلا تحسبن اللّه مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾ [٢].

وحديث رسول اللّه – صلى اللّه عليه وسلم – : « هل أنتم تاركو لي صاحبي »[٣] .

وروى أبو عبيدة : « إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ – واللّهِ – ربِّها –» .

ومن وروده في كلام العرب قول بعضهم : « ترك يومًا نفسِك وهواها ، سعى لها في رداها »[٤] .

أما الشعر فكثير ، وستذكره الباحثة عند ذكرها استدلال أصحاب المذهب الثالث . وأما أصحاب المذهب الثالث فقد اعتمدوا على السماع بمستوياته المختلفة : من قراءات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وكلام العرب شعراً ونثرًا .

فمثال النوع الأول غير الجائز في سعة الكلام بل هو مختص بالضرورة الشعرية ما يلي :

١ – أن يكون الفاصل أجنبيًا لا تعلق له بمعمول المضاف سواء كان ظرفًا كقول أبي حية النميري :

---

(١) البسيط ٨٨٩/٢ .

(٢) إبراهيم : ٤٧ .

(٣) أخرجه البخاري ٦٧/٥ ، ٦٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ .

كما خُـطَّ الكتابُ بـكفِّ يومًا　　　يهـــوديٍّ يقـــارب أو يزيـــل[١]

ففصل بـ (يومًا) بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) ، وهو - أي : الظرف (يومًا) - أجنبي عن المضاف .

أو كان فاعل الأجنبي كقول الأعشى :

أنجـب أيـام والـــداه بـــه　　　إذْ بخـلاه فنعـم ما بخـــلا [٢]

الأصل : أنجب والداه به أيام إذ بخلاه ، ففصل بفاعل أنجب وهو والداه بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ بخلاه) وهو أجنبي عنهما .

أو كان مفعولاً به كقول جرير :

تسقى امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِها

كما تضمّــن ماء المزنـــة الرَّصَفُ [٣]

أي : تسقى ندى ريقتها المسواكَ .

٢ - أن يكون الفاصل فاعل المصدر المضاف إلى مفعوله كقول الشاعر:

ما إن رأينا للهوى من طبٍّ　　　ولا عدمنا قهـرَ وجدٌ صَـبٍّ [٤]

والأصل : ولا عدمنا قهر صب وجد .

ففصل بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صب) بفاعل المضاف (وجد) - وهو مصدر - .

---

(١) الكتاب ١/١٧٩ ، المقتضب ٤/٣٧٧ ، الخصائص ٢/٤٠٥ ، الإنصاف ٢/٤٣٢ ، وشرح المفصل ١/١٠٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٧٤ ، أوضح المسالك ٢/٣٩٨ ، وشرح التصريح ٢/٥٨ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٧٤ ، أوضح المسالك: ٢/٣٩٩ ، وشرح التصريح ٢/٥٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٧٤ ، أوضح المسالك ٢/٤٠٠ ، المساعد ٢/٣٧٠ ، والأشموني ٢/١٨٧ .

٣ - أن يكون الفاصل نعتاً للمضاف كقول معاوية - رضي الله عنه -:

نجوتَ وقد بلَّ المراديُّ سيفَه
من ابن أبي شَيخِ الأباطحِ طَالبِ (١)

والأصل : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ففصل بـ (شيخ الأباطح) وهو نعت المضاف بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) .

٤ - أن يكون الفاصل نداءً ، ومنه قول الراجز :

كأن برذون أبا عصام
زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجام (٢)

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام ففصل بـ (أبا عصام) وهو نداء بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيدٍ) .

ومثال النوع الثاني الجائز في سعة الكلام والشعر :

١ - أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ (٣) ، وكقول أبي جندل الطَّهوي - يصف جراداً - :

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ
بالقاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحَالِجِ (٤)

ففصل بـ (القطن) وهو مفعول المصدر (فرك) بين المضاف (فرك) والمضاف إليه (المحالج) الذي هو فاعل للمصدر .

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، أوضح المسالك ٤٠١/٢ ، الأشموني ١٨٥/٢ ، والهمع ٢٩٦/٤ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، أوضح المسالك ٤٠٢/٢ ، الأشموني ١٨٦/٢، الهمع ٢٩٦/٤ ، وشرح التصريح ٦٠/٢ .

(٣) الأنعام : ١٣٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢ .

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تركُ يومًا نفسِك وهواها سعى لها في رداها » .

٢ - أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فلا تحسبن اللّهَ مخلفَ وعدَه رُسُلِه ﴾ (١) أو ظرفًا كقوله عليه السلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » .

وقول الشاعر :

فَرِشْنِي بخير لا أكونُ ومِدْحَتِي

كناحتِ يومًا صخرةٍ بِعَسِيلِ (٢)

٣ - أن يكون الفاصل قسمًا ، ومنه ما رواه الكسائي عن بعض العرب : هذا غلامُ - واللّه - زيدٍ ، وكقول بعضهم فيما رواه أبو عبيدة : « إن الشاة لتجتر فتسمعُ صوتَ - واللّهِ - ربِّها » .

وهكذا ترى أصحاب هذا المذهب وعلى رأسهم ابن مالك قد اعتمدوا على خصائص التراكيب والعلاقات التي تربط بين أجزائها ، ذلك أن التراكيب النحوية تتكون من كلمات وعلائق لفظية ومعنوية تربط بعضها ببعض بحيث يكون التركيب متماسكًا وكأنه سلسلة تأخذ كل حلقة فيها بحجز الأخرى فبهذا أجازوا الفصل - مثلاً - بين المضاف والمضاف إليه بشرط أن يكون الفاصل غير أجنبي عن المضاف ويكون المضاف غير محض كأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ونحوه . فإن أضيف هذا المضاف إلى فاعله أو مفعوله وفصل بينهما بفاصل وهو أحد معمولات ذلك المضاف ، فبذلك يكون هذا

---

(١) إبراهيم : ٤٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٧٣ ، أوضح المسالك ٢/٣٩٧ ، المساعد ٢/٣٦٨ ، والأشموني ٢/١٨٢ .

التركيب متعلقًا بعلائق معنوية ولفظية ، ومن هنا فرّق ابن مالك – رحمه الله – في حكمه على السماع فأجاز السماع في السعة إن كانت بين تراكيبه علائق معنوية أو لفظية أما إن كان الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا فخصه بالضرورة الشعرية .

وفرَّق ابن مالك في حكمه بين ما كثر وشاع في لسان العرب كالقسم مثلاً وبين ما قل فالأول أجازه في سعة الكلام والشعر ، أما الثاني فقصره على الضرورة الشعرية .

وكان مبتكرًا في هذه المسألة إذ أتى برأي جديد لم يسبق إليه – وذلك فيما بحثت – وتابعه الخالفون من بعده فيه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك وتابعه الخالفون من بعده من قبول السماع ومراعاة خصائص التراكيب .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك دافع عن قراءة ابن عامر قائلاً :

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر [١]

وقال أيضًا : « وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر – رضي الله عنه – : ﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ [٢] لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدًا على ما

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ .

(٢) الأنعام : ١٣٧ .

وصفته به ، أن أحد شيوخه الذين عوَّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان – رضي اللّه عنه – ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسَّن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه . وأيضًا فقد فصل في قول النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) بالجار والمجرور، والمضاف إليه اسم فاعل، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز ، ولذلك قلّت نظائر : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وكثرت نظائر : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) ، فمنها قول الطِّرمَّاح :

يَطُفْنَ بحوزيِّ المراتعِ لم تُرَعْ

بواديهِ من قرْعِ القِسِيَّ الكَنَائنِ ... »[1] .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢٧٦/٣ .

٢٤ - إعمال المصدر المحدود والمجموع .

قال ابن مالك : « وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء ، ... فلا يقال : (عجبت من ضربتك زيداً) . فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه ، وكذا المجموع حقه ألا يعمل ، ... فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه وأنشد أبو علي في التذكرة شاهداً على إعمال المحدود قول الشاعر :

يحايي بــه الجَلْـد الــذي هــو حازمٌ
بضربـةِ كفَّيـه المــلا نفــسَ راكـــبِ

ومن كلام العرب : (تركْتُهُ بملاحس البقر أولادَها) ، فأعمل (ملاحس) وهو جمع ملحس بمعنى : لَحْس ، ومثله قول الشاعر :

قـد جــرَّبـوه فمــا زادت تجاربُـهــم
أبا قـدامـــة إلا المجـــد والفَـنَـعا ... »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جماعة من النحاة إلى قبول ما سمع من إعمال المصدر المحدود والمجموع مع عدم القياس عليه .

وممن ذهب هذا المذهب ابن عصفور[٢] ، واختاره ابن مالك[٣] .

وذهب آخرون إلى منع ذلك ، وأوّلوا ما ظاهره يقتضي ذلك الإعمال .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ .
(٢) المقرب ص : ١٩٧ .
(٣) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، ١٠١٦ ، وشرح التسهيل ١٠٧/٣ ، ١٠٨ .

وممن ذهب هذا المذهب أبو الحسن بن سيده[١] ، واختاره أبو حيان[٢] .

ومن الجدير بالذكر أن لإعمال المصدر شروطًا وهي كالتالي :

أولاً : أن يكون مظهرًا فإن أضمر لم يعمل ، فلا تقول : (ضربي زيدًا قبيح و هو عمرًا حسنٌ) على أن يكون (عمرو) متعلقًا بـ (هـو) .

ثانيـًا : أن يكون مفردًا فإن ثني أو جمع لم يعمل ، فلا تقول : (عجبت من ضَـرْبَـيك زيدًا) . وفي الجمع خلاف بينته المسألة .

ثالثـًا : ألا يكون مصغرًا ، فلا تقول : (عجبت من ضُـرَيْبِك زيدًا) .

رابعًا : ألا يكون محدودًا بالتاء فلا تقول : (عجبت من ضربتك زيدًا) وفيه خلاف بينته المسألة .

خامسًا : ألا يعقب بتابع قبل أن يستوفى متعلقاته فلا تقول : (عجبت من ضربك الشديد زيدًا) .

سادسًا : ألا يكون مفصولاً عـن معمولـه ، ولهذا رُدَّ على من قال في : ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾[٤] : إنه معمول لرجعه ؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

سابعًا : ألا يكون مؤخرًا عنه فلا تقول : (أعجبني زيدًا ضربك) .

ثامنـًا : ألا يكون محذوفًا ، وبهذا ردوا على من قال في : (مالَكَ وزيـدًا) إن التقدير : وملابستك زيدًا .

---

(١) انظر رأي أبي الحسن في : الارتشاف ٢٢٥٨/٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٥٨/٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٠٨/٣ ، الارتشاف ٢٢٥٨/٥ ، شرح شذور الذهب ص : ٣٨١ ، وشرح قطر الندى ص : ٢٨٤ .

(٤) الطارق : ٩ .

تاسعًا : أن يصح أن يحل محله فعل مع (أنْ) أو فعل مع (ما) ، فمثال الأول : (أعجبني ضربك زيدًا) ، ومثال الثاني : (يعجبني ضربُكَ عمرًا) .

أما من منع إعمال المصدر المحدود والمجموع فقد استدل على منع إعمال الأول بأن دخول التاء عليه ، التي تدل على المرة ، يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال ، وتغيره عن صيغته التي اشتق الفعل منها(١) ، واستدل على منع إعمال الثاني بأن لفظه ، وهو مجموع ، يغاير لفظ المصدر الذي هو أصل الفعل والفعل مشتق عنه .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماع الفصيح الوارد عن العرب شعرًا ونثرًا ، فمن إعمال المحدود قول الشاعر :

يحايي بـه الجَلْدُ الـذي هـو حازمٌ
بضربةِ كفَّيه المـلا نفسَ راكبِ (٢)

ومن إعمال المجموع قول العرب : (تركته بملاحس العرب أولادَها)(٣) .
ومنه قول الشاعر :

قد جرَّبوه فمـا زادت تجاربُهم
أبا قدامـة إلا المجد والفَنَعا(٤)

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٨/٣ .

(٢) انظر الشاهد في : شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، شرح التسهيل ١٠٨/٣ ، المساعد ٢٢٨/٢ ، شرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، الهمع ٥٦/٥ .

(٣) انظر الشاهد في : مجمع الأمثال للميداني ١٨٤/١ .

(٤) انظر الشاهد في : الخصائص ٢٠٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢ ، شرح التسهيل ١٠٧/٣ ، وشرح الأشموني ٢٠٣/٢ .

ومثله قول الآخر :

إنَّ عــــداتَــك إيانا لآتيـــــةٌ حقّاً وطيّبة ما نفسٌ بموعودِ (١)

واجتمع الإعمال فيهما في قول الشاعر :

كأنَّــكَ لــم تُــنْبـأ ولـم تـكُ شـاهـداً

بلائـــي وكرَّاتـــي الصنيـعَ ببيطَـــرا (٢)

وردّ المانعون هذا السماع لشذوذه(٣) ، وأولوا ما ظاهره يقتضي ذلك على النصب بمضمر ، والتقدير : (لحست أولادها) . .

قال أبو حيان :« ويؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعًا »(٤).

وردّ ابن مـالك دليل المانعين المتضمن زوال صـيغـة المصدر الأصليـة عند الجمع قائلاً : « بخـلاف الجمع فإن صيغتـه وإن زال معها الصيغـة الأصلية فإن المعنى معـها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف »(٥) .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : قبوله السمـاع الوارد عن العرب – وإن كـان شـاذاً – ، ومنع القياس عليه . قال :

ورب محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد قبل (٦)

---

(١) شرح التسهيل ١٠٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٧/٣ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، والهمع ٦٥/٥ .

(٤) الارتشاف ٢٢٥٨/٥ .

(٥) شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢ .

وقولـه في إعمال المحـدود : « فـإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه »[١] .

وقولـه في إعمال المجموع : « فـإن ظفـر بإعمالـه مجموعًا قبل ولم يقس عليـه »[٢] .

ثانيـًا : إذا كان الحكم شاذًا ، لكنه معضدٌ بسماع فصيح فإن ابن مالك يقبله مراعاة للسماع المروي عن ثقات العرب .

قـال ابن مالك : « فإن روي مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه »[٣] .

ثالثـًا : تقصيه الشواهد الشعرية من كتب النحاة الذين سبقوه فمن ذلك قوله : « وأنشد أبو علي في التذكرة شاهدًا على إعمال المحدود »[٤] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون من قبول السماع مع قلته مما كان فيه إعمال المصدر المجموع والمحدود بالتاء ، بالإضافة إلى احتياج المانعين إلى تأويل السماع المعارض لقواعدهم ، ولا شك أن عدم تأويل السماع أولى من تأويله .

* * *

(١) المصدر نفسه ٢/١٠١٥ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٥ .

٣٥ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول .

قال ابن مالك : « إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فأضيف إلى واحد نُصِب ما سواه ، فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضي فالنصب بفعل محذوف ، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظان زيدٍ أمسِ فاضلاً) . فإن (فاضلاً) يتعين نصبه بـ (ظان) لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أوّل مفعوليه ، وثاني مفعولي : (ظان) وذلك لا يجوز ؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) لا يجوز »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي واقتضى أكثر من مفعول وأضيف إلى أحدهما نحو قولك : (هذا ظانُّ زيدٍ أمس قائمًا) فذهب الجرمي[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، والجمهور[٤]، واختاره ابن مالك[٥] إلى أن (قائمًا) منصوب بفعل مضمر دل عليه اسم الفاعل الماضي المذكور، والتقدير : ظَنَّه قائمًا .

وذهب السيرافي ، والأعلم ، وابن أبي العافية ، وأبو جعفر بن مضاء[٦] ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٥/٢ .

(٢) انظر رأي الجرمي في : الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٣) الإيضاح ص : ١٣٥

(٤) انظر : شرح التسهيل ٧٨/٣ ، الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٤٤/٢ ، شرح التسهيل ٧٨/٣ .

(٦) انظر رأي السيرافي ، والأعلم ، وابن أبي العافية ، وابن مضاء في : الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، شرح الجزولية الكبير ٨٧٩/٢ ، والمساعد ١٩٨/٢ .

والأستاذ أبو علي الشلوبين[١] ، واختاره ابن عصفور[٢] إلى أن قائمًا منصوب باسم الفاعل المذكور نفسه وإن كان ماضيًا .

أما من منع إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول فقد استدل بأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الفعل المضارع وشابهه لفظًا في حركاته وسكناته ، قال ابن أبي الربيع : « ... وإنما عمل بأمرين : أحدهما : المعنى ، والآخر : الشبه من جهة اللفظ ؛ لأنه جارٍ على الفعل في الحركات والسكنات ، ... ، وكذلك قولهم : هذا ضاربُ زيدٍ غداً ، هو بمنزلة : هذا يضرب زيداً غداً في المعنى » [٣].

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن المنصوب بعد اسم الفاعل لو أضمر له ناصب للزم حذف أوّل المفعولين وثاني مفعولي اسم الفاعل (ظان) ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) .

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين : « ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاقتصار على أحد المفعولين في الظن إذ لا يجوز أن يقال في (ظان) : إنه متعد إلى مفعول آخر غير هذا الذي نصبه المضمر مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي بمعنى المضي ؛ لأن ذلك رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاقتصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز »[٤] .

---

(١) شرح الجزولية الكبير ٨٧٩/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥/٢ .

(٣) البسيط ١٠١٢/٢ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٨٧٩/٢ .

ثانيـًا : شبه اسم الفاعل الماضي المضاف بالمحَلى بأل والمنون ، قال ابن مالك : « أجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأوّل شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون »[١] .

ثالثـًا : أن إعمال اسم الفاعل معضد بقول العرب : (هو ظانٌ زيدٍ أمسِ فاضلاً) .

وضعف المانعون ما استدل به المجيزون من تشبيه اسم الفاعل المحلى بأل أو المنون ، قال ابن مالك : « والتعليل بشبه المضاف بذي الألف واللام ضعيف ؛ لأن عمل ذي الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة ، ووجوب تأوله لذلك بفعل ، والمضاف بضد ذلك » [٢].

إضافة إلى أن هذه الإضافة ستكون كإضافة الاسم الجامد . قال ابن مالك أيضًا : « وأما (ظان) فليست إضافته على نية العمل ، فيطلب مفعولاً ثانيًا ولكن إضافته كإضافة اسم جامد » [٣].

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أن من ظواهر استعمال السماع عند ابن مالك تقوية السماع بالقياس .

ثانيـًا : أن ابن مالك يقوي بعض الآراء بالسماع ومع هذا فهو يذهب إلى خلاف ما يقويه .

ولعل الصواب ما ذهب إليه المجيزون من جواز إعمال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى المضي ؛ للأسباب التالية :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٧٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٧٨/٣ .

أولاً : أن السماع يعضده ، قال ابن مالك : « ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم : (هو ظانٌّ زيدٍ أمس فاضلاً) »[١] .

ثانيًا : أن القول : إن ناصب المفعول الثاني هو اسم الفاعل المذكور لا يؤدي إلى تقدير ، بخلاف القول : إن ناصبه فعل مضمر فإنه يؤدي إلى تقدير ، ومن المعلوم ، أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

ثالثًا : أن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ، فجاز عمله بتلك المضارعة ، لذلك يجوز عمل الاسم الذي في معناه بها ، قال ابن يعيش : « والجيد أن يكون منصوبًا بهذا الاسم ؛ وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ... ولذلك بني على حركة فكما ميز الفعل الماضي بتلك المضارعة بأن بني على حركة كذلك أعمل الاسم الذي في معناه عملاً دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع فكما أعطوا الفعل الماضي حظًا بالشبه وهو بناؤه على حركة كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظًا من العمل وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني »[٢] .

* * *

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ٧٧/٦ .

٢٦ - جـر معمول الصفة المشبهة .

جر معمول الصفة المشبهة ، إن أضيف إلى ضمير الموصوف ، والصفة غير مقرونـة بـ (أل) نحو : (هـو حسـنٌ وجهِـه) صـحيحٌ ، قال ابن مالـك : « وهو الصحيح لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع : (صفر وشاحِها) ... ومع جوازه ففيه ضعف »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجاز سيبويـه[٢] ، وجميع البصريين[٣] جـر معمول الصفة المجردة مـن (أل) ، إن أضيف إلى ضمير الموصوف على قبح في ضرورة الشعر فقط ، وأجازه الكوفيون[٤] في السعة بلا قبح ، ومنعه المبرد[٥] وابن بابشاذ[٦] مطلقًا في الشعر وغيره ، وتأوّلا ما جاء في الشعر ، واختار ابن مالك[٧] الجواز في الشعر والنثر على ضعف ، ووافقه أبو حيان[٨] ، وابن عقيل[٩]، والأشموني[١٠]، وخالد الأزهري[١١] ، وغيرهم .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) الكتاب ١٩٩/١.

(٣) شرح الرضي ٤٣٦/٣ .

(٤) انظر رأي الكوفيين في : شرح الرضي ٤٣٦/٣ ، الارتشاف ٢٣٥٣/٥ ، والهمع ٩٨/٥ .

(٥) المقتضب ١٦١/٤ .

(٦) انظر رأي ابن بابشاذ في : شرح الرضي ٤٣٧/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٣ .

(٨) الارتشاف ٢٣٥٤/٥ .

(٩) المساعد ٢١٨/٢ .

(١٠) شرح الأشموني ٢٥٤/٢ .

(١١) شرح التصريح ٨٤/٢ .

فأما من أجاز : (هو حسنُ وجهِه) فقد استدل بالسماع الشعري والنثري الفصيح .

فمن وروده شعراً قول الشاعر :

أقامت على رَبْعَيْهما جارتا صَفًّا

كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا (١)

ومن وروده في فصيح النثر : قول النبي – صلى الله عليه وسلم – في حديث أم زرع : « صِفرُ وشاحِها »(٢) .

وفي حديث الدجال : « أعورُ عينِه اليمنى »(٣) .

وفي وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – : « شثنُ أصابعه »(٤) .

وأما من منع : (هو حسنُ وجهِه) فقد استدل بأن ذلك من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، أضف إلى ذلك ما يؤدي إليه هذا التركيب من اجتماع ضميرين .

قال الرضي : « ومنعها ابن بابشاذ ، مستدلاً بنسج العنكبوت(٥) ، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه »(٦) .

وقال أبو حيان : « ومنع المبرد الجر ، وتلقفنا عن شيوخنا أن ما تكرر فيه

---

(١) انظر في : الكتاب ١/١٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨ .

(٢) حديث أم زرع أخرجه مسلم ١٥/٢١٢ ،. قال ابن برهان ٣/١٢ : « صفر وشاحها بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكان وشاحها خال » .

(٣) أخرجه البخاري في اللباس : ٦٨ ، ومسلم في الفتن : ١٠٠ .

(٤) أخرجه البخاري في اللباس : ٦٨ . وشثن أصابعه : أي غليظها ، انظر مادة « شثن » في اللسان .

(٥) إضارة إلى ضعف ما استدل به ابن بابشاذ . وقال بهذا الرأي المبرد قبل ابن بابشاذ . انظر شرح الأشموني .

(٦) شرح الرضي ٣/٤٣٧ .

الضمير من المسائل أو عري منه فهو ضعيف »[١] .

وردّ المانعون ما استدل به المجيزون من سماع شعري ، وأوّله المبرد[٢] بعود الضمير في مصطلاهما في البيت الشعري السابق على الأعالي باعتبار أنها مثناة في المعنى .

وردّ المجيزون هذا التأويل بأن الأخذ بالظاهر أولى من التأويل ، إضافة إلى ضعف ذلك التأويل لفظًا ومعنى ، قال ابن يعيش : « مذهب سيبويه واستدلاله صواب لأنه الظاهر وما ذكرناه تأويل على خلاف الظاهر والأخذ بالظاهر هو الوجه »[٣] .

وقال ابن عصفور : « والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل ، وأما فساد المعنى فإنَّه يكون المعنى إذ ذاك : جونتا مصطلى الأعالي ، والمصطلى في الحقيقة إنما هو للجاريتين لا للأعالي »[٤] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون ، وتابعهم فيه ابن مالك واللاحقون من بعده ؛ لصحة وروده في فصيح الكلام .

---

(١) الارتشاف ٥/٢٣٥٣ .

(٢) المقتضب ٤/١٦١ .

(٣) شرح المفصل ٦/٨٧ .

(٤) شرح الجمل ٢/٣٤ .

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : « وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث »[١] .

وأضاف قائلاً في (شرح التسهيل) : « فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال : (مررت برجلٍ حسن وجهِه) . وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه ، ... ، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقًا »[٢] .

وقال أبو حيان : « وقد نظمت هذا الذي تلقفناه في أرجوزتي المسماة (غاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب) ولم تكمل فقلت :

ونحو داجي شعرِه قد وردا   نثرا ونظما فاترك المبردا ... »[٣] .

وقال ابن عقيل : « والصحيح جوازه على قلة كما ذهب إليه المصنف »[٤].

وقال الأشموني : « وأجازه الكوفيون في السعة ، وهو الصحيح »[٥] .

وقال خالد الأزهري : « وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث » [٦].

ويلحظ في استدلالات ابن مالك السابقة ، ورأيه فيها ما يلي :

أولاً : تعد الفصاحة من درجات قبول السماع عند ابن مالك .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٩٥/٣ .

(٣) الارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

(٤) المساعد ٢١٨/٢ .

(٥) شرح الأشموني ٢٥٤/٢ .

(٦) شرح التصريح ٨٤/٢ .

ثانيًا : سبقه إلى سماع لم أجده عند غيره في هذه المسألة .

ثالثًا : تأثر الخالفين برأيه واستدلاله السماعي وبناء آرائهم بمقتضى ذلك السماع .

رابعًا : ظهور الفرق بين ابن مالك والكوفيين في استعمال السماع ، حيث إن الكوفيين يقبلون السماع وإن خالف القاعدة النحوية ويقيسون عليه ، أما ابن مالك فإنه يقبل السماع المخالف للقاعدة النحوية ولا يقيس عليه ؛ لضعفه إذ يرى أن هذا السماع لم يصل إلى مستوى من الكثرة يعتمد عليه ، قال : « ومع جوازه ففيه ضعف »(١) .

خامسًا : احتجاجه بالحديث النبوي الشريف وأثره في بناء آرائه حتى وإن خالف القاعدة النحوية على عكس النحاة الذين وقفوا من الاحتجاج بالحديث موقفًا سلبيًا .

* * *

٢٧ - الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور(*).

قال ابن مالك : « وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢ .

(*) الكتاب ٧٣/١ ، المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول في النحو ١٠٧/١ ، البغداديات ص : ٢٠٣ ، المفصل ص:٢١٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ ، شرح المفصل ١٥٠/٧ ، شرح جمل الزجاجي ٤٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ ، شرح التسهيل ٤٠/٣ ، شرح عمدة الحافظ ٧٤٧/٢ ، شرح الرضي ٣٠٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، شرح الأشموني ٢٧١/٢ ، الهمع ٤٠/٣ ، وحاشية الصبان ٣٤/٣ .

وقَــالَ نبـيُّ المســـلمين تـقـدَّمُــوا
وأحْبِــبْ إلينا أنْ تكــونَ المقـدَّما ... »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين ، وسيبويه ، والأخفش في أحد قوليه ، وابن السراج ، والزمخشري إلى منع الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف وعديله الجار والمجرور إذا تعلقا بهما ولا خلاف في المنع إذا لم يتعلقا بهما[٢] .

قال سيبويه – رحمه اللّـه – : « وذلك قولك : ما أحسن عبداللّه . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبداللّه ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به . لا يجوز أن تقدم عبداللّه وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئًا عن موضعه ، ولا تقول فيه : (ما يحسن) ، ولا شيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا »[٣] .

ويلحظ في هذا النص أن سيبويه لم يصرح في منع الفصل بشيء ، وإنما صرّح بمنع تقديم المتعجب منه على (ما) قال ابن يعيش : « فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم (ما) في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف »[٤] .

وقال ابن مالك : « وقال السيرافي في قول سيبويه : (ولا تزيل شيئًا عن موضعه) : إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه »[٥] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

(٢) انظر : شرح عمدة الحافظ ٧٥٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٢ .

(٣) الكتاب ٧٣/١ .

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ .

ونقل الصيمري المنع عن سيبويه[١] .

وقال أبو علي الفارسي : « ليس لسيبويه فيه نص »[٢] .

وقال المبرد : « ولو قلت : (ما أحسن عندك زيداً) ، و (ما أجمل اليوم عبدالله) – لم يجز ، وكذلك لو قلت : (ما أحسن اليوم وجه زيد ، و (ما أحسن أمس ثوب زيد) ، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة . وصار حكمه كحكم الأسماء »[٣] .

ويظهر في هذا النص المنع ، لكن الباحثة عثرت على نص آخر للمبرد في نفس كتابه (المقتضب) وفيه ما يفيد أنه قد أجاز هذا الفصل . قال المبرد: « وتقول: (ما أحسن إنساناً قام إليه زيد)، و (ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا كنحو : ما أقبح الرجل أن يشتم للناس تقديره : ما أقبح شَتْمَ الناس بمن فعله من الرجال »[٤] .

ونقل عنه المنع كثير من العلماء منهم ابن يعيش[٥] وأبو حيان[٦] .

فالظاهر أن له قولين في هذه المسألة .

وقال ابن السراج : « لا يجوز أن تقول : (ما أحسن في الدار زيداً) ، و (ما أقبح عندك زيداً) ، لأن فعل التعجب لا يتصرف »[٧].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

(٢) البغداديات ص : ٢٥٦ .

(٣) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٤) المصدر نفسه ١٨٧/٤ .

(٥) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٧٢/٤ .

(٧) الأصول في النحو ١٠٧/١ .

واستدل جمهور البصريين على منع الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقان بهما بدليل واحد وهو : ضعف فعلي التعجب وشبههما بالحروف في عدم التصرف . قال المبرد : « لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء »[١] .

وقال الصيمري : « لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل »[٢] .

ولهذا الضعف وقلة التصرف من قِبَل جملة التعجب. قال عنها ابن يعيش: إنها جملة مسكوكة جرت مجرى المثل « والتعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال والألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم : (الصيف ضيعت اللبن) »[٣].

أما الكوفيون والفراء والجرمي والمازني والزجاج وابن خروف والأستاذ أبو علي الشلوبين فقد أجازوا ذلك بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب .

واختار مذهبهم ابن مالك وتبعه أبو حيان .

قال ابن مالك : « وجواز الفصل بالظرف وعديله المتعلقين بفعل التعجب هو مذهب الجرمي والفراء وأبي علي الفارسي وهو اختيار ابن خروف والشلوبين »[٤] .

وقال أبو حيان : « فذهب الجرمي ، والفراء ، والأخفش في أحد قوليه ، والمازني ، والزجاج ، والفارسي ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل ، وهو الصحيح المنصور »[٥] .

---

(١) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

(٣) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٤) شرح العمدة ٧٥١/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤ .

واستدل الكوفيون ومن والاهم من نحاة البصرة على مثل عذا الفصل بالأدلة التالية :

أولاً : القياس وجاء من طريقين على النحو التالي :

١ - أن الفصل بين (نعم) و (بئس) ومعمولهما بالجار والمجرور يجيزه القياس كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ (١) فجواز الفصل هنا أحق وأولى ؛ لأن فعل التعجب أكثر تصرفًا في معموله من (نعم) و (بئس). قال أبو علي الفارسي : « ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و (بئس) كقوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ فإذا جاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ؛ لأنه أشد تصرفًا في معموله من (نعم) . ألا ترى : أنه يعمل في المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، ومعمول (نِعْمَ) على ضربٍ واحد ، إنما هو اسم منكور ، فهو لذلك أشبه بـ(عشرين) وما يبعد عن مشابهة الفعل ، فإذا جاز في (نِعْمَ) كان في التعجب أجوز»(٢).

٢ - أن الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور مغتفر ، مع أنهما كالشيء الواحد ، فالفصل هنا أحق وأولى مع أن فعلي التعجب والمتعجب منه ليسا كالشيء الواحد . قال ابن مالك : « وأما صحة هذا الفصل قياساً فمن قِبَل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى »(٣) .

ثانيـًا : النقل الثابت عن العرب نثرًا ونظمًا . فمن النثر قول عمر بن معديكرب - رحمه الله - : « للّه دَرُّ بني سليم ، ما أحسن في - الهيجاء

---

(١) الكهف : ٥٠ .

(٢) البغداديات ص : ٢٥٦ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١ .

لقاءها - ، وأكرم - في اللزبات - عطاءها ، وأثبت - في المكرمات - بقاءها ».
وروى أن عليًا - رضي الله عنه - مَرَّ بعمار فمسح التراب عن وجهه ، وقال : « أعزز عليّ - أبا اليقظان - أن أراك صريعًا مجدَّلاً » ، ففصل بين أعزز وأن أراك بعليٍّ و« أبا اليقظان » . وهذا مصحح الفصل بالنداء . ومن النظم قول بعض الصحابة - رضي الله عنهم - :

وقال نبيّ المُسْلمين تَقدَّموا
وأحْبِبْ إلينا أن تكون المُقدَّما

ومنه قول الآخر :

أُقيم بدار الحَزْمِ ما دام حَزْمُها
وأحر إذا حالتْ بأن أتَحوّلاَ

ومنه قول الآخر :

فصدّتْ وقالتْ بل تُريدُ فَضيحتي
وأحْبِبْ إلى قَلْبي بِها مُتغَضِّبا

ومنه قول الآخر :

خَليليّ ما أحْرَى بذي اللُّبِّ أنْ يُرى
صَبُوراً ولكن لاَ سبيلَ إلى الصبرِ

ومنه قوله :

حلُمت وما أشفَى لمَنْ غِيظ حلْمَه
فأضَ الذي عاداكَ خِلاًّ مُواليَا (١)

---

(١) انظر تخريج الشواهد السابقة في : شرح التسهيل ٣/٤١ .

ثالثـًا : مجيء هذا الفصل فـي الحرف ، وهـو أضعف من الفعل ، نحو : (إن بك زيداً مأخوذٌ) فالأولى أن يجوز ذلك مع الفعل . قال ابن يعيش: « واحتجوا بأن فعل التعجب ، وإن كان ضعيفًا ، فلا ينحط عن درجة (إنّ) في الحروف وأنت تجيز الفصل في (إنّ) بالظرف من نحو : (إنّ في الدار زيداً) ، و (ليت لي مثلك صديقًا) ، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز »[1] .

واعْتُرِضَ على هذا الدليل بأن الحرف بذلك الفصل قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى ؛ لشبهه بالفعل وحدث العكس بالنسبة إلى فعل التعجب .

ورد ابن عصفور هذا الاعتراض قائلاً : « فالجواب : أن فعل التعجب قويّ الأصل لأنّه فعل ، و (إنَّ) ضعيفة الأصل لأنها حرف ، فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة »[2] .

رأي ابن مالك :

اختار ابن مالك مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقان بهما .

وإذا فصل بغيرهما فلا يجيز ابن مالك ذلك الفصل قال : « وأجاز ابن كيسان الفصل بين أفعل والمتعجب منه بلولا الامتناعية ومصحوبها ، كقولك : ما أحسن لولا عبوسه زيدا . ولا حجة علا ذلك »[3] .

ولا يؤيد ابن مالك رأيًا بغير دليل ؛ لذلك استدل بكلام العرب نظمًا ونثرًا واستدل أيضًا بالقياس .

قال ابن مالك : « والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب ... »[4] .

وقال أيضًا : « فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من

---

(١) شرح المفصل ١٥٠/٧ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٩/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٤٣/٣ .
(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا »[١].

أما النظم فقد ذكر أربعة أبيات في (شرح الكافية الشافية) وزاد خامسًا في (شرح التسهيل) وقد سبق ذكرها جميعًا ، وأضاف في (شرح العمدة) ثلاثة أبيات وجميع الأبيات التي جاء بها لم يسبقه أحد في الاستشهاد بها ، وذلك فيما بحثت ، وهاك الأبيات الثلاثة التي ذكرها في (شرح العمدة) :

قال ابن مالك : « ومنها قول الآخر :

عاتَبْتني وما ألذُّ لدى الصبّ

عتابَ الحبيبِ يومَ التلاقي

... ومنها قول عبدالله بن سَبْرة حين قطعت يده في الغزو فعبر عنها بالجار :

وَيْ لِمَ جارٍ غَداةَ الروْعِ فارَقَنِي

أَهْوِنْ عَلَيَّ بِهِ إذْ بانَ فانْقَطَعَا

ومثله قول الآخر :

يَا صاحِ ما أحقَّ باللبيبِ

تجنُّب اللَّهو لَدَى المشيبِ » [٢] .

أما النثر فقد تنوع استدلال ابن مالك به حيث استدل بالحديث وأقوال العرب وكلام العلماء .

---

(١) شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(٢) شرح العمدة ٧٤٨/٢ .

فمن استدلاله بالحديث قوله : « وفي الحديث أن عليًا مرَّ بعمار – رضي الله عنهما – فمسح التراب عن وجهه ، وقال : (أعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدَّلاً) »[١] .

موطن الشاهد [عليّ] ففصل بين أعزز وأن أراك لعليّ .

وأما استدلاله بكلام العرب فقد وردت أمثلة له فيما سبق .

وأما استدلاله بقول العلماء فقد استدل بقول الأستاذ أبي علي الشلوبين -رحمه الله-، وهو المنتهى في العلم نقلاً وفقهًا .

قال ابن مالك : « قال الشيخ أبو علي الشلوبين – رحمه الله – : (حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله . والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور المنصور) هكذا قال الأستاذ أبو علي ، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهمًا »[٢] .

أما القياس فقد كان ابن مالك المنتهى فيه سواءً نقله عن سابقين ، أم اجتهد في الإتيان بقياس جديد وقد سبق ذكره .

وتعجب ابن مالك من الزمخشري حين منع هذا الفصل فذكر أدلة المجيزين ثم خالفهم بغير دليل ، وهذا يدل على أهمية الدليل عند ابن مالك، قال ابن مالك : « وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل : (وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق) ومن العجب اعترافه بنصرهم ، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل »[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ٢/٧٥٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٨ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك من جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بهما ؛ لما ذكر من الأدلة ولأنه يتوسع في الظرف وعديله الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ، قال ابن هشام : « أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : (كان – في الدار أو عندك – زيدٌ جالسًا) ، وفعل التعجب والمتعجب منه نحو : (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيدٍ) ، و (ما أثبت عند الحرب زيدًا) »(١) .

* * *

٢٨ - نِعْم وبِئْس بين الفعلية والاسمية(*) .

ذهب ابن مالك إلى أن (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فعلان خلافًا لمن زعم أنهما اسمان ، قال : « ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات ... وزعم الفراء ، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره ببنت : (واللّه ما هي بنعم الولد ، نصرُها بكاءٌ ، وبرُّها سرقة)(٢) ... ولا حجة في هذا ؛ لأنَّ حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول القائل :

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٤٥٥/٢ .

(*) انظر : الكتاب ٢٦٦/٣ ، المقتضب ١٤٠/٢ ، الأصول ١١١/١ ، الإنصاف ٩٧/١ م ١٤ ، التبيين ٢٧٤ م ٤٠ ، اللباب ١٨٠/١ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، شرح التسهيل ٥/٣ ، شرح الرضي ٢٣٨/٤ ، البسيط ٥٨٠/١ ، الارتشاف ٢٠٤١/٤ ، شرح الأشموني ٢٧٥/٢ ، شرح التصريح ٩٤/٢ ، والهمع ٢٥/٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص : ٩٩ ، التبيين ص : ٢٧٩ ، شرح المفصل ١٢٨/٧ ، شرح الجمل ٦٢,١ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

عَمْرُكَ ما لَيْلِي بنامَ صاحبُه

ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُــــه [١]

فيتأول ذلك بما يتأول هذا » [٢].

ويلحظ أن ابن مالك أبطل الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب البصريون والكسائي إلى أن (نِعْم) و (بِئْس) فعلان جامدان، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان[٣].

أما البصريون فقد استدلوا على فعلية نِعْم وبِئْس بما يلي[٤] :

أولاً : اتصال الضمير بهما كما يتصل بالأفعال فتقول : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، كما تقول : قاما ، وقاموا .

ثانيـاً : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما التي لم تقلبها العرب هاءً في الوقف كما تتصل بالأفعال ، فتقول : نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة دعد .

ثالثًا : بناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية .

وأما الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بما يلي[٥] :

---

(١) الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص : ١٠٠ ، التبيين ص : ٢٧٩ ، اللباب ١٨١/١ ، شرح الجمل ١٢٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(٣) معاني الفراء ٢٦٨/١ ، الإنصاف ١١٢/١ ، التبيين ص : ٢٧٤ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ١٠٤/١ ، التبيين ص : ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٥) انظر: الإنصاف ٩٧/١ ، التبيين ص : ٢٧٦ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

أولاً : دخول حرف الجر عليهما ، وحروف الجر تختص بالأسماء نحو قول الشاعر :

ألستُ بنِعْـمَ الجـار يُؤْلَـفُ بيتُـه

أخا قلّـةٍ أو مُعْدِمَ المـالِ مُصْرِما [١]

وحكي عن بعض العرب أنه لما بشر بمولودة قال : « والله ما هي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء وبرها سرقة »[٢] .

ثانيـاً : دخول حرف النداء عليهما ، والنداء من خصائص الأسماء ، فتقول : يا نعم المولى ونعم النصير .

ثالثـاً : عدم اقتران الزمان بهما ، فلا تقول : « نعم الرجل أمس » ، ولا « بئس الرجل غداً » .

رابعـاً : جمودهما وعدم تصرفهما دليل على اسميتهما ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال .

خامساً : دخول اللام عليهما إذا وقعا خبراً لـ (إنّ) فتقول : إنَّ زيداً لنعم الرجلُ ، وإنَّ عمراً لبئس الرجلُ .

سادساً : جاء عن العرب قولهم : نَعِمَ الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فَعِل .

وردّ البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي[٣] :

---

(١) أسرار العربية ص : ٩٧ ، وشرح المفصل ١٢٧/٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أسرار العربية ص : ٩٨ ، اللباب ١٨٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

أولاً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما مردود ؛ لتقدير الحكاية ولأن حرف الجر يدخل على الفعل في الحقيقة . كقول الشاعر :

* واللّه ما لَيْلِي بنامَ صاحبُه * (١)

والتقدير في قوله : « ألست بنعم الجار يؤلف بيته » « ألست بجار مقول فيه : نعم الجار » وكذلك في قول بعض العرب : « واللّه ما هي بنعم المولودة » « واللّه ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة » .

ثانياً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول حرف النداء عليهما مردود ؛ لأن المنادى إما أن يكون محذوفًا وبذلك يكون حرف النداء قد دخل على المنادى المحذوف لا على نِعْم و بِئْس .

والتقدير : يا أللّه نعم المولى ونعم النصير .

أو أن تكون « يا » دخلت للتنبيه فلا يحتاج إلى منادى .

ثالثاً : أن قولهم : إنهما اسمان لجمودهما وعدم اقتران الزمان بهما مردود ؛ إذ إن نعم وبئس موضوعتان لغاية المدح والذم فدلالتهما على الزمان مقصورة على الآن لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل .

رابعاً : أن قولهم : إنهما اسمان لدخول اللام عليهما إذا وقعا خبراً لـ(إنّ) مردود ؛ لأن هذه اللام واقعة في جواب القسم .

خامساً : أن قولهم : إنهما اسمان لورود مثال فعيل فيهما مردود ؛ إما بالشذوذ أو أن أصل نِعْم ، نَعِم بفتح فكسر ثم أشبعت الكسرة ياءً فنتج عنها هذا الوزن .

ورُدّ على أدلة البصريين من عدة جوانب هي :

---

(١) سبق تخريجه .

أولاً : افتقار نعم وبئس إلى الحدث والزمن وهما من أهم عناصر الفعل . قال ابن أبي الربيع : « فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث »[١] .

ثانيـًا : عدم تصرفهما إلى مضارع وأمر، والتصرف من أهم خصائص الأفعال .

ثالثـًا : عدم قبولهما كثيرًا من خصائص الأفعال نحو : تاء فعلت ، وياء فعلي ، ونون أقبلن ، قال ابن مالك :

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعليْ   ونونُ أقبلنَّ فعـلٌ ينجلـيْ [٢]

وذكر صاحب البسيط أنهما حرفان من حروف المعاني ، قال : « فأما (نِعْم) و (بِئْس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث وإنما جئ بهما تَعظيمًا أو تحقيرًا للاسم الذي بعدهما ، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك . هذا إنما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير »[٣] .

وأخذ الدكتور خليل عمايره بهذا الرأي قائلاً : « ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم أو الإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين ... أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهو الأداة التي تفيد ذلك وهي (نِعْم) بكسر وسكون أو حبذا ، فليست الأولى مأخوذة من (نَعِم) بفتح وكسر ، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما ... فكل منها كلمة قائمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى ، وهي عنصر

---

(١) البسيط ١/٥٨٠ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك .

(٣) البسيط ١/٥٨٠ .

تحويل بالزيادة »[١] .

ورفض الدكتور تمام حسّان أن تكون (نِعْم) و (بِئْس) اسمين أو فعلين ؛ لأنهما لا تقبلان كل علامات الاسمية والفعلية قال : « وغفل الأولون عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة أما تاء فعلت وياء افعلي ونون أقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئًا منه وكل ذلك يطعن في فعليتهما . وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء على نعم في : (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها ولا سيما إذ نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء»[٢].

وعدّهما من الأساليب الإنشائية الدالة على المدح والذم ، وفيهما كثير من المبالغة ، قال : « وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم بل إن ابن جني في (اللمع) يقول إن معناهما (المبالغة) في المدح والذم وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيري بالإفصاح وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم » [٣].

ولعل الصواب ما ذهب إليه صاحب البسيط وتبعه فيه الدكتور خليل عمايره والدكتور تمام حسان ؛ لعدم قبول (نِعْم) و (بِئْس) كثيرًا من علامات الأفعال والأسماء ، إضافة إلى أن القول بحرفيتهما يخدم المعنى كثيراً ، فهما عنصران يدلان على المدح والذم وقد أضيفا إلى الجملة الاسمية لإفادة المبالغة في المدح والذم ولا علاقة لهما بالاسمية أو الفعلية .

* * *

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص : ١١٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص : ١١٥ .

(٣) المصدر نفسه ص : ١١٥ .

٣٩ - الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب: نِعْم و بِئْس.

أجاز ابن مالك الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْم) و (بِئْس) نحو : (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ) خلافًا لسيبويه ، قال : « منع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل . وأجاز المبرد ذلك . وإجازته أولى كقول الشاعر :

تَــزَوَّدْ مثــلَ زادِ أبيــكَ فينــا

فنِعْــمَ الــزادُ زادُ أبيــكَ زَادًا [1] ... »[2] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

يرى فريق من النحاة أن الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ، لا يجوز ، فلا تقول : نعم الرجل رجلاً زيد ، ولا تقول : بئس الرجل رجلاً عمرو ؛ لأن في هذه الحالة لا يوجد إبهام يرفعه التمييز .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[3] - رحمه اللّه - ، والسيرافي[4] ، وابن جني[5] في أحد قوليه ، وعبد القاهر الجرجاني[6] ، والعُكْبَري[7] ،

---

(١) المقتضب ٢/١٥٠ ، الإيضاح ص : ١١٤ ، شرح المفصل ٧/١٣٢ ، شرح التسهيل ٣/١٥ ، والمغني ٢/١٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٦ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٥ .

(٤) شرح المفصل ٧/١٣٢ .

(٥) الخصائص ١/٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٦) المقتصد ١/٣٧٢ .

(٧) اللباب ١/١٨٤ . لعل من الواضح أن العكبري منع هذا الجمع ولعل ما جاء في نصه سقطًا ، بين (أن) و (يجمع) والأصل -واللّه أعلم- : أن لا يجمع ، وإلا ناقض آخر الكلام أوله . وهاك النص : « والاختيار أن يجمع بين الفاعل والتمييز ؛ لأن التمييز ههنا مفسِّر للمضمر ، وإن جاء منه شيء في الشعر فشاذ يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العبَّاس قياسًا » .

وابن يعيش[١] ، وابن عصفور[٢] في أحد قوليه ، وابن هشام[٣] ، وغيرهم .

ونسب ابن يعيش[٤] لابن السراج المنع ، وما في الأصول خلاف ذلك ، قال ابن السراج : « وإذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك: (رجلاً) توكيد؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهمًا »[٥] .

ويرى فريق آخر من النحاة أنه يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في هذا الباب ، ولا يمنع منه زوال الإبهام ؛ لأن التمييز قد يجاء به على سبيل التوكيد . فتقول : نعم الفتاة فتاةً هند ، وبئس الرجل رجلاً عمرو .

وممن ذهب هذا المذهب جمهور النحاة كالمبرد[٦] ، وابن السراج[٧] ، والفارسي[٨] ، وابن جني[٩] في قوله الآخر ، والزمخشري[١٠] ، والخوارزمي[١١]، وابن الحاجب[١٢] ، وابن مالك[١٣] ، وابن القوّاس[١٤] ، والأشموني[١٥]، وغيرهم .

---

(١) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٢) شرح الجمل ٧١/٢ .

(٣) المغني ١٣١/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٥) الاصول في النحو ١١٧/١ .

(٦) المقتضب ١٥٠/٢ .

(٧) الاصول في النحو ١١٧/١ .

(٨) الإيضاح ص : ١١٣ ، ١١٤ .

(٩) الخصائص ٨٣/١ .

(١٠) المفصل ص : ٢٧٣ .

(١١) التخمير ٣١٦/٣ .

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٠/٢ .

(١٣) شرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ ، و! شرح التسهيل ١٥/٣ .

(١٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠/٢ .

(١٥) شرح الأشموني ٢٨٥/٢ .

وفصَّل ابن عصفور[١] في قوله الآخر بأن قال : إنه يجوز هذا الجمع إن أفاد التمييز معنى زائدًا على معنى الفاعل ، ولا يجوز إن لم يفد ذلك . فمثال الأول قوله : (نعم الرجل رجلاً فارسًا) ، وقوله :

* فَنِعْـمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تُـهَامي *[٢]

ومثال الثاني ما تقدم من الامثلة .

فأما أصحاب الرأي الأول فقد استدلوا بأن الغرض من التمييز والفاعل رفع الإبهام وبيان الجنس فوجود أحدهما كافٍ عن وجود الآخر .

قال ابـن يعيش : « واحتج في ذلك سيبويه بـأن المقصود مـن المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر وأيضًا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك »[٣] .

ولعل من الواضح أن أصحاب هذا الرأي اعتمدوا على قاعدة من قواعد التوجيه وهي : الاستغناء .

وأما أصحاب الرأي الثاني فقد استدلوا بالسماع والقياس .

أما السماع فقد ورد الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر شعرًا ونثرًا .

ومما جاء في النثر قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : « نعم المنيحةُ

---

(١) المقرب ص : ١٠٣ .

(٢) المقرب ص : ١٠٤ ، أوضح المسالك ٤٣٩/١ ، شرح الاشموني ٢٨٧/٢ ، التصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ٣٥/٥ .

(٣) شرح المفصل ١٣٢/٧ ، وانظر شرح التسهيل ١٥/٣ .

اللِّقحَة الصفيّ منْحَة »[١] .

وقول امرأة عبدالله بن عمرو ، تعنيه : « نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفا ، منذ أتيناه »[٢] .

وقول الملك : « ولنعم المجيء جاء »[٣] .

ومن النثر أيضًا ما حكي من كلامهم : « نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتَغْلِبَ »[٤] .

ومن الشعر :

قول جرير :

تَــزَوَّد مثــل زادِ أبيـك فيــنــا
فنعـم الــزادُ زادُ أبيــك زادا [٥]

قول جرير أيضًا :

والتّغلبيّون بئسَ الفَحْــلُ فَحْلَهُــمْ
فحــلاً وأمُّـهــمُ زلاّءُ منْطـِيقُ [٦]

وقول الآخر :

---

(١) أخرجه البخاري في : ٣٥ – باب فضل المنيحة .

(٢) أخرجه البخاري في : ٦٦ – كتاب فضائل القرآن .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦ – باب ذكر الملائكة .

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٨٦ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) المقرب ص : ١٠٤ ، شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧ ، شرح التسهيل ٣/١٥ ، والمساعد ٢/١٣٠.

نعـــم الفتـــاةُ فتـــاةً هنـــدُ لـــو بذلـــتْ

ردَّ التحـيّـــةِ نطـــقـــًا أو بإيمـــــاءِ [(١)]

وأما القياس فقد بيّنه ابن مالك قائلاً : « وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام ، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز ، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك له من الدراهم عشرون درهما ، ومثل هذا جائز بلا خلاف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [(٢)]

وقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [(٣)]

وقوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [(٤)]

وقوله تعالى : ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [(٥)]

فكما حكم بالجواز في مثـل هـذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلاً ، ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل »[(٦)] .

وتأول أصحاب الرأي الأول ما جاء به أصحاب الرأي الثاني من الشواهد فقالوا في (زادًا) من البيت الأول : إنه مفعول به[(٧)] لتزود تقديره :تزوّد زادًا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١١٠ ، أوضح المسالك ٤٣٨/١ ، والهمع ٣٥/٥ .

(٢) التوبة : ٣٦ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ .

(٤) الأعراف : ١٤٢ .

(٥) البقرة : ٧٤ .

(٦) شرح التسهيل ١٤/٣ ، ١٥ .

(٧) شرح المفصل ١٣٣/٧ ، المقرب ص : ١٠٤ ، والمغني ١٣٦/٢ .

مثل زاد أبيك فينا ، أو مصدراً مؤكداً[١] محذوف الزوائد والمراد: تزوّد تزوّداً ، أو تمييزاً ؛ لقوله : مثل زاد أبيك فينا كما يقال لي مثله رجلاً ، أو يجعل هذا من قبيل الضرورة ، والضرورة لا يقاس عليها[٢] .

وقالوا أيضًا في (فحلاً) من البيت الثاني إنه منصوب على أنه حال مؤكدة[٣] .

رأي ابن مالك:

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك أصحاب الرأي الثاني الذين أجازوا الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْم) و (بِئْس) .

واستدل على الجواز بالسماع والقياس وقد سبق ذكرهما . ولعل من المفيد توضيح طريقة ابن مالك في استعماله هذه الاستدلالات واعتماده عليها في بناء أحكامه ، وردِّه على آراء مخالفيه ، على النحو التالي :

أولاً : يعد السماع عند ابن مالك من أعلى الاستدلالات التي يعوِّل عليها في بناء أحكامه .

قال في (شرح تسهيله) : « هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب »[٤].

وقال في (شواهد التوضيح) : « فكيف ؟ وقد صح نقله ، وقرر فرعه وأصله »[٥] .

---

(١) شرح المفصل ١٣٣/٧ ، والمغني ١٣١/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٣٣/٧ ، والمغني ١٣١/٢ .

(٣) شرح الجمل ٧١/٢ ، المغني ١٣٢/٢ ، والمساعد ١٣٠/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥/٣ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٠٩ .

ثانيـاً : يعد القياس عنده دليلاً قويًا في بناء أحكامه ، ورده على آراء مخالفيه بناء عليه ، وخصوصًا إذا كان معضدًا بسماع عربي فصيح .

قال في (شرح العمدة) : « فلو لم يرد عن العرب تمييز مؤكد في باب نعم لحكم بجوازه قياسًا على وروده في غير باب نعم »[١] .

وقال في (شواهد التوضيح والتصحيح) : « وهذا الكلام – أي دليل المانعين – تلفيق عارٍ من التحقيق ، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر ، وإن لم يرفع إبهامًا ، فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالاً ، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة ، نحو : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[٢] و﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[٣] »[٤] .

ثالثـاً : قبوله السماع الصحيح وبناء آرائه عليه وبعده عن التكلف في التأويل ، قال : « ومثله قول الآخر على الأظهر الأبعد عن التكلف »[٥] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني وتابعهم فيه ابن مالك من جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ؛ للأسباب التالية :

أولاً : ورود هذا التركيب في الشعر في أكثر من بيت .

ثانيـاً : أن هذا التركيب له وجه من القياس ، وهو : التوكيد ، وقد جاء التوكيد بالتمييز في السماع المتنوع من قرآنٍ ، وشعرٍ ، ونثر ، فلا مانع من

---

(١) شرح العمدة ٢/٧٨٧ .

(٢) النمل : ١٠ .

(٣) مريم : ٣٣ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣/١٥ .

جواز استعمال هذا التركيب .

ثالثًا : أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ؛ لذا ينبغي قبول هذا التركيب ؛ لأنه يفيد التوكيد ، فليس في كلام العرب تكرارٌ لا فائدة منه ، وليس سواء قولك : (عبدالله قادمٌ) ، و (إنَّ عبدَاللّهِ قادمٌ) ، و (إنَّ عبدَ اللّه لقادمٌ) ، فكل واحد من هذه الأمثلة أفاد معنى يزيد على المعنى الذي أفاده سابقه .

* * *

٣٠ - (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي(*) .

قال ابن مالك :« ثم بينت أن المؤكد به في قصد الشمول: (كل) و (جمع) و (كلا) و (كلتا) مضافات إلى ضمير المؤكَّد نحو : (جاء الجيش كلُّه أو جميعه) ، و (القبيلة كلُّها ، أو جميعها) ، و (القوم كلهم ، أو جميعُهم) ، و (النساء كلُّهن ، أو جميعُهن) ... وأغفل أكثر النحويين (جميع) . ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كُلّ) معنى واستعمالاً ، ولم يذكر شاهدًا من كلام العرب . وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها :

فداكَ حيُّ خَوْلانْ
جميعُهم وهَمْدانْ
وكلُّ آلِ قَحْطانْ

(*) الكتاب ١١٦/٢ ، المقتضب ٣٨٠/٣ ، الأصول ٢١/٢ ، اللباب ٤٠٢/١ ، شرح المفصل ٤٠/٣ ، المقرب لابن عصفور ص : ٣١٦ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٠/٣ ، شرح التسهيل ٢٩١/٣ ، شرح الرضي ٦٨٦/٢ ، أوضح المسالك ٤٦٠/١ ، الارتشاف ١٩٥٠/٤ ، المساعد ٣٨٦/٢ ، شرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٩/٥ .

والأكْرمُـــون عَدْنـــان [١] » [٢].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعد (جميع) من ألفاظ التوكيد وهي بمعنى (كل) نحو : (قام القوم جميعهم) ، ذكر ذلك سيبويه وتابعه ابن مالك وأغفله أكثر النحاة .

قال سيبويه : « وأما جميعهم فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجري في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ... والذي ذكرت لك قولُ الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه »[٣] .

وجاء ابن مالك بسماع استدل به على أن (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وهي بمعنى كل ، وقد سبق ذكر ذلك السماع .

ولعل الصواب ما نبه إليه سيبويه ، وتابعه فيه ابن مالك لورود السماع بذلك .

* * *

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، والهمع ١٩٩/٥ .

(٢) المصدر نفسه ١١٧٠/٣ .

(٣) الكتاب ١١٦/٢ .

٣١ - توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً .

قال ابن مالك : « أما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها : فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون . وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ... فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً فكيف به واستعماله ثابت كقول الراجز :

* قد صرَّتِ البكْرةُ يوماً أجمعا ... »(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب على النحو التالي:

المذهب الأول :

منع أصحاب هذا المذهب توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً مطلقاً سواءً أفادت كقولهم : (صمت شهراً كلَّه) ، و (قمت ليلة كلَّها) ، و (هذا أسدٌ نفسُه) ، و (عندي درهمٌ عينُه)، أو لم تفد كقولك : (اعتكفت وقتاً كلَّه)، و (رأيت شيئاً نفسَه) . وهذا مذهب سائر البصريين(٢) - إلا الأخفش - .

وممن نهب هذا المذهب : سيبويه(٣) ، والمبرد(٤) ، وابن السراج(٥) ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(٢) الإنصاف ٤٥١/٢ م ٦٣ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، شرح التسهيل ٢٩٦/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٤) المقتضب ٣٤٢/٣ .

(٥) الأصول في النحو ٢١/٢ .

وابــن الأنبــاري[١] ، والعكبــري[٢] ، وابــن يعيــش[٣] ، وابــن عصفور[٤] ، وأبو حيان[٥] ، والبغدادي[٦] ، وغيرهم .

المذهب الثاني :

يجيز أصحاب هذا المذهب توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً مطلقاً سواء أفادت أو لم تفد .

ونسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين[٧] .

المذهب الثالث :

يفـرق أصـحـاب هـذا المذهب في الحكم في هذه المسـألة بـحـسب المعنى فيجيزون توكيد النكرة المحدودة إن أفادت ، ويمنعون ذلك إن لم تفد .

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[٨] ، والأخفش[٩] ، واختاره ابن مالك[١٠] .

وتدور المسألة حول المذهبين الأول والثالث .

---

(١) الإنصاف ٢/٤٥٥ م ٦٣ ، و أسرار العربية ص : ٢٩٠ .

(٢) اللباب ١/٣٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٣/٤٤ .

(٤) شرح الجمل ١/٢٣٨ ، والمقرب ص : ٣١٨ .

(٥) الارتشاف ٤/١٩٥٣ .

(٦) الخزانة ٥/١٦٨ .

(٧) شرح التسهيل ٣/٢٩٦ ، والمساعد ٢/٣٩٢ .

(٨) الإنصاف ٢/٤٥١ م ٦٣، اللباب ١/٣٥٩ ، شرح التسهيل ٣/٢٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧، الارتشاف ٤/١٩٥٣ .

(٩) شرح التسهيل ٣/٢٩٦ ، الارتشاف ٤/١٩٥٣ ، والمساعد ٢/٣٩٢ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧ ، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦ .

من الجدير بالذكر أن جميع النحاة قد اتفقوا على جواز توكيد النكرة المحدودة توكيداً لفظياً[١] .

أما من منع توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً فقد استدل بما يلي :

أولاً : « أن التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة »[٢] . قاله العكبري .

ثانياً : شيوع النكرة بحيث لا تثبت لها في النفس عينٌ بخلاف المعرفة .

قال العكبري : « إنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين ، تحتمل الحقيقة والمجاز ، فيفرّق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة . ألا ترى أنَّك لو قلت : جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل ، لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة « القوم » ، فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر ، فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب . ومثل ذلك الاستثناء ، فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ؛ لأنَّه يستعمل فيه غالباً »[٣] .

وقال ابن الأنباري : « إن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف

(١) الإنصاف ٢/٤٥١ م ٦٣ ، وشرح المفصل ٣/٤٤ .

(٢) اللباب ١/٣٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٥ .

لا فائدة فيه »[١] .

ثالثًا : التضاد الذي بين المؤكَّد والمؤكِّد ، قال ابن الأنباري : « إن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصًا ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة وكذلك ها هنا »[٢] .

سبب المنع عند المانعين :

ذكر ابن عصفور سبب منع توكيد النكرة قائلاً : « والصحيح أنَّه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين ... ؛ لأن أسماء التأكيد كلها معارف إما بالإضافة نحو : نفسه وعينه وكله وإما بالعلمية نحو : أجمع وأكتع، أو بنيَّة الإضافة تريد أجمعه ، وأكتعه »[٣] .

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فجميعه شعري كقول الشاعر :

أرمي عليها وهي فرْعٌ أجمعُ

وهي ثلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ [٤]

---

(١) الإنصاف ٢/٤٥٥ م ٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٤٥٥ م ٦٣ .

(٣) شرح الجمل ٢/٢٦٩ .

(٤) اللباب ١/٣٩٦ ، وشرح الجمل ١/٢٣٧ .

وقول الآخر :

إذا القعودُ كرَّ فيها حَفَـدًا   يومًا جديدًا كُلَّـهُ مطَّردًا [١]

وقول الآخر :

* قد صرَّتِ البكرةُ يومًا أجمعا * [٢]

وقول الآخر :

لكنه شاقَهُ أن قيل ذا رجب   يا ليت عدّة حولٍ كلِّه رجبُ [٣]

وقول الآخر :

يا ليتني كنت صبيًا مرضعًا   تحملني الذلفاء حولاً أكتعا [٤]

وقول الآخر :

أولاك بنو خيرٍ وشر كليهما   جميعًا ومعروفٍ ألمَّ ومُنْكَرِ [٥]

وقول الآخر :

ساعةُ قدرِ احتجابِك فيها   سنةٌ دام ضرُّها جمعا دامْ [٦]

وأما القياس : « فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة

---

(١) أسرار العربية ص : ٢٩٠ ، اللباب ٣٩٦/١ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ .

(٢) الإنصاف ٤٥٤/٢ م ٦٣ ، شرح الجمل ٢٣٧/١ ، المقرب ص : ٣١٨ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

(٣) أسرار العربية ص : ٢٩٠ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

(٤) شرح الجمل ٢٣٨/١ ، المقرب ص : ٣١٨ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣ ، شرح التسهيل ٢٩٧/٣، والخزانة ١٦٥/٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢٩٧/٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢٩٧/٣ .

مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : (قعدت يومًا كله) ، و (قمت لَيْلَةً كُلَّهَا) ، صح معنى التوكيد »[١] .

وردّ البصريون ما استدل به الكوفيون بالتأويلات التالية :

أولاً : أن التوكيد للمعرفة لا للنكرة كما قال العكبري : « إن التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة . فقوله أجمع توكيد لـ (هي) ، ولكنه اضطر ، ففصل بالخبر بين المؤكَّد والمؤكِّد كما في الصفة. وقيل: في (فرع) ضمير ، والتوكيد لـه ، وهذا بعيد . وأما قوله (جديداً كلّه) ، فهو مرفوع على أنّه تأكيد للضمير في (جديد) » [٢].

ثانيـاً : الاضطرار والشذوذ :

قال العكبري – أيضًا – : « إن هذه الأبيات شاذة ، فيها اضطرار ، فلا تجعل أصلاً »[٣] .

وقال ابن يعيش : « ولا حجة في هــذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس »[٤].

وقال ابن عصفور : « وكذلك قول الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعًا *

ففيه ضرورتان : تأكيد النكرة ، واستعمال أكتع غير تابع لأجمع »[٥] .

---

(١) الإنصاف ٢/٤٥٤ .

(٢) اللباب ١/٣٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/٤٥ .

(٥) المقرب ص : ٣١٨ .

ثالثـاً : تعدد الرواية :

أي إن هناك روايتـان إحـداهمـا يوجـد بهـا شـاهد على توكيـد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً ، والأخرى يكون المؤكَّدُ بها معرفة ، كأن يكون مضافاً فعندها يرد البصريون الروايات الأخرى التي يكون المؤكَّد فيها نكرة اعتماداً على الـروايات التي تخالفها . قـال ابن الأنبـاري : « أما ما استشهدوا به – أي : الكوفيون – من الأبيات فلا حجة فيه ؛ أما قول الشاعر :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّـه رَجَبُ *

فنقول الرواية الصحيحة :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّه رَجَبُ *

بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة »[1] .

وذكر ابن يعيش أن (حول) مضـاف إلى (كل) حيث قال : « ولا حجة في هذه الأبيات ؛ لقلتها وشذوذها في القياس مع أن الرواية :

* يَا لَيْتَ عَدَّةَ حَولِ كُلِّـه رَجَبُ *

بالإضافة ، وإذا أضيف كان معرفة »[2] .

ويلحظ أن ابن يعيش كان أبعد تأويلاً من ابن الأنباري حيث أبقى (حول) بالكسر من غير تنوين مضافة إلى (كله) .

وردَّ صاحب الخزانة على كلام ابن الأنباري قـائلاً : « هذا كلامـه ، وهو مبني على الطعن في رواياتهم ، وهذا لا يجوز ؛ لأنهم ثِقات »[3] .

(١) الإنصاف ٢/٤٥٥ .

(٢) شرح المفصل ٣/٤٥ .

(٣) الخزانة ٥/١٦٨ .

رابعًا : الجهل بالقائل :

ردّ المانعون الكثير من الروايات اعتماداً على الجهل بقائليها ، فقال ابن الأنباري : « وأما قول الآخر :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوماً أَجْمَعَا *

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به »[١] .

وقال ابن يعيش في هذا البيت نفسه : « فلا يعرف قائله مع شذوذه »[٢].

وردّ السيوطي على ابن الأنباري عندما منع في إنصافه الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله حيث قال : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين » [٣].

خامسًا : التأويل بالحمل على البدل :

قال ابن الأنباري : « على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ، لا على التأكيد »[٤] .

وقال ابن عصفور : « وينبغي أن يحمل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فإذا خرجت إلى البدل شاع إبدال المعرفة من النكرة »[٥] .

---

(١) الإنصاف ٤٥٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ٤٥/٣ .

(٣) الاقتراح ص : ٢٨ .

(٤) الإنصاف ٤٥٦/٢ م ٦٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٣٨/١ .

ومن الجدير بالذكر أن المانعين مثلما ردّوا السماع وأوّلوه ، ردّوا كذلك القياس الذي جاء به الكوفيون . حيث قال ابن الأنباري : « قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان مؤقتًا ، إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ؛ ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا » (١).

لذا نادى بعدم اطراد هذا القياس وإلا أدى إلى اختلاط الأصول وفساد الصناعة . حيث قال : « إذ لو طَرَدْنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسِد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز »(٢) .

وردّ البغدادي ذلك بأن هناك فرقًا في التأكيد بين أجزاء اليوم والليلة وجنسهما ، لذلك يسوغ التوكيد قال : « أقول : ادعاؤه عدم الاستقامة ممنوع ، والفرق ظاهر ، فإن التأكيد باعتبار أجزاء اليوم ، والليلة ليشمل جميعها ، والشُّيوع باعتبار جنس اليوم والليلة ، فأين هذا من ذاك »(٣) .

رأي ابن مالك :

لم يذهب ابن مالك مذهب الذين منعوا توكيد النكرة المحدودة توكيدًا معنويًا مطلقًا ، وكذلك لم يذهب مذهب الذين أجازوا ذلك مطلقًا ، وإنما اتخذ مذهبًا وسطًا بين المذهبين – وهو مذهب بعض الكوفيين . الذين أجازوا توكيد النكرة المحدودة إن أفاد ، ومنعوا التوكيد إن لم يفد .

---

(١) الإنصاف ٤٥٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤٥٦/٢ .

(٣) الخزانة ١٦٩/٥ .

وعرض ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أدلة المجيزين فقط ولم يعرض أدلة المانعين .

وذكر دليلي السماع والقياس وقد سبق ذكرهما – وهما من أدلة المجيزين–.

ومن الجدير بالذكر أن هذا السماع قليل مع صحته .

ويلحظ إتيان ابن مالك بسماع لم يسبقه إليه غيره ، وذلك في البيتين الأخيرين من جملة الأبيات السابقة – وذلك فيما بحثت .

ثم تعقيبه على أهمية القياس في هذه المسألة بقوله:«فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً فكيف به واستعماله ثابت »(١) .

ووردت عن العرب أبيات شعرية ظاهرها أن فيها توكيد النكرة المحدودة توكيداً غير مفيد . فأوّلها ابن مالك بتأويلاتٍ إعرابية أخرى غير التوكيد حيث قال : « وأما ما لا فائدة فيه : نحو : اعتكفت وقتا كله ، ورأيت شيئًا نفسه ، فغير جائز ، فمن حكم بالجواز مطلقًا ، أو بالمنع مطلقًا ، فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب .

وقول الشاعر :

عَدَانِي أنْ أَزُورَكَ أنَّ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّها إلاَّ قَلِيلاً

توكيد عند الكوفيين ، والصحيح أنه مبتدأ مقدم الخبر ، أو توكيد لضمير مرفوع بـ (عجايا) ؛ لأنه جمع عَجِيّ ، وهو السيء الغذاء »(٢) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٧ .

ولعل الصـواب مـا ذهب إليه ابن مـالك ؛ لورود السـمـا ع بذلك ، ولأن أدلة المجيزين تقوم علـى سما ع وقياس ، أما أدلـة المانعين فتقوم على أقيسة أقـل قوة من أقيسة المجيزين . ومن المعلوم أنه إذا تعارض قياسان يعضد أحدهما السماع دون الآخر فإنه يكون الذي عضده السماع أرجح من الآخر [١].

فكيف إذا كان هذا القياس المعضد بالسماع هو الأقوى ؟ !

* * *

٣٢ - معنى (الواو) العاطفة .

ورد تساؤل عن الواو العاطفة هل تفيد الجمع المطلق من غير اعتبار لترتيب سابق على لاحق أم تفيد الترتيب فيكون ما بعدها لاحقًا لما قبلها ، واختار ابن مالك الرأي الأول ودعمه بالسماع القرآني والشعري، قال ابن مالك: « فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر ، أو مصاحبة . فلذلك يصح أن يقال : (جاء زيدٌ وعمروٌ بعده ، وخالدٌ قبله ، وبشرٌ معه) . ولو دلت على الترتيب لم يجز أن يقال (قبله)، ولا (معه) كما لا يقالان مع المعطوف بالفاء أو ثم ومن عطف السابق على اللاحق بالواو قوله تعالى : ﴿ وعيسى وأيوب ﴾ [٢] ... ومنه قول الشاعر :

أُغْلِي السِّبَاءَ بكل أدْكَنَ فَاحِصٍ
أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا [٣] »[٤] .

---

(١) الأصول للدكتور تمام حسان ص : ٢١٣ .

(٢) المائدة : ١٦٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩٢/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٣ ، وشرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين وأئمة الكوفيين إلى أن واو العطف تفيد مطلق الجمع فعندما تقول : (جاء زيدٌ وعمروٌ) يجوز أن يكون المجئ حصل من زيد أولاً ، أو من عمروٍ أولاً ، أو أن يكون قد حصل من كليهما في وقت واحد .

وممن ذهب هذا المذهب : سيبويه[١] -رحمه الله- ، والفراء[٢] ، والمبرد[٣] ، وابن السراج[٤] ، وأبو علي الفارسي[٥] ، وعبد القاهر الجرجاني[٦] ، والعُكْبَري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن عصفور[٩] ، وابن مالك[١٠] ، والرضي[١١] ، والمالقي[١٢] ، وأبو حيان[١٣] ، والمرادي[١٤] ، وابن هشام[١٥] ، وابن عقيل[١٦] ، والأشموني[١٧] ، وخالد الأزهري[١٨] ، والسيوطي[١٩] ، وغيرهم .

---

(١) الكتاب ٤٣٧/١ .
(٢) معاني القرآن ٣٩٦/١ .
(٣) المقتضب ١٠/١ .
(٤) الأصول في النحو ٥٥/٢ .
(٥) الإيضاح ص : ٢٢١ .
(٦) المقتصد ٩٣٧/٢ .
(٧) اللباب ٤١٧/١ .
(٨) شرح المفصل ٩١/٨ .
(٩) شرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .
(١٠) شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/٣ .
(١١) شرح الرضي ٣٨٢/٤ .
(١٢) رصف المباني ص : ٤١٢ .
(١٣) الارتشاف ١٩٨١/٤ .
(١٤) الجنى الداني ص : ١٦٠ .
(١٥) مغني اللبيب ٥٦٩/١ .
(١٦) المساعد ٤٤٤/٢ .
(١٧) شرح الأشموني ٣٦٣/٢ .
(١٨) شرح التصريح ١٣٥/٢ .
(١٩) الهمع ٢٢٣/٥ .

وذهب جماعة من النحويين إلى أن الواو العاطفة تفيد الترتيب .

قال الرضي : « ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي ، وابن درستويه ، وبه قال بعض الفقهاء : أنها للترتيب »[١] .

وقال أبو حيان : « وما ذكرناه عن هشام ، والدينوري من أنَّ (الواو) التي ليست لمعنى الاجتماع تُرَتِّب ، هو منقول عن قطرب ، وثعلب ، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب »[٢] .

وقال ابن هشام : « قال بإفادتها إيّاه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي »[٣] .

وأوضحت هذه النصوص أن الفراء قال بالترتيب ، ولكن بالرجوع إلى كتابه (معاني القرآن) وجد خلاف ذلك .

قال الفراء : « فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل والأوّل الآخر . فإذا قلت : زرت عبدالله وزيداً فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ، وإذا قلت : (زرت عبدالله ثم زيدا) ، أو (زرت عبدالله فزيدا) كان الأوّل قبل الآخر ، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أوّلا »[٤] .

وحقق ابن مالك رأي الفراء قائلاً : « ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك ، فإنه قال في معاني سورة الأعراف (فأما الواو

---

(١) شرح الرضي ٣٨٢/٤ .

(٢) الارتشاف ١٩٨٢/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٩/١ .

(٤) معاني الفراء ٣٩٦/١ .

فـإن شـئت جـعلت الآخـر هــو الأول ...) وهذا نصـه ، وهــو مـوافــق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين »[١] .

فأمـا من قـال : إن الواو تفـيد مطلق الجمع من غير ترتيب فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فقوله تعالى :﴿ وعيسى وأيوب ﴾[٢].

هنا عطف السابق على اللاحق .

وقـوله تعـالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[٣].

وهذا من كلام منكري البعث فهم لا يرون البعث بعد الموت .

وقول الشاعر :

أُغْلِي السِّبَاءَ بكـل أدْكَنَ فَـاحِصٍ

أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا [٤]

وقول الآخر :

حتَّى إذا رَجَبٌ تولَّى وانقضى

وجُمَادَيَانِ وجاء شهرٌ مُقْبِلُ [٥]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٩ .

(٢) المائدة : ١٦٢ .

(٣) المؤمنون : ٣٧ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٤٩ .

وقـول الآخـر :

فـمـلـّتُنَـا أَنَّـنَـا المسـلـمـونَ على دينِ صِـدِّيقِنَـا والنَّـبيِّ (١)

وقول الآخـر :

فقلتُ لـه لـمـــا تمطـــى بِجَـــوزِهِ

وأَرْدَفَ أَعْجَــازًا وَنَـــاءَ بكَـلْـكَـــلِ (٢)

ومنه قول ابن أبي الصلت :

سُــــدْتَ عثمــانُ يافـــعًا ووليــدا

ثم سُـدْتَ الـملوكَ قبـلَ الـمَشيبِ (٣)

وقول الآخر :

وبالنظرة العَجْلى وبالحَوْل تَـنْـقَضـي

أواخــــرُه لا نلْـتَـقِـي وأوائلُـــــــه (٤)

فهذه الأبيات جميعها لا تدل على الترتيب .

وأما القـيـاس فـهـو اسـتـعـمـال الواو في مـواضـع لا يصـح فـيـهـا الـتـرتـيب ، ومنعها في مواضع يجب فيها الترتيب .

فـمن الأول قـولك : اخـتـصـم زيدٌ وعـمـر ، فلو أن الواو تقـتـضي الـتـرتـيب لاقتصر على الاسم الأول فتقول : اختصم زيدٌ ، وذلك لا يجوز؛ لأن (اختصم)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١٨٠/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٩/٣ ، وشرح العمدة ٦٠٩/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٤٩/٣ ، وشرح العمدة ٦٠٩/٢ .

تقتضي أكثر من فاعل .

ومن الثاني يمتنع دخول الواو على جواب الشرط ؛ لأن الجواب مرتب على الشرط ، فيتعين دخول الفاء هنا تقول : إذا نطقت فأفصح ، ولا تقول : إذا نطقت وأفصح[١] .

وأما من قال :إن الواو تقتضي الترتيب فقد استدل بشواهد سماعية[٢] منها ما يلي :

أولاً : قال تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[٣].

فزلزال الأرض يكون قبل إخراج أثقالها ، وذلك مستفاد من الواو .

ثانيـًا : روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة فسأله الصحابة عن سر هذا التقديم ، وفي القرآن قد قُدِّم الحج على العمرة ، قال تعالى : ﴿وأتموا الحج والعمرة ﴾[٤] ، ففهم من إنكارهم على ابن عباس أن الواو تفيد الترتيب .

ثالثـًا : لما نزل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾[٥] قال الصحابة : بِمَ نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدأوا بما بدأ الله بذكره ، فدل ذلك على الترتيب .

رابعـًا : وروي عن بعض الأعراب أنه قام خطيبًا عند رسول اللّه

(١) اللباب ٤١٧/١ ، شرح المفصل ٩١/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٠٤/٣ ، شرح الرضي ٣٨٢/٤ ، والهمع ٢٢٤/٥ .

(٢) شرح المفصل ٩٠/٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/١ .

(٣) الزلزلة : ١ - ٢ .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

(٥) البقرة : ١٥٨ .

–صلى اللّه عليه وسلم– فقال : من أطاع اللّه ورسوله فقد رشد ومن عصاهما فقد غوى فقال له النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : « بئس خطيب القوم أنت هلا قلت : ومن عصى اللّه ورسوله » قالوا : فلو كانت الواو للجمع المطلق ما افترق الحال بين ما علمه الرسول – صلى اللّه عليه وسلم – وبين ما قاله .

خامسًا : وروي أن سُحَيما عبد بني الحسحاس أنشد عند عمر بن الخطاب – رضي اللّه عنه – :

عُمَيرةَ ودِّع إن تَجهَّزْتَ غاديًا

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهِيا (١)

فقال عمر : لو كنت قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة .

وردّ جمهور النحاة هذه الأدلة معتمدين على السياق ، إذ قالوا : إن الواو قد تأتي في نصوص مرتبة اللفظ ، لكن ذلك لا يستفاد من الواو العاطفة ذاتها وإنما يفهم من السياق .

« وليس في هذا رد على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الرد بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبدًا إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وببيانه أهم استحسانًا لا إيجابًا »(٢) .

لذا ردّ ابن يعيش هذه الأدلة قائلاً : « وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة أما

(١) الكتاب ٢/٢٦ ، ٤/٢٢٥ .

(٢) رصف المباني ص : ٤١٢ .

الآيــة[١] فنقول إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو ترتب لما خالف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ﴾[٢] فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يأمر بتقديم الصفا لأن اللفظ كان يقتضي ذلك وإنما بيّن – عليه الصلاة والسلام – المراد لما في الواو من الإجمال ويدل على ذلك سؤال الجماعة بم نبدأ ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال ؛ لأنهم كانوا عربًا فصحاء وبلغتهم نزل القرآن فدل أنها للجمع من غير ترتيب . وأما رد النبي – صلى الله عليه وسلم – على الخطيب فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله بالذكر وكذلك إنكار عمر – رضي الله عنه – لترك تقديم الإسلام في الذكر وإن كان لا فرق بينهما »[٣] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من أن الواو تفيد الجمع المطلق ؛ لثبوته بالسماع الشعري والنثري ، ولأن الثقات من أئمة العربية نقلوا أن الواو العاطفة لا تفيد الترتيب بل تأتي للجمع المطلق .

قال ابن يعيش : « ولا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب »[٤] .

وقال ابن عقيل : « والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة ، أنها لا تفيده بعينه ، بل بواسطة الاستقراء ، وقالوا ذلك أعلم وأثبت من المخالفين ، وليس لمن خالفه ما فيه روح »[٥] .

---

(١) الآية المقصودة هي : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ ، البقرة : ١٩٦ .

(٢) البقرة : ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ٩٣/٨ .

(٤) المصدر نفسه ٩١/٨ .

(٥) المساعد ٧٦٩/٢ .

٣٣ - إفادة (حتى) العاطفة للترتيب .

قال ابن مالك : « وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو ... ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه . وفي الحديث : (كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العَجْز والكَيْس)[١] . وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات .

قال الشاعر :

رِجَالي حتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا

على كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ والحَمْدَا [٢] » [٣].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أن حتى العاطفة لا تفيد الترتيب مثل الواو فيجوز أن يعطف بها سابق كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة متقدمين) ، أو لاحق كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة المتأخرين) ، أو مصاحب كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة في يوم كذا أو ساعة كذا) .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٤]-رحمه الله- والمبرد[٥]، وابن السراج[٦]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، شرح العمدة ٦١٦/٢ ، المساعد ٤٥٤/٢ ، والهمع ٢٥٨/٥ . والكيس : الخفة والتوقّد ، ومن معانيه العاقل . انظر اللسان مادة (كيس) .

(٢) أخرجه مسلم في باب القدر ١٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية

(٤) الكتاب ٩٦/١ .

(٥) المقتضب ٣٩/٢ .

(٦) الأصول في النحو ٤٢٧/١ .

والهروي[١] ، وعبد القاهر الجرجاني[٢] ، وابن عصفور[٣] ، وابن مالك[٤] ، والرضي[٥] ، وابن أبي الربيع[٦] ، وأبو حيان[٧] ، والمرادي[٨] ، وابن عقيل[٩] ، والأشموني[١٠] ، والسيوطي[١١] ، وغيرهم .

وذهب الزمخشري ، وابن يعيش إلى أن حتى العاطفة تفيد الترتيب ، فهي بمنزلة الفاء وثم .

قال الزمخشري : « الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب »[١٢] .

وقال ابن يعيش : « وأما المخالفة فمن جهة الترتيب فالواو لا ترتب وهذه الثلاثة أي الفاء وثم وحتى ترتب وتوجب أن الثاني بعد الأول »[١٣] .

فأما من قال : إن حتى تفيد الترتيب فقد جعلها بمنزلة متوسطة بين الفاء وثم .

قال الرضي : « وقال الجزولي : المهلة في (حتى) أقل منها في (ثم)

---

(١) الأزهية ص : ٢١٤ .
(٢) المقتصد ٩٥٦/٢ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١٨١/١ .
(٤) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، وشرح العمدة ٦١٧/٢ .
(٥) شرح الرضي ٣٩٤/٤ .
(٦) البسيط ٣٣٣/١ .
(٧) الارتشاف ٢٠٠٢/٤ .
(٨) الجنى الداني ص : ٥٥٠ .
(٩) المساعد ٤٥٣/٢ .
(١٠) شرح الاشموني ٣٧٠/٢ .
(١١) الهمع ٢٥٨/٥ .
(١٢) المفصل ص : ٣٠٤ .
(١٣) شرح المفصل ٩٤/٨ .

فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها ، وبين (ثم) المفيدة للمهلة »[١] .

وأما من قال : إن حتى تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب كالواو فقد استدل بالسماع ، في قوله – صلى الله عليه وسلم – : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس »[٢] .

فلو كانت تفيد الترتيب لكان المعنى أن التعلق للقضاء والقدر يتأخر عن تعلقه بغيرهما وهذا معنى فاسد « إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما »[٣] .

وقول الشاعر :

رِجَالي حتَّى الأقْدَمُونَ تَمَالَئُوا
على كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ والحَمْدَا [٤]

وجه الشاهد هو : أن الأقدمين معطوف بحتى على رجالي مع كونهم يقينًا متقدمين[٥] .

ويلاحظ إتيان ابن مالك بسماع لم يسبقه إليه غيره . – وذلك فيما بحثت– ولا دليل لمن قال بإفادتها الترتيب ، قال ابن مالك : « ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادَّعى ما لا دليل عليه »[٦] .

ومن الجدير بالذكر أن حتى العاطفة تختلف عن الواو العاطفة لذلك اشترط العلماء في مجيء حتى عاطفة ثلاثة شروط[٧] وهي كالتالي :

أولاً : أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها فلا تقول : ضربت القوم حتى حمارًا .

ثانيًا : أن يكون في العطف تعظيم أو تحقير فتقول : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة .

---

(١) شرح الرضي ٣٩٤/٤ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) حاشية الخضري ١٤٧/٢ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) شرح التسهيل ٣٥٩/٣ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، وانظر : الارتشاف ٢٠٠٢/٤ ، الهمع ٢٥٨/٥ .
(٧) انظر : المقتصد ٩٥٦/٢ ، شرح التسهيل ٣٥٨/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢ .

ثالثـًا : أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها ، فتقول : أكلت السمكة حتى رأسَـها ، ومات الناسُ حتى خيارُهم .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من عدم الترتيب بها ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن رأي القائلين : إن حتى تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب معضد بالسماع النثري والشعري والسماع سيد الأدلة .

ثانيـًا : أن الذين قالوا بإفادتها الترتيب لا حجة لهم-وذلك فيما بحثت-.

ثالثـًا : أن حتى تفيد الترتيب الذهني لا الخارجي .

قال الرضي : « فالمقصود : أن الترتيب الخارجي ، لا يعتبر فيها ، أيضًا ، كما لا يعتبر فيها المهلة ، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ، ذهنًا ، من الأضعف إلى الأقوى ، كما في : (*مات الناس حتى الأنبياء*) ، أو من الأقوى إلى الأضعف ، كما في : (قدم الحُجَّاج حتى المشاة) »[1] .

ولمس ابن مالك هذا المعنى عندما نظر في معنى الحديث النبوي الشريف السابق ذكره ، فأردف قائلاً : « وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات »[2].

وهـذا يـدل عـلى اهتمام ابن مالك بالمعنى عـند النظر في السماع وبناء رأيه عليـه .

* * *

---

(١) شرح الرضي ٣٩٥/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ .

٣٤ - حذف همزة الاستفهام .

قال ابن مالك : « قد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم) وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وتلك نعمة تمنها عليَّ ﴾ [١]،

ومنه قول الشاعر :

أَفْـرحُ أن أُرْزَأَ الكِـرَام وأَنْ أُورَث ذَوْدًا شَصَـائِصـا نَبَلا ؟ [٢]

وأقــوى الاحـتـجاج علـــى مـا ذهــب إليه الأخفــش قــولُ رســول اللّـه - صلى اللّه عليـه وسلم - لجـبـريل - علـيـه السـلام - : (وإن زنـــى ، وإن سـرق) ؟ فـقـال : (وإن زنـــى وإن سـرق) ؟ أراد : أو إنْ زنـــى وإن سـرق ؟ لأنه من هذا التقدير[٣] »[٤].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النحاة في حذف همـزة الاسـتفـهام ، فذهب قوم إلى منع حذف همزة الاستفهام وإن كان قبل (أم) المتصلة؛ لأمن اللبس وما جاء من السماع الشعري مخالفًا لمذهبهم جعلوه من قبيل الضرورة الشعرية .

وذهب سـيبويه إلى هذا المذهب وذلك في ظاهر كلامـه ، حيث قـال : عند قول الشـاعر :

كذبتك عينـك ، أم رأيت بواسـط غلس الظـلام من الرباب خيالا

: « ويجـوز في الشـعـر أن يريد بكذبتك الاسـتـفـهام ويحـذف الألف. قـال

---

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٦ .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ١ ، ومسلم في باب الإيمان ١٥٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٦ .

التميمي، وهو الأسود بن يعفر :

لعمـــرُكَ مـا أدْري وإن كنـــتُ داريـًا

شُعَيثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِـنْقَـرِ [١]

وقال عمر بن أبي ربيعة :

لعمـرُك مـــا أدري وإن كنـــتُ داريـًا

بســبع رمـــين الجـــمـــر أم بثمـــانِ [٢] » [٣] .

وذهب جماعة إلى جواز حذفها إن كانت مع (أم) وإلا فـلا [٤]. وعمم ابن عصفور[٥] المنع سواء أكانت مع (أم) أم لا .

وذهب الأخفش[٦] وتبعه طائفة من العلماء منهم ابن جني[٧] إلى جـواز حذفها مطلقًا وهو ظاهر كلام ابن مالك[٨] .

فأما من أجاز حذف همزة الاستفهام في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم)

---

(١) انظر الشاهد في : الكتاب ١٧٥/٣ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، المحتسب ١٢٩/١ ، شرح الرضي ٤٠٤/٤، الخزانة ١٢٨/١١ .

(٢) انظر الشاهد في : الكتاب ١٧٥/٣ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، المحتسب ١٣٠/١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، شـرح الرضي ٤٠/٤ ، رصف المباني ص : ٤٥ ، الجنى الداني ص : ٣٥ ، مغني اللبيب ٢٢/١، الخزانة ١٢٨/١١ .

(٣) الكتاب ١٧٤/٣ .

(٤) انظر : الخزانة ١٢٩/١١ .

(٥) انظر رأي ابن عصفور في : الخزانة ١٢٩/١١ .

(٦) معاني الاخفش ٦٤٥/٢ .

(٧) المحتسب ١٢٩/١ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ ، شواهد التوضيح ص : ٨٧ .

المتصلة فقد استدل بالسماع الكثير المطرد شعرًا ونثرًا .

فمن الحذف في السماع مع عدم وجود (أم) ، بعد الهمزة قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (١).

موطن الشاهد : وتلك ، والتقدير : أو تلك .

ومنه أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فنظر إليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأخرجها من فيه ، وقال : « أما علمت » وفي نسخة : « ما علمت »(٢) .

ومنه أيضًا قوله –صلى الله عليه وسلم– : « يا أبا ذر ! عيرته بأمه »(٣)؟.

ومنه قول النبي – صلى الله عليه وسلم : « آتاني آتٍ من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة » .

قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : « وإن زنى وإن سرق » . أي : « أو إن زنى وإن سرق » (٤).

ومنه حديث ابن عباس : « أن رجلاً قال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه ؟ »(٥) .

أي : « أفأقضيه ؟ » .

ومن الحذف مع وجود (أم) بعد الهمزة قراءة ابن محيصن : (سواء عليهم أنذرتهم) (٦) بهمزة واحدة .

---

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) والإشكال بحذف الهمزة يقع في هذه الرواية . أخرجه البخاري في ٢٤ – كتاب الزكاة .

(٣) انظر الشواهد ص : ٨٩ ، الخزانة ١١/١٣٠ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) أخرجه البخاري في ٣٠ كتاب الصوم .

(٦) البقرة : ٦ .

ومثلـه قـراءة ابن جعفر : (سـواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) (١) بهمزة وصل .

ومن الحذف في السماع الشعري مع وجود (أم) بعدها قول التميمي وهو الأسود بن يعفر :

لعمـــرُكَ مـا أدْري وإن كنــتُ داريًا
شُعَيثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِنْقَرِ (٢)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

لعمـرُك مـــا أدري وإن كنـــتُ داريًا
بســبع رمــين الجـمــر أم بثمـــانِ (٣)

ومثله قول الآخر :

فأصبــحت فيهــم آمنا لا كمعشـــر
أتوني فقالوا : من ربيعة أم مُضَرْ ؟ (٤)

ومن الحذف في السماع الشعري مع عدم وجود (أم) بعدها : لظهور المعنى قول الكميت :

طربت وما شوقًا إلى البيض أطــرب
ولا لعبًا مني ، وذو الشيب يلعـــــب ؟ (٥)

---

(١) المنافقون : ٦ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الشواهد ص : ٨٨ .

(٥) انظر الشاهد في : المحتسب ١/١٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٧ ، شواهد التوضيح ص : ٨٨، مغني اللبيب ١/٢٣ ، الهمع ٤/٣٦٠ ، الخزانة ٤/٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ١١/١٢٩ .

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ .

وأما من منع حذفها فقد استدل بالقياس؛ لأن الهمزة تنوب عن (أستفهم) فلو حذفت لكان اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف به .

قال ابن جني : « وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي . قال : قال أبو بكر : حذف الحرف ليس بقياس ؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله . ألا ترى أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت (ما) عن (أنفي) ، كما نابت (إلا) عن (استثنى) ، وكما نابت الهمزة وهل عن (أستفهم) ، وكما نابت حروف العطف عن (أعطف) ، ونحو ذلك .

فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف به ، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه » (١).

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة في ظاهر كلامه في كتابيه (شرح الكافية الشافية) و (شواهد التوضيح) مسلك من أجاز حذف همزة الاستفهام سواء أكانت بعدها (أم) المتصلة أم لا .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لجبريل – عليه السلام – و (إن زنى وإن سرق) ؟ فقال : (وإن زنى وإن سرق)(٢) »(٣) .

وأضاف في (شواهد التوضيح) قائلاً : « وقد كثر حذف الهمزة إذا كان

(١) المحتسب ١/١٣٠ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ .

معنى ما حذفت منه ، لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[١]»[٢] .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك ما يلي :

أولاً : قبول ابن مالك السماع الفصيح ، واعتباره حجة قوية سواء أكان قراءة أم حديثًا نبويًا شريفًا .

ثانيًا : اهتمامه بالكثرة والاعتداد بها في بناء آرائه ، وأنها من درجات قبول السماع عنده .

ثالثًا : استعراضه آراء العلماء وتحليلها ومناقشتها وتدعيمها بالأدلة، وإن كانت هذه الأدلة سماعية فصيحة فإنه يقبلها دون أن يجعلها قاعدة أساسية ، وما قام به يعد سمة بارزة من سمات منهجه في كتابه (شرح الكافية الشافية) .

رابعًا : أن ابن مالك قوّى رأي الأخفش بورود السماع الفصيح معضدًا له ، لكنه لم يصرِّح بالقياس عليه ، كما قاس الأخفش ، ولعل هذا هو الفرق بينهما – على ما أظن – .

قال ابن هشام : « والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس »[٣].

فابن مالك يقر هذا السماع ، لكنه لا يصرح بالقياس عليه .

---

(١) الشعراء : ٢٢ .

(٢) شواهد التوضيح ص : ٨٧ .

(٣) المغني ٢٦/١ .

ولعل الصواب ما ذهب إليه من أجاز حذف همزة الاستفهام سواء وجدت بعدها (أم) أم لا ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن حذف هذه الهمزة قد ورد في السماع الفصيح من قراءة أو حديث نبوي شريف ، وعليه يكون حذفها قد خرج من ضيق الضرورة .

ثانيـاً : أن همزة الاستفهام هي أم حروف الاستفهام والأصل فيها ، وكما هو معلوم ، أن أمهات الحروف لهن من الخصائص والمميزات ما لا يوجد في غيرهن من بقية حروف الباب ، فمن خصائصها دخولها على النفي والإثبات نحو : ألم يقم زيد ؟ ، وأقام زيد ؟ ، ومن خصائصها أيضًا دخولها على العاطف نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (١) ، ولعل من خصائصها جواز حذفها في الكلام الفصيح .

ثالثـاً : أن قرينة المعنى والسياق تبيح حذف هذه الهمزة ؛ لأنها تدل عليها حال الحذف ، وعليه يكون لا إشكال في حذفها ، أضف إلى ذلك أن الاستفهام يفهم معناه من خلال النطق أكثر من الكتابة .

* * *

٣٥ - نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها .

قال ابن مالك عن (بل) : « إن كان قبل المفرد نفي أو نهي آذنت - أي : بل - بتقرير حكمه ، وبجعل ضده لما بعده فـ (زيدٌ) من قولك : (ما قام زيدٌ بل عمرٌ) قد قرر نفي قيامه ، و (عمرو) قد أثبت قيامه ، و (خالدًا) من قولك : (لا تضربْ خالدًا بل بشرًا) قد قرر النهي عن ضربه و (بشر) قد أمر بضربه ، هذا هو الصحيح ... ويجوّز - أي : المبرد - مع ذلك أن تكون (بل)

---

(١) الروم : ٩ .

ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها وما جوّزه مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر :

لو اعْتصمْتَ بِنَا لم تعتصمْ بِعِــدًى

بــل أوليــاءَ كُفَــاةٍ غيــرِ أوْغــادِ ... »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اتفق جمهور النحاة[٢] على أنّ (بل) إن جاء قبلها نفي أو نهي ووليها مفرد فمعناها : إضرابٌ عن الأول وإيجاب للثاني ، فهي بمنزلة (لكن) ، فتقول ما جاء زيدٌ بل عمروٌ .

وممن ذهــب هــذا المذهــب سيبويه[٣] ، وابن الســراج[٤] ، وأبو علي الفارسي[٥] ، وعبد القاهــر الجرجــاني[٦] ، والصيـمري[٧] ، والعكبري[٨] ، وابن يعيش[٩] ، وابن عصفــور[١٠] ، واختاره ابن مالــك[١١] ، والرضي[١٢] ،

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ .

(٢) انظر رأي الجمهور في : شرح الرضي ٣٧٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤٣٤/١ .

(٤) الأصول في النحو ٥٧/٢ .

(٥) الإيضاح ص : ٢٢٤ .

(٦) المقتصد ٩٤٦/٢ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١٣٦/١ .

(٨) اللباب ٤٢٦/١ .

(٩) شرح المفصل ١٠٥/٨ .

(١٠) شرح الجمل ١٩٦/١ .

(١١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٣/٣ ، شرح التسهيل ٣٦٧/٣ ، شرح العمدة ٦٣٠/٢ .

(١٢) شرح الرضي ٣٧٨/٢ .

وابن أبي الربيع[١] ، وأبو حيان[٢] ، وابن هشام [٣] ، والسيوطي[٤] ، وغيرهم .

ومن النحاة من أجاز الرأي السابق وهو أن توجب للثاني ما نفي عن الأول ، لكنه أجاز أيضًا أن تنقل (بل) حكم النفي للثاني مثلما كان للأول ، فيكون التقدير على ذلك في ما جاء زيدٌ بل عمروٌ : بل ما جاء عمروٌ .

ونُسب هذا المذهب إلى المبرد[٥] ، وابن عبد الوارث[٦] . ولم أجد في كتاب المبرد غير الرأي الأول وذلك فيما بحثت ، قال المبرد : « (بل) ومعناها : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : (ضربت زيدًا بل عمرًا) ، و (جاءني عبدُالله بل أخوه) ، و (ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ) »[٧] .

واستدل جمهور النحاة على منعهم نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها بدليلين هما :

أولاً : أن الرأي القائل : بجواز نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها مخالف لاستعمال العرب ، قال ابن مالك : « وما جوَّزه – أي : المبرد – مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر :

لو اعْتصمتَ بِنَا لمْ تعتصم بعِدًى
بل أولياءَ كفاةٍ غيرِ أوغْادِ

---

(١) البسيط ٣٤٠/١ .

(٢) الارتشاف ١٩٩٤/٤ .

(٣) مغني اللبيب ١٨٩/١ .

(٤) الهمع ١٧٩/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٠٥/٨ ، شرح جمل الزجاجي ١٩٧/١ ، شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ ، شرح الرضي ٣٧٨/٢ ، ارتشاف الضرب ١٩٩٥/٤ ، مغني اللبيب ١٩١/١ ، الهمع ١٨٠/٣ .

(٦) انظر رأي ابن عبد الوارث في : ارتشاف الضرب ١٩٩٥/٤ ، مغني اللبيب ١٩١/١ .

(٧) المقتضب ١٢/١ .

وكقول الآخر :

وما انْتَمَيْتَ إلـى خُـورٍ ولا كُشُـفٍ
وَلاَ لئـامٍ غـداةَ الـرَّوعِ أوزاعِ
بَلْ ضَارِبينَ حَبِيكَ البيضِ إنْ لحقوا
شُمٌّ العرانينَ عِنْدَ المـوتِ لُـذَّاعِ

وكقول الآخر :

لاَ تَلْقَ ضيفًا إذا أمْلَقْتَ معتـذرًا
بِعُسْرةٍ بل غنـيَّ النَّفْـسِ جَذْلاَنَا »[1] .

ثانيًا : أن المعطوف بعد الخبر المنفي بـ (ما) لا يجوز فيه إلا الرفع فقط نحو : ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ ، ولو كان ما قاله المجيزون صحيحًا ، لتعين النصب ؛ لأن (ما) لا تعمل إلا في منفي . قال ابن مالك : « فلو كان الأمر كذلك لكان معنى ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ بل ما هو قاعدًا . ولو صح ذلك لتعيَّن النصب وامتنع الرفع في لغة أهل الحجاز ، لكن الأمر بالعكس فصح أن (بل) لا تنقل عدم الثبوت إلى ما بعدها وأن ما بعدها محقق الثبوت »[2] .

وقال الرضي : « قالوا والدليل على أن الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائمًا بل قاعدٌ ووجوب الرفع »[3] .

أما الذين أجازوا نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها إن وليها مفرد

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٦٣١/٢ .

(٣) شرح الرضي ٣٧٩/٢ .

فلم يكن لهم دليل من كلام العرب يؤيد رأيهم ؛ لذا ناصر ابن عصفور مذهب المانعين قائلاً : « ما انفرد به – أي : المبرد – لا يحفظ له ما يدل عليه[١] » .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب جمهور النحاة حيث منع أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها .

واستدل على إثبات صحة رأيه بدليلين أحدهما سماعي وهو ثلاثة أبيات وقد سبق ذكرها . والآخر قياسي وهو : وجوب رفع المعطوف بعد (بل) المسبوقة بنفي أو شبهه وقد سبق شرحه .

وبناءً على السماع السابق اعترض ابن مالك على المبرد الذي أجاز أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي وشبهه لما بعدها ؛ لأن هذا الرأي يؤدي إلى مخالفة السماع العربي الفصيح .

ولعله من المفيد القول : إن ابن مالك هو أول من أتى بالدليلين السابقين –وذلك فيما بحثت– فلم يسبق لأحدٍ أن استشهد بهما غيره وهذا يدل على اجتهاده وتحقيقه في المسائل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يدل على أنه لا يخالف رأيًا مخالفة صريحة إلا إذا عارض هذا الرأي السماع العربي الفصيح فإنه حينئذٍ ينقده ويرده بناءً على حصول هذه المخالفة . ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتبعهم فيه ابن مالك ؛ لترجيح السماع العربي الفصيح له ، ولعدم وجود دليل سماعي يؤيد رأي أصحاب المذهب الثاني كما ذكر ابن عصفور .

* * *

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٩٧ .

٣٦ - الفصل بين العاطف والمعطوف(*) .

أجاز ابن مالك الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسمًا مجرورًا، قال : « بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إنْ لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسمًا مجرورًا، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى:(إنَّ اللّه يأمركم أن تؤدُّوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (١)... »(٢) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن النحاس ، وأبو علي الفارسي ، وأبو حيان إلى منع الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور في السعة ، وقصروا ذلك على الضرورة .

قال سيبويه – رحمه اللّه – : « ولو قلت : (مررت بزيدٍ أول من أمسِ و أمسِ عمروٍ) كان قبيحًا خبيثًا لأنَّك فرقت بين المجرور وما يشركه وهو الواو كما تفرق بين الجار والمجرور » (٣).

وقال أبو علي الفارسي : « فأما قراءة من قرأ (فبشرناها بإسحاق ومن وراءَ إسحاقَ يعقوبَ) (٤) بالفتح فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة كأنه

(*) الكتاب ٤٨/١ ، معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ ، المقتضب ٦٢/٣ ، الأصول في النحو ٧٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ ، المسائل العسكرية ص : ١٦٣ ، الخصائص ٣٩٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢٠٨/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص : ٢٠٦ ، شرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣ ، شرح التسهيل ٣٨٤/٣ ، شرح العمدة ٦٣٦/٢ ، شرح الرضي ٣٢٤/١ ، البسيط ٣٥٨/١ ، ارتشاف الضرب ٢٠٢٣/٤ .

(١) النساء : ٥٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٣٩/٣ .

(٣) الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٤) هود : ٧١ . الكشاف ٣٩٥/٢ .

أراد أنها بشرت بهما ، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حد من قرأ (وحوراً عيناً) [١] بعد (يطاف عليهم بكأس) [٢].

قال العكبري : « قوله تعالى : (وحورٌ عينٌ) يقرأ بالرفع ، وفيه أوجه : أحدها : هو معطوف على « ولدان » أي : يطفن عليهم للتنعم لا للخدمة . والثاني : تقديره : لهم حورٌ ، أو عندهم ، أو وثَمّ . والثالث : تقديره : ونساؤهم حور . ويقرأ بالنصب على تقدير : يعطون أو يجازون وبالجر عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى ، لأن الحور لا يطاف بهن »[٣] .

والوجه الأول ليس بالسهل ؛ لأن الواو عاطفة على حرف الجر ، وقد فصل بينها وبين المعطوف بالظرف ، والآخر أيضًا كذلك وإن كان الأول أفحش ، وهذا كما أعلمتك إنما تجده في الشعر » [٤].

وقال أيضًا في (الإيضاح) : « ولو قلت هذا ضاربُ زيدٍ اليوم وغداً عمراً لكان قبيحًا نصبت عمراً أو جررته ، لفصلك بين حرف العطف وما عطف به بالظرف »[٥] .

أما من منع الفصل بين العاطف ومعطوفه بالظرف والجار والمجرور في سعة الكلام فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن العاطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء من الكلمة .

قال ابن عصفور : « إن حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه ، بدلالة قولهم ، وَهْو وهْي – يسكنون الهاء في فصيح الكلام تشبيهاً لها بـ (عَضْد) و (كَبْد) . فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة ، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف »[٦] .

---

(١) الواقعة : ٢٢ . قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة والكسائي بالجر والباقون بالرفع . انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨ .

(٢) الصافات : ٤٥ . ولعل من الواضح وجود سهو في نص الفارسي فالآية الثانية لم تأتِ بعد الأولى ؛ لأن كلاً منهما في سورة مستقلة .

(٣) التبيان ١٢٠٤/٢ .

(٤) المسائل العسكرية ص : ١٦٤ .

(٥) الإيضاح ص : ١٣٥ .

(٦) ضرائر الشعر ص : ٢٠٦ .

ثانيـاً : أن العاطف ليس عاملاً ، إنما هو نائب عن العامل ، لذا لا يتسع فيه الفصل بينه وبين معطوفه، كما يتسع الفصل بين العامل ومعموله، ذكره الرضي[١] .

وأما من أجاز هذا الفصل في سعة الكلام فقد استدل بالنقل والقياس .

أما النقل فقد ورد هذا الفصل في السماع القرآني ، وهو فيه كثير ، كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [٢].

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ [٣] .

(إذا) ظرف متعلق بمحذوف على مذهب البصريين الذين لا يجيزون إعمال ما بعد أن المصدرية فيما قبلها والتقدير : وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم ، وعند الكوفيين متعلقة بالفعل الآتي ؛ لأنهم يجيزون إعمال ما بعد أن المصدرية فيما قبلها. وفي هذه الآية : « العامل في (إذا) وجهان : أحدهما : فعل محذوف تقديره : يأمركم أن تحكموا إذا حكمتم وجعل أن تحكموا المذكورة مفسِّرة للمحذوف ، فلا موضع لأن تحكموا ، لأنه مفسِّر للمحذوف ، والمحذوف مفعول يأمركم ؛ ولا يجوز أن يعمل في إذا أن تحكموا ؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الثاني : أن تنصب (إذا) بيأمركم ، وأن تحكموا به أيضاً ، والتقدير أن يكون حرف العطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف »[٤] .

وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [٥].

وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ ﴾ [٦].

ومثال السّماع الشعري قول الأعشى :

يومًا تراها كمِثْلِ أرْدِية العَصْـ ... ـب ويـومًا أديمُهـا نَغِـلا [٧]

---

(١) شرح الرضي ٣٢٤/١ .
(٢) البقرة : ٢٠١ .
(٣) النساء : ٥٨ .
(٤) التبيان ٣٦٦/١ .
(٥) يس : ٩ .
(٦) الطلاق : ١٢ . « ومنه نصب عطفه ؛ أي وخلق من الأرض مثلهن ، ومن رفع استأنفه » كذا قال العكبري في التبيان ١٢٢٨/٢ .
(٧) الخصائص ٣٩٥/٢ .

وعدَّ كثير من النحاة هذا الفصل من قبيل الضرورة . قال ابن عصفور : « وهو عند الفارسي والمحققين من النحويين من قبيل الضرائر لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف »[١] .

وأما القياس فكما جاز الفصل بين العامل ومعموله في حالتي النصب والرفع وامتنع ذلك في حالة الجر ، كذلك يجوز هنا الفصل بين العاطف ومعطوفه في سعة الكلام .

قال الرضي : « وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله »[٢] .

فالفصل بين العاطف والمعطوف أسهل من الفصل بين الجار والمجرور . قال ابن جني : « ... * ويومًا أديمُها نَغِلا * لأنه عطف على الناصب الذي هو (ترى) فكأن الواو أيضًا ناصبة ، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار ومجروره »[٣] .

رأي ابن مالك:

لقد انفرد ابن مالك بالجواز في مسألة الفصل بين العاطف ومعطوفه بالظرف والجار والمجرور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسمًا مجرورًا وإن كان كذلك فلا خلاف في المنع[٤] .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ .

(٢) شرح الرضي ٣٢٤/١ .

(٣) الخصائص ٣٩٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٤/٣ .

واستشهد ابن مالك بدليل نقلي لم يسبقه إليه غيره في الاستشهاد به – فيما بحثت –، وهو أربع آيات قرآنية تؤيد هذا الفصل وقد سبق ذكرها .

وبذلك يكون قد أُخْرِج هذا الفصل من ضيق الضرورة إلى سعة الاختيار. قال ابن مالك : « وجعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة، ....، وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً ، وهو في القرآن كثير »(١) .

وإن دل هذا على شيء فيدل على اجتهاده وحرصه على الإتيان بشواهد تعضد ما ذهب إليه وتخرجه من ضيق الضرورة .

ولا يفوت الباحثة أن تنبه على نقطة في غاية الأهمية وهي : أن ابن مالك حين ذكر أن هذا الفصل جائز في أفصح النثر ... وهو في القرآن كثير ، فهذه الواو تعني أن القرآن غير النثر ، وعليه يعد القرآن في مرتبة فوق مرتبة النثر عنده .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك ، لأن السماع يؤيده فأي شيء أيده السماع كان « لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم »(٢) .

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٤ .

(٢) الخصائص لابن جني ١/١١٧ .

٣٧ - العطف على الضمير المخفوض(*) .

قال ابن مالك:« إذا كان المعطوف على ضمير جر لزم عند جميع النحويين إلا يونس والفراء إعادة الجار كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وعليها وعلى الفلك ﴾ (٢) . وقوله ﴿ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (٣) ... »(٤) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه – رحمه الله – وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وجمهور البصريين إلى منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وتبعهم في ذلك الأخفش ويونس وابن مالك وأبو حيان(٥) .

فمن آراء المانعين :

قول سيبويه – رحمه الله – : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : (مررت بك وزيدٍ) ، و (هذا أبوك وعمروٍ) ،

(*) انظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، المقتصد ٩٥٩/٢ ، الإنصاف ٦٣/٢ ، المفصل ص : ١٢٤ ، شرح المفصل ٧٧/٣ ، شرح الرضي ٣٢٠/١ ، الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام: لأبي علي الفارسي ١٢١/٣ ، اللباب ٤٣٢/١ ، معاني القرآن للزجاج ٦/٢ ، النشر في القراءات العشر ٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٤/٥ ، شرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ ، شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، البحر المحيط ١٦٧/٣ .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) المؤمنون : ١٢ .

(٣) الأنعام : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ م ٦٥ ، الهمع ١٨٩/٣ ، المقتصد ٩٥٩/٢ ، شرح الرضي ٣٢٠/١ .

كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله »[١] .

وقال الفارسي : « وأما جر (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن »[٢] .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « فأما الضمير المجرور ، فلا يجوز العطف عليه ، لو قلت : (مررت بك وزيدٍ) ، أو (به وزيدٍ) لم يجز ، ويجب أن تعيد الجار فتقول : بك وبزيدٍ ، و (هذا غلامك وغلام زيدٍ) »[٣] .

وجعل البصريون ما جاء به السماع من العطف على المجرور من غير إعادة الجار مختصًا بالشعر ، قال سيبويه – رحمه اللّه – : « وقد يجوز في الشعر :

آبَكَ أيِّـــه بِـــيَ أوْ مُصَـــدَّرِ
مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأبٍ حَشْوَرِ

وقال الآخر :

فَالْيَومَ قَرَّبْـــتَ تَـهْـجُونَا وَتَشْـتِمُنَا
فَاذْهَـــبْ فَمَـا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ » [٤].

أما نحاة البصرة فقد استدلوا على منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض بالأدلة التالية :

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١ .

(٢) الحجة ٣/١٢١ .

(٣) المقتصد ٢/٩٥٩ .

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢ .

أولاً : أن ضمير الجر المتصل شبيه بالتنوين ، فلا يجوز أن يعطف عليه ، كما لا يجوز أن يعطف على التنوين ، قال سيبويه – رحمه اللّه – : « لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أيضًا أن يتبعوها إياه»(١).

وبيّن أبو علي الفارسي وجه الشبه بين ضمير الجر والتنوين إذ قال : « وجه الشبه بينهما أنه على حرف ، كما أن التنوين كذلك ، واجتماعهما في السكون ، وأنه لا يوقف على اسم منفصلاً منه ، كما أن التنوين كذلك » (٢).

ثانيًا : أن الجار والمجرور عندما اتصلا أصبحا بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت عليه من غير إعادة الخافض فكأنك عطفت الاسم على الحرف وهذا لا يجوز ، قال العكبري : « إن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلا متصلاً فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة »(٣) .

ثالثًا : أن المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز عطف أحدهما على الآخر إلا إذا صلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، فلما لم يجز (مررت بزيدٍ وك) لم يجز (مررت بك وزيدٍ) ، قال ابن يعيش – نقلاً عن أبي عثمان المازني – : « لما صح (مر زيدٌ وأنت) صح (مررت أنت وزيد) ، ولمّا صح (كلمت زيداً وإياك) صح (كلمتك وزيداً) ، ولما امتنع (مررت بزيدٍ وك)

---

(١) المصدر نفسه ٢ / ٣٨١ .

(٢) الحجة ١٢٢/٣ .

(٣) اللباب ٤٣٢/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٨/٣ .

امتنع (مررت بك وزيد) ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر »[١] .

وأمّا نحاة الكوفة فقد استدلوا على الجواز بالسماع الذي ورد في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً .

فمن السماع القرآني :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٢] .

٢ - قراءة حمزة : ﴿ واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[٣] .

وعَقَّب ابن مالك على هذه القراءة بقوله : « وهي - أيضًا - قراءة ابن عبّاس ، والحسن البصري ومُجَاهِد ، وقُتَادة والنَخْعِي ، والأعْمش ، ويَحْيَى بن وثّاب وأبي رزين »[٤] .

٣ - وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٥] .

ومن كلام العرب :

أ - النثري : قول بعضهم : « مَا فَيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » رواه قُطْرُب بجر (فرسه) .

---

(١) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) النساء : ١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣ .

(٥) الحجر : ٢٠ .

ب – والشعري : ١ – قول الشاعر :

– وأنشده سيبويه :

فَالْيَومَ قَرَّبْــتَ تَهْجُــونَا وَتَشْــتِـمُنَـا

فَاذْهَـبْ فَمَـا بِكَ وَالأيَّامِ مِـنْ عَجَــبِ (١)

٢ – وأنشد أيضًا :

آبَـكَ أَيِّــه بِــيَ أَوْ مُـصَــدَّرِ

مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأبٍ حَشْوَرِ (٢)

٣ – وأنشد الفراء :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّــوَارِي سُــيُوفَنَـا

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُــوطٌ نَفَانِــفُ (٣)

٤ – وأنشد أيضًا :

هَــلاَّ سَـأَلْتَ بِذِي الْجُمَاجِـمِ عَنْهُمُ

وَأَبِي نُـعَيــمَ ذِي اللِّـــوَاءِ الْمُـحْــرِقِ (٤)

٥ – وقول العباس بن مرداس :

أَكُــرُّ عَلَـى الْكَتِيْبَــةِ لاَ أُبَالِــي

أَحَتْفِي كَــانَ فِيْـها أَمْ سِــوَاهَــا (٥)

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣٩/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٣) معاني الفراء ٢٥٣/١ .

(٤) الإنصاف ٤٦٦/٢ م ٦٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣ .

٦ - وقول الآخر :

إِذَا أَوْقَـــدُوْا نَـارًا لِـحَـــرْبِ عَدُوِّهِـــمْ

فَقَدْ خَـابَ مَـنْ يَصْلَـى بِـهَا وَسَـعِيْـرِهَـا[1]

٧ - وقول الآخر :

لَــو كَـانَ لِــي وزُهَـيْـــرٍ ثَـالِـــثٌ وَرَدَتْ

مِـــنَ الحِـمَـــامِ عِـدَانَـا شَـــرَّ مَـــوْرُوْدِ[2]

وتأوَّل البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع القرآني والشعري . ومن أوجه تأويلاتهم - على سبيل المثال لا الحصر - :

أولاً : أن الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف ليس مجروراً على الضمير المخفوض ، بل مجروراً إما بالقسم أو بحذف حرف الجر ؛ لدلالة ما قبله عليه ، كما في قراءة حمزة (بجر الأرحام) . قال ابن يعيش : « ويحتمل وجهين آخرين - غير العطف على المكنى المخفوض - ، أحدها : أن تكون الواو واو قسم - وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها - وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[3] جواب قسم ، والوجه الثاني : أن يكون اعتقد أنَّ قبله باء ثانية، حتى كأنه قال : وبالأرحام ، ثم حذف الباء . لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك : (بمن تمرر أمرر) ، و (على من تنزل أنزل) ، ولم يقل : أمرر به ، ولا أنزل عليه ؛ لأنها مثلها في موضع نصب ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر ، وأنشد :

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ في طَلَلِـــهْ

كِدْتُ أَقْضِـي الْـحَيَـاةَ مِنْ جَلَـلِـهْ »[4] .

---

(١) المصدر نفسه ١٢٥٣/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٥٣/٣ .

(٣) سورة النساء : ١ .

(٤) شرح المفصل ٧٩/٣ .

ثانيـًا : أن الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف إن كان مبنيًا فتأويله كالتالي :

أ – في محل رفع ؛ لكونه معطوفًا على الاسم المرفوع السابق له .

ب – أو في محل جر ؛ لكونه معطوفًا على الاسم المجرور السابق له .

قال ابن الأنباري : « أما قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (١) ، فلا حجة فيه أيضًا من وجهين : أحدها : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على الله والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أَوْجَهُ الوجهين . والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور في (فِيْهِنَّ) »(٢) .

ثالثـًا : إن كان الاسم الظاهر الواقع بعد حرف العطف معربًا بالحروف فيؤوله البصريون بأنه في موضع نصب على المدح .

قال ابن الأنباري : « أما قوله تعالى : ﴿ لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ (٣) فلا حجة لهم –أي : للكوفيين – فيه أيضًا من وجهين : أحدها : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين » (٤).

---

(١) النساء : ١٢٧ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٦٧ .

(٣) النساء : ١٦٢ .

(٤) الإنصاف ٢/٤٦٨ .

وهناك الكثير من التأويلات التي رَدَّ بها نحاة البصرة كثيراً من القراءات، ووصفوها بالضعف وسنورد فيما يلي طائفة من أقوالهم في قراءة حمزة ، قال ابن يعيش – نقلاً عن المبرد – : « وأما قوله تعالى: ﴿ واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ [١] بجر (الأرحام) في قراءة حمزة ، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها »[٢] .

وقال الزجاج : « القراءة الجيدة نصب (الأرحام) ، المعنى : واتقوا أن تقطعوها ، فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر »[٣] .

وقال العكبري : « واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ [١] ، على قراءة الجر ، وبأبيات أنشدوها ، أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة والقارئ بها كوفيّ تنبيهًا على أصولهم »[٤] .

وقال عبد القاهر الجرجاني:« وأما قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ فقد رُدَّت ، وأجمعوا على أنّها غير متوجهة ، وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنّه : واتقوا اللّه الذي تساءلون به وقطعَ الأرحامِ »[٥] .

وقال الزمخشري : « وتقول في المنصوب : (ضربتك وزيداً) ولا يقال : (مررت بـه وزيدٍ) ، ولكـان يعاد الجار وقراءة حمزة (والأرحام) ليست بالقويـة » [٦].

---

(١) النساء : ١ .

(٢) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٣) معاني القرآن ٦/٢ .

(٤) اللباب ٦٣٣/١ .

(٥) المقتصد ٩٦٠/٢ .

(٦) المفصل ص : ١٢٤ .

وقال الرضي : « والظاهر أن حمزة جَوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع » (١).

وذكر أيضًا أنه لا دليل في جميع الأشعار السابقة ؛ لأنها محمولة على الضرورة . قال : « أجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ؛ إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها »(٢) .

ومن الجدير بالذكر أن القراءة سنة متبعة يتوارثها الخلف عن السلف ، وليس يبتدع القارئ فيها شيئًا من عنده بل يأخذها بسندٍ متصل متواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وللأخذ بها شروط معروفة ذكرها ابن الجزري حيث قال :« كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها »(٣) .

فالتواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وموافقة العربية ولو بوجه وموافقة إحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالاً تعد شروطً موجبةً صحةَ القراءة وقبولها ، وعدم ردِّها . قال ابن يعيش : « وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردِّها » (٤).

وقال القرطبي نقلاً عن الإمام أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري في رده على مَنْ منع العطف على الضمير المخفوض : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – تواترًا يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن

---

(١) شرح الرضي ٣٢٠/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٢٠/١ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٩/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٨/٣ .

النبي – صلى الله عليه وسلم – فمن ردّ ذلك فقد ردّ النبي – صلى الله عليه وسلم – ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإنَّ العربية تُتلقَّى من النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ولا يشك أحد في فصاحته » [١].

وردّ بعض نحاة البصرة هذه الانتقادات التي وجهت إلى هذه القراءة وإلى صاحبها ، قال ابن يعيش : « وقد ردَّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة ، وقال : لا تحلُّ القراءة بها ، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ؛ لأنَّه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة ، مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها »[٢] .

وقال أبو حيان : « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية ، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك ، غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنّه يجوز، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [٣]، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا ، وأمّا قول ابن عطية : ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذْ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فيّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بغير واسطة ، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

أبي بن كعب ، ... ، وحمزة – رضي الله عنه – أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمدان بن أعين ، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفًا من كتاب اللّـه إلاّ بأثر ، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة ، وله خمسَ عشرةَ سنةً ، وأمَّ الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة ، منهم سفيان الثوري ، والحسن ابن صالح ، ومن تلاميذه جماعة ، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ، ... ، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون » [(١)].

وتدل مقولة صاحب البحر المحيط على أن هذه القراءة موصولة السند بالتواتر إلى النبي –صلى الله عليه وسلم – فلا يجوز ردُّها ؛ لأنها ومثيلاتها تمثل ثروة لغوية كان من الممكن أن يستفيد منها النحاة إذا ما أخضعوا قواعدهم لها .

---

(١) البحر المحيط ، ط/ دار الكتب العلمية ، ت : عادل عبد الموجود ، ١٦٧/٣ .

وهكذا تجد موقف البصريين سلبيًا من قراءة حمزة ، وكذلك كان موقفهم سلبيًا من الأشعار التي استدل بها الكوفيون على جواز العطف على المخفوض من غير إعادة الخافض فأوّلوها على حذف مضاف أو على أنها من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه ، قال ابن الأنباري : « وأما قول الآخر :

* وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ *

فلا حجة فيه أيضًا ؛ لأنه ليس مجرورًا على ما ذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى ، فكأنّه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : (ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ، ولا سوداءَ تمرةً) ، يريدون (ولا كل سوداء) ، فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها ، ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه »[1] .

وقال العكبري : « وأمّا الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذ ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه »[2] .

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض .

ووقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، على عكس النحاة الذين سبقوه ، فكان موقفه قائمًا على أدلة وبراهين حيث قام بنقض الحجج التي استدل بها نحاة البصرة في هذه المسألة على النحو التالي :

١ - عندما قالوا : إنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، فقد ضعّف ابن مالك

---

(١) الإنصاف ٢/٤٧٢ ، م ٦٥ .

(٢) اللباب ١/٤٣٣ .

هذا الدليل مبينًا وجه الضعف في « أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأنَّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف أسوة بهما »[١] .

ولأنَّ ضمير الجر لو كان شبيهًا بالتنوين بوجه ، ما جاز العطف عليه حتى مع إعادة الجار ؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه بأية حال . قال ابن مالك : « لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنَّ التنوين لا يعطف عليه بوجه »[٢] .

٢ - وعندما قالوا : إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا أن يحل أحدهما محل الآخر والضمير غير صالح لأن يحل محل الاسم المعطوف . ردّ عليهم ابن مالك بأن هذا الدليل لو كان شرطًا في صحة العطف لم يجز أن يأتي السماع بضده قال : « وأما الثانية ، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز : (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيْهِ) ولا :

أَيُّ فَتًى هَيْجَا وَأَنْتَ وَجَارِهَا ....

ولا (كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَم) ولا :

الوَاهِبُ المِائَةَ الهِجَانَ وَعَبْدَهَا ....

ولا : (لاَ رَجُلَ وامْرَأَةً في الدار) .

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه كثيرة »[٣] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧ .

ويلحظ في هذه المسألة أيضًا أن ابن مالك لم يكتفِ بالدليل السماعي ، بل اعتمد على الدليل الجدلي أيضًا وهو بيان العلة[١] حيث قال : « وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعًا وجب الاعتراف بصحة الجواز »[٢] .

وفضّل ابن مالك عود حرف الجر مع المعطوف على عدم عوده حيث قال : « ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نَبَّهت على أنَّ عود حرف الجر مع المعطوف مُفَضَّل على عدم عوده »[٣] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك والكوفيون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر ؛ لورود السماع بذلك ، ولأنَّ ابن مالك ضعّف أدلة المانعين معتمدًا على الأدلة والبراهين كما سبق وأن مر .

* * *

---

(١) يُسْتَدل ببيان العلة عند الخلاف حول الحكم فيكون وجودها دليلاً على وجود الحكم وهو ما يسمى بـ(الطرد) كما يكون عدمها دليلاً على عدمه وهو ما يسمى بـ (العكس) . انظر : الأصول لتمام حسان ص ٢١٦ وقد استعمل ابن مالك العكس هنا في إثبات رأيه .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٤٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٥٤/٣ .

٣٨ - حذف حرف النداء (*).

منع البصريون حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين ، واسم الإشارة ، والنكرة إذا كانت غير مقصودة ، وأجازه الكوفيون ، وأيّدهم ابن مالك في ذلك الجواز قائلاً : « و (يا هذا) و (يا رجلاً) إذا لم يتعين فإن قصدت واحداً معيناً فالأكثر ألا يحذف الحرف ، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي – صلى اللّه عليه وسلم – مترجماً عن موسى – عليه السلام – : « ثَوْبي حَجَرُ » . وكقوله – صلى الله عليه وسلم – : « اشْتَدِّي أزْمةُ تَنْفَرِجي » . وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً . والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه . والكوفيون يقيسون عليه – وقولهم في هذا أصح . وكذا يجيزون نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرمة :

إذَ هَمَلَتْ عَيْنِي لها قال صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ ... » (١).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألةِ :

اختلف نحاة البصرة والكوفة في حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس مفرد معين أو اسم إشارة أو نكرة غير مقصودة ، فمنع البصريون ذلك اختياراً ، وما جاء في الشعر عدُّوه ضرورة وشذوذاً .

(*) الكتاب ٢٣٠/٢ ، المقتضب ٢٥٨/٤ ، الأصول في النحو ٣٢٩/١ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٢٤/٤ ، أمالي ابن الشجري ٤١٩/١ ، شرح المفصل ١٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ ، شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، شرح عمدة الحافظ ٣٩٤/١، شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢١١ ، شرح الأشموني ١٨/٣ ، الهمع ٣٢/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

وذكر سيبويه أن أصل المنادى الذي يكون صفة لأيّ أن يستعمل بالألف واللام ، قال : « فلم يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجل ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنَّه صار بدلاً من أيٍّ حين حذفته ، فلم تقل يا أيُّها الرجل ولا يا أيُّهذا ، ولكنك تقول إن شئت : من لا يزال محسنًا افعل كذا وكذا ؛ لأنه لا يكون وصفًا لأيّ »(١) .

وقال المبرد : « إنَّ حذف (يا) منه غير جائز ؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : رجلُ أَقْبِل ، ولا : غلامُ تعال ، ولا : هذا هَلُمَّ ، وأنت تريد النداء ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : رجلُ أقبل ؛ لأن هذه نعوت (أيّ) تقول : يا أيها الرجلُ ، ويا أيها الغلام ، ويا أيُّهذا ، لأن أيّا مبهم ، والمبهمة إنما تنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهمًا مثلها »(٢) .

وقال ابن السَّرَّاج : « وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً ، إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول : هذا وأنت ، تريد : يا هذا ، ولا رجلُ ، وأنت تريد: يا رجل » (٣).

أما ما جاء في الشعر مؤيدًا رأي المجيزين فقد اختلف موقف المانعين منه : فمنهم من أجازه على قلة ، ومنهم من عدّه من قبيل الضرورة .

قال سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجاج :

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٠ .

(٢) المقتضب ٤/٢٥٨ .

(٣) الأصول في النحو ١/٣٢٩ .

* جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

يريد : يا جارية »(١) .

وقال المبرد : « وقال الأعشى :

أَلاَ أَيُّهَذَا السائِلِي يمِّمَتْ ؟ فَإِنَّ لها في أهلِ يثربَ مَوْعِداً

فهذا تقدير (يا أيُّها) إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التأنيث ؛ لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة »(٢) .

واستدل المانعون على ذلك بالقياس المتمثل في التعليلات المنطقية على النحو التالي :

أولاً : أن أصل المنادى الذي يكون صفة لأيّ أن يستعمل بالألف واللام فتقول : يا أيُّها الرجل ، فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وإبقائه على التعريف إلا بعوض ذكره سيبويه(٣) .

ثانياً : لا يجوز إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم ؛ لأنَّ أيّاً منعوته بهما ، فتقول : يا أيُّهذا أقْبِل . ويا أيها الرجل تعال . فلو قلت يا رجل ويا هذا فقد حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، فلو أسقطت حرف النداء تكون قد حذفت الموصوف وحرف النداء معًا وهذا إجحافٌ ذكره المبرد(٤) .

ثالثاً : لا يجوز إسقاط (يا) في النداء ؛ لأنها تكون قرينة دالة على

---

(١) الكتاب ٢/٢٣١ .

(٢) المقتضب ٤/٢٥٩ .

(٣) الكتاب ٢/٢٣٠ .

(٤) المقتضب ٤/٢٥٨ .

التعريف في اسم الإشارة .

قال صاحب الأمالي النحوية : « إن تعريف أسماء الإشارة ليس كتعريف الأعلام فإنها لم تتعرف إلا بقرينة القصد إلى مدلولها ، و (يا) فيها ذلك المعنى المذكور فصارت معها كالقرينة المفيدة للتعريف فإذا حذفتها وأنت قاصدٌ إلى التعريف كنت كالحاذف حرف التعريف »[١] .

رابعًا : لا يجوز إسقاط حرف النداء من اسم الجنس ؛ لأن هذا اللفظ وضع للتنكير فحذف (يا) يخل بمعنى التعريف .

قال ابن الحاجب أيضًا : « إنما لم يحذف من رجل وامرأة لأن وَضْعَ هذا اللفظ للتنكير بخلاف زيدٍ وعمروٍ ، فإن وَضْعَه للتعريف فلا يخل استعماله بغير حرف النداء عن معنى التعريف بخلاف رجلٍ وامرأة ، فإنَّ حذف حرف النداء مخلٌ لإيهام بقائه على التنكير ، فلم يحذف عنه حرف النداء لذلك[٢] .

خامسًا : لا يقبل القياس حذف هذه الحروف ؛ لأن الغرض منها الاختصار والنيابة عن أفعال ، فهي نائبة عن (أنادي) ، فلو حُذِفت لأدى ذلك إلى اختصار المختصر وهذا إجحاف .

قال صاحب شرح المفصل : « وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال ... وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف »[٣].

---

(١) الأمالي النحوية ١٢٥/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٥/٤ .

(٣) شرح المفصل ١٥/٢ .

أما الكوفيون فقد أجازوا حذف حرف النداء في اسم الجنس واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة وتبعهم في ذلك ابن مالك .

واستدل المجيزون بالسماع المطرد الفصيح نثرًا ونظمًا .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (١) . أي: يا هؤلاء .

ومن الحديث النبوي الشريف قول المصطفى – صلى الله عليه وسلم – مترجمًا عن موسى – عليه السلام – : « ثَوْبِي حَجَرُ »(٢) . وقوله – صلى الله عليه وسلم – : « اشْتَدِّي – أَزْمَةُ – تَنْفَرِجي »(٣) .

قال ابن مالك : « وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا »(٤) .

ومن الأمثال العربية قولهم : « افْتَدِ مخنوقُ »(٥) ، و« أَطْرِق كَرَا »(٦) .

ومن الشعر قول ذِي الرُّمة :

إذا هَمَلتْ عَيْنِي لها قال صَاحِبي

بِمِثْلِكَ هــذا لَوْعــةٌ وغَــرَامُ (٧)

وقول الآخر :

---

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، كما أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٢٩١.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨٥ .

(٦) المصدر نفسه ٢/١٨٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

إنَّ الأُولـــى وُصِفُــوا قَـوْمي لهـم منهـم

هذا اعتصمْ تلــقَ مَنْ عـــاداك مَـخْذُولا [١]

وقول الآخر :

ذَا ارْعَــواءً فليــسَ بَعْــدَ اشــتعـال الـ

رَّأسِ شَــيْبًا إلى الصِّبَـا مِنْ سَـــبِيـل [٢]

وقول الآخر :

ذِي دعـي اللــومَ في العطـــاءِ فـــإنَّ الـ

لَّــــوم يُغْــري الكـــرامَ بالإجــــزالِ [٣]

وقول الآخـر :

* جاريَ لا تستَنْكِري عَذِيري * [٤]

وقول الآخـر :

* عاذِلَ قد أُوْلِعْــتِ بالتَّرْقِـيشِ * [٥]

وقول الشاعر :

فقلت لَـــهُ : عـطَّـــارُ هَـــلاَّ أتَيْتَنَـــا

بنورِ الخُـزَامَـى أوْ بِخُـوصَـةِ عَرْفَـــجِ [٦]

(١) المصدر نفسه ٣/١٢٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١٢٩٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

(٤) شرح العمدة ١/٢٩٦ .

(٥) المصدر نفسه ١/٢٩٧ .

(٦) المصدر نفسه ١/٢٩٧ .

وقول الآخر :

نَوِّلِي قَبْـلَ نَـأْيِ دَارِي جُمَانَا   وصليني كمـــا زعمْتِ تَـلاَنَـا [١]

وأوّل المانعون ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

أولاً : حمل المانعون ما خالف أقيستهم من السماع على الشذوذ أو الضرورة .

قال المبرد : « على أنَّ جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة »[٢] .

وقال ابن الشجري : « وحذفه – أي : حرف النداء – إذا صح أن يكون المنادى صفةً لـ (أيّ) ، قليلٌ لشذوذه عن القياس »[٣] .

ثانيـًا : حملوا الآية السابق ذكرها على إضمار فعل .

قال ابن يعيش : « ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوبًا بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص ويكون (أنتم) مبتدأ و (تقتلون)الخبر»[٤].

ثالثـًا : حملوا الآية أيضًا على الابتداء والخبر ولا نداء في ذلك .

قال ابن يعيش : « وقيل (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) و (تقتلون أنفسكم) من صلة هؤلاء »[٥] .

رابعًا : ردّوا الاستدلال بالحديث النبوي الشريف : « ثَوْبِي حَجَرُ » ؛ لأن هناك رواية أخرى توجد فيها (يا) .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٢١١ .

(٢) المقتضب ٢٥٩/٤ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٢٠/١ .

(٤) شرح المفصل ١٦/٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٦/٢ .

قال السيوطي : « وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – كما تقرر غير مرة ، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ (يا حَجَرُ) »[١] .

وأدلة المانعين تحتاج إلى مناقشة ؛ إذ إنهم استدلوا بالقياس والتعليلات المنطقية وأما المجيزون فقد استدلوا بالسماع الكثير الفصيح ولعله من المعلوم أنــه إذا تعارض سماع وقياس وجب اطراح القياس والأخذ بما جاء بــه السماع .

قال أبو علي الفارسي : « فأما في السماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يستغنى عن ذكره ، ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجئ السمع بشيءٍ خارج عن القياس ، لوجب اطِّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع ؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم ، والنطق بما هو خطأ في كلامهم ، ... فالقياس أبداً يترك للسماع ، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع ، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش ، وعدول عن الصواب بيّن » [٢].

وقال ابن جني : « اعلم أنَّك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه » [٣].

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك الكوفيين في هذه المسألة في كتابه (شرح الكافية الشافية) . حيث أجاز حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين ومن

---

(١) الهمع ٢/٣٤ .

(٢) الحلبيات ص : ٢٢٦ .

(٣) الخصائص ١/١٢٥ .

اسم الإشارة ، وأيَّد الكوفيين في قياسهم على اسم الجنس قائلاً : « وقولهم في هذا أصح »[١] .

وذكر الأشموني رأي ابن مالك في ذلك قائلاً : « وقد صرّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح »[٢] .

واستشهد ابن مالك على جواز حذف حرف النداء في اسم الجنس المفرد المعين بحديثين شريفين ذكرهما ثم عقَّب عليهما قائلاً : « وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا »[٣].

وتدل مقولته السابقة على تفضيله الاستشهاد بالحديث الشريف على الاستشهاد ببقية الشواهد الأخرى سواء أكانت مثلاً أم قولاً عربياً أم شعراً .

ثم استشهد بعد ذلك في الكتاب نفسه بأربعة أبيات سَبَقَ ذكرها على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة مصححاً بها قولهم ، قال : « ويشهد لصحة قولهم قول ذي الرُّمة :

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قال صَاحِبي

بِمِثْلِكَ هذا لَوْعَةٌ وغَرَامُ [٤]

والناظر لرأيه في هذه المسألة يجده متوسطًا فيه ، فلم يجوز حذف حرف النداء من اسمي الجنس والإشارة حذفًا مطردًا كما فعل الكوفيون ، ولم يمنعه منعًا تامًا كما جزم البصريون ، وإنما جعل ذلك الحذف متوسطًا بين القلة والكثرة . قال : « ويحذف حذفًا متوسطًا بين الكثرة والقلة ، إذا كان المنادى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٢٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٢٩١ .

معرفًا بالنداء أو اسم إشارة » [١].

ويستنتج من ذلك أن ابن مالك لم يخضع لمنهج الكوفيين خضوعًا مطلقًا ، بل كان منهجه متميزًا عنهم ، فهو يقبل السماع مثلهم ، لكنه يعطي كل سماع المنزلة التي يستحقها . على العكس منهم ؛ فهم يحتجون بالشاهد الواحد ويبوبون عليه ويقيسون عليه ، حتى وإن كان ذلك الشاهد غريبًا أو مجهول القائل أو مشكوكًا في فصاحته ؛ لذا يعد منهج ابن مالك في تناول المسائل والقضايا منهج المحققين .

وإذا نظرت في كتبه وجدتها تفيض بالاستشهاد السماعي الفصيح في هذه المسألة وغيرها من المسائل السابقة ، وهذا إن دل على شيء فيدل على قبوله السماع حتى إن خالف قياس البصريين ، ولا سيما إن كان هذا السماع فصيحًا عاليًا كالحديث النبوي الشريف فهو يمثل عنده أولى مراتب الكلام بعد القرآن الكريم .

أما القياس عنده فيناصره إذا كان معضدًا بسماع فصيح كما في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف على حذف حرف النداء من اسم الجنس المفرد المعين .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم فيه ابن مالك في هذه المسألة من جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس واسم الإشارة ، وقبوله السماع في اسم الجنس واسم الإشارة وقصره القياس على اسم الجنس فقط ؛ لكثرة وروده شعرًا ونثرًا ، بخلاف اسم الإشارة الذي لم يرد إلا في الشعر فعلى ذلك فقد كان مذهبه بين مذهبيّ البصريين والكوفيين مذهبًا وسطًا كما سبق وأن مرّ ، وأيَّد الأشموني هذا الرأي قائلاً : « والإنصاف القياس على اسم الجنس ؛ لكثرته نظمًا ونثرًا ، وقصر اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلاَّ في الشعر» [٢].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٥ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٢٠ .

٣٩ - انصراف عزير[*] .

(عــزير)[١] يقـرأ بالتنوين وهـو الوجـه ، ويقـرأ بحـذف التنوين وفـيـه تخريجات ، وأخذ ابن مالك بالقراءة الأقوى وهـي التنوين ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، قائلاً : « (عزير) منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين ، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) . وإنما حكمت بانصراف (عزير) لأن عاصمًا والكسائي قرآ به فصح كونه منصرفًا . إما لأنه عربي الأصل ، وإما لأن أصله (عازر) أو (عيزار) ثم صغر تصغير الترخيم حين عُرِّب فصرف لصيرورته ثلاثيًا ... »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

قرأ عاصم ، والكسائي ، وكثير من الناس (عزير) منونًا ، وهو الوجه ، وبه قرأ السبعة[٣] .

قال مكي : « قرأه عاصم والكسائي عزير بالتنوين جعلاه مبتدأ وابنا خبره فثبت التنوين فيه وقرأ الباقون بغير تنوين في عزير » [٤] .

قال ابن برهان : « قرأ (عـزيرٌ) ، بالتنوين ، عـاصم الأسـدي ، وابن محيصن ، وابن أبي إسحاق وعبدالرحمن الأعرج والإصبغ بن عبد العزيز النحوي ، والأشهب العقيلي ... كما يختاره أبو محمد اليزيدي وسلام أبو المنذر وعلي الكسائي ويحيى الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلاّم »[٥] .

(*) معاني الأخفش ٥٥٣/٢ ، معاني الفراء ٤٣١/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٣٢٦ ، شرح اللمع ٤٦١/٢ ، الكشاف ٢٥٥/٢ ، التبيان ٦٤٠/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٠١/٣ ، البحر المحيط ٣٢/٥ ، الارتشاف ٨٧٧/٢ .

(١) كلمة (عزير) من قوله تعالى : (وقالت اليهود عزيرٌ ابن اللّه) التوبة : ٣٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٠٠/٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٤) الكشف ٥٠١/١ .

(٥) شرح اللمع ٤٥٨/٢ .

وقرأه آخرون من غير تنوين .

أما من قرأ (عزير) منونًا فقد خرجه على أنه مبتدأ ، وجعل (ابن) خبرًا لا صفة ، إذ لا يستغني عنه .

وأما من قرأ (عزير) من غير تنوين فقد خرجه من عدة وجوه[١] :

الأول : أن (عزير) مبتدأ ، و (ابن) خبر ، كالتوجيه السابق ، وحذف التنوين ؛ لمنع التقاء الساكنين .

الثاني : أن (عزير) خبر مبتدأ محذوف تقديره : نبينا ، أو صاحبنا ، أو معبودنا .

الثالث : أن يكون (عزير) مبتدأ ، وابن نعتًا ، والخبر محذوفًا ، أي : عزير ابن الله صاحبنا .

الرابع : أن يكون ابن بدلاً من عزير ، أو عطف بيان منه ، وحذف التنوين في النعت ، لاتصاله بالمنعوت فهما كالشيء الواحد .

أما من قرأ (عزير) منونًا فقد استدل على صرفه ، بأنه عَلَم عربي الأصل كـ(محمد) ، أو لأنه عندما صغر تصغير الترخيم صار ثلاثيًا ساكن الوسط كـ(نوح) فلا يعتد بياء التصغير .

قال ابن مالك : « إما لأنه عربي الأصل ، وإما لأن أصله (عازر) أو (عيزار) ثم صغير تصغير الترخيم حين عرب فصرف لصيرورته ثلاثيًا »[٢] .

وأما من قرأ (عزير) من غير تنوين فقد استدل بعلميته وعجمته .

---

(١) انظر : معاني الأخفش ٥٥٣/٢ ، معاني الفراء ٤٣١/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢ ، التبيان ٦٤٠/٢ ، البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٠١/٣ .

قال الزمخشري : « وعزير : اسم أعجمي كعازر وعيزار وعزرائيل ، ولعجمته وتعريفه : امتنع صرفه . ومن نوّن فقد جعله عربياً »[١] .

وضعّف النحاة هذا التخريج في حذف التنوين .

قال العكبري : « وفي حذف التنوين وجهان : أحدهما : أنه حذف لالتقاء الساكنين . والثاني : أنه لا ينصرف للعجمة والتعريف ؛ وهذا ضعيف ، لأن الاسم عربي عند أكثر الناس ؛ ولأنّ مكبَّره ينصرف لسكون أوسطه ، فصرفه في التصغير أولى »[٢] .

رأي ابن مالك :

حكم ابن مالك بانصراف عزير ، وذكر أن تنوينه حذف؛ لالتقاء الساكنين، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) وذكر أن : « حذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث: ﴿ قل هو اللّه أحدُ ، اللّه الصمد ﴾[٣] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اتصال عزير بـ (ابن) لأنهما جزءا جملة واحدة ألزم من اتصال (أحد) بـ (اللّه) لأنهما جملتين .

الثاني : أن حذف تنوين (عزير) في الإخبار عنه بـ (ابن) شبيه بحذفه في النعت به .

بخلاف حذف تنوين (أحد) .

الثالث : أن حذف تنوين (عزير) يخلص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٥ .

(٢) التبيان ٢/٦٤٠ .

(٣) الاخلاص : ١ – ٢ .

تنوين (أحد) .

وذلك أن تنوين (عزير) إذا لم يحذف تحرك لالتقاء الساكنين ، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين »[١] .

ويلحظ في استدلال ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : أثر القراءة في بناء أحكامه ويظهر ذلك في كلامه : « وإنما حكمت بانصراف (عزير) لأن عاصماً والكسائي قرآ به فصح كونه منصرفاً »[٢] .

ثانياً : إذا وجدت قراءتان فإنه يختار أقواهما وجهاً ، ويوجه الأخرى بتوجيه يناسبها في العربية .

ولعل الصواب حذف التنوين من (عزير) : « لأنه يجمع الوجهين وعليه أكثر القراء » [٣].

*   *   *   *

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٠١/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٣٠١/٣ .

(٣) الكشف ٥٠١/١ ويقصد بالوجهين الابتداء والخبر ، والابتداء والصفة وعلى الأخير يكون الخبر محذوفاً .

٤٠ -جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر.

من النحاة من جر ضمير المخاطب البارز المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر نحو : أمامك ، وإليك ، ومنهم من رفعه ، ومنهم من نصبه ، ومنهم من قال : إنه لا محل له من الإعراب ، قال ابن مالك : « واخْتُلِف في الضمير المتصل بهذه الكلمات : فموضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين ، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : (عليَّ عبدالله زيدًا) - بجر (عبدالله) - فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه[٢] ، والأخفش[٣] ، والمبرد[٤] ، والبصريون[٥] ، وتابعهم ابن مالك[٦] ، إلى أن ضمير المخاطب البارز المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف جر في موضع جر إما بالإضافة كدونك أو بحرف الجر كعليك ، وذهب الفراء[٧] إلى أنه في موضع رفع ، وذهب الكسائي[٨]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٣ .

(٢) الكتاب ١/٢٥ .

(٣) انظر رأي الأخفش في التسهيل ٢١٣ ، شرح الكافية ٣/١٣٩٣ ، المساعد ٢/٦٥٧ ، شرح الأشموني ٣/٩٧ ، الهمع ٥/١٢٥ .

(٤) المقتضب ٣/٢١١ ، ٢٧٩ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٣/١٣٩٣ ، الارتشاف ٥/٢٣١٠ ، المساعد ٢/٦٥٧ ، شرح الأشموني ٣/٩٧ ، الهمع ٥/١٢٥ .

(٦) التسهيل ٢١٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٣ .

(٧) انظر رأي الفراء في التسهيل ٢١٣، شرح الرضي ٣/٩٠، شرح الأشموني ٣/٩٧٠، الهمع ٥/١٢٥.

(٨) انظر رأي الكسائي في التسهيل ٢١٣ ، الارتشاف ٥/١٣١٠ ، المساعد ٢/٦٥٧ ، شرح الأشموني ٣/٩٧.

إلـــى أنـــه فـــي مـوضـع نـصب ، وذهـــــب ابن بابشـــاذ[1] إلى أنه حـرف خطاب لا محل له من الإعراب .

فأما من قال بجر الضمير المتصل بأسماء الأفعال المنقولة عن الظرفية أو حرف الجر فقد استدل بالسماع الفصيح عن العرب .

قـال ابن مـالك : « لأن الأخـفش روى عن عـرب فـصـحـاء : (عليَّ عبـدالله زيدًا) – بجـر (عبـدالله) – . فـتـبين بذلك أن الضـمـيـر مـجـرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »[2] .

وأما من قال برفعه فقد استدل بإحلاله محل الفاعل .

قال الرضـي : « وقال الفراء : الكاف في جميعها : مرفوع لكونه في مكان الفاعل »[3] .

وأما من قـــال : إنــه حرف خطاب لا محل لــه مـــن الإعراب فقد استدل « بأنها أسماء أفعال وأسماء الأفعال في مذهب الفعل فلا تضاف »[4] .

وأما من قال بنصبه فقد استدل بإحلاله محل الفعل قياسًا على ما سمع.

قال السيوطي : « وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسًا على ما سمع »[5] .

---

(١) انظر رأي ابن بابشـاذ في شـرح المفـصـل ٧٥/٩ ، شـرح الرضـي ٩١/٣ ، الارتشـاف ٢٣١٠/٥ ، المساعد ٦٥٧/٢ ، الهمع ١٢٥/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ .

(٣) شرح الرضي ٩٠/٣ .

(٤) شرح المفصل ٧٥/٤ .

(٥) الهمع ١٢٥/٥ .

ورُدَّ على من قال برفعه ببقاء الكاف وجرها بعد نقل هذه الظروف وحروف الجر إلى أسماء الأفعال .

قال الرضي : « وليس بشيء لأنا نعرف أن الكاف في: عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً »[١] .

ورُدَّ أيضًا على من قال : إنه حرف خطاب « بما أُوْرِدَ على الفراء » قاله الرضي[٢] .

ورُدَّ على من قال بنصبه : « بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله »[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو حرف الجر المتصلة بالكاف فيها ضمير مستتر في محل رفع بالفاعلية .

فيجوز رفع التوكيد بعدها مراعاة للضمير المستكن، ويجوز جر التوكيد مراعاة للضمير البارز المتصل .

قال ابن مالك : « فلك أن تقول في التوكيد : (عليكم كلِّكم زيدًا) –بالجر– توكيدًا للموجود المجرور وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع »[٤] .

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن عندك ودونك كانت أسماء مخفوضة الموضع وذلك قبل التمسية بها فعندما وقعت التسمية بها بقيت على اسميتها : « إذ التسمية لا تحيلها ألا ترى أن نحو : تأبط شرًا لما وقعت التسمية بالجملة حكيت وكان الاسم الثاني منصوبًا كحاله قبل التسمية »[٥] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه البصريون ، واختاره ابن مالك ؛ لتعضيد السماع الفصيح لمذهبهم .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك ما يلي :

أولاً : قبول ابن مالك السماع المخالف للقاعدة النحوية ، مع عدم

---

(١) شرح الرضي ٩٠/٣ .

(٢) المصدر نفسه ٩١/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

(٥) شرح المفصل ٧٥/٤ .

القياس عليه ، قال : « ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع : ما لم يسمع »[١].

ثانيـاً : متابعة الخالفين لابن مالك في قبول السماع إذا كان فصيحاً ونقلهم الشاهد الذي أتى به .

قال الأشموني : « وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء (عليَّ عبدِ الله زيداً) بجر (عبدالله) فتبين أن الضمير مجرور الموضع »[٢] .

وقال السيوطي : « ثالثها وهو الأصح هو مذهب البصريين (جَرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء (عليَّ عبدالله زيداً) بجر (عبدالله) ، فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه »[٣] .

ثالثـاً : تعد فصاحة السماع من درجات قبول السماع عنده ولها أثر كبير في بناء آرائه وقبوله لآراء النحاة الآخرين .

قال : « وجر عند البصريين ، وهو الصحيح . لأنَّ الأخفش روى عن عرب فصحاء : (علي عبدِالله زيداً) – بجر (عبدِالله) – فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ، ولا منصوبه »[٤] .

* * * *

(١) المصدر نفسه ١٣٩٤/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٩٧/٣ .

(٣) الهمع ١٢٥/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣ .

٤١ - منع صرف المنصرف(*) .

قال ابن مالك : « منع صرف المستحق الصرف مختلف فيه فأجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي وبقولهم أقول ؛ لكثرة استعمال العرب ذلك كقول الكميت :

سيوفٌ لا تزالُ ظلالَ قومٍ
يُهتِّكنَ البيوتَ ويسْتبينا

يرى الرَّاعونَ بالشَفراتِ منها
وَقُودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبيْنا ... »(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة ، وفصلها السيوطي(٢) في أربعة مذاهب كالتالي :

المذهب الأول:

الجواز مطلقًا حتى في سعة الاختيار وعلى ذلك الإمام ثعلب ، وذكر ابن مالك هذا المذهب في النظم(٣) قائلاً :

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٢٦/١ ، المقتضب ٣٥٤/٣ ، الأصول ٤٤٧/٣ ، المفصل ١٧ ، الإنصاف ٤٩٣/٢ م ٧٠ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٠/٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢ ، شرح الرضي ٣٨/١ ، الهمع ١٢٠/١ ، الخزانة ٧٢/١ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ .

(٢) الهمع ١٢٠/١ وانظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، السيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سلمان ط ١ ، سنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، دار الرسالة للطباعة بغداد ص ٥٠٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ .

وبعضُهم أجازَهُ اختيارًا وليس بِدْعًا فَدَع الإنْكارا

المذهب الثاني:

المنع مطلقًا حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين ، وأبو موسى الحامض من الكوفيين .

المذهب الثالث:

الجواز في الشعر للضرورة والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين ، والأخفش ، والقاسم بن برهان ، وأبو علي الفارسي من البصريين ، واختاره ابن مالك ، وصححه أبو حيان ، وابن هشام .

المذهب الرابع :

يجوز في العَلَم خاصة . وذكر ابن عصفور[١] ، والرضي[٢] أن الكوفيين يعتدون بالعلمية وحدها في منع صرف ما ينصرف وعلتهم في ذلك ؛ وجود شبه بين العلمية والعلة التي تمنع الصرف وحدها إضافة إلى قوة العلمية .

وحقق البغدادي نسبة هذا المذهب ، فنسبه إلى السهيلي وحده لا إلى الكوفيين قائلاً : « اشتراط العلمية لمنع الصرف إنما هو مذهب السهيلي لا غير أما الكوفيون فهم يجيزون ترك الصرف للضرورة مطلقًا في الأعلام وغيرها » [٣].

وتدور المسألة حول مذهبين هما الثاني والثالث حيث أبى أصحاب المذهب الثاني – وهم أكثر البصريين – منع صرف ما ينصرف ، وأجاز أصحاب

(١) ضرار الشعر ١٠١ .

(٢) شرح الرضي ٣٨/١ .

(٣) الخزانة ٧١/١ .

المذهب الثالث – وهم الكوفيون – ذلك في ضرورة الشعر ، وتبعهم في ذلك ابن مالك[١] .

قال سيبويه – رحمه الله – : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف من الأسماء ... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا »[٢] .

ويفهم من هذا النص أنه لا يجوز أن يخرج الشاعر عن طريقة العرب إلا وله وجه ، وكأن سيبويه يمنع ارتكاب ضرورة منع صرف المنصرف ، ونسب إليه المنع صريحًا بعض العلماء كابن يعيش[٣] .

وقال المبرد : « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوِّز اللحن »[٤] .

وقال ابن السرَّاج : « وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف »[٥] .

وقال الزمخشري : « وأما السبب فغير مانع أبدًا . وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر فليس بثبت »[٦] .

فكأنه هنا يرد على أصحاب المذهب الرابع الذين يرون أن العلمية وحدها تمنع الصرف .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢.

(٢) الكتاب ٢٦/١ .

(٣) شرح المفصل ٦٩/١ .

(٤) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٥) الأصول ٤٤٧/٣ .

(٦) المفصل ١٧ .

وأما المجيزون فأغلبهم من الكوفيين وتابعهم ابن الأنباري[١] ، وابن يعيش[٢] ، وابن مالك[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن النحاة أجمعوا على جواز صرف الممنوع من الصرف للضرورة والتناسب ، وحجتهم في ذلك هي أن في صرف الممنوع من الصرف رجوعًا إلى الأصل إذ إن الأصل في الأسماء الصرف والرجوع إلى الأصل أولى وأحق .

قال سيبويه – رحمه الله – : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء »[٤] .

وقال ابن الأنباري : « وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر »[٥] .

فأما من منع جواز منع صرف المنصرف فقد استدل بأن في ذلك عدولاً عن الأصل .

قال ابن السرَّاج : « فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد ردَّ الكلام إلى أصله ، وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف ، لأنه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع »[٦] .

---

(١) الإنصاف ٥١٤/٢ ، م ٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٦٨/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، التسهيل ٢٢٤ ، شرح العمدة ٨٨١/٢ .

(٤) الكتاب ٢٦/١ .

(٥) الإنصاف ٤٩٣/٢ ، م ٧٠ .

(٦) الأصول ٤٤٧/٣ .

ويلحظ في كلام ابن السرّاج سببين من أسباب المنع هما :

أولاً : أن في منع صرف المنصرف عدولاً عن الأصل ، وهذا العدول فيه إخراج الأصل إلى الفرع في حين إن « الأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع » .

ثانياً: أن القياس يقتضي عدم جواز منع صرف المصروف لما فيه من خروج عن الأصل، كما مُنِعَ المقصور للسبب نفسه ، وهذا من القياس التمثيلي، وفيه علة مشتركة وهي : العدول .

ويفهم من كلامه أيضًا أنه يمنع جواز منع صرف المنصرف جاعلاً ذلك المنع مقيسًا عليه ، وكأنّه أمر مقطوع به .

وقال ابن عصفور : « احتج المانعون له بأنه إخراج الاسم عن أصله ، لأن الأسماء المعربة الأصل فيها أن تكون منصرفة ، قالوا : وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلى أصلها ، لا إخراجها عن ذلك » (١).

وأما من أجاز ذلك فقد استدل بالسماع والقياس .

أما السماع فكثير مطرد ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾ (٢) .

ومنه أيضًا قراءة من قرأ (حنين) بالفتح من غير تنوين في قوله تعالى : ﴿ ويومَ حُنَيْنَ إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾ (٣) » (٤).

---

(١) ضرائر الشعر ١٠١ .

(٢) هود : ٦٨ .

(٣) التوبة : ٢٥ .

(٤) هذه القراءة ذكرها ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ١٨١/٣ ، بينما ذكر ابن الأنباري أن هذه الآية لم تُرْوَ أنها ممنوعة من الصرف . انظر : الإنصاف ٤٩٥/٢ ، م ٧٠ .

ومنه قول الشاعـر :

سـيوفٌ لا تـزالُ ظـــلالَ قــــومٍ
يُهـتِّكــــنَ البيــوتَ ويسْـتبينـا
يرى الـرَّاءونَ بالشَــفراتِ منهــا
وَقُـــودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبيْنـا (١)

ومثله قول الأخطل :

طلبَ الأزارقُ بالكَتَائِبِ إذْ هَـــوَتْ
بشـــبيبَ غائلـةُ النفـوسِ غُـــدُورُ (٢)

ومثله قول ذي الإصبع :

وممَّـنْ ولـــدوا عامـــــ ـــرَ ذو الطـــولِ وذو العَرْضِ (٣)

ومثله قول قيس الرقيات :

وَمُصْعَـبُ حين جِدُّ الأمـ ـــرِ أكثرُهَـا وأطيبُهــــا (٤)

وأنشد أبو سعيد لدوسرَ بن دَهْبَل :

وقـائلــــةٍ ما بـــالُ دَوْســـــرَ بعدما
صَحَـا قلبُــه عن آل ليلى وعن هنـدٍ (٥)

---

(١) انظر الشاهد في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩ .

(٢) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ٣/١٥٠٩ .

(٣) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ٣/١٥١٠ .

(٤) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ٣/١٥١٠ .

(٥) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ٣/١٥١٠ .

وأنشد أحمد بن يحيى :

أؤمـلُ أن أعيـشَ وأنَّ يومـي   بأوَّلَ أو بأهْـــونَ أو جُبَـارِ
أو التـالي دبـارَ فإنْ أَفُتْــهُ   فمؤنِسَ أو عـروبَـةَ أو شـيَـارِ [(١)]

وأما القياس فقد قاس المجيزون جواز منع صرف المنصرف بجواز أمـرين :

أولهما : أنه « إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

فبينــاهُ يَشْري رحْلَــهُ قــال قائــلٌ
لمـن جَمَـلٌ رِخْـوُ المِـلاطِ نجيـبُ [(٢)]

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأَوْلى ، وهذا لأن الواو من « هُـوَ » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى » [(٣)].

وثانيهما : أنه إذا « جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقًا وهو خلاف القياس جاز العكس أيضًا إذ لا فرق بينهما »[(٤)] .

ورد ابن الأنباري دليل المانعين القائل : بمنع جواز منع صرف المنصرف للعدول عن الأصل بأن هناك أمورًا في اللغة أجازت الرجوع إلى الأصل

---

(١) انظر الشاهد في : المصدر نفسه ١٥١٠/٣ ، والدرر اللوامع ١١/١ .

(٢) انظر الشاهد في : الخصائص ٦٩/١ ، والإنصاف ٥١٢/٢ ، م ٧٠ .

(٣) الإنصاف ٥١٢/٢ ، م ٧٠ .

(٤) الخزانة ٧٢/١ .

للضرورة ، منها ما ذكره قائلاً : « قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من (هُوَ)... خصوصًا على أصلكم ، إن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم »[(١)] .

وأوّل المانعون ما استدل به المجيزون من السماع على النحو التالي :

أولاً : تعدد الرواية : حيث وجدت روايات أخرى تعضد رأي المانعين وتعارض الروايات التي اسْتُشهد بهاعلى جواز منع صرف المنصرف، ومن أمثلة هذه الروايات قول الشاعر:« يفوقان شيخي في مجمع »[(٢)] مكان « يفوقان مرداسَ في مجمع » ، ومثله قول الآخر : « وأنتم حين جد الأمر »[(٣)] مكان « ومصعبُ حين جدُّ الأمرِ » ، ومثله قول الآخر : « ما للقريعي بعدنا » [(٤)] مكان « ما بال دوسر بعدنا » .

وقال ابن يعيش عن المبرد : « وقد تأوّلها – أي الروايات التي تجيز منع صرف المنصرف – أبو العباس وروى شيئًا منها على غير ما رووه »[(٥)] .

وردّ المجيزون هذا التأويل معتمدين في ذلك على صحة الروايات التي تجيز منع صرف المنصرف ، قال ابن مالك : « وللمبرد إقدام في رد ما لم يروَ ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدنيه عن التسوية فكيف من الترجيح » [(٦)].

---

(١) الإنصاف ٢/٥١٤ ، م ٧٠ .

(٢) انظر الشاهد في : شرح المفصل ١/٦٨ ، الإنصاف ٢/٥٠٠ ، م ٧٠ .

(٣) انظر الشاهد في : شرح المفصل ١/٦٨ ، الإنصاف ٢/٥٠٠ ، م ٧٠ .

(٤) انظر الشاهد في : الإنصاف ٢/٥٠٠ ، م ٧٠ .

(٥) شرح المفصل ١/٦٨ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٤٣٠ .

وقال الرضي : « والإنصاف إن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز رَدُّها وإن ثبتت هناك رواية أخرى »[١] .

ثانيـًا : الحمل على المعنى وتأويل السماع المعضد لمن أجاز منع صرف المنصرف بالعلمية والتأنيث .

قال ابن الأنباري : « قال الشاعر :

من سبأَ الحاضرين مأرب إذْ　　　يبنون من دون سيله العرما

فلم يصرف « سبأ » لأنه جعله اسمًا للقبيلة حملاً على المعنى ... »[٢] .

وردّ ابن الأنباري ذلك بأن الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى فقط ، قال : « ونحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى ولكن الظاهر ما صرنا إليه ، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ما صرنا إليه أولى »[٣] .

ثالثـًا : الجهل بالقائل .

قال ابن عصفور : « أما قوله :

ولولا انقطاع الوحي بعد محمّدٍ　　　فلمَّا مُحَمّدٌ من أبيه بَدِيلُ

فلم يعلم قائله »[٤] .

---

(١) شرح الرضي ٣٨/٢ .

(٢) الإنصاف ٥٠٢/٢ ، م ٧٠ .

(٣) الإنصاف ٥١٠/٢ ، م ٧٠ .

(٤) شرح الجمل ١٨١/٣ .

وذكرالسيوطي تصريح ابن الأنباري في الإنصاف بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، ثم ردّ عليه قائلاً : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين »(١) .

ويفهم في كلام السيوطي أمران :

أولهما : عدم موافقته لكلام ابن الأنباري ، ويُحْمَل عليه أيضًا كلام ابن عصفور .

ثانيهما : جواز الاحتجاج بالأبيات المجهولة القائل ؛ لأن سيبويه احتج بعددٍ كبير منها – وهو إمام النحاة – فالاقتفاء به أولى وأوجب .

رابعًا : شبه العلة . قال الشاعر :

يحـــدُو ثمانـــيَ مـــولــعًا بلقاحِهَـــا

حتَّـــى هممْـــنَ بزيْغَـــةِ الأرْتَـــاجِ (٢)

وردّ ابن عصفور هذا البيت معللاً ذلك بشبه العلة ، فـ (ثماني) جمعًا في المعنى وهو على وزن (مساجد) في اللفظ فمنع من الصرف لذلك « وقد تقدّم أنّ شبه العلة علة في باب ما لا ينصرف »(٣) .

خامسًا : توجيه عدم التنوين في البيت التالي :

عبـاسُ عبـاسٌ إذا احتـدمَ الوغـى

والفَضْـــلُ فضـــلٌ والربيـــعُ ربيـــعُ (٤)

---

(١) الاقتراح ٢٨ .

(٢) البيت لابن مياده يصف ناقته . انظر : شرح الجمل ١٧٦/٣ .

(٣) شرح الجمل ١٨١/٣ .

(٤) انظر الشاهد في : شرح الجمل ١٨١/٣ .

فقد وجه ابن عصفور عدم التنوين في هذا البيت بأن جعل الأول منادى ؛ لأنه مبني .

وهذا التوجيه يحتاج إلى مناقشة ؛ حيث إن السياق والمعنى لا يتناسب مع ما قاله ابن عصفور ، فالسياق سياق مدح وليس نداء ، ومما يؤكد ذلك التكرار الذي في العَلَم (عباس ، الفضل ، الربيع) فالتكرار الأول يقصد به العلمية ، أما الثاني فيقصد به صفة المدح لهذا العَلَم . وخطَّأ ابن السراج كثيراً من الشعراء الفصحاء الذين أتى شعرهم بجواز منع صرف المنصرف ، ووصفهم بالوهل والزلل ، وأتى بأدلة شعرية تؤيد رأيه قائلاً : « ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد أخطأ لأنّه ، وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل والزلل ، من ذلك قول ذي الرُّمَّة :

وقفنـــا فقلنـــا إيـهِ عن أمِّ ســـالمٍ

وما بـــالُ تكليـــمِ الديارِ البَلاَقـــعِ [1]

وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات ، وقوله :

حتى إذا دَوَّمَتْ في الأرضِ راجعـةٌ

كِبْرٌ ولو شاء نجَّى نفسَـه الهَرَبُ [2]

إنما يقال : دوى في الأرض ، ودوم في السماء ، كما قال :

* والشمسُ حَيْرى لها في الجوِّ تدويمُ *[3] » [4].

(١) الأصول ٣/٤٤٠ .

(٢) انظر الشاهد في الاقتضاب ١٥٩ ، الأصول ٣/٤٤٠ ، الخصائص ٣/٢٨١ ، اللسان ١٥/١٠٥ .

(٣) الأصول ٣/٤٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣/٤٤٠ .

رأي ابن مالك:

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك من أجاز منع صرف المنصرف ؛ لورود السماع الفصيح .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : تعد فصاحة السماع وكثرته من درجات قبول السماع عند ابن مالك وتعد ركيزة قوية اعتمد عليها في بناء آرائه .

قال في (شرح الكافية الشافية) : « وبقولهم – أي الكوفيين – أقول ؛ لكثرة استعمال العرب ذلك »[١] .

وقال في (شرح العمدة):« إجازته أصح لكثرته في أشعار الفصحاء »[٢].

ثانياً : أورد ابن مالك في (شرح العمدة) عشرة أبيات لم يسبقه إليها أحد – وذلك فيما بحثت – ومنها قول حسان بن ثابت :

بَاهَى ابن صَقْعَبَ إذْ أُثْرى بِثُلَّتِهِ
قل لابنِ صَقْعبَ أخفِ الشخصَ واكْتتمِ [٣]

وقوله أيضًا :

ما لشهيدٍ بين أرماحِكُمْ ... شُلَّتْ يدا وحشيٍّ من قاتلِ [٤]

ثالثاً : اعتماده على روايات الشعر التي أجازت منع صرف المنصرف،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ .

(٢) شرح العمدة ٨٧٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٨٧٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٨٧٧/٢ .

من خلال نظره في كتب الحديث المعتبرة .

قال : « وللمبرد إقدام في رد ما لم يروَ ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح »(١) .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح ، ولأن « الضرورة من العلل النحوية المعتبرة »(٢) ، ولأن البصريين أوّلوا ما استدل به الكوفيون ، ومن المعلوم ، أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

* * * *

٤٣ - نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء(*) .

ألحق ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) الرجاء بالتمني في نصب جوابه المقرون بالفاء كقولك : لعلي سأحج فأزورَك ، ولعل زيداً يأتي فيحدثَنا ، ولعلك تحجُّ فأحجَّ معك ، وهذا مذهب الكوفيين والفراء ، وناصره ابن مالك لثبوت السماع بذلك ، قال : « وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً . وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً . ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ (٣) . ومنه

(١) شرح التسهيل ٣/٤٣٠ .

(٢) السيوطي النحوي ٥٠٩ .

(*) انظر المسألة في : معاني الفراء ٣/٩ ، ٢٣٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤ ، شرح التسهيل ٤/٣٣ ، شرح الرضي ٤/٦٣ ، الارتشاف ٤/١٦٧٣ ، أوضح المسالك ٢/٨٦ ، مغني اللبيب ١/٤٧٠ ، المساعد ٣/٨٨ ، شرح ابن عقيل ٤/١٩ ، شرح الأشموني ٣/٢٢٣، شرح التصريح ٢/٢٤٣ ، الهمع ٤/١٢٣ .

(٣) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

قول الراجز – أنشده الفراء – :

عَلَّ صروفَ الدهر أو دُولاتِها

يُدِلْنَنَا اللَّمّةَ مِن لَمَّاتِهَا

فتستريحَ النفسُ من زفْراتِها »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الفراء [٢]، والكوفيون إلى جواز نصب الفعل بعد الفاء في جواب (لعلَّ) ، وتكون (لعلَّ) استفهامًا ، وصححه المتأخرون كابن مالك[٣] ، وأبي حيان[٤] .

وذهب البصريون إلى منع ذلك وجعلوا الترجي في حكم الواجب . قال أبو حيان : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ، وزعموا أنَّ (لعلَّ) تكون استفهاماً ، وذهب البصريون إلى منع ذلك والترجي عندهم في حكم الواجب »[٥] .

أما الكوفيون فقد استدلوا على جواز نصب الفعل بعد الفاء في جواب (لعلَّ) بالسماع الثابت عن العرب نثرًا وشعرًا .

فمثال النثر قراءة عاصم في قوله تعالى : « ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ [٦] »[٧].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ .

(٢) معاني الفراء ٩/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ ، شرح التسهيل ٣٣/٤ .

(٤) الارتشاف ١٦٧٣/٤ ، البحر المحيط ٤٤٦/٧ ، ٤١٩/٨ .

(٥) الارتشاف ١٦٧٣/٤ .

(٦) عبس : ٣ ، ٤ .

(٧) معاني الفراء ٢٣٥/٣ ، المشكل ٨٠١ ، الكشاف ٦٨٨/٤ ، البحر المحيط ٤١٩/٨ .

وقراءة حفص عن عاصم : « (يا هامان ابن لي صرحًا لعلي أبلغ الأسباب أسبابَ السماوات فأطلعَ إلى إله موسى) [١] »[٢] .

أن الفعل (فأطلع) منصوب لوقوعه في جواب الأمر في قوله تعالى : (يا هامان ابن لي صرحًا) أما الثاني في قوله تعالى : (فتنفعه الذكرى) فهو جواب لقوله تعالى : (وما يدريك)[٣] .

ومثال الشعر قول الراجز :

عَلَّ صروفَ الدهر أو دُولاتِها
يُدِلْنَنَا اللَّمّةَ مِن لَمَّاتِهَا
فتستريحَ النفسُ من زفْراتِها »[٤] .

وأما البصريون فقد استدلوا على ذلك بأن « الترجي في حكم الواجب ، فلا يكون له جواب منصوب » [٥].

وتأوّل البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع على النحو التالي :

١ - تأولوا قراءة حفص بالنصب بأن (لعلَّ) أشربت معنى ليت «لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني »[٦] .

٢ - وتأولوا القراءتين السابقتين بأن النصب فيهما من قبيل العطف على التوهم « لأن خبر (لعلَّ) جاء مقرونًا بأن في النظم كثيرًا ، وفي النثر قليلاً . فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرًا كان منصوبًا بأن ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس . لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج »[٧] .

---

(١) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) معاني الفراء ٣/٩ ، الكشاف ٤/١٦٣ ، البحر المحيط ٧/٤٤٦ ، النشر ٢/٣٦٥ .

(٣) البحر المحيط ٧/٤٤٦ .

(٤) معاني الفراء ٣/٩ ، ٢٣٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤ ، شرح التسهيل ٤/٣٤ ، شرح الأشموني ٣/٢٢٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤/٣٣ .

(٦) شرح التصريح ٢/٢٤٣ .

(٧) البحر المحيط ٧/٤٤٦ .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لورود السماع الفصيح بذلك ، قال أبو حيان : « والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظمًا ونثرًا ومنه قوله تعالى : « ﴿ وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعَه ﴾[1] في قراءة عاصم ، وهي من متواتر السبع »[2] .

* * * *

٤٣ - (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .

قال ابن مالك : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) -في الأشهر- ...وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ، لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . كقول الفرزدق :

وما تَحْيَ لا أرهبْ وإنْ كنتُ جَارِمًا

ولو عدَّ أعدائي عليَّ لَهُم ذَحْلا[3] ... »[4] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أجمع النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون على أن (ما) و (مهما) من أسماء الشرط الخالية عن الظرفية .

وممن قال بذلك سيبويه[5] ، والمبرد[6] ، وابن السراج[7] ،

(١) عبس : ٣ ، ٤ .

(٢) الارتشاف ١٦٧٣/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٢٤/٣ .

(٥) الكتاب ٥٦/٣ .

(٦) المقتضب ٤٦/٢ .

(٧) الأصول ١٥٩/٢ .

وأبو علي الفارسي[١] ، وابن يعيش[٢] ، والشلوبين[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن القوَّاس[٥] ، وأبو حيان[٦] ، وابن هشام[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والأشموني[٩] ، والسيوطي[١٠] ، وغيرهم .

وذهب طائفة من النحاة إلى جواز أن تكون (ما) و (مهما) ظرفي زمان تقول : ما أجلس أجلس ، ومهما تجلس أجلس ، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وممن قال بذلك الرضي[١١] ، وابن مالك[١٢] ، وغيرهما .

واستدل من قال بظرفية (ما) و (مهما) بالسماع الشعري الفصيح الصادر عن فصحاء العرب ، وهو كما يلي :

١ - قال الفرزدق :

---

(١) الإيضاح ٢٥١ .

(٢) شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٠٢/٢ .

(٤) شرح الجمل ٣١١/٢ ، وانظر : المقرب ٣٤٩ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٢٠/١ .

(٦) الارتشاف ١٨٦٣/٤ .

(٧) مغني اللبيب ٥٣٤/١ .

(٨) المساعد ١٤٢/٣ .

(٩) شرح الأشموني ٢٤٨/٣ .

(١٠) الهمع ٣١٨/٤ .

(١١) شرح الرضي ٨٩/٤ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ .

وما تَـحْـيَ لا أرهبْ وإنْ كنـتُ جَارِمًا

ولو عدَّ أعدائـــي علـــيَّ لَهُم ذَحْـــلا (١)

٢ - وقال أيضًا :

ومـا تـــكُ يا ابـــنَ عبداللّـــه فينـــا

فـــلا ظُـلْــمًا تخـــافُ ولا افتـقـــارا (٢)

٣ - وقال أيضًا :

فمـــا تَحْـــيَ لا أخـــشَ العـــدوَّ ولا أزَل

على الناسِ أعْلُو من ذُرَى المجدِ مُـفْرِعَـا (٣)

٤ - وقال تميم العجلاني :

ولـو كُحِلَـتْ حواجـبُ خَيْـــلِ قيـــسٍ

بتغْلِـبَ بعـــد كلـــبٍ ما قَذِينـــا

فمـا تَسْــلَمْ لكــم أفـــراسُ قيـسٍ

فـــلا ترجُـو البنـــاتِ ولا البنيـنـــا (٤)

٥ - وقال عبدالله بن الزبير الأسدي :

فما تَحْيَ لا تَسْـــأَمْ حيـاةً ، وإنْ تمـتْ

فلا خيرَ في الدنيا ولا العيش أجْـمَـعَـا (٥)

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٦٩/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٢٦/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣ ، شرح التسهيل ٦٩/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/٣ .

٦ - وقال طفيل الغنوي :

نُـبِّـئْـتُ أنَّ أبا شُـتَـيم يَدَّعِـي

مهما يعشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ (١)

٧ - وقال حاتم الطائي :

وأنَّك مهما تُعْطِ بطْنَك سُؤْلَهُ

وفرجَك نالاَ مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٢)

ورُدَّ هذا السماع بتأويل مصدر على معنى : أي كونٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف ، وأي حياة هانئة أو غير مرضية تحيا فينا فلا نسأم ، وأي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذم (٣).

ووصف ابن الناظم هذه الأبيات بالشذوذ إذا جعلت فيها (ما) و(مهما) ظرفين ، لذلك يتوجب تقديرهما بالمصدر .

قال: « ولكن يتعين جعل (ما) و (مهما) في الأبيات المذكورة مصدرين، لأن كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحاة »(٤) .

وشدَّد الزمخشري الإنكار على من قال بها قائلاً : « وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها غير موضعها ، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما) ، ويقول : (مهما جئتني أعطيتك) ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٠/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣ ، شرح التسهيل ٦٩/٤ ، وشرح الاشموني ٢٥٠/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٤ ، مغني اللبيب ٥٣٥/١ ، المساعد ١٤٢/٣ ، شرح الاشموني ٢٥١/٣ ، الهمع ٣١٩/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٦٩/٤ .

وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسر : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (١) بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله »(٢) .

وبيّن الزمخشري أن الوجه هو أن الضمير عائد عليها و (من آية) تفسير لهذا الضمير ، وعلى ذلك تكون معهما واقعة على آية ، والضمير لا بد أن يرجع إلى اسم قبله .

رأي ابن مالك :

أجاز ابن مالك في هذه المسألة أن تكون (ما) و (مهما) ظرفي زمان واستدل في كتابه (شرح الكافية الشافية) بسماع شعري فصيح . ولعله من الملحوظ في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : استدلال ابن مالك بسماع شعري فصيح صادر عن فصحاء العرب ، لكنه معارض بإجماع النحاة ، وعلى الرغم من ذلك فقد أخذ به ابن مالك خرقًا لإجماع النحاة ، فعلم من ذلك أن السماع الفصيح عنده مقدم على الإجماع النحوي .

ثانيًا : أن هذه الأبيات قد صح فيها تأويلان ، أحدهما : متفق مع إجماع النحاة وهو : المصدر ، والأخر : معارض لإجماع النحاة وهو : ظرف الزمان ، لكن ابن مالك أخذ بالأخير، فعلم من ذلك أن ابن مالك يناصر السماع المؤيد بتأويل يصح تقديره به حتى وإن عارض هذا التأويل الإجماع النحوي .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك لم يكن رائد هذا المذهب ، وإنما سبقه إليه غيره بدليل كلام الزمخشري السابق ذكره .

ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن مالك من جواز أن تكون (ما) و(مهما) ظرفي زمان ؛ لوجود سماعٍ فصيحٍ يصح تقديره بظرف الزمان .

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثمرة نحوية ناتجة عن هذا الخلاف ، وهي : تعدد أوجه الإعراب في (ما) و (مهما) فمن قال باسمية (ما) و (مهما)

---

(١) الأعراف : ١٣٢ .   (٢) الكشاف ٢/١٤١ .

فـإنـــه يعربهما مبتدأ إذا كان الفعل الذي يليهما لازم أو متعد مستوفٍ مفعوله ، ويعربهما مفعولاً به إذا كان الفعل الذي يليهما متعد غير مستوفٍ مفعوله ، ومن قال بظرفيتهما فإنه يعربهما بالنصب على المحل مطلقًا(١) .

* * * *

٤٤ - الوقف على المقصور المنون .

ذهب ابن مالك : إلى أن المقصور المنون إذا وقف عليه بالألف ، فإن هذه الألف هي لام الكلمة كانت منقلبة ، ثم عادت بعد حذف التنوين في الأحوال الثلاثة نحو : هذا فتى ومررت بفتى ورأيت فتى، قال مقويًا هذا المذهب بالرواية: « وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا ، والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك » (٢).

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب وهي كالآتي :

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة .

ونسب أبو حيان هذا المذهب لجماعة من النحاة قائلاً : « وهو مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني ، وأبي علي في التذكرة »(٣) .

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الألف لام الكلمة كانت منقلبة ، ثم لما حذف

---

(١) شرح ألفية ابن معطي في النحو ٣٢٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤.

(٣) الارتشاف ٨٠١/٢ .

التنوين عادت مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا .

وممن ذهب هذا المذهب أبو عمرو[١] ، والكسائي[٢] ، والكوفيون[٣] ، والسيرافي[٤] ، وابن كيسان[٥] ، وسيبويه ، والخليل فيما نقله أبو حيان[٦] عن ابن الباذش ، واختاره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) مقويًا إياه بموافقته لمذهب ربيعة وتدعيم الرواية له ، قائلاً : « وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون – مطلقًا – . وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا ، والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك »[٧] .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح فيبدلون الألف من التنوين حال النصب ، ويبدلونها من لام الفعل حال الرفع والجر .

ومن ذهب هذا المذهب الفارسي في أحد قوليه[٨] ، وجمهور النحاة[٩]

---

(١) انظر : رأي أبي عمرو في شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، الارتشاف ٨٠١/٢ ، شرح الأشموني ٦/٤ .

(٢) انظر رأي الكسائي في شرح الجمل ٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، المساعد ٣٠٤/٤ ، شرح الأشموني ٤/٤ .

(٣) انظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٨٠١/٢ ، المساعد ٣٠٥/٤ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : شرح الشافية للرضي ٢٨٣١/٢ ، شرح الأشموني ٤/٤ .

(٥) انظر : رأي ابن كيسان في شرح الأشموني ٤/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨٧/٤ ، والارتشاف ٨٠١/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ .

(٨) التكملة ٢١٢ ، وانظر : الارتشاف ٨٠١/٢ .

(٩) نسب الناس هذا الرأي لأكثر النحاة . انظر : الارتشاف ٨٠١/٢ .

منهم ابن عصفور[١] ، واختاره ابن مالك[٢] في (التسهيل) ، وغيرهم .

ونسب أكثر الناس هذا المذهب لسيبويه في هذه المسألة . والناظر لرأي سيبويه في كتابه في هذه المسألة ليجد أن ظاهر كلامه لا يدل على أنه من أصحاب هذا المذهب ، قال سيبويه : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف ، لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون إلى الألف من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة ، وفَرُّوا إليها في قولهم : قد رُضَا ، ونُهَا »[٣] .

وقال الرضي – موضحًا رأي سيبويه : « نُسِبَ إلى سيبويه أنها في حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفي حال النصب ألف التنوين ، قياسًا على الصحيح، وليس ما عزي إليه مفهومًا من كلامه لأنه قال : « وأما الألفات التي في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف ؛ ... ولا يعطي كلام سيبويه ما نسب إليه ، لا تصريحًا ولا تلويحًا[٤] .

فأما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بوجود الفتحة قبل التنوين رفعًا ونصبًا وجرًا فأشبه الصحيح في حال النصب كقولك : رأيت زيدًا .

قال ابن يعيش : « واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها »[٥] .

---

(١) شرح الجمل ٣/٧ .

(٢) التسهيل ٣٢٨ .

(٣) الكتاب ٤/١٨٧ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٨٠ .

(٥) شرح المفصل ٩/٧٧ .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بوقوعها رويًا في الشعر في حال النصب ، وبمنع التقاء الساكنين .

قال ابن يعيش : « ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب نحو قوله :

ربَّ ضيفٍ طرق الحيَّ سُرًا

صادَفَ زادًا وحديثًا ما اشْتَها

فألف (سرا) هنا روي ولا خلاف بين أهل القوافي أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا »[1] .

وقال ابن عصفور : « وحجته أن التقى ساكنان : ألف الوصل والتنوين ، لم يكن بد من حذف أحدهما ، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد ، لأن التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين ، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر »[2] .

وأما أصحاب المذهب الثالث فقد استدلوا بإجراء الاسم المعتل مجرى الصحيح ، فكما تحذف التنوين عند الوقف على زيد في حال الرفع والجر ، فكذلك تفعل بـ (فتى) ، وكما تبدل ألفًا من التنوين في حال النصب ، فكذلك تفعل بـ (فتى) .

قال ابن يعيش : « واحْتُجّ لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر »[3] .

ورُدَّ على أصحاب المذهب الأول بإمالة الألف ووقوعها قافية .

---

(١) المصدر نفسه ٧٦/٩ .

(٢) شرح الجمل ٦/٢ .

(٣) شرح المفصل ٧٦/٩ .

قال ابن يعيش : « وهـو قول لا ينفك مـن ضعف لأنـه قـد جاء عنهم : (هذا فتى) بالإمالـة ولـو كانـت بدلاً مـن التنوين لما ساغـت فيها الإمالة إذ لا سبب لها »(١) .

وقال ابن عصفور : « أما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أن الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية ، ألا ترى أن القراء قد قرأوا (مُفْتَرى) و (قُرَى) إذا كانا في موضع رفع أو خفض بالإمالة إذا وقفوا ، ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلاً من التنوين ، لم يجز ذلك فيها »(٢).

ورد الرضي رأي أصحاب المذهب الثالث، قائلاً : « وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل معلة بقلب لامها ألفًا وحذفها للساكنين »(٣) .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني حين قالوا : إن الألف في المقصور عند الوقف هي لام الكلمة ؛ لما استدل به السيرافي : « على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها رويًا في النصب ، قال :

وَرُبَّ ضَيْـفٍ طَـرَقَ الحـيَّ سُـرَى

صَـادَفَ زادًا وحديثًا ما اشْـتَهَى »(٤) .

ومن الملحوظ في هذه المسألة أن ابن مالك يقدم السماع حتى القليل منه فهو يعتد بلغة ربيعة وقد سبق ذكر النص في ذلك

* * *

(١) المصدر نفسه ٧٧/٩.

(٢) شرح الجمل ٧/٣ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٨٣/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٢٨٣/٢ .

الباب الثاني
القياس وابن مالك

أ - تمهيـــد .

- موقف ابن مالك من القياس .
- ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك .
- أنواع القياس عند ابن مالك .
- العلة وابن مالك .
- أقسام العلة .

ب - مسائل القياس .

أ - تمهيد :

موقف ابن مالك من القياس :

لقد اتخذ ابن مالك القياس إلى جانب السماع دليلاً دعم به جملة من آرائه ، وجعله أداة يعتمد عليها في مناقشاته ، وبناء أحكامه .

وكان القياس عنده غالبًا ما يبنى على سماع كثير وصحيح ، فهو لا يقيس على ما شذ سماعًا كقوله في باب التعجب : « إن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أحد الموانع المذكورة : شاذّ مقصور على السماع »[١] .

وقوله في الباب نفسه أيضًا : « فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه »[٢] .

وقوله في باب التفضيل : « على أن نحو قولهم : (هو أزهى من ديك) و (هو أشهر منه) و (أشغل من ذات النحيين) و (أغدر) و (ألوم) و (أشر) و (أعثى) مما بني من فعل ما لم يسم فاعله دون إيقاع في لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع »[٣].

وقوله في (باب العدد) : « أجاز الكوفيون استعمال نحو : (الخمسة الأثواب) قياسًا على ما شذ نقله عن بعض العرب .

والصحيح الاقتصار به على ما سمع ، وإياه عنيت بقولي :

.... ومن يقس يحد عن الصواب »[٤].

وقوله أيضًا في أمثلة جمع الكثرة : « ومما يحفظ ولا يقاس عليه ما

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٩٢/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١١٢٧/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٦٧٧/٣ .

حكاه ابن سيده أنه يقال للناقة القليلة اللبن : (شَصُوص) »[١] .

ولا يقيس أيضًا على السماع المخالف للقياس كقوله في تعدية غير « أعلم » و« أرى » من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين ، قال : « ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ولو ساغ القياس على « أعلم » و« أرى » لجاز أن يقال : (أكسيت زيداً عمراً ثوبًا) وهذا لا يجوز بإجماع » [٢].

وهكذا ترى ابن مالك دائماً يرفض الحكم إذا كان بعيداً عن القياس كقوله في نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) : « فإن عطف على (غدوة) بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر ؛ لأن (غدوة) وإن لم تُجَرُّ لفظًا فهي في موضع جر . وجوَّز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف وهذا بعيد من القياس »[٣] .

*   *   *   *

(١) المصدر نفسه ١٨٥٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٩٥٣/٢ .

ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك :

أولاً : تدعيم القياس بالقياس :

أي يُدعَّم القياس غير المعتمد على سماع بقياس آخر معتمد على سماع كقوله في جواز نصب نعت اسم الفاعل : « ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً . والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر :

حتى تهجَّر في الرواحِ وهاجَهُ

طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ

فـ (المظلوم) صفة لـ (المعقب) لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى . وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال : (هذا مكرمُ ابْنِكَ الكبيرَ ، ومهينُ غلامِكَ الحبشيَّ) . بل اسم الفاعل أولى بذلك لأن إضافته وهو بمعنى الحال ، أو الاستقبال في نية الانفصال ؛ ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر ، ولذا يعمل مضمراً ، ومؤخراً بخلاف المصدر »[1].

ثانياً : قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح :

وذلك في منع تقديم خبر (ليس) فقد أخذ بهذا الرأي ابن مالك وجمهور الكوفيين واستدلوا بالقياس ، وعارضهم المجيزون كالسيرافي وأبي علي الفارسي في أحد قوليه ، ولكن من أجاز ذلك لم يعضد رأيه بسماع صريح .

---

(١) المصدر نفسه ٢/١٠٤٧ .

قال أبو حيان : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية[١] ، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة

وكنتُ أبيّاً في الخفا لستُ أُقْدِمُ » [٢].

وقال ابن عقيل : « ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها »[٣] .

قال ابن مالك مستدلاً بالقياس في منع تقديم خبر (ليس) عليها : « والمنع أحب إليَّ ، لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي ، وعدم التصرف . ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعًا ، لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ(ليس) أولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها »[٤].

ثالثا : إبطال القياس بالقياس :

كقوله في مسألة تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي : « أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه .فلا يجيزون في نحو : (مررت بهند جالسة) ، (مررت جالسة بهند) ، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) . وبقوله في ذلك أقول وآخذ ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى : فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وقد جاء ذلك مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم ، فمن ذلك ما أنشده يعقوب :

---

(١) يقصد به قوله تعالى : (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) هود : ٨ .

(٢) البحر المحيط ٥/٢٠٦ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٧٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ .

فـإن تـكُ أنوادٌ أصـبـن ونسـوةٌ

فلـن تذهبـوا فـرغًا بقتـل حبـالِ ... »(١) .

* * * *

أنواع القياس عند ابن مالك :

مـن أنـواع القياس عنـد ابن مالك فـي كتابه (شرح الكافية الشافية) ما يلي :

١ - القياس الأصلي (القياس على السماع):

يقيس ابن مـالك على الأفشى في اللغة والأكثر في السمـاع ، كقوله في ورود المصدر النكرة حالاً : « وورود المصدر النكرة حالاً كثير : كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ (٢) ، وكقول العرب : (جاء فلانٌ رَكْضًا) و (جاء الأمير بَغْتـةً وفجاءةً) ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع . وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعًا من الفعل كـ (جئت ركضًا) فيقيس عليه : (جئت سرعة ، ورجلة) وليس ذلك ببعيد »(٣) .

فإن كان سماع شاذًا أو قليلاً ، فإنه لا يقيس عليه ، فإن وجَـدَ توجيهًا لبعضـه يخرجه عن الاحتجاج به كان المنع أولى ، كقوله في جمع الصفة الثلاثية الساكنة الوسط : « فأما إن كان صفة كـ (ضخمة) فلا خلاف في تسكين عينه على أن قطربًا أجاز فتحها قياسًا على ما ليس بصفة . ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب : (كَعْلة) و (كَهَلات) والمشهور (كَهْلات) .

---

(١) المصدر نفسه ٧٤٥/٢ .

(٢) الرعد : ١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٥/٢ .

وإلى قطرب أشرت بقولي :

.... ومن يقس فليس ذا ثبات

ولا حجة في قولهم : (لَجَبات) و (رَبَعَات) لأن من العرب من يقول : (لَجَبة) و (رَبَعة) فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين»(١).

وقد يرفض ابن مالك القياس إذا أدى إلى عدم النظير ، كقوله في بناء (تدان) : « وأصله (تفاعُل) لأنه مصدر تفاعَل ، فأزيل عن الأصل بجعل المضموم مكسوراً ؛ لأن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره حرف لين بعد ضمة ، فإن أدَّى إلى ذلك قياس رُفِض » (٢).

٢ - القياس التنظيري (قياس الشبه) :

مثال ذلك قوله في مسألة : إما حرف من حروف العطف : « مذهب ابن كيسان ، وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) . وبقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها) و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها ، إلحاقًا للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأولوية» (٣).

وقوله في مسألة : نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملاً على المحل قياساً على نعت مجرور المصدر فإنه ينصب حملاً على المحل ، قال : « يجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً ، والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر »(٤) .

وقوله في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها : « اختلف في تقديم خبر

---

(١) المصدر نفسه ١٨٠٥/٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٤٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٢٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

(ليس) : فأجازه قوم ، ومنعه قوم والمنع أحب إليّ ؛ لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف »[١] .

٣ - قياس الطـــرد:

مثال ذلك قوله في مسألة : الخافض بعد حذف حرف القسم : « مذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف . وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي ؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو . ولا خلاف في أن الجر بعد الواو ، والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (آ) أو (ها) بهما لا بالمعوض منه »[٢].

٤ - قياس المقابلـــة:

هو « إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه »[٣] .

مثال ذلك قوله في (لمّا) بين الحرفية والاسمية : « هي حرف عند سيبويه ، وظرف بمعنى (حين) عند أبي علي . والصحيح قول سيبويه ، ... لأنها تقابل (لو) ، لأن (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع ، و (لما) تدل على وجوب لوجوب . ويحقق تقابلهما أنك تقول : (لو قام زيد لقام عمرو ، لكنّه لمّا لم يقم زيد لم يقم عمرو »[٤] .

---

(١) المصدر نفسه ٣٩٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ٨٦٦/٢ .

(٣) القياس في اللغة العربية لمحمد خضر حسين ، ص : ٢٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ .

وأخيراً يجب الكشف عن ركن هام من أركان القياس ، وكيفية استعمال ابن مالك له وهو العلة .

العلة وابن مالك :

إن ابن مالك حين يستعمل القياس لإثبات صحة قاعدة أو تعضيد حكم غالبًا ما يقرنه بالعلة ؛ فالعلة هي الأساس الذي يُبنى عليه القياس ؛ لأن القياس : « حمل فرع على أصل بعلة جامعة فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال »(١) .

لذلك اهتم بها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) اهتماماً كبيراً فلكي تكون القواعد والأحكام صحيحة مقبولة لا بد أن تكون عللها مقنعة .

أقسام العلة :

تنقسم العلة بحسب الغرض منها إلى عدة أقسام ، وهي كالتالي :

أولاً : العلة التعليمية :

وهي علة بسيطة لا تحتاج إلى إعمال ذهن .

مثال ذلك قوله في باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين : «الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب ؛ لأنهما مخبر عنه ، ومخبر به »(٢) .

---

(١) الاقتراح ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٢ .

وقوله في حد الفاعل : « ... ولم أصدر حدّ الفاعل بـ (الاسم) ؛ لأن الفاعل قد يكون غير اسم نحو : (بلغني أنك ذاهب) » (١).

وقوله في حذف نافي (زال) : « وقد يحذف النافي في (زال) وأخواتها للعلم به »(٢) .

وقوله في العلامات المميزة للاسم عن غيره من أنواع الكلم : « الجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه ؛ لامتناع دخول عامله عليه » (٣).

ثانيا : العلة التركيبية القياسية :

وهي العلة التي تعد ركنًا من أركان القياس وقد سبق التمثيل لها عند الحديث عن أنواع القياس .

ثالثا : العلة التي تأتي لتعليل أحكام أو ظواهر خارج القياس :

وهي العلة الأكثر دورانًا في (شرح الكافية الشافية) وتنقسم إلى قسمين :

أ - علة مرتبطة بالتركيب :

كقوله في علة وجوب تقديم الفاعل : « إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب ، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، نحو : (أكرمَ موسى عيسى) و : (زارت سُعْدى سلمى) »(٤) .

وقوله في علة جواز الفصل بين أداة الشرط ومعمولها : « وليس كذلك

---

(١) المصدر نفسه ٥٧٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣٨٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٧٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٥٨٩/٢ .

الفصل بين أداة الشرط ومعمولها ؛ لأن أداة الشرط يليها الماضي والمضارع فأشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب فحملت عليه في جواز الفصل»[١].

وقوله في علة وجوب اقتران (إذ) و (حيث) بـ (ما) عند الجزم : « لا يجزم بـ (إذ) و (حيث) إلا مقرونتين بـ (ما) ؛ لأنهما إذا تجردتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليهما ، والإضافة من خصائص الأسماء ، فكانت منافية للجزم ، فلما قصد جَعْل هاتين الكلمتين جازمتين ركبتا مع (ما) لتكفهما عن الإضافة وتهيئهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل ، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بهما »[٢] .

ب - علة مرتبطة بالبِنْية :

كقوله في علة أولوية حذف ألف المقصور المثنى : « حذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه ، لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحه »[٣] .

وقوله في علة أولوية الفعل في الأوزان التي فيها اشتراك : « وهكذا كل وزن من الأوزان المنبَّه عليها منسوبة إلى الاختصاص . وكذلك الأوزان التي فيها اشتراك والفعل بها أولى ... ؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كـ (أفْكَل) و (أكْلَب) »[٤].

وقوله في علة منع صرف (ألْبُب) : « حكى أبو عثمان أن أبا الحسن يرى صرف (ألبب) علماً ؛ لأنه باين الفعل بالفك . وهذا عندي لا يكون مانعاً

---

(١) المصدر نفسه ٣/١٥٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١٦٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ١/٢٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٤٦١ .

من اعتبار الوزن ؛ لأن الفك رجوع إلى أصل متروك فهو نظير تصحيح ما ألحق إعلاله كـ (استحوذ) . ولا خلاف في أن التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك الفك وأيضًا فإن الفك يقع في الأفعال أكثر منه في الأسماء كقولهم في التعجب : (أَشْدِد بِهِ) ففكُّوا لزومًا . وقالوا في الأمر والجزم : (اردُدْ) و (لم يَرْدُدْ) ففكوا جوازًا »[1] .

* * * *

ب - مسائل القياس :

وهي سبع مسائل كما يلي :

١ - تقديم خبر (ليس) عليها .

٢ - العامل في الاسم بعد واو (رُبَّ) .

٣ - نصب المعطوف على غدوة بعد لدن .

٤ - المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء .

٥ - نصب نعت معمول اسم الفاعل .

٦ - الخافض بعد حذف حرف القسم .

(١) المصدر نفسه ١٤٦٣/٣ .

أ - تقديم خبر (ليس) عليها (*).

ذهب ابن مالك إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها، نحو : قائمًا ليس زيد، قال : « اختلف في تقديم خبر (ليس) : فأجازه قومٌ ، ومنعه قومٌ . والمنع أحب إليَّ ، لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي ، وعدم التصرف ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعًا ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك لمساواتها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها »[1] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة : فنسب قوم إليه المنع ، ونسب آخرون إليه الجواز .

من الذين نقلوا عنه الجواز ابن يعيش إذ قال : « ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : (قائمًا ليس زيدٌ) وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين »[2] .

ومن الذين قالوا بالمنع الجرجاني إذ استدل على ذلك بعدم وجود نص صريح لسيبويه – رحمه الله – . قال الجرجاني : « وليس لصاحب الكتاب في ذلك نصٌّ . وقد استدل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة في موضع من كتابه . وقد ذكرت ذلك في (المغني) وبيّنت وجه تعريها من الدلالة . وفي كلامه دليل على ما ذكرنا لأنه قال[3] : إن (ليس) لا تتصرف تصرف أخواتها . فاعرفه »[4].

(*) الكتاب ٤٦/١ ، الأصول في النحو ٢٢٨/٢ ، المسائل الحلبيات ٢٨٠ ، الإيضاح ١١٧ ، الخصائص ١٨٨/١ ، المقتصد ٤٠٩/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ م ١٨ ، التبيين ٣١٥ م ٤٧ ، شرح المفصل ١١١/٧، شرح الرضي ٢٩٧/٢ ، شرح التسهيل ٣٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، ارتشاف الضرب ١١٧١/٣ ، البحر المحيط ٢٠٦/٥ ، الجنى الداني ٤٩٩ ، شرح ابن عقيل ٢٧٧/١ ، شرح الأشموني ٢٣٤/١ ، الهمع ٣٧٣/١ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ . (٢) شرح المفصل ١١٤/٧ .

(٣) قال سيبويه : « فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعًا واحدًا ، ومن ثم لم تصرف تصرّف الفعل الآخر » الكتاب ٤٦/١ .

(٤) المقتصد ٤٠٩/١ .

وأشار ابن الأنباري إلى أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نص في هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالمنع . قال ابن الأنباري : « وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه -أي: المنع-، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص »[١] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الذين نسبوا المنع لسيبويه لأن سيبويه لا يجيز تقدم الفعل الجامد كما قال في منع تقديم المتعجب منه على فعلي التعجب : « ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا »[٢].

واختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – منهم ابن مالك – إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها ، وذهب السيرافي وأبو علي الفارسي في (الإيضاح) و (الحلبيات) ، وابن برهان والزمخشري وابن يعيش إلى جواز ذلك . فتقول: منطلقًا ليس زيدٌ [٣].

ونسب أبو حيان المنع للفارسي في (الحلبيات) وتبعه في ذلك السيوطي[٤].

قال أبو حيان : « أما تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب جمهور الكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السَّرَّاج ، والسيرافي ، وأبو علي في (الحلبيات)، وابن عبد الوارث ، والجرجاني ، والسهيلي ، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز »[٥] .

---

(١) الإنصاف ١/١٦٠ م ١٨ .

(٢) الكتاب ١/٧٣ .

(٣) انظر الخلاف في : الإنصاف ١/١٦٠ م ١٨ ، وشرح المفصل ٧/١١٤ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ ، والارتشاف ٣/١١٧١ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٧ .

(٤) الهمع ١/٣٧٣ .

(٥) الارتشاف ٣/١١٧١ .

وما قاله أبو حيان وتبعه فيه السيوطي يتعارض مع قول الفارسي في (الحلبيات) و (الإيضاح) ، فقد صرَّح فيهما بجواز تقديم خبر (ليس) عليها، إذ قال في (الحلبيات) : « فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها ، فكما جاز (ليس قائمًا زيدٌ) بلا خلاف ، كذلك جاز (قائمًا ليس زيدٌ) كما جاز (قائمًا كنت) لما جاز (كان قائمًا زيدٌ) »[١] .

وقال أيضًا في (الإيضاح) : « وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين . وهو عندي القياس ، فتقول : (منطلقًا ليس زيدٌ) »[٢] .

ونقل ابن يعيش والأشموني عن الفارسي الجواز في هذه المسألة[٣] .

ويبدو أن للفارسي أكثر من رأي في هذه المسألة ؛ لذا نسب له أبو حيان المنع والجواز في هذه المسألة ، وقد سبق ذكر نصه في المنع ، أما نقله عنه في الجواز فقوله : « وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في (المشهور) ، وابن برهان ، والزمخشري ، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك »[٤] .

ومن العجيب بعد أن ذُكِرَ الخلاف الذي دار بين نحاة البصرة والكوفة . أن يذكر ابن جني أن النحاة في هذه المسألة بصريين وكوفيين قد أجمعوا على

---

(١) المسائل الحلبيات ٢٨٠ .

(٢) الإيضاح ١١٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح الأشموني ٢٣٤/١ .

(٤) الارتشاف ١١٧٢/٣ .

جواز تقديم خبر (ليس) عليها – عدا المبرد – . قال ابن جني : « فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك – يا أبا العباس – أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأوّل خاطرٍ يبدو لك فيه »[١] .

واستدل من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها بالآتي :

أولاً : السماع كقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٢] حيث قالوا : إن (يوم) معمول لـ (مصروفًا) ، الذي هو خبر ، فتقدم معمول الخبر على (ليس) يؤذن بتقدم الخبر نفسه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ فرتبة العامل قبل رتبة المعمول .

ثانيًا : أن (ليس) فعل بدليل اتصال الضمائر بها ، وتاء التأنيث الساكنة ، وغيرها ، وهي تعمل في المعارف والنكرات وتعمل في الأسماء الظاهرة والمضمرة مثلها مثل الأفعال المتصرفة في ذلك . فكما أن معمول الفعل يجوز أن يتقدم عليه فكذلك خبر ليس .

وردَّ المانعون ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

أولاً : أن قولهم : « إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل » مردود بقول : (أما زيدًا فاضرب ، وعمرًا لا تهن ، وحقك لا أضيع) ، فقد وقع المعمول في مكان لا يمكن للعامل أن يقع فيه ، قال الرضي : « لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك ؛ فإنك تقول : زيدًا

---

(١) الخصائص ١/١٨٨ .

(٢) هود : ٨ .

لن أضرب ولم أضرب »[١] .

ثانيًا : أن (يوم) في محل رفع فهو مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأقرع .﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم ﴾[٢].

لكن العكبري أبى هذا التأويل ورده من وجهين :

« أحدهما : أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل ليس مصروفًا عنهم فيه ، وحَذْفُ العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة . والثاني: أن (يوم) مضاف إلى فعل معرب ، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف »[٣].

ثالثًا : أن (يوم) منصوب بـ (مصروفًا) ، لكنه ظرف له والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[٤] .

رابعًا : أن (يوم) منصوب بفعل محذوف تقديره : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب .

أما جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والجرجاني وابن مالك فقد ذهبوا إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها .

قال ابن السَّرَّاج : « الأفعال التي لا تتصرف : لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو : نِعْمَ وبِئْسَ وفعلُ التعجّب و (ليس) تجري عندي ذلك المجرى ؛ لأنها غير متصرفة »[٥].

وقال ابن مالك : « والمنع أحبُّ إليَّ ، لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي

---

(١) شرح الرضي ٢٩٧/٢ .

(٢) المائدة : ١١٩ .

(٣) التبيين ٣١٧ م ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ٣١٧ م ٤٧ .

(٥) الأصول في النحو ٢٢٨/٢ .

وعدم التصرف »(١) .

واستدل من منع تقديم (ليس) عليها بما يلي :

أولاً : أن (ليس) فعل غير متصرف ، فهو أشبه بالحرف للأسباب التالية :

الأول : أن بعضًا من النحويين يُغَلِّب عليها الحرفية ، قال المرادي : « ذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه ، وابن شقير ، إلى أنها حرف »(٢) .

واحتجوا بما حكى بعض العرب أنه قال : (ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ)(٣) .

الثاني : ما حكاه سيبويه من أن بعض العرب ألغاها عن العمل ، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين . نحو : (ليس زيدٌ قائمٌ) . قال سيبويه : « وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : (ليس خَلَقَ اللّه أَشْعَرَ منه) ، و (ليس قالها زيدٌ) . قال حُمَيدٌ الأَرْقَطُ :

فأصبحوا والنّوى عالِي معرَّسِهِمْ
وليس كلَّ النَّوى يُلْقِي المَساكِينُ

وقال هشام أخو ذي الرُّمة :

هي الشِّفَاءُ لِدائي لو ظفِرْتُ بها
وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ » (٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ .

(٢) الجنى الداني ٤٩٤ .

(٣) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٤) الكتاب ١٤٧/١ .

الثالث : ما حكي عن بعض العرب أنه إذا أدخل عليها ياء المتكلم لم يلحق بها نون الوقاية ، كقولهم : (عليه رجلاً ليسي) . قال ابن الأنباري : « ويما حكي أن بعض العرب قيل له : فلان يتهدَّدك ، فقال:(عليه رجلاً ليسي) فأتى بالياء وحدها من غير نون وقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال»[١].

الرابع : أنَّها تأتي فقط للحال ، فلا يكون فيها مستقبل ولا أمر ، فخالفت بذلك الأفعال .

الخامس:« أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها وليس كذلك باع ، لأنَّك تقول فيه : بِعْتُ ، ولا تقول هنا : لِست »[٢] ، قاله العُكْبَرِي .

ثانيـًا : قياس (ليس) على (ما) لمشابهتها لها في المعنى والعمل . قال ابن الأنباري : « (ليس) في معنى (ما) ؛ لأن (ليس) تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال ، وكما أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها فكذلك (ليس) »[٣].

ثالثـًا : أن الخبر مجحود فلا يتقدم عليها . قال ابن مالك : « لأنَّ ما بعد الاستفهام وما النافية ولامي الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملاً فيه »[٤] .

رابعـًا : (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي ، فهي فعل غير متصرف ؛ لذا لا بد أن تعامل معاملة الأفعال غير المتصرفة كـ (عسى) ، علماً بأن (عسى) أحق بالتصرف من (ليس) ؛ لأن (عسى) تشبه حرفًا يشبه

---

(١) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٢) التبيين ٣٢٢ م ٤٧ .

(٣) الإنصاف ١٦١/١ م ١٨ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٢ .

الفعل وهو (لعلَّ) بخلاف (ليس) فهي تشبه حرفًا لا يشبه الفعل وهو (ما). قال ابن مالك : « والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال »[١] .

إلا أن العُكْبَري أجاب[٢] عن (عسى) معللاً عدم جواز تقدم خبرها عليها من خمسة وجوه :

أولها : أن الغرض من وضعها هو تقريب الخبر لذا جمدت .

وثانيها : أن خبر (عسى) أن والفعل ، و (أن) موصولة والذي في موضع الصلة لا يجوز أن يتقدم العامل فيه على الموصول .

وثالثها : جواز وقوع خبر (عسى) بدلاً من اسمها نحو : (عسى زيدٌ أن يقوم) . أي : عسى زيدٌ قيامُه . وعلى ذلك يصبح في موقع الفاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل .

ورابعها : أن في خبر (عسى) ضميراً يعود على اسمها ، والمضمر لا يتقدم على المظهر في الأصل .

وخامسها : أن في (عسى) إضماراً قبل العامل والمعمول . وليس كذلك باب (ليس) .

لكن ابن مالك بَيَّنَ في (شرح التسهيل) وجوه أفضلية (عسى) على (ليس) على النحو التالي :

أولاً : أن (ليس) مختلف في فعليتها ، بخلاف (عسى) فإنه متفق على فعليتها .

ثانيًا : « أن (ليس) من الأفعال المعتلة العين ، و (عسى) من

---

(١) المصدر نفسه ٣٥٢/١ .

(٢) التبين ٣٢٠ م ٤٧ .

الأفعال المعتلة اللام ، وهي جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلالٍ بالقلب كـ(رمى) ، و (ليس) جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلالٍ كاعتلال هاب ، وسلامةٍ كسلامة صَيِدِ البعيرُ »[١]. ذكره ابن مالك .

ثالثًا : على الرغم من جمود (عسى) بأن لم يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل إلا أنه قد جعل لها من التصرف على النحو التالي :

أ - جواز فتح وكسر عينها نحو : عسَيت وعسِيت .

ب - بناء فعل التعجب منها . فيقال : ما أعساه بكذا ، وأعس به أن يكون . قال ابن مالك : « وهذا كله موجب للمزية على (ليس) ، فلو قُدِّم خبر (ليس) مع كون هذه الأفعال لا يقدَّم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك تفضيلاً للأضعف على الأقوى ، فوجب ألا يصار إليه »[٢].

ولم يرتضِ البصريون ما جاء به الكوفيون من الأدلة التي يحتجون بها على منع تقدم خبر (ليس) عليها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ (ليس) لا يجوز أن تقاس على (ما) ؛ لأن (ليس) تخالف (ما) فيجوز معها تقديم اسمها على خبرها إجماعًا بخلاف (ما) لذا فـ (ليس) لها مزية على (ما) ؛ فإذا جاز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، فيجوز حينئذٍ تقديم خبرها عليها .

وردَّ ابن الأنباري هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه[٣] :

الوجه الأول : ردَّه الاعتراض القائل : « إن (ليس) لا يجوز أن تقاس على (ما) » قال : إن بين (ليس) و (ما) وجه مناسبة وعلة جامعة وهي : اتفاقهما في المعنى وهو نفي الحال .

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٤/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٥٤/١ .

(٣) الإنصاف ١٦٤/١ م ١٨ .

الوجه الثاني : ردّه الاعتراض القائل : « إنّ (ليس) تخالف (ما) ؛ لأنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، بخلاف (ما) » قال : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع الأركان بل لا بد من المغايرة والاختلاف في بعض الأحكام .

الوجه الثالث : ردّه الاعتراض القائل : « فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها » قال : إنّ (ليس) بمنزلة بين منزلتي (كان) و (ما) ؛ لأنّها تشبههما : فتشبه (كان) في كونها فعلًا مثلها ، وتشبه (ما) في المعنى وهو نفي الحال ؛ لذا جاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من (ما) ولم يجز تقديم خبرها عليها لكونها أضعف من (كان) .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك مسلك جمهور الكوفيين في منع تقديم خبر (ليس) عليها. واحتج بما احتجوا به ، وكان احتجاجه في (شرح الكافية الشافية) قائمًا على قياس الشبه ، إذ شبّه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف . وفصّل هذه المسألة في (شرح التسهيل) ذاكرًا أن (ليس) فعل غير متصرف في نفسه ؛ لذا يجب ألا يتقدم خبره عليه ، مثله في ذلك مثل الأفعال غير المتصرفة كـ (عسى) ونحوه .

ثم بيّن -كما سبق- أن هذه الأفعال أفضل وأحق بالتقديم من (ليس)، ومع ذلك لم يجز تقديم خبرها عليها فـ (ليس) إذن أحق وأولى بالمنع .

ومن الملحوظ على كلا الفريقين أنهم لم يتطرقوا إلى السماع ، فالمجيزون لم يجدوا شاهدًا واحدًا من القرآن أو السنة أو شعر العرب يثبت جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، وما استدلوا به من الآية الكريمة ما ظاهرة فيها من تقدم معمول الخبر على (ليس) قد عارضهم فيها المانعون ، وأتوا

باحتمالات كثيرة – سبق ذكرها – منها : نصب (يوم) على إضمار فعل .

ومن المعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما يقول الأصوليون .

قال أبو حيان : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إلا لَجَاجَةً

وَكُنْتُ أَبِيّاً في الخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ »[1] .

وقال ابن عقيل : « ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها »[2] .

وكذلك فعل المانعون حيث لم يستدلوا من جملة أدلتهم بعدم وجود السماع ، بل أخذوا يلتمسون أدلة من القياس – كما سبق ذكره – .

ويلحظ أن من مظاهر استعمال القياس عند ابن مالك قبوله القياس ما لم يعارض بسماع صريح .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه جمهور الكوفيين وتابعهم فيه ابن مالك من منع تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنه لا يوجد شاهد صريح يدل على جواز ذلك ، وما وجد من الآية القرآنية التي يدل ظاهرها على جواز تقديم معمول الخبر على (ليس) قد دخلها التأويل ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وأيضاً ؛ فإن الاستدلال بالقياس يؤخذ به ما لم يخالف بسماع صريح .

* * * *

(١) البحر المحيط ٥/٢٠٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٧٨ .

٣ - العامل في الاسم بعد واو (رُبَّ) .

ورد تساؤل عن العامل في الاسم بعد الواو عند حذف (رُبّ) هل بالواو نحو : وبلدٍ قطعت ، أم أن هناك رُبّ مضمرة هي التي تعمل الجر ، قال ابن مالك : « زعم قوم أن الواو هي الجارة . وليس بصحيح ؛ لأن الجر بـ (رُبّ) محذوفة بعد (الفاء) ، و (بل) قد ثبت ، ولا قائل بأنهما العاملان .ومع ذلك قد روي الجر بـ (رُبّ) محذوفة دون شيء قبلها ، فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ (رُبّ) كما هو بها بعد (الفاء) و (بل) وعند التجرّد منهما ومن (الواو) . ومثال الجر بها مضمرة بعد (الفاء) قول امرئ القيس :

فمثْلِكِ حُبْلى قد طرقتُ ومُرْضعٍ

فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ [١]... »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جمهور البصريين – عدا المبرد – وتابعهم ابن مالك والمتأخرون إلى أن (رُبّ) إذا حذفت قبل الواو فإنها تعمل الجر بنفسها ، وأن الواو حرف عطف لكلام سابق مقدر .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٣] ، وابن السراج[٤] ، وعبد القاهر الجرجاني[٥] ، وابن الأنباري[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن مالك[٨] ، والرضي[٩] ،

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

(٣) الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ ، ٩/٣ ، ٤٩٨ .

(٤) الاصول في النحو ٤٢٠/١ ، ٤٢١ .

(٥) المقتصد ٨٣٦/٢ .

(٦) الإنصاف ٣٨١/١ .

(٧) شرح المفصل ٥٣/٨ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ .

(٩) شرح الرضي ٢٩٧/٤ .

وابن أبي الربيع[١] ، والمالقي[٢] ، والمرادي[٣] ، وابن هشام[٤] ، وابن عقيل[٥] ، والأزهري[٦] .

وذهب الكوفيون[٧] والمبرد إلى أن (الواو) هي حرف الجر الذي يجر النكرة التي تليه ، لنيابتها عن (رُبّ) .

قال المبرد : « واحتجوا بإضمار (رُبَّ) في قوله :

* وبلدٍ ليس بها أنيسُ * [٨]

وليس كما قالوا ، لأن (الواو) بدل من (رُبّ) كما ذكرت لك . والواو في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ﴾ [٩] واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل »[١٠] .

أما جمهور البصريين فقد استدلوا على إعمال (رُبّ) المحذوفة بما يلي :

أولاً : القياس على (بل) و (الفاء) فإن (رُبَّ) إذا حذفت بعدهما فلا أحد يقول : إنهما حرفا خفض فكذلك الحال بالنسبة للواو أسوة بهما وذلك

---

(١) البسيط ٨٦٨/٢ .

(٢) رصف المباني ١٩١ .

(٣) الجنى الداني ١٥٤ .

(٤) مغني اللبيب ٢٢٦/١ .

(٥) المساعد ٢٩٧/٢ .

(٦) شرح التصريح ٢٢/٢ .

(٧) الإنصاف ٣٧٦/١ ، شرح الرضي ٢٩٨/٤ ، الجنى الداني ١٥٤ .

(٨) الكتاب ٣١٩/٢ ، المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٩) الجن : ١٨ .

(١٠) المقتضب ٣٤٧/٢ .

ثابت بالسماع[١] كقول امرئ القيس :

فمثْلِكِ حُبْلى قـد طرقتُ ومُرْضـعٍ

فألهيتُهــا عــن ذي تمائمَ مُـغْـيَــلِ [٢]

وقول الراجـز :

* بل بلدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَـتَـمُـهُ * [٣]

ثـانيـاً : أن (الواو) واو عطف ، وحروف العطف غير مختصة ، ومن المعلوم أن الحرف إذا كان غير مختص لا يعمل شيئًا ، إنما العمل للمختص فقط فتعين بذلك أن تكون (رُبَّ) المضمرة هي الجارة وليست واو (رُبَّ)[٤] .

وأما الكوفيون والمبرد فقد استدلوا على إعمال (الواو) بما يلي :

أولاً : أن (الواو) نابت عن (رُبَّ) المحذوفة وأبدلت منها فعملت عملها وهو الجر كـ (واو) القسم عندما أبدلت من الباء عملت عملها[٥] .

ثانيـاً : أن هذه (الواو) ليست عاطفة بدليل افتتاح بعض القصائد بهـا ، ومن المعلوم أن (واو) العطف لا يبتـدأ بهـا إذ لا بد من معطوف عليه يسبقها[٦] .

ومن القصائد التي ابتدأت بـ (الواو) قول الشاعر :

---

(١) المقتصد ٢/٨٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٢/٨٢١ ، شرح التسهيل ٣/١٨٩ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٨٢٣ ، شرح التسهيل ٣/١٨٩ ، شرح العمدة ١/٢٧٣ .

(٤) الإنصاف ١/٣٧٧ .

(٥) المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، الإنصاف ١/٣٧٦ ، شرح الجمل ١/٥٢٠ .

(٦) الإنصاف ٢/٣٧٧ ، الجنى الداني ١٥٤ ، المساعد ٢/٢٩٧ .

* وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ * [١]

وقول الآخر :

* وبلدٍ ليس بها أنيسُ * [٢]

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي :

أولاً : أن (الواو) ليست نائبة عن (رُبَّ) بدليل أنه يجوز الجمع بينها وبين (رُبَّ) فتقول : (ورُبَّ بلدٍ) ، و (فَرُبَّ حورٍ) ، و (بل رُبَّ بلدٍ) .

ولو كانت نائبة عنها أو بدلاً منها لما جاز الجمع بينهما ؛ « لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض »[٣] .

ثانياً : أن أصل (الواو) أن تكون عاطفة ، ثم اتسعت فيها العرب وجعلتها بمنزلة حروف الجر ، وعندما وصلت الاسم بالفعل كان القياس أن تخفض ما بعد (الواو) بها « لكن العرب راعت أصلها ، وهو الهطف فلم تخفض بها ، وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا : استوى الماء والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ . وكان القياس أن تخفض »[٤] .

ثالثاً : أن قول الكوفيين : إن هذه (الواو) ليست عاطفة بدليل افتتاح بعض القصائد بها رده البصريون إذ قالوا : إن هناك معطوفاً عليه مقدراً في نفس الشاعر وذلك ببعض ما يفيض عليه الخيال من الوقوف على الأطلال وذكرى الحبيبة ووصف الناقة ... الخ أو أن الراوي أسقط شيئاً من أول القصيدة[٥] .

---

(١) الإنصاف ٣٧٧/١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الإنصاف ٣٨١/١ .

(٤) البسيط ٨٧٠/٢ .

(٥) شرح الجمل ٥٢١/١ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، والمساعد ٢٩٧/٢ .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك البصريين في إعمالهم (رُبَّ) الجر بعد إضمارها فتقول : (وبلدٍ قطعت) ، أي : ورُبَّ بلدٍ . واستدل على ذلك بالقياس التنظيري وهو « حمل النظير على النظير » وقد سبق ذكره .

ويلاحظ أن هذا القياس مدعم بسماع ثابت عن العرب .

قال ابن مالك : « وليس بصحيح ؛ لأن الجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء، و (بل) قد ثبت »[1] .

ولعلَّ الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من أن (الواو) هي الجارة ؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن قول البصريين : إن (الواو) عاطفة وإن هناك معطوفًا عليه محذوفًا عند افتتاح القصائد بـ (الواو) يحتاج إلى تقدير، بينما قول الكوفيين: إن هذه (الواو) جارة وليست عاطفة لا يحتاج إلى تقدير ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

قال ابن الأنباري:« وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير»[2].

ثانيًا : أن هذه (الواو) لما نابت عن (رُبَّ) اكتسبت معناها فعملت عملها وصارت لا علاقة لها بـ (واو) العطف ، فـ (واو) العطف تفيد إشراك الثاني في حكم الأول و (الواو) التي قبل (رُبَّ) المحذوفة تفيد التقليل والتكثير مثل (رُبَّ) ولا شك أن الفرق بين المعنيين كبير .

ومن المعلوم أن اللغة تعمد إلى توظيف المبنى الصرفي في أكثر من معنى،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٣ .

(٢) الإنصاف ٢٤٩/١ .

فـ (الواو) مثلاً تعد مبنىً صرفيًا واحدًا ذا دلالات متعددة يترتب عليه وظائف مختلفة حسب السياق التركيبي الذي يوضع فيه فمن ذلك (واو) العطف، و (واو) القسم ، و (واو) المعية ، و (واو) رُبَّ ... الخ وكل منها له مبنى ووظيفة يمتاز بها عن الآخر .

ثالثًا : أن قول البصريين : إنه يجوز الجمع بين حرف العطف و (رُبَّ) كقولك : (فرُبَّ بلدً ، ورُبَّ بلدٍ ، بل رُبَّ بلدٍ) ولا يجوز ذلك في (واو) رُبَّ . فيه نظر ؛ لأن واو (رُبَّ) فرع على (رُبَّ) في العمل والفرع أقل درجة من الأصل .

قال ابن الأنباري : « الفروع تنحط أبدًا عن درجات الأصول »[١] .

* * * *

---

(١) الإنصاف ١/٦٠ .

٣ - نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) (*).

من النحاة من نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) باعتبار اللفظ لزومًا ؛ ومنهم من جره باعتبار المحل لزومًا ، ومن المعلوم أن (غدوة) إذا جاءت بعد (لدن) فالأصل فيها الجر باعتبار ملازمة (لدن) للإضافة ، وشذ إفرادها ونصب (غدوة) بعدها ، قال ابن مالك : « فإن عطف على (غدوة) بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر ؛ لأنّ (غدوة) وإن لم تُجرَّ لفظًا فهي في موضع جر ، وجوَّز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف وهذا بعيد من القياس »(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تلازم (لدن) الإضافة فتجر ما يليها ، فإن وقعت (غدوة) بعدها جاز الجر على القياس ، والنصب على التمييز أو على إضمار كان مع اسمها ، وتختص (غدوة) بذلك الجواز عن سائر المفردات التي تضاف إليها (لدن).

قال سيبويه : « كما أن (لَدُن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تنصب بها ، ... والجر في (غدوة) هو الوجه والقياس »(٢) .

فإن عُطِفَ على (غدوة) المنصوبة حكم الأخفش بجواز نصب المعطوف مراعاة للفظ(٣) .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٥ ، ١١٩/٣ ، شرح المفصل ١٠١/٤ ، شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ ، شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، شرح الرضي ٢٢٢/٣ ، الارتشاف ١٤٥٦/٣ ، المساعد ٥٣٤/١ ، شرح ابن عقيل ٦٩/٣ ، ائتلاف النصرة ٧٢ ، م ٦٨ ، شرح الأشموني ١٦١/٢ ، الهمع ٢١٩/٣ .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ .

(٢) الكتاب ٢١٠/١ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢ ، الارتشاف ١٤٥٦/٣ ، شرح الأشموني ١٦١/٢ ، الهمع ٢١٩/٣ .

وأوجب أبو حيان النصب فيه ، ومنع الجر : « لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جرفليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح. فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوةً منصوبًا بكان مضمرة فلا يتخيَّلُ فيه إذ ذاك جرٌ ألبتة »[١]. وضعّف ابن مالك[٢] النصب لبعده عن القياس.

أما الأخفش فقد أجاز نصب المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد(لدن) مراعاة للفظ .

وأما ابن مالك فاستبعد ذلك لبعده عن القياس ، إذ الأصل والقياس في (غدوة) الجر لإضافتها إلى (لدن) ، و (لدن) ملازمة للإضافة ، فيلزم من ذلك أن يكون المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) مجروراً أيضًا .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه ابن مالك من لزوم جر المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن) ، إذ الأصل في (غدوة) الجر فلما عدلت عنه إلى النصب شذت عن القياس ، فلا يجوز العطف عليها بالنصب لذلك .

ومن الجدير بالذكر أن النحاة الخالفين قد نقلوا رأي ابن مالك . وممن نقل رأيه السيوطي[٣] والأشموني[٤] .

أضف إلى ذلك اهتمامهم بكتابه (شرح الكافية الشافية) ؛ فقد ذكروا أنه يحتوي على مسائل قد لا توجد في شرح التسهيل نفسه .

قال السيوطي : « وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل »[٥] .

وهذا يدل على شمولية (شرح الكافية الشافية) .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٤٢٢ مخطوط .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٣ .

(٣) الهمع ٣/٢١٩ .

(٤) شرح الأشموني ٢/١٦١ .

(٥) الهمع ٣/٢١٩ .

٤ - المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء .

قال ابن مالك : « زعم الجرجاني ، وابن الخشاب ، وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، والصحيح أنه معرب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء .

فإن زُعِمَ أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رُدَّ ذلك بثلاثة أوجه :

أحدها : أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف إلى الياء . وذلك باطل .

الثاني : أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك أيضاً باطل .

الثالث : أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمل دلالته بها كـ (غير) و (مثل) .

والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديراً »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : مذهب الجمهور [٢] ، وهو أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجراً لاشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩ .

(٢) انظر رأي الجمهور في : الارتشاف ٤/١٨٤٧ ، شرح الأشموني ٢/١٩٧ .

ثانيـًا : مذهب الجرجاني[١] ، وابن الخشاب[٢] ، وابن الخبـاز[٣] ، والمطرزي[٤] ، وظاهر كلام الزمخشري[٥] أنه مبني .

ثالثـًا : مذهب ابن جني[٦] أنه لا معرب ولا مبني .

رابعـًا : مذهب ابن مالك[٧] أنه معرب وتقدر الحركة في حالتي الرفع والنصب ، وتظهر في حالة الجر .

وقد انفرد ابن مالك بهذا المذهب ، قال أبو حيان : « ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب »[٨] .

وتدور المسألة حول المذهبين الأول والثاني .

أمـا من ذهب إلى بناء المعرب المضـاف إلى ياء المتكلم غـيـر المثنى ولا المجموع على حد المثنى فقد استدل بأنه مضاف إلى غير متمكن ؛ إذ أضيف لياء المتكلم ، وياء المتكلم موجبة للبناء[٩] .

وأما من ذهب إلى إعرابه فـقد اسـتدل بقيـاس الطرد « إذ لا سـبب فـيه

---

(١) المقتصد ١/٢٤٠ .

(٢) المرتجل ١٠٩ .

(٣) انظر رأي ابن الخباز في : شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩ .

(٤) المصباح في النحو ٦٢ .

(٥) المفصل ١٢٧ .

(٦) انظر رأي ابن جني في : الارتشاف ٤/١٨٤٧ ، المساعد ٢/٣٧٣ ، شرح الأشموني ٢/١٩٧ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٠ ، التسهيل ١٦١ ، شرح التسهيل ٣/٢٧٩ .

(٨) الارتشاف ٤/١٨٤٧ .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠ ، المساعد ٢/٣٧٣ .

-أي: في المضاف إلى ياء المتكلم - من أسباب البناء[١] المرتب عليها بناء الأسماء »[٢] .

ورد[٣] من قال بإعراب المضاف على من قال ببنائه على النحو التالي :

أولاً : أن من يوجب بناء المضاف إلى الياء يتعين عليه بناء ما أضيف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر وهذا باطل ، ومن المعلوم ، أن ما يؤدي إلى باطل فهو باطل .

ثانيًا : أن المضاف إلى المثنى يتوجب إعرابه ، لذا فبناؤه باطل ، وما استلزم باطلاً فهو باطل .

ثالثًا : أن المضاف إلى غير متمكن لا بد أن يكون مبهمًا يفتقر إلى الإضافة ليتضح معناه ، ويستحق البناء ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط فيه ذلك ؛ لكسر آخره ، فعلم بهذا أنه معرب تقديرًا .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك ابتكر توجيهين[٤] يعضدان رأي من ذهب إلى بناء المضاف إلى ياء المتكلم على النحو التالي :

التوجيه الأول : عدم ظهور إعراب المضاف إلى الياء في التصغير ، والتكبير، والتكسير ، والتذكير ، والتأنيث ، في حين ظهور إعرابه إذا كان مقصورًا على هذه الأحوال ، فتقول في التصغير : فُتَيٌّ ، وتقول في التكسير : فِتْيَةٌ ، فبان الفرق بينهما وتوجب بناء المضاف إلى ياء المتكلم لعدم ظهور

---

(١) للبناء أسباب عدة ذكر منها ابن يعيش ما هذا نصه « وأسباب البناء مشابهة الحرف نحو الذي والتي أو تضمن معنى الحرف نحو أين وكيف أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو نزال وتراك » . انظر : شرح المفصل ٣/٣٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٠ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٠ ، وشرح التسهيل ٣/٢٨٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٨٠ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠١ .

الحركة في التكسير والتثنية ... الخ ؛ لأن هذه الأحوال ترد الأشياء إلى أصولها، فلو كان أصل المضاف إلى ياء المتكلم الإعراب لظهر في هذه الأحوال .

التوجيه الثاني : أن المضاف إلى الياء فيه سبب من أسباب البناء ظاهر وهو شبهه بـ (الذي) ، فكلاهما مختوم بياء ، مكسور ما قبلها لزومًا ، صالحة للحذف ، ليست حرف إعراب ، والمضاف معهما يتغير في تثنيته وجمعه .

إذن المضاف إلى ياء المتكلم مناسب لـ (الذي) من هذه الوجوه ، و (الذي) مناسب للحرف ، ومناسب المناسب مناسب « فاستحقاق بناء المضاف إلى الياء بمناسبة (الذي) ، شبيه باستحقاق بناء رَقَاشِ بمناسبة نَزَالِ » [(١)].

رأي ابن مالك:

ابتكر ابن مالك في هذه المسألة مذهبًا جديدًا : وهو إعراب المضاف إلى الياء مع تقدير الحركة في حالتي النصب والرفع وظهورها في حالة الجر ؛ لأنّ « في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر »[(٢)] .

ولم يسبق ابنَ مالك أحدٌ من النحاة في الإتيان بهذا المذهب ، قال أبو حيان : « ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب »[(٣)] .

وكما ابتكر ابن مالك مذهبًا متميزًا لم يسبق إليه ، ابتكر أيضًا توجيهين متميزين لم يسبق إليهما على الرغم من مخالفته لهما ، وقد سبق ذكرهما ، قال ابن مالك : « وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها ، دون سبق إليها » [(٤)].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٧٩ .

(٣) الارتشاف ٤/١٨٤٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٨٠ .

واستدل على إعراب المضاف لياء المتكلم بقياس الطرد، ومجاراة النظائر، قال : « لأن لبناء الأسماء أسباباً كلها منتفية منه ، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر ، فلذلك اتبعته رداً ، ولم أرَ من خلافه بدا »[1] .

ويلحظ في النص السابق أهمية القياس والنظائر عنده ، وأثرهما في بناء آرائه .

واهتم ابن مالك بتحليل آراء العلماء ، وتبيين المقصود منها وحملها على المشهور من القواعد ، كما فعل برأي ابن السراج في هذه المسألة إذ ظاهر كلام ابن السراج[2] يوحي ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، لكن ابن مالك حلل كلامه على إعراب المضاف إلى الياء .

قال في (شرح التسهيل) : « وفي كلام ابن السراج احتمال ، وسأبين مراده إن شاء الله »[3] .

وقال في (شرح الكافية الشافية) : « وفي كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم فإنه قال في (باب الكنايات) : « لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً . وهي مفارقة لأخواتها في هذا . ألا ترى أنك تقول : (هذا غلامه) فتعرب ، فإذا أضفت (غلامًا) إلى نفسك قلت: (هذا غلامي) فيذهب الإعراب .

وإنما أراد : فيذهب لفظ الإعراب ؛ لأنه قال بعد ذلك : « وإنما فعلوا ذلك لأن الضم قبلها لا يصلح – ولم يقل فإن الرفع – فلما غُيِّرَ لها الرفع وهو أوَّل غُيِّر لها النصب إذ كان ثانياً وألزمت حالاً واحدة ، فقال : (غُيِّر لها الرفع):

---

(١) المصدر نفسه ٣/٢٨٠ .

(٢) الأصول في النحو ٢/١٢٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٧٩ .

يعني جعل مقدراً بعد أن كان ملفوظاً به . فعلى هذا يحمل كلامه »[١] .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن المضاف لياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ؛ لأنّ حركة ما قبل ياء المتكلم مكسورة لزوماً في الأحوال الثلاثة لمناسبة ياء المتكلم ، وحركة الإعراب متغيرة بتغير العوامل الداخلة على الكلمة ، فاكتسبت الأولى صفة اللزوم واكتسبت الأخرى صفة التغيير فالمعنيان ضدان والضدان لا يلتقيان ، فإن جاءت الأولى في موضع جر لا يعني أنها حركة إعراب ، وأيضًا فإن القول بتقدير حركة الإعراب حال الجر أولى ؛ طرداً لتقدير الحركة في حالتي الرفع والنصب .

أما من قال ببنائها ، أو أنها ليست بمبنية ولا معربة فمذهبه فيه ضعف ، قال الأشموني : « وكلا هذين المذهبين بَيِّن الضعف »[٢] .

* * * *

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠١ .

(٢) شرح الأشموني ٢/١٩٧ .

٥ - نصب نعت معمول اسم الفاعل (*).

إذا أتبع اسم الفاعل الصالح للعمل، وكان المتبوع مخفوضًا، والتابع نعتًا، أوجب بعض النحاة خفض التابع حملاً على اللفظ كقولك: (هذا مكرمُ ابْنِكِ الكبيرِ، ومهينُ غلامِك الحبشيِّ)، وأجاز آخرون نصبه حملاً على المحل، كقولك: (هذا مكرمُ ابنِكَ الكبيرَ، ومهين غلامِك الحبشيَّ) (١)، واختاره ابن مالك، قال: « والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر:

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجَهُ

طلبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ ... » (٢).

واستدل من أجاز ذلك بالقياس، فكما أن نعت المجرور بالمصدر رفع على المحل فكذلك نعت مجرور اسم الفاعل يجوز نصبه على المحل، بل هو به أولى؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإن إضافته ستكون على نية الانفصال، أضف إلى ذلك أنه أمكن في الفعل عملاً من المصدر.

فمن رفع نعت المجرور بالمصدر قول الشاعر:

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجَهُ

طلبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٣)

(*) انظر المسألة في: شرح جمل الزجاجي ٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢، الارتشاف ٢٢٧٧/٥، المساعد ٢٠٧/٢، شرح الأشموني ٢٢٨/٢، شرح التصريح ٧٠/٢.

(١) انظر الخلاف في: شرح الجمل ٨/٢، الارتشاف ٢٢٧٧/٥، المساعد ٢٠٧/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢.

(٣) انظر: تخريج البيت في شرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢، والشاهد: (طلب المعقب ... المظلوم)، فالمعقب فاعل في المعنى، والمظلوم صفة له فتبعته باعتبار المحل.

ومثله قول الآخر :

السَّـــالك الثغرة اليقظـــانَ سَـالِكُهَا

مشيَ الهلوكِ عليها الخَيْـعَـل الفُضُـلُ (١)

قال ابن مالك : « وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلـك يجوز أن تحمل صفـة المجرور باسم الفاعل علـى المعنى فيقال : (هذا مكرم ابنك الكبيرَ ، ومهين غلامك الحبشيَّ) . بل اسم الفاعل أولى بذلك لأن إضافته وهو بمعنى الحال ، أو الاستقبال في نية الانفصال ، ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر ولذا يعمل مضمراً ، ومؤخراً بخلاف المصدر »(٢) .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : استعماله القياس التنظيري فقد نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملاً على المحل تنظيراً لنعت مجرور المصدر فإنه يرفع حملاً على المحل .

ثانيـًا : يحتج ابن مالـــك بالقيـــاس إن لـم يجـد سماعًا ، قــال : « ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهداً والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر »(٣) .

ثالثـًا : استعماله القياس المعضد بالسماع الفصيح عن العـرب، قال : « والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر ، فإن حمله على المحل ثابت كقول الشاعر :

---

(١) انظر تخريج الشاهد في : شرح الكافية الشافية ١٠٤٩/٢ ، والشاهد : (مشيَ الهلوكِ ... الفضل)، فالهلوك فاعل في المعنى ، والفضل صفة له فتبعته باعتبار المحل .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٠٤٨/٢ .

حتـى تَهَجَّـرَ فـي الــرواح وهاجَـهُ

طلـبُ الـمُعَقِّـبِ حَقَّــه الْـمَظْلُومُ ».[١]

رابعـًا : اهتمامه بالسماع وتقصيه في البحث عنـه ويدل عليـه قولـه : « وإن لم أجد له شاهداً » [٢].

خامسًا : انفراده بهذا الاستدلال القياسي إذ لم يتطرق لهذا الدليل أحد قبله – وذلك فيما بحثت – .

ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه المجيزون من جواز نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملاً على الموضع ؛ لتعضيده بالقياس القائم على سماع فصيح ، إضافة إلى « أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع »[٣] وعليه يمكن القول بجواز نصب هذا النعت .

* * * *

(١) المصدر نفسه ٢/١٠٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠٤٨ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٨١ .

٦ - الخافض بعد حذف حرف القسم(*) .

ورد تساؤل عن الخافض بعد حذف حرف القسم والتعويض منه ، هل الجر حال التعويض بالعوض من الهمزة أو هاء التنبيه أم بالحرف المحذوف منه ؟ اختار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) إلى أن الجر يكون بالعوض من الهمزة أو هاء التنبيه ، قال : « مذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف . وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي ، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو . ولا خلاف في أن الجر بعد الواو ، والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (آ) أو (ها) بهما لا بالمعوض منه »(١) .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب جماعة من النحاة إلى أن حرف القسم إذا حذف وعوض منه الهمزة أو الهاء فإن الجر يكون بالحرف المحذوف لا بالعوض ، وصحح ابن مالك هذا الرأي في (التسهيل)(٢) و (شرح التسهيل)(٣) ، لكنه نسب في (شرح الكافية الشافية)(٤) هذا الرأي إلى بعض النحويين .

قال الرضي : « يختص لفظ (الله) بتعويض « هاء » ، أو همزة

(*) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣ ، المقتضب ٣٢١/٢ ، الأصول في النحو ٤٣١/١ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٦/١ ، شرح المفصل ١٠٥/٩ ، شرح جمل الزجاجي ٥٥٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، التسهيل ١٥٠ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، شرح الرضي ٣٠٢/٤ ، البسيط ٩٣٤/٢ ، الارتشاف ١٧٦٨/٤ ، المساعد ٣٠٨/٢ ، الهمع ٢٣٥/٤ .

(١) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٢) التسهيل ١٥٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٦٤/٢ .

الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها : قطع همزة (اللّه) في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضًا من الحرف »[١] .

وذهب الكوفيون ، والأخفش إلى أن الجر يكون بالعوض نفسه ، وهو اختيار ابن عصفور[٢] وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)[٣] ، وابن أبي الربيع[٤] ، والسيوطي[٥] ، وغيرهم .

قال ابن مالك : « وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي »[٦] .

وقال ابن أبي الربيع : « ولما كانت هذه الأشياء عُوِّضَتْ من حرف القسم ، وحرف القسم يخفض ، جعلت هذه الأشياء خافضة »[٧] .

فأما من قال : إن الجار هو الحرف المحذوف فقد استدل بالقياس فكما أن النصب بـ (أن) المحذوفة بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود فكذلك الجر بعد حرف القسم المحذوف المعوض منه الهمزة والهاء يكون بالحرف المحذوف لا بالعوض منه[٨] .

وأما من قال : إن الجار هو العوض من الحرف المحذوف بهاء التنبيه أو

---

(١) شرح الرضي ٣٠٢/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٥٩/١ ، وانظر : الارتشاف ١٧٦٨/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٤) البسيط ٩٣٤/٢ .

(٥) الهمع ٢٣٤/٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٧) البسيط ٩٣٤/٢ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، الهمع ٢٣٤/٤ .

الهمزة مثل : هآ اللـه لأفعلن ، هآ أللّه لأفعلن ، آللـه لأفعلن فقد استدل بقياس الطرد . فكما أن الواو تكون عوضًا من الباء ، والتاء عوضًا من الواو ، ويكون الجر بعد الواو والتاء بهما فكذلك يجب أن يكون الجر بعد الهمزة أو هاء التنبيه بهما لا بالمعوض منه ؛ وذلك طردًا للباب على وتيرة واحدة[١] .

وقوّى ابن مالك هذا المذهب بناء على هذا الدليل .

ولعلّ الصواب هو ما ذهب إليه أبو حيان من عدم التفضيل لأن القياس يدعم كلا الرأيين كما في الهمع .[٢] .

*   *   *   *

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٦ ، شرح التسهيل ٣/٢٠٠ ، الهمع ٤/٢٣٤ .

(٢) الهمع ٤/٢٣٥ .

٧ - (إما) حرف من حروف العطف[*] .

ورد تساؤل عن (إما) الثانية في نحو قولك : (جاء إما زيد وإما عمرو)، هل تم النسق بها أم بالواو ؟ .

ذهب أكثر النحاة إلى أن (إما) الثانية هي العاطفة ، وهي بمنزلة (أو) في نحو قولك : (جاء زيد أو عمرو) ، وذهب الفارسي وابن مالك إلى أن الواو هي العاطفة . وأما (إما) فيجاء بها لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو)، وهي بمنزلة (لا) في نحو قولك : (لم يقم زيد ولا عمرو) قال ابن مالك: « (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين ، ومذهب ابن كيسان ، وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو) . وبقولهما أقول في ذلك تخلصًا من دخول عاطف على عاطف ؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : (لا زيد ولا عمرو فيها) و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إمَّا) مثلها ، إلحاقًا للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأولوية وذلك أنَّ (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حُكِمَ بعدم عطفيتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعدم عطفية (إمّا) عند مقارنة الواو أحق وأولى »[١] .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٤٢٩/١ ، المقتضب ٢٨/٣ ، الأصول ٥٥/٢ ، المقتصد ٩٤٤/٢ ، شرح المفصل ١٠١/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ ، شرح التسهيل ٣٤٤/٣ ، شرح الرضي ٤٠٣/٤، البسيط ٣٣١/١ ، رصف المباني ١٠٠ ، الجنى الداني ٥٢٨ ، مغني اللبيب ١٠٨/١ ، المساعد ٤٤١/٢ ، شرح الأشموني ٣٨٤/٢ ، شرح التصريح ١٤٦/٢ ، الهمع ٢٥٢/٥ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب سيبويه[١] ، وأكثر النحويين[٢] إلى أن (إما) الثانية حرف عطف بمنزلة (أو) في نحو قولك : (جاء زيد أو عمرو) .

وذهب يونس[٣] ، وابنا كيسان وبرهان[٤] ، وأبو علي الفارسي[٥] ، وعبد القاهر الجرجاني[٦] ، وتابعهم ابن مالك[٧] ، وابن الناظم[٨] ، والأشموني[٩] إلى أن (الواو) هي العاطفة لأنها أم حروف العطف ، فتفيد الجمع المطلق ، وأما (إما) فتفيد المعاني التي تفيدها (أو) وهي إما التخيير أو الشك أو الإبهام فهي بمنزلة (لا) فكما لا يقول أحد إن (لا) حرف عطف فكذلك الحال بالنسبة لـ (إما) .

فأما من قال : إن الواو حرف عطف فقد استدل بالأدلة التالية :

أولاً : إجماع النحاة على أن (الواو) أم حروف العطف ، والقول : إن (إما) حرف عطف يؤدي إلى دخول عاطف على عاطف ، ودخول العاطف على العاطف لا يجوز ، وغير معروف في كلام العرب[١٠] .

---

(١) الكتاب ٤٢٩/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ ، الجنى الداني ٥٢٨ ، مغني اللبيب ١٠٨/١ .

(٣) انظر : رأي يونس في الجنى الداني ٥٢٩ .

(٤) انظر رأيهما في شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ ، الجنى الدالني ٥٢٨ .

(٥) الإيضاح ٢٢٤ .

(٦) المقتصد ٩٤٥/٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/٣ .

(٨) انظر رأي ابن الناظم في : شرح الأشموني ٣٨٤/٢ .

(٩) شرح الأشموني ٣٨٤/٢ .

(١٠) انظر : الإيضاح ٢٢٤ ، المقتصد ٩٤٥/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٨ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ ، شرح الرضي ٤٠٣/٤ .

ثانيـًا : وقوع (إما) الثانية غير العاطفة بعد الواو مسبوقة بمثلها نحو : (جاء إما زيدٌ وإما عمرو) شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها نحو : لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ « و لا هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إما) مثلها ، إلحاقًا للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأَولوية وذلك أنّ (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى »[١] .

ثالثـًا : مجيء (إما) في بداية الكلام ، وذلك لا يجوز في حروف العطف .

قال ابن يعيش : « إن أبا علي لم يعد (إما) في حروف العطف ، لابتدائك بها من نحو قوله تعالى: ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾[٢] ، وذلك أن موضع (أن) في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير : إما العذاب شأنك أو أمرك وإما اتخاذ الحسن ، وحكى سيبويه : إما أن يقوم وإما أن لا يقوم فموضع (أن) فيها رفع »[٣] .

وأما من قال : إن (إما) الثانية المسبوقة بمثلها هي العاطفة فقد استدل بما يلي :

أولاً : أن الواو لا يمكن أن تكون هي العاطفة ؛ لأن معنى الواو الجمع المطلق ، وهذا المعنى لا يتطابق مع هذا التركيب ، فهذا التركيب يفيد إما التخيير أو الشك أو الإبهام ، وهذه المعاني خارجة عن معنى الواو ، لذا يجب أن تكون (إما) هي العاطفة .

قال المرادي : « لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد ، لأن

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣ .

(٢) سورة الكهف ٨٦ .

(٣) شرح المفصل ١٠٣/٨ .

الواو مشركة لفظًا ومعنى ، والكلام الذي فيه (إمّا) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى » (١).

ثانيًا : أن الواو قد تحذف ويستغنى عنها بـ (إما) كقول الشاعر :

يا ليتما أُمُّنَا شَالَتْ نعامتها

إما إلى جنةٍ إما إلى نارِ (٢)

وقول الراجز :

لا تتلفوا آبا لكم إما لنا إما لكم (٣)

أو أن تعاقب (أو) (إما) كقراءة أُبَيّ – رضي الله عنه – : ﴿ وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين ﴾ (٤)، و (أو) عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها حتى يتفق المتعاقبان .

وردّ ابن مالك هذا الدليل قائلاً : « والجواب عن الأولى أن ذلك معدود من الضرورات ... والجواب عن الشبهة الثانية أن المعاقبة التي في : (قام إما زيد وإما عمرو ، وقام إما زيد أو عمرو) شبيه بالمعاقبة التي في : (لا تضرب زيداً، ولا عمراً ، ولا تضرب زيدًا أو عمراً) ، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا)، فليكن منتفيًا مع (إما) ليتفق المتماثلان ولا يختلفا »(٥) .

ويلحظ في النص السابق رد ابن مالك الرأي القائم على الضرورة وتفضيله الرأي القائم على القياس .

---

(١) رصف المباني ١٠٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ٣/٣٤٤ .

(٤) سبأ : ٢٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٤٤ .

ومن الجدير بالذكر أن (إما) الأولى ليست عاطفة بإجماع النحاة ؛ إذ لا يوجد معطوف عليه في الجملة قبل (إما) الأولى[١] .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه الفارسي وتبعه فيه ابن مالك ؛ لأن العطف نسق بين ركنين سواء أكان هذان الركنان مفردين أم جملتين ، فالواو حرف من حروف العطف ومعناه الجمع بين الشيئين في الحدث من غير اعتبار لكيفية أو زمن .

إذن يؤدي (الواو) وظيفتين : أحدهما تركيبية : وهي النسق ، والأخرى دلالية : وهي الجمع المطلق ، فعندما يريد المتكلم معنى من المعاني يبقي على هذه الواو لوظيفتها التركيبية وهي النسق ثم يأتي بـ (إما) لإفادة هذا المعنى الذي أراده المتكلم ، ويمكن الأخذ بهذا الرأي ؛ للأسباب التالية :

أولاً : التمسك بهذا الرأي يخلص من دخول عاطف على عاطف وهو غير معروف في العربية .

ثانيًا : التزام الواو في هذا التركيب يدل على أنها حرف عطف ؛ فهي لا تحذف إلا في ضرورة الشعر .

قال الأزهري : « وأما قوله :

يا ليتما أمنا شالت نعامتها　　　أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ حذف الواو »[٢] .

ثالثًا : القول بعطفية (إما) الثانية يستوجب القول بعطفية (إما) الأولى ، وكما هو معلوم أن (إما) الأولى غير عاطفة بإجماع النحاة فلتكن الثانية مثلها .

---

(١) البسيط ٣٣١/١ ، الجنى الداني ٥٣٠ ، مغني اللبيب ١٠٨/١ .

(٢) شرح التصريح ١٤٦/٢ .

رابعًا : لو كانت (إما) بمعنى (أو) لما افترقت عنها من جهة الحكم والمعنى والذات .

أما من جهة المعنى فـ (أو) تفيد الشك بعد اليقين نحو : (ضربت زيدًا أو عمرًا) ، و (إما) تفيد الشك في أول الأمر نحو : (ضربت إما زيدًا وإما عمرًا) .

وأما من جهة الحكم ؛ فلأن (إما) الأولى تقع قبل معمول الفعل فتقول : (جاء إما زيدٌ)، وما كان قبل معمول الفعل لا يعطف عليه ، فلا تقول: (ضربت وزيدًا) ، فلو كان (إما) حرف عطف لما جاز أن يقع بين الفعل ومعموله ، نحو: (ضربت إما وزيدًا) ، أو يقع بين الفعل وفاعله نحو : (جاءني إما زيدٌ وإما عمروٌ) ؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله فلا يصح تجرده منه ، فكلما كان احتياج الفعل للاسم أشد كان من العطف أبعد ، إضافة إلى أن ما بعد (إما) اسم وما قبله فعل ، نحو : (ضربت إما زيد) ، والفعل لا يعطف عليه الاسم فتبين بذلك أن (إما) ليست من حروف العطف .

وأما من جهة الذات فإن (أو) مفردة و (إما) مركبة من (إن) و (ما) والدليل على أنها مركبة أن الشاعر إذا اضطر إلى إلغاء (ما) منها عادت إلى أصلها وهو (إن) ، نحو قول الشاعر :

لقــد كذَبْتَــك نفسُــك فاكْذِبَنْــهــا

فــإنْ جَــزَعًا وإنْ إجْمالَ صبــرٍ [(١)]

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٦٦ ، ٣/٣٣٢ ، شرح المفصل ٨/١٠١ .

الباب الثالث
الاستصحاب وابن مالك

أ - تمهيـــــد :

- موقف ابن مالك من الاستصحاب .

ب - مسائل الاستصحاب .

أ - تمهيـــد : موقف ابن مالك من الاستصحاب :

إن الاستصحاب - كما سبق وأن مر - بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل متى عدم دليل إخراجه عن الأصل ، ومثل ذلك أن تقول : إن الأصل في الأفعال البناء ولكن متى وجد دليل يخرجها إلى الإعراب قبل ؛ لأن استصحاب الحال من أضعف الأدلة .

وقد صرَّح ابن مالك بلفظ الاستصحاب في كتابه (شرح الكافية الشافية) قائلاً : « إن الكوفيين إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل ، وجروا العجز بإضافة الصدر إليه فيقولون : (هذه خمسةُ عشر زيدٍ)، و (اقبَضْ خمسةَ عشَرِك) ، و (اكفف عن خمسةِ عَشر غيرِك) .

والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع »[١] .

ويهتم ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) بالأصول فكثيراً ما يذكرها كقوله في معنى (الفاء) : « فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهلة كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ ﴾ [٢] »[٣].

وقوله في أصالة التذكير : « لما كان التذكير أصلاً استغني عن علامة بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامة ، وهي : تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة »[٤].

وقوله في أصالة ألف التأنيث المقصورة : « قد تقدم في (باب ما ينصرف

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣ .

(٢) الانفطار : ٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ١٧٣٣/٤ .

وما لا ينصرف) أن ألف التأنيث المقصورة أصلٌ للممدودة »[١] .

وقوله في أصالة كسر همزة (إنّ) : « إنّ - بالكسر - هي الأصل ؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ، وأنّ - بالفتح - فرع ؛ لأن الكلام معها في تأويل مفرد ، وكون الشيء جملة من كل وجه ، أو مفردًا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ، ومفردًا من وجه ؛ ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة ، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه ، ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في (عرفت أنّك بر) : إنك بر ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إنك بر) : عرفت أنك بر . والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة »[٢] .

ومن اهتمامه بالأصل أيضًا عدم ترجيح الفرع عليه كقوله في دخول اللام على معمول الخبر : « أجاز الأخفش نحو : (إني لبك وثقتُ) مع أنه لا يجيز : (إني بك لوثقتُ) . ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه . فإذا لم يكن هو صالحًا لها فلا حظ لمعموله فيها ، وإلاّ لزم ترجيح الفرع على الأصل »[٣] .

وهكذا تراه يهتم بالأصول ويقررها ويبقيها على حالها دون إخراجها عن أصلها لأن في ذلك تكلفًا إلا إن وجد دليل يخرجها عن أصلها ، مثال ذلك قوله في إعراب (حبذا) : « ولا يصح قول من قال (حبذا) فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله . فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله » [٤].

---

(١) المصدر نفسه ١٧٤٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٤٨٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ٤٩١/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١١١٧/١ .

وإذا تعددت الأقوال في المسألة فإنه يرجح منها ما يستصحب الأصل ، كقوله في مسألة : الضمير المتصل باسم الفاعل : « في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو : (معطيك) و (المعطيك) خلاف. فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه ... وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب مطلقًا . وحكم له الرماني والزمخشري بالجر مطلقًا وهو أحد قولي المبرد وأجاز الفراء الوجهين . والصحيح ما رآه سيبويه ؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ »[١] .

وهكذا ترى ابن مالك يخالف رأي من خرج عن الأصل ، بل ويرده وينعته بالضعف . كقوله في رأي الأخفش في جواز تعدية غير (أعلم) و (أرى) بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين من أخواتها القلبية الثلاثية : « ومذهبه في هذا ضعيف لأنَّ المعدّى بالهمزة فرع المعدّى بالتجرد وليس في الأفعال متعديًا بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍ بالهمزة » [٢].

وقوله في مسألة : (سحر) معربٌ ولا يكون مبنيًا : « زعم صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ ما ادعاه ممكن ، وما ادَّعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى، لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ؛ لأن الممنوع من الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادَّعاه ؛ لأنه خروج عن الأصل بكل وجه »[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ١٠٥٢/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ ، وانظر المسألة في ص : ٤٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٧٩/٣ ، وانظر الوجهين الآخرين في المصدر المذكور وفي ص : ٤٥٤ .

وقوله في مسألة : تمييز (كم) الاستفهامية مفردٌ ولا يكون جمعًا : « ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعًا ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك ، فإن ورد ما يوهمه نحو : (كم شهودًا لك) ؟ حمل على أن (شهودًا) حال ، وأن المميز محذوف ، والتقدير : كم نفسًا شهودًا لك ؟ . ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه . بخلاف القول بأن الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعًا على أسماء العدد على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردودًا »(١) .

وقد يشير ابن مالك إلى الأصل المرفوض (المتروك) كقوله في أصل (دعوتُ) : « (دعوتُ) في الأصل (دعُو) لكنّه أصلٌ مرفوض ، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة »(٢) .

وقوله في صرف (أَلْبُب) : « حكى أبو عثمان أن أبا الحسن يرى صرف (ألبب) علمًا لأنه باين الفعل بالفك . وهذا عندي لا يكون مانعًا من اعتبار الوزن ؛ لأن الفك رجوع إلى أصل متروك فهو نظير ما ألحق إعلاله كـ(استحوذ) »(٣).

---

(١) المصدر نفسه ١٧١١/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢٠١/٤ .

(٣) المصدر نفسه ١٤٦٣/٣ .

ب - مسائل الاستصحاب :

وهي أربع مسائل :

١ - تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين .

٢ - الضمير المتصل باسم الفاعل .

٣ - (سحر) معرب ولا يكون مبنيًا .

٤ - تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعًا .

* * * *

ا - تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين .

ذهب الأخفش إلى جواز تعدية غير (أعلم) و (أرى) بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين من أخواتها القلبية الثلاثية ، وضعف مذهبه ابن مالك قائلاً : « ومذهبه في هذا ضعيف لأنّ المعدَّى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعديًا بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍّ بالهمزة »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

في هذه المسألة مذهبان هما كالآتي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إلا سبعة أفعال وهي : (علم) ، و (رأى) المتعديان إلى مفعولين ، و (أَنْبَأَ) ، و (نبَّأ) ، و (أَخْبَر) ، و (خَبَّر) ، و (حدَّثَ) إذا ضمنت معنى أعلمت فتقول : أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا و أريت أخاك بكرًا منطلقًا .

وهذا مذهب جمهور النحاة كسيبويه[٢] ، والمبرد[٣] ، والفارسي[٤] ، والمازني[٥] ، وعبد القاهر الجرجاني[٦] ، والزمخشري[٧] ، والصيمري[٨] ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) المقتضب ١٢٢/٣ .

(٤) الإيضاح ١٥٧ .

(٥) الخصائص ٢٧١/١ .

(٦) المقتصد ٦٢٩/١ .

(٧) المفصل ٢٥٧ .

(٨) التبصرة والتذكرة ١٢٠/١ .

والعُكْبَري[١] ، وابن يعيش[٢] ، وابن عصفور[٣] ، وابن مالك[٤] ، والرضي[٥] ، وابن أبي الربيع[٦] ، وأبي حيان[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والأشموني[٩] ، والأزهري[١٠] ، والسيوطي[١١] ، والصبان[١٢] ، وغيرهم .

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز تعدية باب ظننت قياسًا على أعلمت وأريت فتقول : (أظننت زيدًا عمرًا عاقلاً) ، و (أزعمته أخاه سائرًا) ، وأحسبته ، وأخلته وأوجدته .

هذا مذهب الأخفش[١٣] ، واختاره ابن السراج[١٤] .

أما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بالاستصحاب : إذ الأصل في

---

(١) اللباب ٢٥٨/١ .

(٢) شرح المفصل ٦٦/٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٧٩/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٠/٢ .

(٥) شرح الرضي ١٤٢/٤ .

(٦) البسيط ٤٤٩/١ .

(٧) الارتشاف ٢١٣٣/٤ .

(٨) المساعد ٣٨٠/١ .

(٩) شرح الأشموني ٣٨٢/١ .

(١٠) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/٢ .

(١١) الهمع ٢٥١/٢ .

(١٢) حاشية الصبان ٥٧/٢

(١٣) الخصائص ٢٧١/١ ، اللباب ٢٥٨/١ ، شرح جمل الزجاجي ٢٧٩/١ ، شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، الارتشاف ٢١٣٣/٤ ، المساعد ٣٨٣/١ ، الهمع ٢٥٢/٢ .

(١٤) الارتشاف ٢١٣٣/٤ ، المساعد ٣٨٣/١ ، الهمع ٢٥٢/٢ .

تعدي الأفعال التجرد من التضعيف والهمزة ، فالتعدي بالتجرد (أصل) والتعدي بالهمزة (فرع) . ولا توجد أفعال تتعدى بالتجرد إلى ثلاثة فتحمل عليها الأفعال التي تتعدى بالهمزة ، ولكن ورد سماع بنقل (أعلم) و (أرى) فقبل ولم يقس عليه[(١)] .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد استدلوا بالقياس ، إذ قاسوا بقية باب (ظن) حملاً على (أعلم) و (أرى) في التعدي إلى ثلاثة فتقول : أظننت زيداً عمراً فاضلاً وكذا البواقي[(٢)] .

ورد الرضي دليل أصحاب هذا المذهب قائلاً : « ولو جاز القياس في هذا ، لجاز ، إيضًا ، في غير أفعال القلوب ، نحو : أكسوتك زيداً جبَّة ، وأجعلتك زيداً قائمًا ، ولجاز بالتضعيف أيضًا ، في أفعال القلوب وغيرها ، ...؛ فثبت أن هذا موكول إلى السماع »[(٣)] .

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب المذهب الأول يرون أن التعدي بالهمزة إلى ثلاثة مقصور على (أعلم) و (أرى)، وإن ورد سماع بنقل (حدَّث)، و (خَبَّر) ، و (أَخْبَر) ، و (نبَّأ) و (أَنْبَأ) أوَّلوه إما على تضمينه معنى (أعلم) ، وإما على حذف حرف الجر منه ، وإما على الحال[(٤)] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ ، شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/١ .

(٢) شرح الرضي ١٤٢/٤ ، الارتشاف ٢١٣٣/٤ ، المساعد ٣٨٣/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١٦/٢، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٣٨/١ ، المقتصد ٦٢٢/١ ، اللباب ٢٥٦/١ ، شرح التسهيل ١٠٢/٢ ، الارتشاف ٢١٣٤/٤ ، الهمع ٢٥٢/٢ ، وحاشية الصبان ٥٧/٢ .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك جمهور النحاة مستدلاً بالاستصحاب السابق ذكره .

ويلحظ في استدلالات ابن مالك في هذه المسألة ما يلي :

أولاً : انفراد ابن مالك في الإتيان بدليل الاستصحاب إذ لم يسبقه أحد في الإتيان به وذلك فيما بحثت .

ثانيًا : قبوله السماع وإن لم يوافق الاستصحاب ، قال : « فكان مقتضى هذا ألاّ ينقل (علم) و (أرى) إلى ثلاثة . لكن ورد السماع بنقلهما فقبل »[1].

ثالثًا : منعه القياس على السماع المخالف للقياس والاستصحاب والإجماع ، قال في (شرح كافيته) : « ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلاّ مع سمع ولو ساغ القياس على(أعلم) و (أرى) لجاز أن يقال: (أكسيت زيدًا عمرًا ثوبًا) وهذا لا يجوز بإجماع »[2].

وقال في (شرح تسهيله) : « لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه »[3] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن الأخفش اعتمد على القياس في تدعيم رأيه ، وكما هو معلوم ، من أن القياس « حمل فرع على أصل » ، ولا يوجد أصل يتعدى منه اثنان إلى ثلاثة بالهمزة .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٥٧٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٠٠/٢ .

وما ورد من تعدي (أعلم) و (أرى) مقصور على السماع لا يقاس عليه ، فإن اُدّعِي شيء من ذلك فهو مخالف للقياس فكيف يقاس على شيء مخالف للقياس ؟ إضافة إلى عدم وجود سماع يؤيد ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني . قال ابن عقيل : « ومستنده – أي : الأخفش – القياس على (أعلم) و (أرى) ، ولا سماع له »[١].

* * * *

٢ - الضمير المتصل باسم الفاعل .

اختلف النحاة في الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل كقولك : (معطيك) و (المعطيك) : منهم من حكم له بما يحكم للظاهر الحالّ محله ومنهم من نصبه مطلقًا ، ومنهم من جره مطلقًا ، واختار ابن مالك الرأي الأول ، قائلاً : « والصحيح ما رآه سيبويه : لأن الظاهر هو الأصل ، والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك »[٢] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أن يحكم للضمير المتصل باسم الفاعل بما يحكم للظاهر الحالّ محلّه ، فيرون في كاف (زيدٌ معطيك) أنها في موضع

---

(١) المساعد ١/٣٨٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٢ .

جر ، لأن الظاهر الواقع موقعها يجر بالإضافة استحقاقًا فتقول : (زيدٌ معطي محمدٍ) ، ويرون في كاف (زيدٌ المعطيك) أنها في موضع نصب ؛ لأن الظاهر الواقع موقعها ينصب استحقاقًا ؛ لأن في اسم الفاعل أحد مانعي الإضافة وهو (أل) فتقول : (زيدٌ المعطي محمدًا) .

وذهب المحققون[١] إلى هذا المذهب ، واختاره ابن مالك[٢] .

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز النصب مطلقًا فيجيزون أن تقع كاف (زيد معطيك) ، وكاف (زيد المعطيك) في موضع نصب .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٣] الأخفش[٤] ، وهشام الكوفي[٥] ، والمازني ، والجرمي[٦] ، والمبرد[٧] ، وغيرهم .

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز الجر مطلقًا فيجيزون أن تقع كاف (زيدٌ معطيك) وكاف (زيدٌ المعطيك) في موضع جر .

---

(١) الارتشاف ٢٢٧٥/٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٨٣/٣ .

(٣) الكتاب ١٨١/١ .

(٤) معاني القرآن ٦٥٥/٢ .

(٥) انظر رأي هشام في : الارتشاف ٢٢٧٥/٥ ، المساعد ٢٠١/٢ .

(٦) انظر رأي المازني والجرمي في البسيط ١٠٤٨/٢ .

(٧) المقتضب ٢٤٨/١ .

ونُسِبَ هذا المذهب إلى الزمخشري والرماني[١] .

أما أصحاب المذهب الأول فقد احتجوا بأن قالوا : قلنا بإجراء الضمير مجرى الظاهر ، إذ إن الظاهر هو الأصل فيجري الضمير مجراه ، فإن اتصل اسم الفاعل بـ (أل) وجب كون الضمير في موضع نصب ، فتقول : (زيد المعطيك) ، لأنه يجب في الظاهر ذلك نحو قولك : (زيدٌ المعطي محمداً) فـ (أل) تمنع الإضافة .

وإن تجرد اسم الفاعل من (أل) لم يجب في الضمير إلا الجر فتقول : (زيدٌ معطيك) ؛ لأنه يجب في الظاهر ذلك نحو قولك : (زيدٌ معطي محمدٍ)؛ إذ لا مانع من الإضافة هنا[٢] .

وأما أصحاب المذهب الثاني فقد احتجوا بأن قالوا : إن زوال التنوين أو النون من نحو : مكرمك ، ومكرماك ، ومكرموك للطافة الضمير فموجب الجر هنا غير محقق وهو الإضافة ، وموجب النصب محقق وهو المفعولية ، قال ابن عصفور : « وأما من يجعله في موضع نصب ... ، فحجته أن النون لو كانت محذوفة للطول ، لثبتت في بعض المواضع مع الضمير ، فثبت أنها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنه شديد الاتصال بما قبله ، والنون تمنع ذلك »[٣] .

---

(١) انظر رأي الزمخشري والرماني في شرح الكافية الشافية ١٠٥١/٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١١/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٨٣/٣ ، البسيط ١٠٤٩/٢ ، الهمع ٨٤/٥ .

(٣) شرح الجمل ١١/٢ .

واستدل الأخفش بقوله تعالى : (إنّا منجوك وأهلَكَ)[١] فـ (أهلك) إما معطوف على الكاف أو بتقدير ناصب أي : وننجي أهلك[٢] .

وقال ابن مالك : « وزعم الأخفش وهشام الكوفي أن كاف (مكرمك) وشبهه في موضع نصب ، لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة ، وموجب الجر الإضافة وهي غير محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً » [٣].

وأما أصحاب المذهب الثالث فقد احتجوا بأن قالوا : إن القول بجر الضمير المتصل باسم الفاعل أولى ؛ لأن « حذف النون للإضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل على الأقوى » [٤].

ورُدَّ على أصحاب المذهب الثاني من وجوه ، أحدها : الاكتفاء بالتقدير في النصب ، قال ابن مالك : « هذه شبهة تحسب قوية وهي ضعيفة ، لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظياً ، بل يكتفى فيه بالتقدير »[٥] .

والثاني : الجر حملاً على الأكثر ، قال أيضًا : « فإن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر ، فينبغي عند احتمال النصب والجر في معمول اسم أن يحكم بالجر حملاً على الأكثر » [٦].

---

(١) العنكبوت : ٣٣ .

(٢) شرح التصريح ٢/٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٣ .

(٤) شرح الجمل ٢/١١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٨٣ .

(٦) المصدر نفسه ٣/٨٤ .

والثالث : العلة في حذف النون الإضافة فلا حاجة للقول : إن العلة في حذفها صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً ، أو القول بلطافة الضمير ، أضف إلى ذلك أن الضمير المتصل بعد حذف النون أو التنوين باقٍ .

قال ابن عصفور : « وذلك باطل ، لأن حذف النون للإضافة والطول قد ثبت ، ولم يثبت حذفها للطافة الضمير ، والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل »[(١)] .

وقال ابن مالك : « إن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع ؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب »[(٢)] .

ورُدَّ على أصحاب المذهب الثالث القائلين : إن حذف النون للإضافة أقوى بأنه : « لا مانع يمنع من أن النون محذوفة للطول ، وإن كان ذلك أقل من حذفها للإضافة »[(٣)] .

ويلحظ في الاستصحاب الذي استدل به ابن مالك في هذه المسألة اقترانه بالقياس ، فالظاهر هو الأصل والضمير فرع عنه لذا يحمل الفرع على الأصل

---

(١) شرح الجمل ١١/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٨٤/٣ .

(٣) شرح الجمل ١١/٢ .

ويسمى قياس المساوي[١] .

قال السيوطي : « ورُدَّ[٢] بالقياس على الظاهر »[٣] .

ولعل الصواب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ؛ لقوة حجتهم القائمة على الاستصحاب والمدعمة بالقياس ، أضف إلى ذلك قوة ردود أصحاب المذهب الأول على أدلة أصحاب المذهبين الأخيرين .

* * *

٣ - (سحر) معربٌ ولا يكون مبنيًا .

ذكر ابن مالك أن (سحر) معربٌ ولا يكون مبنيًا وهو ممنوع منَّ الصرف للعدل والتعريف ، وردَّ رأي من قال بالبناء ، قائلاً : « زعم صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف . وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : أحدها : أن ما ادعاه ممكن ، وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ، لأنّه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ... »[٤] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت أقوال النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : ذهب جمهور النحاة اعتمادًا على كلام العرب إلى أن (سحر) ظرف ملازم للنصب لا يتصرف ولا ينصرف (أي : معرب) ؛ للعلمية والعدل عن الألف واللام أو عن الإضافة وقصد به التعيين .

---

(١) الاقتراح ٢٢٦ .

(٢) أي ردت حجة أصحاب المذهب الثاني القائلين بـ : النصب .

(٣) الهمع ٨٤/٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وعبد القاهر الجرجاني[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وأبو حيان[٧] ، وابن مالك[٨] ، والأشموني[٩] ، والسيوطي[١٠] ، وغيرهم .

ثانيًا : من النحاة من قال : إن (سحر) ممنوع من الصرف (أي : معرب) . ولكن للعدل وشبه العلمية ، واختار ابن عصفور هذا الرأي قائلاً : « أما التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية ، أو ما أشبه من تعريف (سَحَرَ) ، وذلك أنه معدول على الألف واللام ، فصار كالعلم في أنه معرفة ، وليس بمضاف ، ولا معرف بالألف واللام »[١١] .

ثالثًا : ذهب بعض النحاة ، ومنهم ابن الطراوة[١٢] ، صدر الأفاضل ناصر المطرزي[١٣] ، إلى أن (سحر) مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف .

رابعًا : ذهب السُّهيلي وابن الطراوة إلى أن (سحر) معربٌ ؛ وحذف تنوينه لنية الإضافة . قال السُّهيلي : « نحو رَزَانِ وحَصَانِ وثقال ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بني على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم ينونوا جُمَع

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٣ .
(٢) المقتضب ٤/٣٥٦ .
(٣) الأصول في النحو ٢/٨٨ .
(٤) الأمالي النحوية ٤/٨١ .
(٥) المقتصد ١/٦٣٧ .
(٦) شرح المفصل ٢/٤١ .
(٧) الارتشاف ٢/٨٦٩ .
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٩ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠٢ .
(٩) شرح الأشموني ٣/١٦٢ .
(١٠) الهمع ١/٩٥ .
(١١) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٢٨ .
(١٢) ابن الطراوة النحوي : ٢٨٨ وانظر رأيه في الهمع ١/٩٩ .
(١٣) الإيضاح ١/١٣٥ ، الهمع ١/٩٩ .

ولا أَجْمَعَ ، لأنه مضاف في المعنى ، ومن ثم لم ينونوا : (سَحَرَ) ليوم بعينه ، لأنه معرف بالمعنى[١] .

خامساً : ذهب الشلوبين الصغير إلى أن (سحر) معرب وحذف تنوينه لنية (أل)[٢] .

وبمقتضى الرأيين الأخيرين فإن (سحر) يخرج من باب الممنوع من الصرف .

وتقوم المسألة على الرأيين الأول والثالث .

ومن الجدير بالذكر أن (سحر) إن نُكِّر أو صُغِّر انصرف ، وأن بابه مقصور على السماع لا يقاس عليه .

قال سيبويه : « وكذا تحقيره إذا عنيتَ سحر ليلتك ، تقول : سيرَ عليه سحراً »[٣].

وقال المبرد : « وكذلك إن صغّرته فقلت : سير به سُحَيراً صرفته ؛ لأن فعيلا لا يكون معدولاً . ولكن ترفعه بما ذكرت مع قلّة تمكنه »[٤] .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « وهذا الباب – أي : باب سحر – مقصور على السماع فكل ما استعمل اسمًا وظرفًا جاز لك استعماله كذلك ولا يجوز القياس »[٥].

ولعل من المفيد ذكر العلة في المنع من الصرف وملازمة الظرفية على

---

(١) أمالي السهيلي ٣٣ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٤/٣ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/١ .

(٤) المقتضب ٣٥٦/٤ .

(٥) المقتصد ٦٣٧/١ .

النصب لـ (سحر) وهذه العلة هي : أن سحر معدول من غير جهة العدل .

قال ابن الشجري : « وأما امتناعه من الصرف فلأنه عدل من غير جهة العدل ، فألزم النصب على الظرف ، وذلك أن جهة العدل أن تعدل صيغة عن صيغة مخالفة لها في الزنة ، كعدل عُمَر عن عَامِر ، وحُذَام وقُطَام عن حَاذِمة وقاطِمة ، وأُحَاد وثُنَاء عن واحدٍ واثنين ، وَأُخَر عن آخِر من كذا »(١) .

واعترض قومٌ على جهة عدل (سحر) مستدلين بهذه العلة إذ قالوا : إن العدل يكون أن تتكلم بوزن وأنت تريد آخر لضرب من التوسع ، أما (سحر والسحر) فكلاهما صورةً واحدة . فكيف يكون العدل فيهما ؟

وردّ ابن يعيش هذا الاعتراض ، قائلاً : « فالجواب : أن (سحر) وإن كان فعلاً كما أن (السحر) كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنه جزء منه فجرت اللام في (السحر) مجرى همزة أحمد وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عدلت (سحر) صار كأنك عدلت مثالاً من هذه الأمثلة إلى فعل » (٢).

وإذا رجعنا إلى الرأي الثالث القائل : إن (سحر) مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وجدنا أن ابن مالك ردّ هذا الرأي في كتابه (شرح الكافية الشافية) معتمداً في ذلك على ثلاثة أدلة ، أولها : أن رأي الجمهور فيه خروج عن الأصل من جهة واحدة فقط ؛ إذ هو باقٍ على الإعراب لأنه ممنوع من الصرف ، أما رأي صدر الأفاضل فهو خروج عن الأصل من كل الجهات . ثانيها : أن (سحر) لو كان مبنيًا ، لوجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني . ثالثها : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب ، كما جاز إعراب وبناء (حين) في قول الشاعر :

---

(١) أمالي ابن الشجري ٥٧٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ٤١/٢ .

* على حينَ عاتبْتُ المشيبَ عَلَى الصِّبَا *[١] ؛

لأنهما متساويان في ضعف البناء لكونه عارضاً .

وعقب أبو حيان على رد ابن مالك الثاني قائلاً : « وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها إذ لم يكن معرفة ، فكانت الفتحة أولى به في البناء ، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، ففتح تخفيفًا، وتبعًا لحركة ما قبله للمناسبة »[٢] .

ثم عقّب ابن مالك بعد هذه الردود بذكر دليل جدلي وهو « بيان العلة »، فالعلة هي عدم تنوين (سحر) لأن في ذلك دليلاً على أنه معرب ممنوع من الصرف ، قال ابن مالك : « وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليلٌ على عدم البناء وأنَّ فتحته إعرابيّة وأنّ عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصَّرف »[٣] .

ومن الجدير بالذكر القول بانفراد ابن مالك بهذا الدليل والرد على الخصم ، إذ لم يسبقه إليه أحد .

ونقل الأشموني دليل ابن مالك ورده على صدر الأفاضل ونص على ذلك في (شرحه)[٤] .

قال الأشموني : « والصحيح ما ذهب إليه الجمهور »[٥] .

وبعد هذا العرض لهذه المسألة يمكن القول : إن (سحر) تعد من المسائل المشكلة ؛ لأنها مخالفة لأخواتها .

قال الرضي : « وأما (سحر) فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه مخالف لأخواته من صباحًا ومساءً وضحىً معينة إذ هي معربة منصرفة ، فهو شاذ من بين أخواته مبنيًا كان أو غير منصرف »[٦] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ .
(٢) الهمع ٩٩/١ .
(٣) المصدر نفسه ١٤٨٠/٣ .
(٤) شرح الأشموني ١٦٣/٣ .
(٥) المصدر نفسه ١٦٤/٣ .
(٦) شرح الرضي ١٢٥/٢

ولعل الصواب ما ذهب إليه الجمهور وتبعهم فيه ابن مالك ؛ لأن رأيهم مؤيد بالاستصحاب ، والاستصحاب كما هو معلوم من الأدلة المعتبرة إن لم يعارضه سماع أو قياس هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن من يعارض الأصل يحتاج إلى دليل على العكس من الذي يتمسك بالأصل فإنه يخرج عن عهدة المطالبة بالدليل .

قال ابن الأنباري : « اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة »(١).

وقال السيوطي : « ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل ، لعدوله عن الأصل » (٢).

* * * *

٤ - تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعًا .

قال ابن مالك : « ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعًا ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك . فإن ورد ما يوهمه نحو : (كم شهودًا لك) ؟ حمل على أن (شهودًا) حال ، وأن المميز محذوف ، والتقدير : كم نفسًا شهودًا لك ؟

ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتبٌ على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه بخلاف القول بأنَّ الجمع مميز في المثال المذكور ، فإنه يلزم إجراء (كم) في تمييزها مع كونها فرعًا على أسماء العدد - على وجه لم يستعمل في الأصل فكان مردودًا »(٣) .

---

(١) لمع الأدلة ١٤١ .

(٢) الاقتراح ٣٢٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١١ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

للنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب على النحو التالي :

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن تمييز (كم) الاستفهامية يجب أن يكون مفرداً كقولك : كم تلميذاً في فصلك ؟

وهذا مذهب جمهور النحاة البصريين ، والمتأخرين ، كسيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، والفارسي[٤] ، وابن جني[٥] ، والزمخشري[٦] ، والعكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، والشلوبين[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، وابن مالك[١١]، والرضي[١٢] ، وابن القوّاس[١٣] ، وأبي حيان[١٤] ، وابن هشام[١٥] ،

---

(١) الكتاب ٢/١٥٧ .

(٢) المقتضب ٣/٥٥ .

(٣) الأصول في النحو ١/٣١٥ .

(٤) الإيضاح ١٨٥ .

(٥) اللمع ٢٠٦ .

(٦) المفصل ١٨٠ .

(٧) اللباب ١/٣١٥ .

(٨) شرح المفصل ٤/١٢٦ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٣/٩٣٩ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٢/١٤١ .

(١١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١١ ، وشرح التسهيل ٢/٤١٨ .

(١٢) شرح الرضي ٣/١٥٥ .

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١١٧ .

(١٤) الارتشاف ٢/٧٧٩ .

(١٥) مغني اللبيب ١/٣١٥ .

وابن عقيل[١] ، والأشموني[٢] ، والأزهري[٣] ، والسيوطي[٤] ، وغيرهم .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز أن يكون مميز (كم) الاستفهامية جمعًا مطلقًا فتقول : كم لك غلمانًا ؟ وكم عندك رجالاً ؟ وكم لك كتبًا ؟

ونُسِبَ هذا المذهب إلى الكوفيين[٥] ، ولم أجد لهم تابعًا فيما بحثت .

المذهب الثالث :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز أن يكون تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا بشرط أن يكون السؤال عن الجماعات والأصناف فتقول : كم عمالاً عندك ؟ أي : كم صنفًا من العمال ؟ فمنهم الحرفيون والمهندسون ... إلخ ، وكم غلمانًا لك إذا أردت أصنافًا من الغلمان .

وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[٦] ، واستحسنه الصبان[٧] ، واختاره بعض المغاربة ، كما نقل عنهم ذلك السيوطي[٨] .

وتدور المسألة حول مذهبين هما الأول والثاني .

---

(١) المساعد ٢/١٠٧ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣٣٢ .

(٣) شرح التصريح ٢/٢٧٩ .

(٤) الهمع ٤/٧٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٤٢٠ ، شرح الرضي ٣/١٥٥ ، الارتشاف ٢/٧٧٩ ، مغني اللبيب ١/٣١٥ ، شرح الأشموني ٣/٣٣٢ ، شرح التصريح ٢/٢٧٩ ، والهمع ٤/٧٨ .

(٦) شرح الرضي ٣/١٥٥ ، الارتشاف ٢/٧٧٩ ، المساعد ٢/١٠٩ ، شرح الأشموني ٣/٣٣٢ ، شرح التصريح ٢/٢٧٩ ، الهمع ٤/٧٨ .

(٧) حاشية الصبان ٤/١١٣ .

(٨) الهمع ٤/٧٩ .

أما جمهور البصريين ، والمتأخرين، فقد استدلوا بالقياس والاستصحاب.

أما القياس فلأن (كم) الاستفهامية تنوب عن عدد ذي مرتبة وسطى كأحد عشر وبابه أو عشرين وبابه فتحمل عليه ، أو لأنها بمنزلة عدد منون ، والأعداد المنونة لا يكون مفسرها إلا مفرداً فتحمل عليه[١] .

وأما الاستصحاب فلأن أسماء العدد أصل و (كم) فرع وأسماء العدد لا تُفَسَّر إلا بمفرد ؛ لذا لا يصح أن يكون مفسرها جمعًا[٢] .

وأما الكوفيون فقد استدلوا بالقياس حيث حملوا (كم) الاستفهامية على (كم) الخبرية[٣] .

ولعلَّ الكوفيين بهذا الدليل راعوا التناسب في المعنى – على ما أظن – ؛ لأن (كم) الخبرية تدل على الكثرة فإذا حملت (كم) الاستفهامية عليها ، دلت على ما دلت عليه الخبرية ، لذا جاز عندهم أن يكون مميزها جمعًا مراعاة لهذا التناسب في المعنى .

وردَّ البصريون على مذهب الكوفيين بعدم ورود السماع ، وإن ورد ما يوهم ذلك ، نحو : كم لك غلمانًا ؟ فيؤول بتمييز محذوف والجمع المذكور منصوب على الحالية أي : كم نفسًا لك في حال كونهم غلمانًا ، بشرط تقدم الجار والمجرور عليه وإلا امتنع ذلك ؛ لأن الحال لا تقدم على العامل المعنوي[٤].

---

(١) الكتاب ١٥٧/٢ ، المقتضب ٥٥/٣ ، أسرار العربية ٢١٦ ، شرح الجمل ١٤٥/٢ ، شرح الرضي ١٥٤/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧١٢/٤ .

(٣) الارتشاف ٧٧٩/٢ .

(٤) الكتاب ١٥٨/٢ ، الأصول ٣٢٢/١ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٢ ، شرح الرضي ١٥٥/٣ ، شرح ألفية ابن معطي ١١١٧/٢ ، الهمع ٧٩/٤ .

واعْتُرِضَ على مذهب البصريين بأن (كم) لو كانت ذا مرتبة وسطى ، لما جاز أن يبدل منها القليل والكثير ، والأمر بخلاف ذلك فيجوز أن تقول : كم جاءك أخمسة أم أكثر ؟ أو مائة أو أكثر ؟

وردّ البصريون ذلك بأن (كم) مبهمة فهي تحتمل القليل والكثير والوسط، والجيد فيها أن تكون بمنزلة الوسط خصوصاً في نصب المميز[1] .

رأي ابن مالك :

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك جمهور النحاة البصريين .

ويلحظ في الأدلة النحوية التي اعتمد عليها ابن مالك في تدعيم آرائه ما يلي :

أولاً : انفراد ابن مالك باستعمال الإجماع في هذه المسألة في إثبات وجوب إفراد مميز (كم) الاستفهامية وذلك فيما بحثت ، قال ابن مالك : « ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه » [2].

ثانيًا : اعتمد جمهور النحاة في استدلالهم على القياس ، لكن ابن مالك اعتمد في استدلاله في كتابه (شرح الكافية الشافية) على الاستصحاب[3] .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لقوة أدلتهم ، ولعدم ورود السماع لمن زعم أن تمييز (كم) الاستفهامية يجوز أن يكون جمعًا .

---

(١) اللباب ٣١٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧١١/٤ .

(٣) شرح التسهيل ١٧١٢/٤ .

الباب الرابع
الإجماع وابن مالك

أ - تمهيـــــد :

- موقف ابن مالك من الإجماع .

- طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك .

ب - مسائل الإجماع وفيه مسألة واحدة .

أ - تمهيـــــد : موقف ابن مالك من الإجماع :

لقد كان منهج ابن مالك في كتابه هذا يسير وفق قبول الأحكام المجمع عليها وعدم تجاوزها كقوله في منع نصب الجزأين بـ (ليت) وأخواتها : « وَرَدُّ جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى »(١) .

يستوي في ذلك ما ورد عن العرب وما اتفق عليه النحاة .

فمثال الأول قوله : « واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه »(٢) .

ومثال الثاني قوله في الظرف : « إذا وقع الظرق صلة ، أو خبراً ، أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه ، واكتفي بتقديره . إلا أنه في الصلة فعل بإجماع ، وفي غيرالصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فِعْلاً ، ويجوز أن يكون اسم فاعل »(٣) .

وسلك ابن مالك في هذين النوعين مسلكين في الاستدلال بالإجماع وهما كما يلي :

طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك :

المسلك الأول : يذكر الآراء التي أجمع عليها النحاة ، والثاني : يقوم على إثبات صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

والمسلك الأول هو الأكثر عند ابن مالك في (شرح كافيته) ، فمثاله مع اتفاق العرب قوله : « واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه » (٤).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥١٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٥٨/١ .

(٣) المصدر نفسه ٦٨٤/٢ ، وانظر مقدمة شرح الكافية الشافية ٥١٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٤٥٨/١ .

وقوله : « أما (سيفان وشبهه مما أجمعت العرب على تأنيثه بالتاء فلا خلاف في صرفه ما دام نكرة »[١] .

ومثاله مع اتفاق النحاة قوله : « إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع »[٢] .

وقوله : « يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملاً فيها كـ (اعتكافي صائماً لي) بلا خلاف »[٣] .

وقوله : « قد تقدم أن المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين ، وما جرى مجراها يعمل مطلقاً بإجماع »[٤] .

وقوله : « وأما الجزم عند التعري من الفاء فجائز بإجماع . وكذا جزم جواب الخبر الذي بمعنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[٥]. لأن المعنى : آمنوا وجاهدوا .

ومنه قول العرب : (اتَّقَى اللّه امرؤٌ فعل خيراً يُثَبْ عليه) ، لأن المعنى : ليتق اللّه ، وليفعل »[٦] .

---

(١) المصدر نفسه ٣/١٤٤١ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٧٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٧٥٠ .

(٤) المصدر نفسه ٢/١٠٤٣ .

(٥) الصف : ١١ ، ١٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٣ .

ومثال المسلك الثاني مع اتفاق العرب قوله : « زعم قوم منهم الزمخشري ، والجزولي : أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقًا على سبيل اللزوم . إلا أن الزمخشري قال : (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً) . وقال الجزولي : (ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا) . وليس بصحيح ما قالاه ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه »[١] .

ومثاله مع اتفاق النحاة قوله في مسألة : فصل أو وصل الضمير الواقع خبرًا لـ (ظن) : « وقد حكموا أيضًا لثاني منصوبي نحو (ظننتكه) بترجيح الانفصال . وعندي أن اتصاله أولى ، لأنه ثاني منصوبين بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ [٢]. والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و (ظننت) كون الضمير في الصورتين خبرًا لمبتدأ في الأصل ، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله ، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينًا قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »[٣] .

وقوله في مسألة : تقديم خبر (ليس) عليها : « اختلف في تقديم خبر (ليس) : فأجازه قومٌ ومنعه قومٌ ، والمنع أحب إلي ؛ لشبه (ليس) بـ (ما) في النفي وعدم التصرف ؛ ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعًا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها »[٤] .

---

(١) المصدر نفسه ٥٣٧/١ .

(٢) هود : ٢٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٩٧/١ .

وهذا النوع قليل جداً في (شرح الكافية الشافية) إلا أن ابن مالك يستدل به متى وجده صواباً وإن خالف بذلك رأي أكثر النحاة . لكن أحياناً أخرى يخرق ابن مالك الإجماع النحوي متى وجد أن في خروجه عنه مناصرة للسماع كقوله في مسألة : (ما) و (مهما) بين الظرفية والاسمية : « ضرب لا ظرفية فيه وهو (من) ، و (ما) و (مهما) في الأشهر ... وإنما قلت : و (ما) و (مهما) في الأشهر ؛ لأن جميع النحويين يجعلون (ما) و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب كقول الفرزدق :

وما تحْى لا أرهب وإن كنت جارماً

ولو عدّ أعدائي عليّ لهم ذحْلا ... »[١] .

* * * *

ب - وفي الإجماع مسألة واحدة هي :

- فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ « ظنّ » .

---

(١) المصدر نفسه ١٦٢٥/٣ .

فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ « ظـنّ »(*) :

أجاز ابن مالك فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (ظنّ) ورجح الاتصال في (شرح الكافية الشافية) قال : « وقد حكموا -أيضًا- لثاني منصوبي نحو (ظننتكه) بترجيح الانفصال وعندي أن اتصاله أولى ؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ [1]. والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و (ظننت) كون الضمير في الصورتين خبراً لمبتدأ في الأصل ، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله ، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ . وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع »[2] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

إذا اتصل ضميران أولهما أخص ، وهو منصوب (يعني الأول) ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، والثاني منهما خبر لمبتدأ في الأصل فإن سيبويه وأكثر النحويين[3] أجازوا الاتصال والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال .

قال سيبويه – رحمه الله – : « وتقول : حسبتك إياه ، وحسبتني إياه ؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم ؛ وذلك لأن حسبت بمنزلة (كان) ،

(*) الكتاب ٢/٣٦٥ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٣١ ، تسهيل الفوائد ٢٧ ، شرح التسهيل ١/١٥٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٣٠ ، شرح الرضي ٢/٤٣٨ ، شرح الأشموني ١/٩٦ .

(١) هود : ٢٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٣١ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح ٣٠ وشرح الأشموني ١/٩٧ .

إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال »[١] .

وذهب الرماني وابن الطراوة [٢] وتبعهم ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و (شواهد التوضيح والتصحيح) إلى جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال[٣] .

ورجَّح في (التسهيل) و (شرح التسهيل) الانفصال[٤] .

أما الذين قالوا : إن الفصل في ضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها هو الأفصح في نحو : الصديق ظننتُ إياه فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : أن ضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها هو خبر المبتدأ في الأصل ، فكما أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلاً فكذلك هنا .

قال سيبويه : « وإنما افترقت (حسبت) وأخواتها والأفعال الأخرى لأن (حسبت) وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكًا أو علمًا . ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الآخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها »[٥] .

وقال ابن مالك : « وإذا كان الضمير كهاء (خلتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء (كنته) ... » [٦].

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ .

(٢) انظر رأي الرماني وابن الطراوة في : شرح الأشموني ١/٩٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣١ .

(٤) التسهيل ٢٧ ، وشرح التسهيل ١/١٥٤ .

(٥) الكتاب ٢/٣٦٨ .

(٦) شرح التسهيل ١/١٥٤ .

ثانياً : أن ضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها ينصب بجائز التعليق والإلغاء : « ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً . فكان انفصاله مع الإعمال أولى » (١).

ثالثاً : أن الضمير المتصل الأول المنصوب فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع(٢) .

رابعاً : ورود السماع بانفصال ثاني مفعولي أفعال القلوب . قال الشاعر:

أخي حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَتْ
أرجاءُ صدرِك بالأضْغَانِ والإِحَنِ (٣)

وأما الذين قالوا : إن الوصل في ضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها هو الأفصح في نحو : (ظننتُكَهُ) فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : موافقة القياس للوصل ويقتضي التشبيه ببعض الأفعال وهو من القياس التنظيري . قال ابن مالك : « وعندي أن اتصاله أولى ، لأنه ثاني منصوبين بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ (٤) »(٥) .

وقال – أيضاً – : « والصحيح عندي ترجيح الاتصال لموافقة الأصل ولتشابه ظننتكه وأعطيتكه » (٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٤/١ ، وشرح الرضي ٤٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٥/١ .

(٤) هود : ٢٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ٣١ .

ثانيـًا : ورود السماع باتصال ثاني مفعولي أفعال القلوب . كقول الشـاعر :

بُلِّغْتُ صنـــعَ امـرِئٍ بَـرٍّ إخالكــه

إذ لم تـزلْ لاكتساب الحمـدِ مُبتَـدِرا (١)

ثالثـًا : علل بعض النحاة ترجيح الاتصال بكون المتصل الأول أشرف من الثاني وأعرف منـه فالمتكلم أعـرف من المخاطب والمخاطب أعرف من الغائـب .

قال الرضي : « وجه اتصاله : أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف ، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال » (٢).

وردَّ ابن مالك على دليلي القائلين بالانفصال الأول والثاني بالإجماع قائلاً: « وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ، لأنه كان مبتدأ . وذلك ممتنع بإجماع . وما أفضى إلى ممتنع : ممتنع ... وهذا الاعتبار – أيضًا – يستلزم ترجيح انفصال المفعول الاول وهو ممتنع بإجماع ، وما استلزم ممتنعاً فهو حقيقٌ بأن يمنع » (٣).

رأي ابـن مـالـك :

أجاز ابن مالك في هذه المسألة الاتصال والانفصال . واختار في بعض كتبه الاتصال واستدل على ذلك بأدلة قائمة على القياس والإجماع – كما سبق وأن مرت .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٥٥ .

(٢) شرح الرضي ٢/٤٣٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٢ .

واختار في كتب أخرى الانفصال واستدل على ذلك بالاستصحاب – وقد مَرَّ ذكره – .

ولعلّ الصواب جواز الأمرين مع ترجيح الاتصال ؛ لأن أدلة ترجيح الاتصال قائمة على القياس ودليل ترجيح الانفصال قائم على الاستصحاب ، وقد رُدَّ بالإجماع ، وكما هو معلوم من أن الاستصحاب يعد من أضعف الأدلة متى وجدت أدلة أخرى تعارضه .

قال ابن الأنباري : « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِدَ هناك دليل »[1] .

---

(١) لمع الأدلة ١٤٢ .

الباب الخامس
الأدلة الأخرى وابن مالك

أ - تمهيـــــد :

- موقف ابن مالك مما ذكر منها .

- أنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في شرح الكافية الشافية .

ب - مسائل الأدلة الأخرى .

أ - تمهيد :

موقف ابن مالك مما ذكر من الأدلة الأخرى :

لقد استعمل ابن مالك أدلة أخرى في كتابه هذا مما يحتاج إليها في الحجاج والجدل مستعملاً الأساليب المنطقية في الاستدلال التي تساعده في إقامة الحجج أو هدم حجج الخصوم . فمن الأساليب الجدلية أو القواعد التوجيهية أو الحجج التي استعملها ابن مالك أن الذي لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع .

ومن الحجج أيضًا أنه إذا انتفى الحكم عن شيء تعين له عكسه ، قال : « وإذا انتفى كونه جمعًا تعين كونه اسمًا مفردًا مشتقًا من (اليمين) »[١] .

وقال في (باب التعجب) : « ولا خلاف في امتناع أن يكون (أفعل) اسم فعل ، فوجب ألا يكون أمرًا . وإذا انتفت أمريته ، تعينت خبريته »[٢] .

وقال في (باب عطف النسق) : « وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعًا وجب الاعتراف بصحة الجواز »[٣] .

وقال في عامل الفعل : « فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ٢/١٠٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ٣/١٢٤٨ .

وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب »[١] .

وهكذا ترى ابن مالك حين يحاجج أو يبرهن على صحة قاعدة يستعين بأصول مسلَّم بها ، كقوله في مسألة : حكم الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين : « إذا كان أوّل الشرطين (أما) كانت أحق بذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّ جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً ، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل . وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه »[٢] .

وهناك أحكام[٣] قررها ابن مالك في أصالة الحروف وزيادتها في الكلمة وهي كما يلي :

١ - إذا كان الحكم بأصالة الحرف موجبًا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة .

٢ - إذا كان الحكم بالأصالة مغلبًا ما قل تعين الحكم بالزيادة .

٣ - إذا عدم الاشتقاق، وكان في الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى مثال مهمل والآخر لا يؤدي إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك .

٤ - إذا وجد في الكلمة احتمالان وكان أحدهما مؤديًا إلى وزن شاذ ، والآخر غير مؤدٍ إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى الشذوذ .

٥ - إذا كان في الكلمة حرف لا نظير له لا بتقدير الإصالة ولا بتقدير الزيادة تعين الحكم بالزيادة .

---

(١) المصدر نفسه ١٥٢٠/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٤٧/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠٥٧/٤ .

وهكذا ترى ابن مالك دائمًا ما يحيل إلى الزيادة في إصدار الأحكام ، معتمداً على الأصل القائل إن : « باب الزيادة أوسع من باب التجرد » [١].

أنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في شرح الكافية الشافية :

استعمل ابن مالك أنواعًا من الأدلة الجدلية في هذا الكتاب منها ما يلي :

١ - الاحتجاج بوجود النظير :

مثال ذلك قوله في مسألة : ترخيم الثلاثي المحرك الوسط : « ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط كـ (حكم) ، فإنه إذا قيل في ترخيمه : (يا حَكَ) لم يلزم منه عدم النظير . إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك كـ (غدٍ) و (يدٍ) »[٢] .

٢ - الاحتجاج بعدم النظير :

مثال ذلك قوله في مسألة : ترخيم الثلاثي الساكن الوسط : « فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بكْر) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع في عدم النظير » [٣].

وقوله في مسألة : ترخيم الرباعي الذي قبل آخره ساكن ، صحيحًا كان أو معتلاً : « ولا يشترط الفراء في الساكن الذي يحذف مع الآخر كونه ذا لين ، بل يسوِّي في ذلك بين ذي اللين وغيره . فيقول في (قِمَطْر) علمًا : يا قِمَ ،

---

(١) المصدر نفسه ٤/٢٠٦١ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١٣٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ٣/١٣٥٨ .

قال: لأنـه إذا قيل : (يا قِمَطْ) بسكون الطاء لزم من ذلك عـدم النظير ، إذ ليس فـي الأسماء ما آخـره حـرف صحيح ساكن إلا ما أشـبه الحرف نحو : (مَنْ) و (كَمْ) »[١] .

٣ - الاستقراء التـام :

قال في تعريف (ما) من (نعمَّـا) : « ويقوي تعريف (ما) في نحو : (مما أن أصنع) كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وتعريف ما كان كذلك أو تخصيصه لازم بالاستقراء » [٢].

وقال في وزن (نرجس) : « إذا كان الحكم بأصالة حرف موجبًا لعدم النظيـر تعين الحكم بالزيادة كنون (نرجس) فـإنه زائد ، إذ لو لم يكن زائدًا لكان وزنه (فَـعْـلَـلا) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء » [٣].

وأحيانًا يحتج لإثبات صحة رأيه والرد على آراء مخالفيه بحقائق نتيجة الاستقراء كقولـه في (أيمن) : « زعم الكوفيون أن همزة الوصل في (أيمن) همزة قطع وأنه جمع (يمين) ، وما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه[٤] :

أحدها : لو كان جمعًا لم تكسر همزته ، وقد كسرت ، ولا يعرف جمع على (إفْـعُـل) .

والثـاني : أنه لو كـان جـمـعًـا لم تحـذف همـزته ؛ لأن ذلك أيضًـا في الجموع غير معروف ، وقد حذفت همزة (أَيْمُن) في السعة في قول عروة بن الزبير – رضي الله عن أبيه وعنه – : « لَيْـمُـنُـكَ لَـئِـن ابْـتَـلَيْـتَ لقد عَافَيْتَ » .

---

(١) المصدر نفسه ١٣٥٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١١١٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠٥٧/٤ .

(٤) انظر هذه الأوجه في الإنصاف ٤٠٤/١ .

الثالث : أنه لو كان جمعًا لم يُتَصَرَّفْ فيه بحذف بعضه ، لأنَّ ذلك في الجموع غير معروف » (١).

٤ - الاستحسان :

استعمل ابن مالك الاستحسان في التنبيه على موجب الأصل عند حديثه عن لولا واختصاصها بالاسم فكان مقتضى ذلك أن تجره مطلقًا لكن شبهها بما اختص به الفعل من أدوات الشرط منعها من ذلك ، قال : « وأرادوا التنبيه على موجب الأصل فجروا بها المضمر المشار إليه » (٢).

واهتم ابن مالك بالنظائر كثيرًا في كتابه (شرح الكافية الشافية) ، كقوله في إعراب (غير ، وبعد ، وقبل ، وحين) : « إنما أعربت هذه الأسماء في تنكيرها ، لأنها في تنكيرها لم تخالف النظائر » (٣).

لكنه يشترط الكثرة في بناء أحكامه على النظائر ، فإن قَلَّت النظائر فلا يبني عليها حكمًا ، كقوله في منع صرف (لَحْيَان) : « ومن حكم بمنع صرفه قال : (لحيان) وإن لم يكن له (فَعْلى) وجودًا فله (فَعْلى) تقديرًا ، وذلك أن معناه غير لائق بمؤنث ، فلو فرض خرق العادة بوجود معناه للمرأة لكان إلحاقه بباب (سكران) أولى من إلحاقه بباب (سيفان) ، لأن باب (سيفان) ضيق بقلة النظير ، وباب (سكران) واسعٌ ، فالإلحاق به أولى » (٤).

وقوله في (أكْمَر) : « لكن حمله على (أحمر) أولى لكثرة نظائره ، فكذلك (لَحْيَان) حمله على (سكران) أولى »(٥) .

---

(١) المصدر نفسه ٤/٢٠٧٣ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٧٨٨ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٩٦٦ .

(٤) المصدر نفسه ٣/١٤٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ٣/١٤٤٠ .

وقوله في حذف (أنْ) بعد المضارع مع بقـاء عملها بعد ثم والفـاء وأو : « فهذا وأمثاله جائز لكثرة نظائره » [١].

٥ - بيـان العلـة :

قال في مسألة : (سحر) معربٌ ولا يكون مبنيًا : « وكان يكون علامة إعرابه – أي : سحر – تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف »[٢].

* * * *

ب - مسائل الأدلة الأخرى :

وهي خمس مسائل كالآتي :

١ - دخول اللام على معمول الخبر .

٢ - الاحتجاج بعدم النظير .

٣ - الاحتجاج بوجود النظير .

٤ - الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين أولى .

٥ - الأصالة والزيادة في الحروف .

---

(١) المصدر نفسه ١٥٥٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٨٠/٣ .

١ - دخول اللام على معمول الخبر(*) .

منع جمهور النحاة وتابعهم ابن مالك دخول اللام على معمول الخبر المتقدم عليه ، وكون الخبر فعلاً ماضياً متصرفًا غير مسبوق بـ (قد) ، نحو : (إنَّ زيدًا لبك وَثِقْ) ، وأجاز ذلك الأخفش(١)، والفراء(٢)، ورد عليهما ابن مالك قائلاً : « وأجاز الأخفش نحو : (إني لبك وثقت) مع أنه لا يجيز (إني بك لوثقت) ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه . فإذا لم يكن هو صالحاً لها فلا حظ لمعموله فيها ، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل »(٣) .

ومن المعلوم أن هذه اللام لا تدخل على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً ، فدخولها على معموله فرع دخولها عليه ، لذا لا تدخل على معموله ، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل .

ومن الجدير بالذكر أن لدخول اللام على الخبر ثلاثة شروط وهي : أن يكون المعمول متقدمًا على الخبر ، وألا يكون بمعنى الحال ، وأن يكون الخبر صالحًا للام بأن لا يكون فعلاً ماضيًا ، قال خالد الأزهري : « وذلك بثلاثة شروط أيضًا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو : (إن زيدًا لعمرًا ضارب) »(٤) .

(*) الكتاب ١٣٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ ، التسهيل ٦٤ ، شرح التسهيل ٢٨/٢ ، شرح الرضي ٣٥٩/٤ ، الارتشاف ١٢٦٥/٣ ، المساعد ٣٢١/١ ، شرح التصريح على التوضيح ٢٢٣/١ ، شرح الأشموني ٣١٠/١ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(١) انظر رأي الأخفش في : التسهيل ٦٤ ، شرح التسهيل ٢٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ ، شرح الرضي ٤٥٩/٤ ، والهمع ١٧٥/٢.

(٢) انظر رأي الفراء في : الهمع ١٧٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٩١/١ .

(٤) شرح التصريح ٢٢٣/١ .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة وتابعهم فيه ابن مالك من منع دخول اللام على معمول خبر (إن) لفقده إحدى الشروط السابقة وهو عدم صلاحية دخول اللام على الخبر لكونه فعلاً ماضياً .

* * * *

٢ - الاحتجاج بعدم النظير(*) .

ورد الاستدلال بعدم النظير عند ابن مالك في عدة مسائل منها : ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن ، سواء أكان هذا الثالث صحيحًا كـ (قِمَطْر وسِبَطْر) ، أو معتلاً كـ (ثمود) . ومن المسائل الموقعة في عدم النظير : ترخيم الثلاثي الساكن الوسط كـ(بكْر) ، قال ابن مالك : « وانفرد الفراء بأن يعامل الرباعي معاملة الخماسي وغيره ، فيقول في (عماد) و (يزيد) و (ثمود) : (يا عِمَ) و (يا يزِ) و (يا ثَمُ) . ويجيز أيضًا إبقاء الألف والياء ، ولا يجيز إبقاء الواو ؛ لأن بقاءها يستلزم عدم النظير ، إذ ليس في الأسماء ما آخره واو مضموم ما قبلها إلا (هو) وذو الطائية . ولا يشترط الفراء في الساكن الذي يحذف مع الآخر كونه ذا لين ، بل يسوي في ذلك بين ذي اللين وغيره ، فيقول : (قِمَطْر) علمًا : يا قِمَ ، قال : لأنه إذا قيل : (يا قِمَطْ) - بسكون الطاء - لزم من ذلك عدم النظير ... فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بكْر) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع في عدم النظير » (١).

(*) انظر المسألة في : الإنصاف ٣٦١/١ م ٥٠ ، التبيين ٤٥٨ م ٨٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٦/٢ ، ٢١٧ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، شرح التسهيل ٤٢١/٣ ، شرح الكافية للرضي ٤٠٢/١ ، الارتشاف ٢٢٣٣/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، شرح الأشموني ٧١/٣ ، والهمع ٨٤٠/٣ . وهذا الاحتجاج للكوفيين وذكره ابن مالك .

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

أولاً : القول في ترخيم الرباعي الذي قبل آخره ساكن صحيح أو معتل[١]:

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن صحيح أو معتل يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، نحو قولك في قمطر وثمود ويزيد وعماد : يا قِمَ ، ويا ثَمُ ، ويا يَزِ ، ويا عِمَ .

وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ، وأجاز الفراء ذلك في الصحيح الساكن[٢] ، أما المعتل[٣] فقد اختلف النقل عنه ، فنقل عنه بعضهم أنه يجيز حذف الأخير وحرف المد الذي قبله فيقول في عماد وسعيد وثمود : يا عِمَ ، ويا سَعِ ، ويا ثَمُ ، ونقل آخرون - منهم ابن السراج وابن مالك أنه يجيز بقاء الألف والياء ولا يجيز بقاء الواو لعدم النظير .

واستدل الكوفيون على ترخيم الرباعي بحذف حرفين منه بعدم النظير ومشابهة الحرف كـ (نَعَم) و (أَجَل) ، قال أبو البركات الأنباري : « لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكنًا ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز »[٤] .

وقال الرضي : « والفراء يحذف الساكن أيضًا في الاسم الذي قبل آخره ساكن ، نحو (هِرَقْل وسِبَطْر) على نية المحذوف ، لئلا يشبه الحرف نحو :

---

(١) هذا الاحتجاج للكوفيين وذكره ابن مالك .

(٢) انظر رأي الفراء في : شرح الجمل ٢/٢١٧ ، شرح الرضي ١/٤٠٥ ، شرح الأشموني ٣/٧١ ، والهمع ٣/٨٥ .

(٣) انظر رأي الفراء في : الأصول ١/٣٦٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧ ، المساعد ٢/٥٥١ .

(٤) انظر : الإنصاف ١/٣٦١ ، م ٥٠ .

نعم وأجل »[١] .

واستدل البصريون على ترخيمه بحذف الأخير فقط بالإجماع على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم ، كما كانت قبل دخوله ، فتقول في (بُرثُن وجَعْفَر ومَالِك) : يا بُرْثُ ، ويا جَعْفَ ، ويا مَالِ « فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أقيس الوجهين ، فكذلك ها هنا ، وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لينوي بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ؛ فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنًا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركًا »[٢] .

ورد البصريون ما قاله الكوفيون : « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقي ما قبله ساكنًا فأشبه الأدوات » ، حيث قالوا : لو كان هذا شرطًا معتبرًا لوجب حذف الحرف المكسور حتى لا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا يجيزه أحد ، فدل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه[٣] .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ترخيم الرباعي يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ؛ لأن الرباعي الساكن ما قبل آخره إذا رخّم جاز أن يحرك فيخرج من شبه الحرف .

قال العُكْبَري : « وأما بقاؤه ساكنًا فليس بمانع ، لأنّ كونه آخرًا بعد

(١) شرح الرضي ١/٤٠٥ .

(٢) الإنصاف ١/٣٦١ ، م ٥٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ١/٣٦١ ، م ٥٠ .

الترخيم لا يشبه حاله قبله ، ألا ترى أن ترخيم (حارث) يصيره إلى بناءٍ لا نظير له فـ (حار) فاع ، ولا نظير له في الأصول ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال ؛ لأن الترخيم عارضٌ فلا اعتداد به في هذا المعنى ، وأما إذا رخم جاز أن يحرك فتقول : (يا قِمَطُ) وعند ذلك يخرج من شبه الأدوات » [١].

ثانياً : ترخيم الثلاثي الساكن الوسط :

المشهور منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط فلا تقول في (بكْر) (يا بك)، وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيين[٢] جواز ترخيمه .

ونقل ابن عصفور[٣] ، وابن مالك[٤] الاتفاق على منع ترخيمه ، لكن الخلاف فيه واضح ، قال أبو حيان : « ووهم ابن عصفور في قوله : أنه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، والخلاف فيه ، نقله ابن هشام، وأبو البقاء العكبري، وصاحب النهاية ، وابن الخشاب » [٥].

ويرى المانعون أن ترخيم الاسم الثلاثي إجحاف به ، « لأنهم كرهوا أن يذهبوا من أقل الأصول وأن تنهكه الغاية في القلة »[٦] .

ويرى ابن مالك أن ترخيمه موقع في عدم النظير ، قال : « فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ (بكْر) لم يجز ترخيمه بإجماع ، لأن ترخيمه موقع

---

(١) التبيين ٤٥٩/ م ٨٥ .

(٢) انظر : المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٩/٣ .

(٣) شرح الجمل ٢١٦/٢ ، وانظر : الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٣ .

(٥) الارتشاف ٢٢٣٢/٥.

(٦) شرح الجمل ٢١٦/٢ .

في عدم النظير »[١] .

ويرى من يجيز الترخيم أن الغرض من الترخيم التخفيف فلا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي مثله مثل المنقوص فيجوز حذف يائه في الوقف ثلاثيًا كان أو رباعيًا .

ورد المانعون على ذلك بأن قالوا : « والجواب : أنا قد بينا أن التخفيف فيما كان مستثقلاً ، والثلاثي لا ثقل فيه ، فلا حاجة إلى التخفيف ، فتخفيفه يلحقه بالحروف وذلك تأباه أصالة الاسم »[٢] .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه المانعون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن الاسم الثلاثي الساكن الوسط معرب وترخيمه بحذف آخره يجعله على حرفين ، ولا يوجد اسم معرب على حرفين إلا ما أشبه الحرف أو شذ عن القياس كما في يدٍ ودمٍ ، لذا فمنع ترخيمه أولى .

* * * *

٢ - الاحتجاج بوجود النظير .

ترخيم الثلاثي المحرك الوسط (*) :

قال ابن مالك : « مما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣ .

(٢) التبيين ٤٥٧/ م ٨٤ .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٢٥٣/٢ ، الأصول في النحو ٣٦٤/١ ، أسرار العربية ٢٣٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١ م ٤٩ ، التبيين ٤٥٦ ، م ٨٤ ، شرح الجمل ٢١٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، شرح التسهيل ٤٢٤/٣ ، شرح الرضي ٣٩٥/١ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، شرح الأشموني ٦٨/٣ .

كـ (حَكَم) فإنه إذا قيل في ترخيمه : (يا حك) لم يلزم منه عدم النظير ؛ إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك كـ (غدٍ) و (يدٍ) »[1] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

ذهب الكوفيون[2] ، والأخفش[3] ، والفراء[4] إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط كقولك في عُنُق (يا عُنُ) وفي حَجَر (يا حَجَ) وفي حَكَم (يا حَكَ) .

وذهب بعضهم[5] إلى جواز الترخيم في الثلاثي مطلقًا سواء أكان ساكن الوسط أو محرك الوسط .

والمشهور منع جواز ذلك ، وبه قال البصريون والكسائي من الكوفيين[6] .

وذكر ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية)[7] انفراد الفراء بالرأي الأول وما وجد في كتب النحو[8] خلاف ذلك .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

(٢) انظر رأي الكوفيين في : الإنصاف ٣٥٦/١ ، م ٤٩ ، الارتشاف ٣٢/٥ م ٢ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : شرح الرضي ٣٩٥/١ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٤) انظر رأي الفراء في : شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ ، شرح الرضي ٣٩٥/١ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ ، م ٤٩ .

(٦) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ م ٤٩ ، الارتشاف ٢٢٣٢/٥ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ .

(٨) الإنصاف ٣٥٧/١ ، م ٤٩ ، المساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

أما الكوفيون فقد استدلوا[١] على جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط بوجود النظير لـــه إذ في الأسماء ما هـو على حـرفين محرك ثانيها كـ (يدٍ ، ودمٍ ، و ددٍ) .

وأما البصريون فقد استدلوا[٢] على منع ذلك بأن الترخيم حذف من آخر المنادى إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف . فالاسم الثلاثي لا يحتمل الحذف ؛ لأنه في غاية الخفة فلو حذف آخره لأدى إلى الإجحاف به .

وردّ[٣] البصريون ما استدل به الكوفيون بأنه قليل في الاستعمال ، وبعيد عن القياس .

أما القلة في الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات قليلة معدودة ، وأما البعد عن القياس فمن وجهين :

أولهما : أن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب ألفًا ، أي لا يحذف ، فلما حذف من (دمو) دل على أنه خلاف القياس .

والوجه الثاني: أن الحذف من: دم ، وغد ، ويد ، كان لاستثقال الحركات عليها ، فالأصل فيها : دموٌ ، وغدوٌ ، ويديٌ ، أما في الترخيم فالحذف وقع في الاسم الذي كثرت حروفه طلبًا للتخفيف ، وهذا لا يتطابق مع الثلاثي لأنه في غاية الخفة .

ومن الواضح أن ابن مالك سلك مسلك البصريين ، حيث قال في (شرح التسهيل) : « وقيدته بالزيادة على الثلاثي ، ليخرج الثلاثي المجرد ، كبكْر وزُفَر »[٤] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٣٥٧/١ ، م ٤٩ ، أسرار العربية ٢٣٧ ، شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣٥٩/١ ، م ٤٩ ، التبيين ٤٥٦ م ٨٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ٣٥٩/١ ، م ٤٩ ، أسرار العربية ٢٣٧ ، والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٤٢١/٣ .

ولكن عرضه في (شرح الكافية الشافية) رأي الفراء وذكره لدليله يدل على احترامه رأي الآخرين وأدلتهم وإن خالفت رأيه .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه ابن مالك ؛ لأن دليل الكوفيين مردود بعدم ورود السماع ، وبعده عن القياس وشذوذه .

قال ابن عصفور : « فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو : (يدٍ) و (دمٍ) »[١].

وقال الرضي : « بخلاف نحو : يد ، و دم فإن النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي ، والشذوذ لا يعبأ به »[٢] .

* * * *

٤ - الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين أولى[*] .

قال ابن مالك : « فإذا كان أوّل الشرطين (أمّا) كانت أحق بذلك من وجهين :

أحدهما : أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً ، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

الثاني : أن « أمّا » قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هي

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٢٥ .

(٢) شرح الرضي ١/٣٩٧ .

(*) انظر المسألة في : الكتاب ٣/٧٩ ، المقتضب ٢/٧٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٧ ، شرح الرضي ٤/٤٦٩ ، الارتشاف ٤/١٨٩٤ ، البحر المحيط ٨/٢١٥ ، والمساعد ٣/٢٣٥ .

مقامه . فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافًا ، و (إن) ليست كذلك »[١] .

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة :

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أنه إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، ويكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة جواب الأول عليه ، سواء أكان أحد الشرطين (أما) أم لا . وإن كان الجواب لـ (أما) فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوبًا بـ (لم) ، ويغني عنه جواب (أما) .

وممن ذهب هذا المذهب سيبويه[٢] ، والمبرد[٣] ، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه[٤] ، واختاره ابن مالك[٥] موجبًا أولويته في (أما) خاصة .

المذهب الثاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أن الجواب للشرط لا لـ (أما) . ونسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي في قوله الآخر[٦].

---

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣ .

(٢) الكتاب ٧٩/٣ .

(٣) المقتضب ٧/٢ .

(٤) انظر رأي الفارسي في : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٣ ، الارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٤٧/٣ .

(٦) انظر رأي الفارسي في إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٣ ، الارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

المذهـب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الفاء وما بعدها جواب لـ (أمَّا) والشرط معًا . وعزي هذا المذهب إلى الأخفش ، والفراء[١] .

وتدور المسألة حول المذهبين الأول والثاني .

فأما من احتج بأن الجواب لـ (أما) لدلالته على جواب (إن) المحذوف فقد استدل بعدم جواز : (أما إن جئتني فأكْرمْك) بسكون الميم من أكرمك على الجزم ، ووجوب الرفع فيه فتقول :(أما إن جئتني فأكرمُك).

قال الرضي : « فقوله (روح)[٢] ، جواب (أما) ، استغني به عن جواب (إن) ؛ والدليل على أنها ليست جواب (إن) عدم جواز : أما إن جئتني أكرمْك أكثر من : إن ضربتني فأكرمُك، ... وإنما وجبت (الفاء) في جواب (أمَّا) ، ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعًا ، فلم يجز : (أما زيد يقم) : لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها، من الشرط ، ألا ترى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: آتيك إن أتيتني، فالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط ، فالجزاء ، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى »[٣] .

ورجح ابن مالك ذلك في (أمَّا) خاصة اعتمادًا على قاعدة توجيهية وهي (الأولى) ؛ إذ إن جواب (أما) إذا انفردت لا يحذف أصلاً بخلاف جواب

---

(١) انظر رأي الأخفش والفراء في : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، المساعد ٢٣٥/٣ ، الارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ .

(٢) أي هذه الكلمة الموجودة في الآية الكريمة : ﴿ فأما إن كان من المقربين ، فروح وريحان وجنة نعيم ﴾ – الواقعة : ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) شرح الرضي ٤٦٩/٤ .

غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل « وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه »[١] ؛ لأن عدم الحذف فيه إجحاف ، لذا التزم حذف فعل الشرط مع (أما) وحلت (أما) محله « فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً »[٢] .

ويلحظ أن ابن مالك قد سبق غيره في الإتيان بقاعدة توجيهية وهي (الأَوْلى) في هذه المسألة ، حيث لم يتطرق إليها أحد من النحاة – وذلك فيما بحثت – ، وهذا يدل على تمكن ابن مالك من استعمال قواعد التوجيه ، ولا غرو في ذلك ، لأنه واضع الغاية من قواعد التوجيه في أصول النحو ، قال الدكتور تمام حسان : « وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة يمكن أن نضعها في صورة مشابهة نحو : (لا خطأ ولا لبس) ، وقد وضعها ابن مالك في شطرة بيت من أبيات ألفيته يقول :

* وإن بشكل خيف لبس يجتنب * »[٣].

وأما من احتج بأن الجواب لـ (إن) لدلالته على جواب (أما) المحذوف فقد استدل بأن الفاصل في (أما) لا بد أن يكون مفرداً فلما فصل بجملة في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[٤] دل على أن الجواب لـ (إن) .

قال ابن عقيل : « وقال الفارسي مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب (أمّا) محذوف ؛ واحتج بأنه لا يفصل في (أمّا) إلا

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٤٨/٣ .

(٣) الأصول ٢٢٠ .

(٤) الواقعة : ٨٨ – ٨٩ .

بمفرد »[١] .

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه سيبويه ، والمبرد ، وتابعهما فيه ابن مالك ؛ لأنه إذا اجتمع شرطان كان الجواب لأسبقهما ، أضف إلى ذلك حاجة (أما) الماسة للجواب فهي حرف فيه معنى الجزاء ، وقد التزم حذف شرطه فلو قيل بحذف جوابه لكان ذلك إجحافًا .

* * * *

٥ - الأصالة والزيادة في الحروف[*] .

من الأحكام التي أوردها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) في أصالة الحروف وزيادتها ما يلي :

أولاً : إذا كان الحكم بأصالة الحرف موجبًا عدم النظير تعين الحكم بالزيادة كنون (نَرجِس) على مثال نَفْعِل ، وتاء تَقْتُد[٢] على مثال تَفْعُل .

---

(١) المساعد ٣/٢٣٥ .

(*) الكتاب ٤/٢٣٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، المنصف ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، سر صناعة الإعراب ١/١٥٨ ، ١٦٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، شرح التصريف للثماميني ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، الممتع ١/٧٧ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٥٥ ، ٦٩ ، ١٥٢ ، ٢/١٨٣ ، ٣٦١ ، ٣٩٤ ، اللسان مادة : درأ ، جدب ، حبب ، نضب ، قتد ، رجس ، هبط ، الارتشاف ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عضيمة ٩٢ .

(٢) تَقْتَد : بالفتح ثم السكون وتاء أخرى مفتوحة ، وضبطه الزمخشري بضم الثانية : وهي ركيّة بعينها في شق الحجاز من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن ... وقال الندى : تقتد قرية بالحجاز . انظر : معجم البلدان ٢/٣٧ لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار صادر بيروت .

وحُكِمَ بزيادة نون نرجس ، ؛ لأنه ليس في الكلام على مثال فَعْلِل ، قال ابن مالك : « كنون (نرجس) فإنه زائد ، إذ لو لم يكن زائدًا لكان وزنه (فَعْلِلاً) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء »[١] .

ثانيًا : إذا كان الحكم بالأصالة مغلبًا ما قل تعين الحكم بالزيادة كنون (جُنْدَب) على مثال فُنْعَل ومثله عُنْصَر ، وعُنْصَل ، وخُنْفَس ، وعُنْظَب ، وقُنْبَر ، فنون (جُنْدَب) زائدة لأنه ليس في الكلام مثل : جُعْفَر ، قال سيبويه : « والنون من جُنْدَب وعُنْصَل وعُنْظَب زائدة لأنه لا يجئ على مثال فُعْلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له ، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه »[٢] .

ونقل ابن جني عن الأخفش الحكم بأصالة النون في (جُنْدَب) مستدلاً بما حكي عن العرب ، قال ابن جني : « فأما أبو الحسن ، فقال أبو علي : إن قياس قوله أن تكون النون في (جُنْدَب) وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها ، لأنه قد حُكِي عنهم (جُخْدَب) بفتح الدال »[٣] .

ومن النحاة من حكم بزيادتها حتى وإن ثبت وزن جُخْدَب مستدلين بالاشتقاق ، والحمل على الأكثر .

قال الرضي : « والأولى أن جندبا فُنْعَل ثبت جُخْدَب أو لا ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجدب ، ولهذا سمي جرادًا لجرده وجه الأرض من النبات »[٤] .

قال ابن مالك : « كنون (جُنْدَب) فإنها زائدة لأن (فُنْعَلا) أكثر من

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٧/٤ وانظر : المنصف ١١٩ ، وشرح التصريف ٢٢٨ ، ٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣٢٠/٤ .

(٣) المنصف ١٤٦ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٢/٢ .

(فُعْلَل) عند من أثبت (فُعْلَل) والحمل على الأكثر راجح »[١] .

ثالثاً : إذا عدم الاشتقاق ، وكان في الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة ، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى مثال مهمل والآخر لا يؤدي إلى ذلك ، عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك ، كتاء (تَنْضُب) وميم مُحْبِب ، إذا قيل : إنهما على وزن فَعْلُل و فُعْلِل لأدى ذلك إلى وزن مهمل ؛ لذلك حُكِمَ بزيادتهما فيصبحان على وزن تَفْعُل و مُفْعِل .

ومثل تَنْضُب تَتْفُل ، وتَأْلُب ، وتُرْتَب ، ومثل مَحْبِب ، قَرْدَد ، ومَهْدَد وحكم النحاة بزيادة تاء تَنْضُب ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن فَعْلُل، نقل ابن منظور عن أبي منصور الأزهري قوله : « والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُل ، وفي الكلام تَفْعُل »[٢] .

وحكموا أيضاً بزيادة ميم مُحْبِب ؛ لوجود تركيب (ح ب ب) وعدم وجود تركيب (م ح ب) ، ورُدَّ بذلك على من استدل على أصالتها بفك الإدغام .

قال ابن عصفور : « فكان الحمل على الموجود أولى »[٣] .

وقال صاحب اللسان : « وإنما حملهم على أن يزنوا مَحْبَبا ، بمَفْعَل ، دون فَعْلَل ، لأنهم وجدوا ما تركب من (ح ب ب) ، ولم يجدوا (م ح ب) ، ولولا هذا ، لكان حملهم محببا على فَعْلَل ، هو القياس والعرف كقَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ »[٤] .

وجاز إظهار التضعيف في محبب ؛ لأنه علم ؛ إذ إن : « الأعلام قد تغير

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٥٨ .

(٢) اللسان مادة (نضب) .

(٣) الممتع ١/٢٥٣ .

(٤) اللسان مادة (حبب) .

كثير عما عليه أكثر الأسماء » [١].

رابعـًا : إذا وجد في الكلمة احتمالان وكان أحدهما مؤديًا إلى وزن شاذ ، والآخر غير مؤدٍ إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى الشذوذ . كتاء (تُدْرَأ) إذا قيل : إنها على وزن فُعْلَل لأدى ذلك إلى وزن شاذ ؛ لذلك حكم بزيادتها فتصبح على وزن تُفْعَل ومثلها تُرْتَب وتَتْفُل ووزن فُعْلَل غير ثابت عند سيبويه .

قال سيبويه : « وكذلك تُرْتَبٌ رأُدْرَأ لأنهن من رتب و درأ » [٢].

قال الثماميني : « فأما (تُدْرَأ) فلا يخلو أن يكون (تُفْعَلاً) أو (فُعْلَلا)، و (فُعْلَل) ليس عند سيبويه فثبت أنه (تُفْعَل) فالتاء على هذا زائدة »[٣] .

ومما يدل على زيادة التاء في (تُدْرَأ) الاشتقاق ؛ إذ وضع أصحاب المعاجم هذه الكلمة في مادة (درأ) ؛ لأنهم يرونها مشتقة من (الدرء) .

خامسًا : إذا كان في الكلمة حرف لا نظير له لا بتقدير الأصالة ولا بتقدير الزيادة تعين الحكم بالزيادة ؛ « لأن باب الزيادة أوسع من باب التجرد » [٤].

كتاء (تِهِبِّط) و (تَنَوُّط) ، و (تُبُشِّر) ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن تفعِّل أو فَعَلّل أو فُعُلّل [٥] .

فالحكم بزيادة تاء تِهِبِّط أولى: « لأن ذا الزيادة إذا عدم نظيره الموازن له، فلا يعدم نظيره الموافق له في الانفراد بوزن لا اشتراك فيه »[٦] .

---

(١) المنصف ١٥٠ .
(٢) الكتاب ٣١٥/٤ .
(٣) شرح التصريف ٢٥٧ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٦١/٤ .
(٥) الكتاب ٣١٧/٤ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠٦١/٤ .

الخاتمة

الحمد للّه الذي بفضله تتم الصالحات ، وتكمل المكرمات ، وتذلل العقبات أحمده تعالى وأشكره أن أتم عليّ إنجاز هذا البحث ، وكان من نتائجه مايلي :

* أثبت البحث أن ابن مالك ذهب مذهب المحققين ، فهو لم ييمم وجهه إلى المذهب البصري القائم على التأويلات والتمحلات البعيدة مطلقًا ، ولم يطلق العنان للمذهب الكوفي الذي يقبل السماع مطلقًا وإن كان شاذًا أو يقيس على البيت الواحد أو البيتين مثلهم ، بل اعتدل في ذلك فهو يقبل السماع ويأخذ بظاهره غالبًا ، ويقيس عليه إذا كثر ، أما إذا كان السماع قليلاً أو شاذًا أو ضرورة فإنه يقبله ولا يقيس عليه[١] .

* أثبت البحث بعض الملحوظات على ابن مالك في نسبة بعض الآراء إلى العلماء ، أو وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح ، ولكن هذه الملحوظات لا تذكر أمام ما قام به من جهود في مجال العلم والتأليف[٢] .

* أثبت البحث أن موقف ابن مالك من استدلالات العلماء يسير وفق منهجه العام [٣].

* أثبت البحث أن موقف ابن مالك من السماع يسير على التعويل على السماع في بناء الرأي النحوي وترجيحه مع قبول ما قل منه والإشارة إلى قلته ، وعدم القياس على السماع القليل [٤].

* أثبت البحث أن الدليل السماعي شغل الجزء الأكبر عند ابن مالك من حيث الاستدلال في كتابه (شرح الكافية الشافية) حيث جاءت المسائل التي

---

(١) انظر ص : ٥ .

(٢) انظر ص : ٥٠ .

(٣) انظر ص : ٦٣ .

(٤) انظر على سبيل المثال مسألة نون زيتون أصلية وليست زائدة .

استدل فيها ابن مالك بالسماع في أربع وأربعين مسألة .

* أثبت البحث أن منهج ابن مالك في الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة يسير كما يلي(١) :

أ - جعل ابن مالك القرآن الكريم أعلى مراتب الاستدلال النحوي ، فهو عنده رأس المصادر ، لا يعدل عنه إلا إذا عدم الاستدلال به .

ب - وقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها ، فهو يحتج بها جميعًا ، لا يفرق بين متواترها وشاذها ، ويأخذ بقراءات القراء السبعة وغيرهم .

جـ - استعمل ابن مالك مقياسًا استدلاليًا دقيقًا في استعمال الشواهد القرآنية يتمثل في قبول القراءة الشاذة والاستدلال بها مع عدم رفعها أو مساواتها بالقراءة المتواترة فهو يعطي كل سماع حقه ، وإن وجدت قراءتان يختار القراءة الأقوى وجهًا ، مع توجيهه القراءة الأخرى ، وهو يعتد بالقراءة ويخرجها من الندور إن كانت شاذة .

د - أخذ ابن مالك بالظاهر غالبًا وإن خالف المشهور من القواعد ، وقليلاً ما يجنح إلى التأويلات .

* أثبت البحث أن الحديث النبوي الشريف كان أولى الشواهد النثرية وأعلاها على الإطلاق - بعد القرآن الكريم - عند ابن مالك ، فلابن مالك فضل كبير في إثبات القواعد النحوية وتصحيحها ، وهو أول من توسع في الاحتجاج به والاعتماد عليه في وضع قواعد جديدة ، أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث الذي قام باستقرائه من جديد معتمداً في ذلك على كتب

---

(١) انظر ص ٦٦ .

الحديث المعتمدة كالبخاري ومسلم [١].

* أثبت البحث أن ابن مالك يهتم بالروايات المتعددة في الأبيات الشعرية سواء ترتب على هذا التعدد اختلاف في الاستشهاد أم لا[٢] .

* أثبت البحث أن ابن مالك ينقل لغات القبائل كلها ، وهذه ظاهرة يكاد يتميز بها عن كثير من النحاة[٣] .

* أثبت البحث أن ابن مالك في استدلاله بكلام العرب غالبًا يأخذ بالظاهر ، سواء ترتب على ذلك مخالفة المشهور من القواعد أم لا ، فكثيراً ما يبتعد عن التكلف وتكثير العبارة ، وقليلاً ما يجنح إلى التأويل ، ونادراً ما يتكلف فيه[٤] .

* أثبت البحث التزام ابن مالك الدقة في صوغ الأحكام النحوية في استدلاله بكلام العرب في كتابه (شرح الكافية الشافية) بعيداً عن التعميم ، فهو لا يصدر أي حكم على رأي ما لم يتطابق معه ، ويضع الآراء والأحكام والسماع مواضعه بحسب ما يراه النحاة من حيث : الوجوب ، والاطراد ، والمشهور ، والأشهر [٥].. الخ .

* أثبت البحث أن مفهوم الضرورة عند ابن مالك هو : ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة الوزن والمعنى فليس فيه ضرورة ؛ لأن الضرورة مشتقة من الضرر : وهو النازل الذي لا مدفع عنه[٦] .

* أثبت البحث أن هناك ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك

---

(١) انظر ص : ٧٥ . (٢) انظر ص : ٨٧ .
(٣) انظر ص : ٨٨ . (٤) انظر ص : ٩١ .
(٥) انظر ص : ٩٦ . (٦) انظر ص : ١٠١ .

وهي: ذكر السماع المعضد للقاعدة ، تقوية السماع بالقياس ، تقوية بعض التأويلات بإيراد النظائر ، إبطال الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل ، تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع ، ما انفرد به ابن مالك من حيث : الاجتهاد في إيراد الأدلة ، والاجتهاد في ترجيح الآراء ، وتوجيهاته المبتكرة[١] .

* أثبت البحث أن ابن مالك قد أتى بالكثير من الأدلة على اختلاف مستوياتها والتي لم يسبقه إليها غيره وذلك فيما بحثت[٢] .

* أثبت البحث أن القياس عند ابن مالك غالبًا ما يبنى على سماع كثير وصحيح ، فهو لا يقيس على ما شذ أو قل سماعًا ، فمنهجه في القياس منهج سليم يصون اللغة من الاضطراب والفوضى[٣] .

* أثبت البحث أن هناك ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك وهي: تدعيم القياس بالقياس ، قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح ، إبطال القياس بالسماع[٤] .

* أثبت البحث أن ابن مالك استعمل بعضًا من أنواع القياس كالقياس القائم على السماع ، والقياس التنظيري ، وقياس الطرد ، وقياس المقابلة وقياس الشبه[٥] .

* أثبت البحث أن ابن مالك اهتم بالعلة باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه القياس ، وللعلة أقسام استعملها ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) فمن أقسامها : العلة التعليمية ، والعلة التركيبية القياسية ،

---

(١) انظر ص : ١٠٧ .

(٢) انظر مثلاً من لابتداء الغاية في الزمان ص : ٢٠٨ ، وحذف حرف النداء ص : ٣٤٧ .

(٣) انظر ص : ٣٤٧ .

(٤) انظر ص : ٣٩٣ .

(٥) انظر ص : ٣٩٥ .

والعلة التي تأتي لتعليل أحكام أو ظواهر خارج القياس . والأخيرة تنقسم إلى قسمين :

أ – علة مرتبطة بالتركيب .   ب – علة مرتبطة بالبِنْيـة[١] .

* أثبت البحث أن ابن مالك يهتم بالاستصحاب ؛ إذ يرجح الأصل على الفرع ، ويبقي الأصول على حالها ولا يخرج لفظ مما هو أصله ؛ لأن في ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه[٢] .

* أثبت البحث أن ابن مالك سلك مسلكين في الاحتجاج بالإجماع سواء كان عن العرب أم عن النحاة :

الأول : ذكر فيه الآراء التي أجمع عليها النحاة وهو الأكثر .

والثاني : حاول فيه إثبات صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية .

* أثبت البحث أن ابن مالك قد يخرق إجماع النحاة متى رأى أن في خروجه عنه مناصرة للسماع [٣].

* أثبت البحث أن ابن مالك عندما يناقش قضية حول إثبات صحة قاعدة أو مخالفة رأي العلماء أو هدم حججهم، فهو كثيراً ما يستعمل الأساليب المنطقية، وقد استعمل في ذلك أنواعًا من الأدلة الجدلية كالاستدلال بوجود النظير ، أو بعدم النظير ، أو الاستقراء التام ، أو الاستحسان ونحوه [٤].

* أثبت البحث في بعض مسائله[٥] أن ابن مالك بلغ الغاية في تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها .

---

(١) انظر ص : ٣٩٨ .   (٢) انظر ص : ٤٤٠ .

(٣) انظر ص : ٤٦٥ .   (٤) انظر ص : ٤٧٥ .

(٥) انظر : (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ص : ٢٠٨ ، وبقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) و (أنَّ) ، و (لكنّ) ص : ١٣٩ ، ومعنى الواو العاطفة ص ٣٠٥ .

الفهـــــارس

(١) فهرس الآيات الكريمة .

(٢) فهرس القراءات القرآنية .

(٣) فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

(٤) فهرس أقوال العرب وأمثالهم .

(٥) فهرس الأشعار والأرجاز .

(٦) فهرس المصادر والمراجع .

(٧) فهرس الموضوعات .

(١) فهـــرس الآيـــات القرآنيـة :

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفـحة
سـورة البقرة		
. ﴿ . إن الله لا يستحي .. . ﴾ .	٢٦	١٦٤
. ﴿ . فهي كالحجارة أو أشد قسوة . ﴾ .	٧٤	٢٩٠
. ﴿ . ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم . ﴾ .	٨٥	٣٥١
. ﴿ . وإذْ يرفع إبراهيم القواعد من البيت . ﴾ .	١٢٧	٢٣٤
. ﴿ . إن الصفا والمروة من شعائر الله . ﴾ .	١٥٨	٣١٢-٣١٠
. ﴿ . فصيام ثلاثة أيام . ﴾ .	١٩٦	١٠٧
. ﴿ . وأتموا الحج والعمرة . ﴾ .	١٩٦	٣١٢-٣١٠
. ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾ .	٢٠١	٣٣٠
. ﴿ . هو ألد الخصام . ﴾ .	٢٠٤	٢٢٩-١٠٧
. ﴿ . وكفر به والمسجد الحرام . ﴾ .	٢١٧	٣٤٢-٣٣٦
. ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ .	٢٢٦	٢٢٩-٢٢٧-٢٢٤-١٠٧-٦٤
. ﴿ . الذين ينفقون أموالهم بالليل سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم . ﴾ .	٢٧٤	١٤٠
سـورة آل عمران		
. ﴿ . إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم . ﴾ .	٢١	١٤٢-٦٧
. ﴿ . يغفر لكم ذنوبكم . ﴾ .	٣١	٢١٦
. ﴿ . إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا . ﴾ .	٩١	١٤٢-٦٧

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
ســورة النساء		
. ﴿ . إن الله كان عليكم رقيبا . ﴾ .	١	٣٣٨
. ﴿ . وليـخش الذين لو تركـوا من خلفـهم ذرية ضعافًا خافوا عليهم . ﴾ .	٩	٩٨
. ﴿ . واللذان يأتيانها منكم فآذوهما . ﴾ .	١٦	١٢-١٤١
. ﴿ . إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . ﴾ .	٥٨	٣٣٠
. ﴿ . فأولئك مأواهم جهنم . ﴾ .	٩٧	١٢
. ﴿ . إن الذين توفاهم الملائكة . ﴾ .	٩٧	١٢
. ﴿ . ويستفتونك في النساء ، قال الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم . ﴾ .	١٢٧	٣٣٩
. ﴿ . لكن الراسـخـون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين﴾ .	١٦٢	٣٣٩
ســورة المائدة		
. ﴿ . هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم . ﴾ .	١١٩	٢٣٨
. ﴿ . وعيسى وأيوب . ﴾ .	١٦٢	٣٠٨
ســورة الأنعام		
. ﴿ . ينجيكم منها ومن كل كرب . ﴾ .	٦٤	٣٣٣
. ﴿ . تمامًا على الذي أحسن . ﴾ .	١٥٤	١٣٤-١٣٥-١٣٦
ســورة الأعراف		
. ﴿ . فتم ميقات ربه أربعين ليلة . ﴾ .	١٤٢	٢٩٠
. ﴿ . مهما تأتنا به من آية . ﴾ .	١٣٢	٣٨٤

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
. ﴿ . واختار موسى قومه سبعين رجلاً . ﴾ .	١٥٥	٢٩٠
ســورة الأنفال		
. ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنّ للّه خمسه﴾ .	٤١	١٤٢-٦٧
ســورة التوبة		
. ﴿ . وقالت اليهود عزيرٌ ابن اللّه . ﴾ .	٣٠	٣٥٧
. ﴿ .إن عدة الشهور عند اللّه اثنا عشر شهراً. ﴾ .	٣٦	٢٩٠
. ﴿ . لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحقُّ أن تقومَ فيه . ﴾ .	١٠٨	٢١٦-٢١٢-٧٣
ســورة يونس		
. ﴿ . فأجمعوا أمركم وشركاءكم . ﴾ .	٧١	٣٩
ســورة هـود		
. ﴿ . ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم . ﴾ .	٨	٤٠٥-٣٩٤
. ﴿ . أنلزمكموها . ﴾ .	٢٨	٤٧١-٤٦٩-٤٦٧
. ﴿ . ألا إن ثمودًا كفروا ربهم ألا بعدًا لثمود . ﴾ .	٦٨	٣٦٩
ســورة يوسف		
. ﴿ . رأيتهم لي ساجدين . ﴾ .	٤	٩٧
. ﴿ . ما هذا بشراً . ﴾ .	٣١	١٥٥
. ﴿ . ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات . ﴾ .	٣٥	٧٤
. ﴿ . يا صاحبي السجن . ﴾ .	٤١-٣٩	٢٢٩-٢٢٧-١٠٧
ســورة الرعـد		
. ﴿ . وللّه يسجد من في السماوات والأرض طوعاً وكرهًا . ﴾ .	١٥	٣٩٥-٥٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
ســورة إبراهيم		
. ﴿ . وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم . ﴾ .	٤٥	٧٤
ســورة الحجر		
. ﴿ . ومن لستم له برازقين . ﴾ .	٢٠	٣٣٦
ســورة الإسراء		
. ﴿ . لا يلبثون خلافك إلا قليلاً . ﴾ .	٧٦	٧٢
ســورة الكهف		
. ﴿ . بئس للظالمين بدلاً . ﴾ .	٥٠	٢٧٥
. ﴿ . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيها حسنا . ﴾ .	٨٦	٤٣٥
ســورة مريم		
. ﴿ . يوم أبعث حيا . ﴾ .	٣٣	٢٩٢
ســورة طـه		
. ﴿ . فأوجس في نفسه خيفة موسى . ﴾ .	٦٧	١٩٢
ســورة الأنبياء		
. ﴿ . أفإن مت فهم الخالدون . ﴾ .	٣٤	٥٥
. ﴿ وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾ .	٩٢	١٦٣
ســورة المؤمنون		
. ﴿ . وعليها وعلى الفلك . ﴾ .	١٢	٣٣٣
. ﴿ . إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ، وما نحن بمبعوثين . ﴾ .	٣٧	٣٠٨
ســورة النور		
. ﴿ . وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية	٥٢	١١٠-٢٢٢

الآيــــــة	رقمها	رقم الصفحة
ليؤمنن بها . ﴾ .		
سـورة الشعراء		
. ﴿ . إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين . ﴾ .	٤	١٠٤
. ﴿ . وتلك نعمة تمنها علي . ﴾ .	٢٢	٥٦-٣١٩-٣٢٢
سـورة النمل		
. ﴿ . ولى مدبرا . ﴾ .	١٠	٢٩٢
سـورة العنكبوت		
. ﴿ . إنا منجوك وأهلك . ﴾ .	٣٣	٤٥٣
سـورة الروم		
. ﴿ . لله الأمر من قبل ومن بعد . ﴾ .	٤	٢١٢
. ﴿ . أولم يسيروا في الأرض . ﴾ .	٩	٣٢٣
سـورة الأحزاب		
. ﴿ . وإذ تقول للذي أنعم الله عليه . ﴾ .	٣٧	٢٣٤
سـورة سبأ		
. ﴿ . وما أرسلناك إلا كافة للناس . ﴾ .	٢٨	١٧٨-١٨٠-١٨١
. ﴿ . لولا أنتم لكنا مؤمنين . ﴾ .	٣١	٢٠٣-٢٠٤-٢٠٦
. ﴿ . بل مكر الليل والنهار . ﴾ .	٣٣	١٠٧-٢٢٧-٢٢٩
سـورة يس		
. ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سدًا ومن خلفهم سدا ﴾ .	٩	٣٣٠
سـورة ص		
. ﴿ . فبعزتك لأغوينهم أجمعين . ﴾ .	٨٢	١١٠-٢٢٢

الآيــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
ســورة الـزمــر		
. ﴿ . تأمروني . ﴾ .	٦٤	١١٧
. ﴿ . إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق . ﴾ .	٧٣	١٤٠-١٤٢
ســورة غافــر		
. ﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء﴾ .	١٦	٢٣٧-٢٣٨
. ﴿ . لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إلـه موسى . ﴾ .	٣٦-٣٧	٣٧٧-٣٧٩
. ﴿ . إذ الأغلال في أعناقهم . ﴾ .	٧١	٢٣٤
ســورة فصلت		
. ﴿ . فقال لها وللأرض . ﴾ .	١١	٣٣٣
ســورة الـزخرف		
. ﴿ . وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله .﴾.	٨٤	٩٨
ســورة الأحقاف		
. ﴿ . إن الذين قـالوا ربنا الله ثم استـقـامـوا فـلا خوف عليهم . ﴾ .	١٣	٦٧-١٤٢
. ﴿ . أولم يروا أن الله الذي خلق الســمـــاوات والأرض ، ولم يعي بخلقـهن بقــادر على أن يحـي الموتى . ﴾ .	٣٣	١٥٥
ســورة الـذاريات		
. ﴿ . يوم هم بارزون على النار يفتنون . ﴾ .	١٣	٢٣٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
ســـورة الـنجم		
. ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ .	٢- ٣	٧٥
ســـورة الـقمر		
. ﴿ . خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث . ﴾ .	٧	١٩١
. ﴿ . وفجرنا الأرض عيونا . ﴾ .	١٢	٢٠١
ســـورة الـواقعة		
. ﴿ . فـأمـا إن كـان من المقـربين * فـروح وريحـان وجنة نعيم . ﴾ .	٨٨-٨٩	٤٩٢
ســـورة الـصف		
. ﴿ . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ﴾ .	١١-١٢	٤٦٦
ســـورة الـجمعة		
. ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ .	٨	٦٧-١٤٠-١٤٢-١٤٤
ســـورة الـطلاق		
. ﴿ . الله الذي خلق سبع سمـاوات ومن الأرض مثلهن . ﴾ .	١٢	٣٣٠
ســـورة الـجن		
. ﴿ . وأن المساجد لله . ﴾ .	١٨	٤١٤
ســـورة الـمرسلات		
. ﴿ . هذا يوم لا ينطقون . ﴾ .	٣٥	٢٣٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سـورة عبس		
. ﴿ . ومـا يدريك لعله يزكى * أو يذكـر فـتنفـعه الذكرى . ﴾ .	٣-٤	٣٧٨-٣٨٠
سـورة الانفطار		
. ﴿ . خلقك فسواك . ﴾ .	٧	٤٤٠
سـورة الطارق		
. ﴿ . إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر .﴾ .	٨-٩	٧٤
سـورة الشمس		
. ﴿ . ناقة الله وسقياها . ﴾ .	١٣	٥٥
سـورة الضحى		
. ﴿ . ولسوف يعطيك ربك فترضى . ﴾ .	٥	٤٩
سـورة البينة		
. ﴿ . لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب . ﴾ .	١	٩٩
سـورة الزلزلة		
. ﴿ . إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها . ﴾ .	١-٢	٣١٠

(٢) فهـــرس القراءات القرآنية :

الآيـــــــة	اسم القارئ	رقمها	رقم الصفحة
ســورة البقرة			
. ﴿ . سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم . ﴾ .	ابن محيصن	٦	٧١-٣١٩
. ﴿ . فلا خوفُ عليهم ولا هم يحزنون . ﴾ .	ابن محيصن	٣٨	٧٠
. ﴿ . إن الله يأمرْكم . ﴾ .	السوسي	٦٧	١٢٢
ســورة النساء			
. ﴿ . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ . ﴾ .	حمزة	١	٦٩-٣٣٦-٣٤٠
ســورة الأنعام			
. ﴿ . أتحاجونِي . ﴾ .	نافع	٨٠	١١٨
. ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ .	ابن عامر	١٢٧	٢٤٥-٢٤٧-٢٤٨ ٢٥٤-٢٥٦-٢٥٧
. ﴿ . تمامًا على الذي أحسنُ . ﴾ .	يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق	١٥٤	١٣٦
ســورة التوبة			
. ﴿ . ويوم حنينَ إذ أعجبتكم كثرتكم . ﴾ .	قراءة بعضهم	٢٥	٣٦٩
. ﴿ . وقالت اليهود عزيرٌ بن الله . ﴾ .	أبو عمرو وابن كثير ، ونافع ، وابن عمر ، وحمزة	٣٠	٧٢-٣٥٧

الآيـــــة	اسم القارئ	رقمها	رقم الصفحة
ســورة يونس			
﴿ ولا تتبعانْ سبيل الذين لا يعلمون ﴾	ابن ذكوان	٨٩	٧٠
ســورة هـود			
﴿ ومن خزي يومَئذ ﴾	نافع	٦٦	٢٣٤
﴿ ومن وراء إسحاق يعقوبَ ﴾	حفص وابن عامر وحمزة والمطوعي	٧١	٣٢٨
ســورة إبراهيم			
﴿ فلا تحسبن اللّه مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾	قراءة بعض السلف	٤٧	٢٤٧-٢٥٢-٢٥٥
ســورة الحجر			
﴿ فبم تبشرونِ ﴾	نافع	٥٤	١١٨
ســورة الإسراء			
﴿ لا يلبثوا خلافك إلا قليلا ﴾	أبي بن كعب	٧٦	٨٢
ســورة الفرقان			
﴿ ألا أنهم ليأكلون الطعام ﴾	سعيد بن جبير	٢٠	٧٤
﴿ فقلنا اذهب إلى القوم الذين كذبوا فدمِّرانْهم تدميرا ﴾	علي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب	٣٦	٧٠
ســورة النمل			
﴿ من فزع يومَئذ ﴾	نافع	٨٩	٢٣٥

الآيـــة	اسم القارئ	رقمها	رقم الصفحة
ســورة طـه			
﴿ إن هذان لساحران ﴾	نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب	٦٣	٩٠
ســورة سـبأ			
﴿ تأكل مِنْسَأُته ﴾	ابن ذكوان	١٤	٩٦
﴿ وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين ﴾	أبي بن كعب	٢٤	٤٣٦
ســورة الـزمـر			
﴿ تأمرونِي ﴾	نافع	٦٤	١١٩
﴿ والسماوات مطوياتٍ بيمينه ﴾	الحسن البصري وعيسى بن عمر	٦٧	٥٤
ســورة الـزخرف			
﴿ وإن كل ذلك لَمَا متاع الحياة الدنيا ﴾	أبو رجاء	٣٥	٧١
ســورة الـذاريات			
﴿ والسماء ذات الحبِك ﴾	الحسن البصري	٧	٧٥
ســورة الـواقعة			
﴿ وحورًا عينًا ﴾	أبي بن كعب	٢٢	٣٢٩
ســورة الـمنافقون			
﴿ سواء عليهم استغفرت لهم ﴾	ابن جعفر	٦	٣٢٠

الآيـــــــــة	اسم القارئ	رقمها	رقم الصفحة
سـورة المعارج			
. ﴿ . من عذاب يومَئذ . ﴾ .	نافع	١١	٢٣٥
سـورة قريش			
. ﴿ . إئلافهم رحلة الشتاء والصيف . ﴾ .	الأعشى	٢	٧٢
سـورة الإخلاص			
. ﴿ . قل هو الله أحدُ * الله الصمد . ﴾ .	عبد الوارث	١-٢	٣٥٩

(٣) فهـــرس الأحاديث النبوية الشريفة :

رقم الصفحة	الحديث
٣١٩	« آتاني آتٍ من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة »
٢٧٦ - ٢٧٩	« أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدَّلاً »
٢٦٨	« أعور عينه اليمنى »
١٤٦	« أغد عالمًا أو متعلما ولا تكن إمَّعة »
٣١٩	« أما علمت ... »
٢١٧	« أمتى لا تجتمع على ضلالة »
٣١٩	« أن رجلاً قال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه؟»
١٤-٣٤٧-٣٥١	« اشتدي أزمة تنفرجي »
٨٢	« إنْ كان رسول الله – صلي الله عليه وسلم – يحب التيمن في طهـوره إذا تطهـر ، وفي ترجله إذا ترجل ، وفي انتعاله إذا انتعل »
١٢٠	« إنَّك تبعثنا فننزل بقومٍ لا يقرونا »
٧٧-١٢٦-١٢٩	« إن يكنه فلن تُسلَّط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »
١٢٩	« إياك أن تكوينها يا حميراء »
٣١١	« بئس خطيب القوم أنت هلا قلت: ومن عصى الله ورسوله»
١٢٠	« بلغنا أنكِ تصليهما »
٣٤٧-٣٥١-٣٥٣	« ثوبي حَجَرُ »
١٦٧-١٧٠	« سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»
١٠٠-٢٦٨	« شثْنُ أصابِعِه »

الحديث	رقم الصفحة
« صفرُ وشاحِها »	٢٦٧-٢٦٨
« الظلم ظلمات يوم القيامة »	٢٤
« فجلس رسـول اللّه – صلي اللّه عليـه وسلم – ولم يـجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل »	٢١٤
« فلا يجدون أعلم من عالم المدينة »	٢٢٩
« فلم أزل أحبُّ الدُّبَّاء من يومَئذٍ »	٢١٤
« فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »	٢١٤
« كل شيء بقضاء وقدر حتى العَجْز والكَيْس »	٣١٣-٣١٥
« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »	١٢٠
« لرزقتم كما ترزق الطير : تغدو خماصًا وتروح بطانًا »	١٤٥-١٤٦
« لِمَ تأذني له ؟ »	١٢٠
« اللهم صل على محمد وآله »	٢٤٣
« لَيْمُنُكَ لَئِن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْتَ »	٤٧٨
« ما أنتم في سـواكم من الأمم إلا كالشـعرة البـيضـاء في جلد الثور الأسود »	١٧٠
« مات حتف أنفه »	٢٤
« ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»	٨١
« مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: مَنْ يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط...»	٢١٤
« من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسـابًا غُفِـرَ له ما تقدم من ذنبه »	٧٩-١٠٢

الحديث	رقم الصفحة
« نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا، منذ أتيناه »	٢٨٩
« نعم المنيحة اللقحة الصفيّ مِنْحَة »	٢٨٨
« هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام »	٢١٤
« هل أنتم تاركو – لي – صاحبي »	٢٥٢-٢٥٥-٢٥٧
« وأصبحوا يعلّمونا كتاب الله »	١٢١
« وأيْمُ الذي نفس محمد بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون »	٨٢
« وإن زنى وإن سرق »	١٠-٥٦-٣١٧-٣١٩-٣٢١
« ولنعم المجيء جاء »	٢٨٩
« يا أبا ذر عيرته بأمه »	٣١٩
« يا رسول الله : إن الله أمرنا أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله حتى تمنَّوا أنه لم يسأله ، ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد »	٢٤٢
« يا رسول الله ، كيف يسمعوا، وأنَّى يجيبوا ، وقد جيفوا »	١٢٠-١٢٥
« يتعاقبون فيكم ملائكة ... »	٧٩
« يوشك الرجل متكئًا على أريكته يحدِّث بحديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله » .	٨٢

(٤) فهـــرس أقوال العرب وأمثالهم :

القول أو المثل	رقم الصفحة
« أبوك بالجارية الذي يكفل »	١٣٦
« أبوك بالجارية ما يكفل »	١٣٦
« أتاني سَـوَاؤُك »	١٧٠
« أتاني سواك »	١٧٤
« أتاني غيرك »	١٧٤
« أرض زَتِنَـة »	٨٥-١١٦
« أَطْرِق كَـرَا »	٣٥١
« اتَّقَى اللّه امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه »	٤٦٦
« افْتَـدِ مخنوق »	٣٥١
« إن الشاة لتجتر فتسمعُ صوتَ – واللّه – ربِّها »	٢٥٢-٢٥٥
« تركْتُهُ بملاحس البقر أولادَها »	٢٥٨-٢٦٠
« تركُ يوماً نفسِك وهواها سعى لها في رداها »	٢٥٢-٢٥٥
« جاء الأمير بغتة وفجاءَةً »	٥٨
« جاء فلان ركضاً »	٥٨-٣٩٥
« حُكْمُكَ مُسَمَّطاً »	٩٣-١٠٩-١٥٦
« خير عافاك اللّه »	٤٣٢
« رجلٌ من آلك وليس منك »	٢٤٣
« شتى تؤوب الحلَبة »	٨٥-١٠٨-١٩٠-١٩١-١٩٣

القول أو المثل	رقم الصفحة
« شهيد الدار وقتيل كربلاء »	٢٢٧-٢٢٩
« الصيف ضيعت اللبن »	٢٧٤
« عليه رجلاً ليسني »	١٣٠
« عليّ عبدالله زيدًا »	١٥-٦٥-٣٦١-٣٦٢-٣٦٤
« في بيته يؤتى الحكم »	١٩٣
« في أكفانه لُفَّ الميت »	١٩٣
« كان ذلك إذٍ »	٢٣٣-٢٣٥
« كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكْرَهُنَّ »	١٧٢
« لله دَرُّ بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في الزيات هطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها »	٢٧٦
« اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم »	١٣٣
« لو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضَعَها »	٩٢
« ليس الطيب إلاالمسك »	٤٠٧
« ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها»	٨٥
« ما أنا بالذي قائل لك شيئًا »	٩٨
« ما فيها غيرُهُ وفرسـه »	٣٣٦
« ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة »	٢٣٦-٣٤٤-٤٣٢
« ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك »	٢٣٦

رقم الصفحة	القول أو المثل
١٣٧	« مررت بالذي خيرٍ منك »
٢٣٥	« المضي يومَئذٍ بما فيه »
١٠٩	« نعم السيرُ على بئسِ العير »
٢٨٩	« نعم القتيل قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتَغْلِبَ »
٢٥٥	« هذا غلامُ – واللّهِ – زيدٍ »
١٠٨-٢٦٣-٢٦٥-٢٦٦	« هو ظانٌّ زيدٍ أمسِ فاضلاً »
١٠٩-٢٨٠	« واللّه ما هي بنعم الولد : نصرُها بكاءٌ ، وبرُّها سرقة »
١٠١	« ولدت فاطمةُ بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بني عبْس لم يوجد -كان- مثلُهم »
١٣٦	« وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحًا »

(٥) فهـــرس الأشــــعار والأرجاز :

مطلع البيت	القـــــــافية	رقم الصفحة
	الهمزة المضمومة	
وبلدٍ	أعماؤُهُ	٤١٦
	الهمزة المكسورة	
غافلاً	إباءِ	١٧٩
مِن لدُ	إتْلائها	٢١١
نعم الفتاةُ	بإيماءِ	٢٩٠
	الباء المضمومة	
بني الأرض	كتابُها	٩٢
لكنه شاقَهُ	رجبُ	٢٩٩-٣٠١
عَمْرُك	صاحبُه	١١٠-٢٨١-٢٨٣
ما زلتُ	عَجَبُ	٢١٥
طربت	يلعبُ	٣٢٠
وما زرتُ	طالبُهْ	٩-١٦٢-١٦٥-١٦٦
بِبُهْمَةٍ	قلبُ	١١١
ولا مخالط	جانبُه	١١٠-٢٨١-٢٨٣
فَـآخِ لحالِ	أجنَبُ	١٧١
مُنَجَّذٍ	ينبُو	١١١
وكلُّ مَنْ ظن	مكذوبُ	١٦٧-١٧١
أهابُكِ	حبيبُها	٩٦
لَئِن كان	لحبيبُ	١٧٨

مطلع البيت	القــــــافية	رقم الصفحة
فبيناهُ	نجيبُ	٣٧١
ومصعبُ حين	أطيبُها	٣٧٠
أَتَهْجُرُ ليلى	تطيبُ	١٩٧-١٩٨
	الباء المفتوحة	
لن يراني	الغرابا	١٨٨
وَقطّع وصلها	كلاَبا	١٨٨
على حينِ عاتبْتُ	الصبّا	١٦-٤٥٨
فَصدَّت وقالت	مُتَغَضّبا	٨٥-٢٧٦
أكنيه حين	اللقبا	٥٧
رددتُ	تحلّبا	١٩٧
وواردةٍ	أصْهبا	١٩٦
ليت هذا	عريبا	١٢٧
ليس إيَّايَ	رقيبا	١٢٧
	الباء المكسورة	
ولا عيب	الكتائبِ	١٢٤
سراة	العرَابِ	٨٧-١٠١
سراة	الصلّابِ	٨٨
ما إن رأينا	صَبٍّ	٢٥٣
فاليومَ قرَّبْتَ	عَجَبِ	٩١-٣٣٤-٣٣٧
تُخَيَّرنَ	التجاربِ	٢١٤

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
وكن لي شفيعًا	قاربِ	٢٣٧-٢٣٩
فإن تنأ عنها	بالمجربِ	١٥٥
فاليوم أشربْ	مستحقبٍ	١٢٣
يحايي به الجَلْد	راكبِ	١٠-٢٥٨-٢٦٠
نجوتَ	طالبِ	٢٥٤
على حينَ ألْهى	الثعالبِ	٩٩
يَا صاحِ	المشيبِ	٢٧٨
سُدْتَ عثمانُ	المشيبِ	٣٠٩
	التاء المكسورة	
فتستريحَ	زفْراتِها	٣٧٨-٣٧٩
عَلَّ صروفَ الدهر	دُولاتِها	٣٧٨-٣٧٩
يُدلْنَنَا	لَمَّاتِها	٣٧٨-٣٧٩
أيّ فَتَى هَيْجاءَ	استقلتِ	٣٤٥
	الجيم المفتوحة	
نجوتَ	أعوجا	٢٤١-٢٤٣
	الجيم المكسورة	
يحدو ثمانيَ	الأرتاجِ	٣٧٤
أوْمَتْ	لم أحْجُجِ	٢٠٥
يَفْرُكُ	الكُنَافجِ	٢٥٤
فقلت لَـهُ	عرْفَجِ	٣٥٢

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
بالقاع	المَحَالِجِ	٣٥٤
كأنّ أصواتَ	الفراريجِ	٢٤٧
	الحاء المضمومة	
دعاني أبو سعد	النصائحُ	١٣٧
إن قومًا	السَّفاحُ	٥٥
لجديرون	السلاحُ	٥٥
لأجرر لحي	نازحُ	١٣٧
نَهَيْتُكَ	صحيحُ	٢٣٣-٢٣٥
	الحاء المكسورة	
إنِّي زعيم	الرَّزَاحِ	٢١٥
ونجوتِ	الرواحِ	٢١٥
	الدال المضمومة	
أرضٌ	يُوجَدُ	١٧٣
تُحْمَدُ	رَشَدُهْ	٨٨
من يأتمر	قَصَدُهْ	٨٨
إذا المرءُ	شديدُ	١٧٨
أتاني أنهم	فديدُ	١١
	الدال المفتوحة	
تَزَوَّدْ	زادا	٢٨٦-٢٨٩
فزججته	مَزَادَهْ	٢٤٥-٢٤٨

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
يا أَسْمُ	أبدًا	١٧٢
مرأى سواك	بدا	١٧٢
ونحو داجي	المبردا	٢٧٠
إذا القعود	مطَّردًا	٢٩٩
ألا أيُّهَذَا	مَوْعِدًا	٣٤٩
رجالي حتى	والحَمْدَا	٣١٣-٣١٥
	الدال المكسورة	
لو اعْتصمْتَ	أوْغادِ	٣٢٤-٣٢٥
تسلَّيتُ طُرّاً	عندي	١٧٩
وقائلةٍ ما بالُ	هند	٣٧٠
لو كان لي وزُهَيْرٍ	مَوْرُودِ	٣٣٨
إن عداتَك	بموعودِ	٢٦١
لعل اللّه	أسيدِ	٩٠
	الدال الساكنة	
سُخْنَةُ المسِ	الصَّرَدْ	٢٣١
طَفْلَةٌ باردةٌ	يتَّقدْ	٢٣٠
	الراء المضمومة	
لو أنهم صبروا	صبروا	١٣٧
ولكنَّ أجْرًا	الأجرُ	١٥٤
قد بلَغَتْ	هَجَرُ	١٩٩

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
لعمْرُكَ ما مَعْنٌ	ولا مُتَيَسِّرُ	١٥٢-١٥٣
فأصبحوا	بشرُ	٤١
كأنَّهما مِلآنِ	عُصْرُ	٢١٣
فثبت اللّه	نُصِرُوا	١٣٧
أأتركُ ليلى	لصبورُ	١٧١
طلب الأزارقُ	غُدُورُ	٣٧٠
فليس بآتيك	مأمورُها	١٥٠
لَئِن كان	يَتَغَيَّرُ	١٢٧
	الراء المفتوحة	
لمّا رأتْ	زارَها	٢٤٦
وما تك يا ابن عبداللّه	افتقارا	٣٨٢-٨٣
وبعضهم	الإنْكارا	٣٦٦
أكلُّ امريءٍ	نارا	١٥١
أنفسًا تطيب	جهارا	١٩٧
بلِّغتُ صنعَ	مُبْتَدِرًا	٤٧٢
إياكما	شرا	٥٧
كأنَّك لم تُنْبَأْ	بيطرًا	٢٦١
فيا الغلامان	فَرّا	٥٧
وليس بمعروفٍ	تُعَقَّرا	١٤٨-١٤٩

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
	الراء المكسورة	
أؤملُ أن أعيش	جبارِ	٣٧١
حذرُ أموراً	الأقدارِ	١١
رهط ابن كوزٍ	بن حذارِ	٥٥
يا ليتما أمنا	نارِ	٤٣٧-٤٣٦
أو التالي دبارَ	شيارِ	٣٧١
خليلي ما أحرى	الصبْرِ	٢٧٦-٨٥
لقد كذبْتَك	صبرٍ	٤٣٨
وإذا تُباع	المشترِي	١٧١
من الحُور	تَفْتُرِ	٢٣٠-٩٢
آبكَ أيَّـهْ	مُصَدَّرِ	٣٣٧-٣٣٤
ولَسْتُ إذا ذَرْعًا	يَسْرِ	١٩٤-١٩٧
رأيْنَ الغواني	النواضرِ	٩٣
لعمرُك ما أدري	منْقَرِ	٣٢٠-٣١٨
أولاك بنو خير	ومُنْكَرِ	٢٩٩
لمن الديارُ	دَهْـرِ	٢١٣
أَقْوينَ	شَهْرِ	٢١٦-٢١٠
قالت	للجَوْرِ	٨٧
تُسَائِلُ عن قَرْمٍ	جَسُورِ	٢٣٠-٩٢
مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ	حَشْوَرِ	٣٣٧-٣٣٤

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
من هَـدَّةٍ	جَيْرِ	٨٧
جَارِيَ	عَذِيرِي	٣٤٩-٣٥٢
تنتهض الرّعْدَةُ	العصيرِ	٢١٥
إذا أوقدوا	وسعيرِها	٣٣٨
	الـراء الساكنة	
أيومَ لم يُقْدَرَ	قُـدِرْ	٩٤
مِسحٌ الفضاء	الحُضُرْ	١٠٧-٢٣٠
فأصبحت فيهم	مُضَـرْ	٣٢٠
في أيِّ يَوْمَيَّ	أفرّ	٩٤
وغَيْثٍ تبطَّنْتُ	مُنْهَمِرْ	١٠٧-٢٣٠
	الـسين المضمومة	
وبلدٍ	أنيسُ	٤١٤-٤١٦
	الـسين المفتوحة	
سريعًا يَهونُ	اليَـأْسَا	١٩١
وبُدِّلْتُ قرحًا	أَبْؤُسَـا	٨٨
	الـسين المكسورة	
اضْربَ عنك	الفَرَسِ	٩٤
عَددْتُ قومي	لَيْسِـي	١٣٠
	الـشين المكسورة	
عاذِلَ قد أُوْلِعْتُ	بالتَّرقيشِ	٣٥٢

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
	الضاد المفتوحة	
أفي كل عامٍ	رُضا	٨٩
	الضاد المكسورة	
وممن ولدوا	العَرْضِ	٣٧٠
	العين المضمومة	
أرمي عليها	وإصْبَعُ	٢٩٨
بكل داهيةٍ	فَزِعُ	٦٨-١٤٢
نُبِّئْتُ	يُسْمِعُ	٣٨٣
كلا ولكنّ	الطمعُ	٦٨-١٤٢
عباسُ عباسٌ	ربيعُ	٣٧٤
	العين المفتوحة	
يا ليتني	أكتعا	٢٩٩-٣٠٠
فما تحيَ لا أخشَ	مُفْزِعَا	٨٣-٣٨٢
وي لِمَ جارٍ	فَانْقَطَعَا	٢٧٨
قد صرّتِ	أجْمَعَا	٢٩٥-٢٩٩
فما تَحْيَ	أجْمَعَا	٣٨٢
وأنك مهما	أجْمَعَا	٣٨٣
قد جَرَّبوه	الفَنْعَا	٢٥٨-٢٦٠
	العين المكسورة	
بَلْ ضَارِبِينَ	لُذَّاعِ	٣٢٦

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
وما انْتَمَيْتَ	أوزاعِ	٣٢٦
صوت الحمار	المتقصعِ	١٠٣
وقفنا فقلنا	البَلاَقِعِ	٣٧٥
	الفاء المضمومة	
يسقي امتياحًا	الرصفُ	١٠٠-٢٥٣
نعلق	نَفَانِفُ	٣٣٧-٣٤٤
	الفاء المفتوحة	
فإنِّي قد رأيتُ	أخافَهْ	٨٩
قادمةً	محرَّفا	٩٥
كأنّ أذنيه	تشوَّفا	٩٥
	القاف المضمومة	
والتّغلبيّون	مِنْطِيقُ	٢٨٩
	القاف المفتوحة	
عهدت خليلي	حقّاً	١٢٧
مَنْ يلقَ	خُلُقًا	١٩٢
	القاف المكسورة	
عاتبتني	التلاقِي	٢٧٨
هَلاَّ سَأَلْتَ	المُحْرِقِ	٣٣٧
	الكاف المفتوحة	
وما قصدتْ	لسوائكا	١٦٨

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
بِكَ رَبٌّ	والاكَا	٢٢٠-٢٢٢
أنا الفارس	آلكا	٢٤٠-٢٤٣
	الكاف المكسورة	
وَجْهك بالعنبر	الذَّكِي	١١٧-١٢١-١٢٣
أَبِيتُ أَسْرِي	تَدْلُكي	١١٧-١٢١-١٢٣
	اللام المضمومة	
رَدَدْنا لشعثاء	رسائلُه	٢٣٥
وبالنظرة العَجْلَى	وأوائلُه	٣٠٩
حتى إذا رجبٌ	مُقْبِلُ	٣٠٨
ونارُنا لم يرَ	مثلُها	٥١-٢٠٢
السالك الثغرة	الفُضُلُ	٤٢٨
يَغْدُو عليك	يَفْعلُوا	١٤٦
إنْ يَبْخَلوا	لا يحفلُوا	١٤٦
قد علمتْ	كُلُّها	٥١-٢٠٢
من الجُرْد	تصهلُ	٢٤٣
ليت الشبابَ	الأولُ	٩٤
هي الشِّفَاءُ	مَبْذُولُ	٤٠٧
مشغوفةٌ بك	سبيلُ	١٨٦
أنت تكون	نبيلُ	١٠١
ولولا انقطاع	بديلُ	٣٧٣

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
كما خُطَّ	يزيلُ	٢٤٦-٢٥٣
وكَرّارٍ خلفِ	حليلُها	٢٤٦
	اللام المفتوحة	
الواهب المِائَةَ	أطفالَها	٣٤٥
كذبتك عينك	خيالا	٣١٧
أفرح أن أُرْزَأَ	نبلا	٣١٧
أنجب أيام	نجلا	٢٥٣
وما تحي لا أرهبْ	نَحْلا	١٤-٦٤-٨٣-٣٨٠-٣٨٢-٤٦٨
لهم سلَفٌ	عُزْلا	٢٣٠
ضيّعت حَزْمِي	اشتعلا	١٩٧
يومًا تراها	نغلا	٣٣٠-٣٣١
وكافيةٍ مشروحة	تسهلا	٨
إنَّ الأُولى	مَخْنُولا	٣٥٢
أقيم بدار الحزم	أتحولا	٨٤-٢٧٦
أتعرفُ أم لا رَسْمَ	أوَّلا	٢١٣
عَدَانِي أنْ أَزُورَكَ	قليلاً	٣٠٤
	اللام المكسورة	
واللّه يُسعدُ	آلـهِ	٢٤٤

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
فإن تك	حبالِ	١٠-٨٦-١٧٥-١٧٨-٣٩٥
ذِي دعي	بالإجزالِ	٣٥٢
ما لشهيدٍ	قاتلِ	٣٧٦
بتا فعلتَ	ينجلي	٢٨٤
فقلت له	بِكَلْكَلِ	٣٠٩
كدت أَقْضِي	جَلَلِهْ	٣٣٨
رَسْمِ دارٍ	طَلَلِهْ	٣٣٨
فَإِنْ يَكُ	باهلِ	١٢١
ذا ارْعواءً	سبيلِ	٣٥٢
فَرِشْنِي بخيرٍ	بِعَسِيلِ	٢٥٥
فمثْلِك حبْلى	مُغْيَلِ	٤١٣-٤١٥
	اللام الساكنة	
لجارِيَ من كانهُ	أَجَلْ	١٣٠
رُبَّ ابنِ عمٍ	الكَسِلْ	٢٤٦
لو يَشَـأْ	خُصَلْ	٩٥
	الميم المضمومة	
أُغْلِي السِّبَاءَ	خِتَامُها	٣٠٥-٣٠٨
إذا هَمَلَتْ	غَرَامُ	٣٤٧-٣٥١-٣٥٥
وما كُنَّا عشيةَ	أَزَامُ	٢٣١
بل بلدٍ	قَتَمُهْ	٤١٥

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
وليس بـمُدْنٍ	مُحْجِمُ	١٥٠
فَيَأبى فما يَزْدَادُ	أَقْدمُ	٣٩٤-٤١٢
حتَّى تَهَجَّر	المظْلُومُ	٣٩٣-٤٢٧-٤٢٩
تولَّى قتالَ	حَميمُ	٩٢
والشمس حَيْرى	تدويمُ	٣٧٥
	الميم المفتوحة	
والأرض أورثتْ	آداما	١٢١
كم ليثٍ	إقداما	١٣٠-١٣٣
أَلفتُ الهوى	مداما	٢١٥
مِنَ الآنِ	مداما	٢١٥
رأى بَرْقًا	أغاما	١١٠-٢٢٠-٢٢٢
ألا أضحت	أُمَاما	٨٧
ما يغرُسُوها	أياماً	١٢١
وقال نبي المسلمين	المقدَّما	٨٤-٢٧٢-٢٧٦
ألستُ بِنِعْمَ الجار	مُصْرِما	٢٨٢
من سبأً	العرما	٣٧٣
لولاكُما	نَفْساكُمَا	٢٠٥
أقامتْ	مُصْطلاهُمَا	٢٦٨
من الصبحِ	مسوَّما	٢١٣

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
	الميم المكسورة	
تقول إذا اقْلَوْلَى	بدائم	١٥٤
فَنِعْمَ المرءُ	تُهَامِي	٢٨٨
باهى ابن صَقْعَبَ	واكتتم	٣٧٦
نستوقدُ النبْلَ	الكرم	٩٠
فإن لم تكُ	ضَيْغَم	١٠٠
وكل حسام	جُرْهُم	٢١٤
	الميم الساكنة	
ساعةُ قدرٍ	دامْ	٢٩٩
مَهادِي النهار	حُرُمْ	١٠٧-٢٢٤-٢٣٠
مشى بأسلابِك	الحرمْ	١٣٨
لا تتلفوا	لكمْ	٤٣٦
إنَّ الزُّبيريَّ	الجلَمْ	١٣٨
	النون المضمومة	
ولم يبقَ	دانوا	١٧٢
فلما صرَّح	عريانُ	١٧٢
فواللّه ما فارقتكُمْ	يكونُ	١٤٣
فأصبحوا والنّوى	المساكينُ	٤٠٧
	النون المفتوحة	
ولا ينطق	سوائنَا	١٦٨

مطلع البيت	القـــــافية	رقم الصفحة
أنكرتُها	جيرانا	١٥٩
يا أمَّ عَمْروٍ	كانا	١٣٧
نَوِّلي	تَلاَنا	٣٥٣
لا تَلْقَ	جَذْلاَنا	٣٢٦
سيوفٌ لا تزال	يستبينا	٨٤-٣٦٥-٣٧٠
يرى الراعون	الظَّبينا	٨٤-٣٦٥-٣٧٠
ولو كُحِلَتْ	قَذِينا	٨٤-٣٨٢
نصرتُك	حَصِينا	١٥٨
لا هُمَّ	ولا صلينا	٢٠٦
رُقَّيَّ	امطُلِينا	١١١-٢٢٢
فما تسلم	البنينا	٨٤-٣٨٢
	النون المكسورة	
يطفْنَ بحوزيٍّ	الكنائنِ	٢٤٥-٢٥٧
فإنْ لا يكُنْها	بلبانِها	١٢٧-١٣٠
لعمرُك ما أدري	بثمانِ	٣١٨-٣٢٠
أخي حَسِبتُكَ	الإِحَنِ	٤٧١
وإنَّما سَـلأَتْ	عَكْتَينِ	١٢١
ثُمَّ تقولي	قُرْطَينِ	١٢١
تَسلأُ	نَحْيَينِ	١٢١

مطلع البيت	القافية	رقم الصفحة
	النون الساكنة	
جميعهم	وهمْدانْ	١٠٨-١١١-٢٩٣
وكُل آلِ	قحْطانْ	١٠٨-١١١-٢٩٣
فداك حيٌّ	خَوْلانْ	١٠٨-١١١-٢٩٣
والأكرمون	عدنانْ	١٠٨-١١١-٢٩٣
أتطمع فينا	حَسَنْ	٥٦-٢٠٥
وصاليات ٍككما	يُؤَثْفَيْنْ	١٦٨
	الهاء المضمومة	
لَعَمْرُكَ	قُوَاهُ	١٥٤
	الهاء المفتوحة	
تُواهِقُ	يَدَاها	١٩٩
أَكُرُّ	سواها	٣٣٧
ربَّ ضيفٍ	اشْتَهى	٣٨٨-٣٨٩
	الهاء الساكنة	
ولا نقاتل	بالحجارهْ	٢٤٦
إلا عُلاَلَة	الجُزَارهْ	٢٤٦
	الواو المكسورة	
جَمَعْتَ	بمرعوِي	٥٧
وكم موطن	مُنْهَوِي	٥٦-٢٠٤-٢٠٥

مطلع البيت	القـــــــافية	رقم الصفحة
	الياء المفتوحة	
وَصلْتُ ولم أصْرِمْ	وَلائِيا	١٨٦-١٨٧
يُؤَلِّلُ عُصْلاً	نَوابِيا	١٦٠
وَحَلَّتْ سوادَ	متراخيا	٩٣-١٠٩-١٥٦-١٥٩
إذا الجودُ	باقيًا	١٥٩
تَعَزَّ فلا شيءٍ	واقيًا	١٥٨
حلُمت وما أشفَى	مواليَا	٢٧٦
عُمَيرة ودِّع	ناهيَا	٣١١
	الياء المكسورة	
فملّتُنَا	والنَّبيِّ	٣٠٩

(٦) فهـــرس المصادر والمراجع :

– ائتلاف النصرة / لعبداللطيف الزبيدي / ت . د . طارق الجنابي / ط١ ، عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٧هـ .

– ابن الطراوة النحوي / د. عيّاد الثبيتي / مطبوعات نادي الطائف الأدبي / ط١/ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م .

– أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي / د. محمد البنا / دار البيان العربي/جدة .

– اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / للدمياطي / تعليق : علي محمد الضبّاع .

– أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية / د. عبد العال سالم مكرم/ مؤسسة علي جراح الصباح / الكويت .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان / ت . د . رجب عثمان / ط١ / مكتبة الخانجي / القاهرة / ١٤١٨هـ .

– الأزهية في علم الحروف / لعلي الهروي / ت . عبدالمعين الملّوحي / ط٢/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٤٠١هـ .

– الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية / مكاتبة بين الدماميني والبلقيني / ت . د . رياض الخوّام / ط ١ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٨هـ .

– الاستشهاد النحوي بين القرآن الكريم والشعر العربي/ لعبد الحميد طلب/ رابطة الأدباء في الكويت / العدد ٦٧ أكتوبر تشرين أول ١٩٧١م .

– الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / طه محسن / مجلة المجمع العلمي العراقي / جـ١ – مج ٥ / ربيع الثاني ١٤٠٤هـ .

– أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / ت . محمد البيطار / مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

– الأشباه والنظائر في النحو / للسيوطي / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٥هـ .

- الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي/د. تمام حسان/ دار الثقافة / الدار البيضاء / ١٤١١هـ .
- أصول الفقه / لأبي زهرة / دار الفكر العربي .
- الأصول في النحو / لأبي بكر السراج / ت . د . عبد الحسين الفتلي/ ط ٣ / مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤٠٨هـ .
- أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح / للسيوطي / في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة / لأحمد محمد الإدريسي / جامعة محمد الخامس / الرباط / ١٩٧٦ - ١٩٧٧م .
- إعراب القراءات الشواذ / لأبي البقاء العكبري / ت . محمد عزّوز / ط١ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس / ت . د . زهير زاهد / ط ٣ / عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٩هـ .
- الأعلام / للزركلي / ط ٤ / دار العلم للملايين / ١٩٧٩م .
- الإغراب في جدل الإعراب في أصول النحو / لأبي البركات الأنباري / ت. سعيد الأفغاني / ط٢ / دار الفكر / بيروت / ١٣٩١هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله / للسيوطي / ت . د . محمود فجال / ط ١ / مطبعة الثغر / ١٤٠٩هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / للبطليوسي / دار الجيل / بيروت / ١٤٠٧هـ .
- أمالي ابن الشجري . ت . د . محمود الطناحي / ط ١ / مكتبة الخانجي / القاهرة / ١٤١٣هـ .
- أمالي السهيلي / ت . محمد البنا / مكتبة السهيلي .
- الأمالي النحوية / لابن الحاجب / ت . هادي حمودّي / ط ١ / عالم

الكتب/ بيروت / ١٤٠٥هـ .

- الإمتاع والمؤانسة / لأبي حيان التوحيدي . ت . أحمد الزين / دار مكتبة الحياة .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين / لأبي البركات الأنباري / ت . محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا / ١٤١٤هـ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / ت . د . إميل يعقوب / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .

- الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / ت . د . موسى العليلي / إحياء التراث الإسلامي / الجمهورية العراقية .

- الإيضاح في علل النحو / للزجاجي / ت . د. مازن المبارك / ط ٦ / دار النفائس / ١٤١٦هـ .

- الإيضاح / لأبي علي الفارسي / ت . د . كاظم بحر المرجان / ط ٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٦هـ .

- البداية والنهاية / لابن كثير / مكتبة المعارف / بيروت / ١٩٦٦م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع / ت . د . عيّاد الثبيتي/ ط ١ / دار الغرب الإسلامي / ١٤٠٧هـ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / ت . محمد أبو الفضل / المكتبة العصرية / بيروت .

- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / ت . طه عبدالحميد / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٤٠٠ هـ .

- التبصرة والتذكرة / للصيمري / ت . د . فتحي علي الدين / ط١ / دار الفكر / دمشق / ١٤٠٢هـ .

- التبيان في إعراب القرآن / لأبي البقاء العُكْبَري / ت . علي البجاوي / ط٢/ دار الجيل / بيروت / ١٤٠٧هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البقاء العُكْبَري / ت . د . عبد الرحمن العثيمين / ط١ / دار الغرب الإسلامي / بيروت / ١٤٠٦هـ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / لأبي حيان الأندلسي / ت.د. حسن هنداوي / ط١ / دار البشير / جدة / ١٤٢١هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / ت . محمد بركات / دار الكاتب العربي / ١٣٨٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح / لخالد الأزهري / ت . د . عبدالفتاح بحيري/ ط ١ / الزهراء للإعلام العربي / ١٤١٣هـ .
- تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / ت . عادل عبد الموجود وعلي معوّض وآخرين / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٣هـ .
- التكملة / لأبي علي الفارسي / ت . كاظم بحر المرجان / ط ٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤١٩هـ .
- التمهيد في أصول الفقه / محفوظ أبو الخطاب / ت . د . مفيد أبو عمشة/ ط ١ / دار المدني / جدة / ١٤٠٦هـ .
- الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبدالله القرطبي / ط ٢ / بدون .
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي

/ ت . د . فخر الدين قباوة و أ. محمد فاضل / ط ٢ / دار الآفاق الجديدة / بيروت / ١٤٠٣هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل / ت . تركي مصطفى / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩هـ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني / ت . إبراهيم شمس الدين / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٧هـ .
- الحجة في القراءات السبع / لابن خالويه / ت . أحمد المزيدي / قدّم له د . فتحي حجازي / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٢٠هـ .
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد / لأبي علي الفارسي / ت . بدر الدين قهوجي وأحمد الدقاق / راجعه ودققه عبد العزيز رباح وبشير حويجاتي / ط١/ دار المأمون للتراث / ١٤٠٤هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي / ت . د . محمد طريفي / إشراف د . إميل يعقوب / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .
- الخصائص / لابن جني / ت . محمد النجّار / المكتبة العلمية / بدون .
- دراسات في النحو والقراءات / د . أحمد مكي الأنصاري / مجلة مجمع اللغة العربية / ج ٣١ .
- دلائل الإعجاز / لعبدالقاهر الجرجاني / ت . محمود شاكر / ط٣ / مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة / ١٤١٣هـ .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / للمالقي / ت . أحمد الخرّاط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني / للألوسي / ضبط وتصحيح علي عطية / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥هـ .
- سر صناعة الإعراب / لابن جني / ت . د . حسن هنداوي / ط ١ / دار القلم / دمشق ١٤٠٥هـ .

- سنن ابن ماجه / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / مطبعة الحلبي / القاهرة / ١٣٧٢هـ .
- سنن الترمذي / ت . أحمد شاكر/ ط١/ مطبعة الحلبي/ القاهرة/١٣٥٦هـ.
- سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربية في النحو / علال الفاسي / مجلة اللسان العربي / مج ١٢ / جـ١ / مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- السيوطي النحوي / د. عدنان محمد سلمان / ط١/ دار الرسالة للطباعة/ بغداد / ١٣٩٦هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / ت . د . إميل يعقوب / ط١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩هـ .
- شرح ألفية ابن معطي / لابن القوّاس / ت . علي موسى الشوملي / ط١ / مطبعة الخريجي / ١٤٠٥هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ت . محمد محي الدين عبد الحميد / ط٢/ دار الفكر / ١٤٠٥هـ .
- شرح التسهيل / لجمال الدين ابن مالك / ت . د . عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون / ط١ / هجر / ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح / لخالد الأزهري / دار الفكر .
- شرح التصريف / للثمانيني / ت . د . إبراهيم البعيمي / ط١ / مكتبة الرشد / الرياض / ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور الإشبيلي / ت . فواز الشعار / إشراف . د . إميل يعقوب / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩هـ .
- شرح الرضي على الكافية في النحو / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥هـ .

- شرح الرضي على الكافية/ ت . يوسف حسن عمر/ الجامعة الليبية .
- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الإستراباذي / ت . محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٢هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / لجمال الدين ابن هشام / ت. محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الباز / مكة المكرمة .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لجمال الدين ابن مالك / ت . عدنان عبدالرحمن الدوزي / مطبعة العاني / بغداد / ١٣٩٧هـ .
- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين ابن مالك / ت. د. عبدالمنعم هريدي/ ط١/ دار المأمون للتراث / ١٤٠٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه / للسيرافي / ت.د. رمضان عبد التواب / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٩٠م .
- شرح اللمع / لابن برهان الأسدي / ت. د. فائز فارس / ط١/ الكويت / ١٤٠٤هـ .
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / لصدر الأفاضل الخوارزمي / ت . د . عبدالرحمن العثيمين / ط١ / دار الغرب الإسلامي / بيروت / ١٩٩٠م .
- شرح المقدمة الجزولية / لأبي علي الشلوبين / ت . د . تركي العتيبي / ط٢/ مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤١٤هـ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبدالله السلسيلي / ت . د . عبدالله البركاتي / ط١ / الفيصلية / مكة المكرمة / ١٤٠٦هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لجمال الدين ابن مالك / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب العلمية / بيروت .
- صحيح البخاري / المطبعة الأميرية / القاهرة / ١٣١٤هـ .
- صحيح البخاري / ت . أحمد محمد شاكر / ط إحياء التراث العربي / بيروت .
- صحيح مسلم / دار الطباعة العامرة / القاهرة / ١٣٣٢هـ .
- صحيح مسلم / مطبعة عيسى الحلبي / ط١ / ١٩٥٥م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / للألوسي / ت . محمد بهجة الأثري / ط١ / دار الآفاق العربية / القاهرة / ١٤١٨هـ .
- ضرائر الشعر / لابن عصفور الإشبيلي / ت . السيد إبراهيم محمد / ط٢/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- طبقات الشافعية الكبرى / للسبكي / ط٢/ دار المعارف / بيروت .
- طبقات فحول الشعراء / لمحمد بن سلاّم الجمحي / ت . محمود محمد شاكر / دار المدني / جدة .
- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / ط٢ / دار المعارف / القاهرة .
- الفهرست / لابن النديم / دار المعرفة / بيروت .
- في أصول النحو / لسعيد الأفغاني / المكتب الإسلامي / بيروت / ١٤٠٧هـ .
- في نحو اللغة وتراكيبها / د. خليل عمايرة / ط١ / عالم المعرفة / جدة / ١٤٠٤هـ .
- القياس في اللغة العربية / لمحمد الخضر حسين / المطبعة السلفية / القاهرة / ١٣٥٣هـ .
- الكامل / لأبي العباس المبرد / ت . د . محمد أحمد الدالي / ط ٣ / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / ١٤١٨هـ .

- الكتاب / لأبي بشر عمرو الشهير بسيبويه / ت . عبدالسلام هارون / ط١/ دار الجيل / بيروت / ١٤١١هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / للزمخشري / ت . محمد عبد السلام شاهين / ط ١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٥هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ / ت . د . محي الدين رمضان / مؤسسة الرسالة / ط ٢ / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العُكْبَري / ت . غازي مختار طليمات / ط ١ / دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق / ١٤١٦هـ .
- لسان العرب / لابن منظور الإفريقي المصري / ط ٣ / دار صادر / بيروت / ١٤١٤هـ .
- لحن العامة / لأبي بكر الزبيدي / ت . د . عبد العزيز مطر/ دار المعارف/ القاهرة / ١٩٨١م .
- اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان / ط ٣ / عالم الكتب / ١٤١٨هـ .
- لمع الأدلة في أصول النحو / لأبي البركات الأنباري / ت . سعيد الأفغاني/ ط٢/ دار الفكر / بيروت / ١٣٩١هـ .
- اللمع في العربية / لابن جني / ت . حامد المؤمن / ط٢ / عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٥هـ .
- متن الألفية / لابن مالك / المكتبة الشعبية / بيروت .
- مُثُل المقرب / لابن عصفور الإشبيلي / ت . عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض / ط١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .
- مجالس ثعلب / ت . عبد السلام هارون / ط ٤ / دار المعارف / ١٤٠٠هـ.
- مجلة اللغة العربية / العدد الثالث / المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب المصرية .

- مجمع الأمثال / لأبي الفضل الميداني / ت . نعيم زرزور / ط١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٨هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني/ ت . محمد عبد القادر عطا / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩هـ .
- المحرر الوجيز / لابن عطية / ت . المجلس العلمي بفاس / ١٣٩٥هـ .
- المدارس النحوية / د . شوقي ضيف / ط ٧ / دار المعارف / القاهرة .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي / ط٢/ مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده / مصر / ١٣٧٧هـ .
- المرتجل / لابن الخشاب / ت . علي حيدر / دمشق / ١٣٩٢هـ .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / ت . د . حسن هنداوي / ط١/ دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت / ١٤٠٧هـ .
- المسائل العسكرية / لأبي علي الفارسي / ت . محمد الشاطر / ط١ / مطبعة المدني / ١٤٠٣هـ .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / ت. صلاح الدين السنكاوي / مطبعة القاني / بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد / لابن عقيل / ت . د. محمد بركات / دار الفكر / دمشق / ١٤٠٠هـ .
- مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب القيسي/ ت. د. حاتم الضامن/ ط٤ / مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٤٠٨هـ .
- المصباح في النحو / لأبي الفتح المطرزي / ت. مقبول النعمة / قدّم له د. عماد الدين خليل / ط١/ دار البشائر الإسلامية / بيروت / ١٤١٤هـ .

- معاني القرآن وإعرابه / للزجاج / ت . د . عبد الجليل شلبي / ط١/ عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٨هـ .
- معاني القرآن / للفراء / ت . أحمد يوسف ومحمد النجّار / دار السرور.
- معاني القرآن / لسعيد بن مسعدة الأخفش / ت.د. عبد الأمير الورد / ط١/ عالم الكتب / بيروت / ١٤٠٥هـ .
- معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر / بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف / محمد عبدالباقي / ط١ / دار المعرفة / بيروت / ١٤٠٧هـ .
- المغني في تصريف الأفعال / د. محمد عضيمة / ط ٣ / دار الحديث .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام / ت . الفاخوري / ط٢ / دار الجيل / بيروت / ١٤١٧هـ .
- المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل / بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبدالقاهر الجرجاني / ت.د. كاظم بحر المرجان / وزارة الثقافة والإعلام / الجمهورية العراقية /١٩٨٢م.
- المقتضَب / للمبرد / ت . محمد عضيمه / عالم الكتب / بيروت .
- المقرب / لابن عصفور الإشبيلي / ت . عادل عبدالموجود وعلي معوّض / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .
- الممتع في التصريف / لابن عصفور الإشبيلي / ت.د. فخر الدين قباوة / ط١/ دار المعرفة / بيروت / ١٤٠٧هـ .
- من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس / ط ٧ / مكتبة الأنجلو المصرية / ١٩٩٤م .
- المنصف لكتاب التصريف / لابن جني / ت . محمد عبد القادر عطا /ط١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٩هـ .

- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم السهيلي / ت . عادل عبد الموجود وعلي معوَّض / ط١ / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٢هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري / ت. محمد أبو الفضل / دار الفكر العربي / القاهرة / ١٤١٨هـ .
- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين / أ. مصطفى السقا / مجلة مجمع اللغة العربية / مطبعة التحرير / ١٩٥٨م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / لمحمد الطنطاوي / تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد الكردي / صححه وراجعه إبراهيم لادقي / دار الندوة الجديدة .
- النشر في القراءات العشر / لابن الجزري/ ت . علي الضبَّاع / دار الفكر.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب / للمِقَّري التلمساني / دار صادر/ بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت . عبد السلام هارون و د . عبد العال سالم مكرم / ط٢ / مؤسسة الرسالة / الكويت / ١٤٠٧هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت . أحمد شرف الدين ط١/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤١٨هـ .

(٧) فهـــرس الموضوعات :

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــة .	أ – ز
التمهيـــد : وهو ثلاثة أقسام :	٢ – ٦٠
القسم الأول:	٢ – ١٦
نبذه عن ابن مالك .	
– اسمه ومولده .	٢
– رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء .	٢
– شيوخه .	٢
– وفاتـه .	٣
– أخلاقـه .	٣
– مكانته العلمية .	٤
– تلاميذه .	٦
– مصنفاته .	٧
– شرح الكافية الشافية .	٨
– قيمة كتاب (شرح الكافية الشافية) وأثره فيما بعده .	١٣
القسم الثاني:	١٧ – ٤٩
تقدمة عامة في الأدلة النحوية	
أولا : الأدلة الكبرى وهي :	١٧
أولاً – السماع .	١٨

الموضـــــوع	رقم الصفحة
– اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنواع استشهاداته .	٢٠
ثانيًا – القياس .	٢٧
– أنواع القياس .	٣٠
– أركان القياس .	٣٢
ثالثًا – استصحاب الحال .	٣٥
– مراحل الاستصحاب .	٣٥
– أقسام الأصل :	٣٦
أولاً – أصل الوضع .	٣٦
ثانيًا – أصل القاعدة .	٣٨
رابعًا – الإجماع .	٣٩
– مراتب الإجماع :	٤٠
أولاً – الإجماع الصريح .	٤٠
ثانيًا – الإجماع السكوتي .	٤١
ثالثًا – الإجماع المنحصر في قولين .	٤٢
ثانيـا : أدلة الجدل النحوي .	٤٥
أولاً – الاستقراء .	٤٦
ثانيًا – الأصل .	٤٦
ثالثًا – استصحاب الحال .	٤٦
رابعًا – بيان العلة .	٤٧
خامسًا – الاستحسان .	٤٧

الموضـــــوع	رقم الصفحة
سادساً – عدم الدليل على نفي الحكم .	٤٨
سابعًا – العكس .	٤٨
ثامنًا – عدم النظير .	٤٨
تاسعًا – الدليل الباقي .	٤٩
القسم الثالث:	٥٠ – ٦٠
وقفة مع ابن مالك	
وفيه مباحث :	
المبحث الأول : ملحوظات علي ابن مالك .	٥٠
أ – الملحوظات في نسبة بعض الآراء إلى العلماء .	٥٠
ب –وضع بعض الشواهد في غير موضعها الصحيح.	٥٠
المبحث الثاني : اختلاف رأي ابن مالك في بعض مسائل البحث .	٥١
المبحث الثالث : موقف ابن مالك من استدلالات العلماء .	٥٤ – ٦٠
أولاً : السماع :	٥٤ – ٥٧
١ – ذكر حجج العلماء فقط .	٥٤
٢ – ذكر حججهم وتدعيمها بحجج أخرى .	٥٦
٣ – رد رأي بعض النحاة معتمداً على سماع نحاة آخرين .	٥٦
٤ –تأويل سماعهم إن خالف القاعدة الأساسية.	٥٧

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ثانيًا : القياس :	٥٧ – ٦٠
١ – ذكر حجج العلماء فقط .	٥٧
٢ – قبول أقيستهم بشرط كثرة السماع .	٥٨
٣ – رفض أقيستهم لسببين :	٥٩
أ – قلة السماع .	٥٩
ب – أن يـؤدي القياس إلى مخالفة الإجماع .	٦٠
الدراســــة	٦١ – ٥٠٢
وتشتمل على خمسة أبواب :	
الباب الأول **السماع وابن مالك**	٦٢ – ٣٨٩
أ – التمهيد : مفهوم الاستدلال عند ابن مالك وموقفه منه .	٦٣ – ١١٣
– مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك :	٦٦ – ١٠٤
أولاً – استدلاله بالقرآن الكريم .	٦٦
ثانيًا – استدلاله بالحديث النبوي الشريف .	٧٥
ثالثًا – استدلاله بكلام العرب .	٨٣
– السماع والأدلة الأخرى :	١٠٥ – ١٠٦
أولاً – السماع وحده .	١٠٥
ثانيًا – السماع والأدلة الأخرى :	١٠٥ – ١٠٦

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
أ – السماع والقياس .	١٠٦
ب – السماع والإجماع .	١٠٦
– ظواهر في استعمال السماع عند ابن مالك :	١٠٧ – ١١٣
أولاً – ذكر السماع المعضد للقاعدة .	١٠٧
ثانيًا – تقوية السماع بالقياس .	١٠٨
ثالثًا – تقوية بعض التأويلات بإيراد النظائر .	١٠٩
رابعًا – إبطال الحجة في سماع ببطلانها في سماع مماثل.	١٠٩
خامسًا – تأكيد أصالة ما هو أصل بالسماع .	١١٠
سادسًا – ما انفرد به ابن مالك :	١١١ – ١١٣
أ – الاجتهاد في إيراد الأدلة .	١١١
ب – الاجتهاد في ترجيح الآراء	١١٢
جـ – توجيهاته المبتكرة .	١١٣
ب – مسائل السماع :	١١٤ – ٣٨٩
١ – نون زيتون أصلية وليست زائدة .	١١٦ – ١١٧
٢ – حذف النون من الأفعال الخمسة بغير ناصب ولا جازم .	١١٧ – ١٢٥
٣ – فصل أو وصل الضمير الواقع خبرًا لـ (كان) .	١٢٥ – ١٣٤
٤ – (الذي) تأتي حرفًا مصدريًا .	١٣٤ – ١٣٩
٥ – بقاء فاء الخبر بعد دخول (إنَّ) و(أنَّ) و (لكنَّ) .	١٣٩ – ١٤٥
٦ – (غدا) و (راح) بمعنى (صار) .	١٤٥ – ١٤٧

الموضــــــوع	رقم الصفحة
٧ - جواز العطف على خبر ليس المجرور من غير إعادة الجار .	١٤٨ - ١٥١
٨ - دخول الباء الزائدة على خبر (ما) التميمية .	١٥٢ - ١٥٦
٩ - إعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة .	١٥٦ - ١٦١
١٠ - حكم (أنَّ) و (أنْ) بعد دخول الجار .	١٦٢ - ١٦٧
١١ - (سوى) متصرفة ولا تكون ظرفًا .	١٦٧ - ١٧٤
١٢ - تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي .	١٧٥ - ١٨٥
١٣ - تقديم حال المنصوب .	١٨٦ - ١٨٩
١٤ - تقديم الحال على الفعل العامل فيها .	١٩٠ - ١٩٣
١٥ - تقديم التمييز على عامله المتصرف .	١٩٤ - ٢٠٣
١٦ - الضمير الواقع بعد (لولا) الامتناعية .	٢٠٣ - ٢٠٨
١٧ - (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .	٢٠٨ - ٢٢٠
١٨ - الباء أصل حروف القسم .	٢٢٠ - ٢٢٣
١٩ - تقدير معنى الحرف في الإضافة .	٢٢٤ - ٢٣٢
٢٠ - كسرة (حينئذٍ) كسرة إعراب أم بناء ؟	٢٣٢ - ٢٣٦
٢١ - الجملة المستقبلة عند إضافتها إلى اسم الزمان .	٢٣٧ - ٢٤٠
٢٢ - المضاف إلى (الآل) .	٢٤٠ - ٢٤٤
٢٣ - الفصل بين المتضايفين .	٢٤٤ - ٢٥٧
٢٤ - إعمال المصدر المحدود والمجموع .	٢٥٨ - ٢٦٢
٢٥ - إعمال اسم الفاعل الماضي المضاف المقتضي أكثر من مفعول .	٢٦٣ - ٢٦٦

الموضــــــــوع	رقم الصفحة
٢٦ – جر معمول الصفة المشبهة .	٢٦٧ – ٢٧١
٢٧ – الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور.	٢٧١ – ٢٨٠
٢٨ – نِعْم وبِئْس بين الفعلية والاسمية .	٢٨٠ – ٢٨٥
٢٩ – الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب : نِعْم و بِئْس .	٢٨٦ – ٢٩٣
٣٠ – (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي .	٢٩٣ – ٢٩٤
٣١ – توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً .	٢٩٥ – ٣٠٥
٣٢ – معنى (الواو) العاطفة .	٣٠٥ – ٣١٢
٣٣ – إفادة (حتى) العاطفة للترتيب .	٣١٣ – ٣١٦
٣٤ – حذف همزة الاستفهام .	٣١٧ – ٣٢٣
٣٥ – نقل (بل) حكم النفي وشبهه لما بعدها .	٣٢٣ – ٣٢٧
٣٦ – الفصل بين العاطف والمعطوف .	٣٢٨ – ٣٣٢
٣٧ – العطف على الضمير المخفوض .	٣٣٣ – ٣٤٦
٣٨ – حذف حرف النداء .	٣٤٧ – ٣٥٦
٣٩ – انصراف عزير .	٣٥٧ – ٣٦٠
٤٠ –جر الضمير المتصل باسم الفعل المنقول عن الظرفية أو حرف الجر.	٣٦١ – ٣٦٤
٤١ – منع صرف المنصرف .	٣٦٥ – ٣٧٧
٤٢ – نصب جواب (لعل) المقرون بالفاء .	٣٧٧ – ٣٨٠
٤٣ – (ما) و (مهما) بين الاسمية والظرفية .	٣٨٠ – ٣٨٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٤٤ – الوقف على المقصور المنون .	٣٨٥ – ٣٨٩
الباب الثاني	٣٩٠ – ٤٣٨
القياس وابن مالك	
أ – تمهيد : موقف ابن مالك من القياس .	٣٩١ – ٣٩٢
– ظواهر في استعمال القياس عند ابن مالك :	٣٩٣ – ٣٩٤
أولاً – تدعيم القياس بالقياس .	٣٩٣
ثانيًا – قبول القياس ما لم يعارض بسماع صريح .	٣٩٣
ثالثًا – إبطال القياس بالقياس .	٣٩٤
– أنواع القياس عند ابن مالك :	٣٩٥ – ٣٩٨
١ – القياس الأصلي (القياس على السماع) .	٣٩٥
٢ – القياس التنظيري .	٣٩٦
٣ – قياس الطرد .	٣٩٧
٤ – قياس المقابلة .	٣٩٧
– العلة وابن مالك .	٣٩٨
أقسام العلة :	٣٩٨ – ٤٠١
أولاً – العلة التعليمية .	٣٩٨
ثانيًا – العلة التركيبية القياسية .	٣٩٩
ثالثًا – العلة التي تأتي لتعليل أحكام أو ظواهر	٣٩٩

الموضـــــوع	رقم الصفحة
خارج القياس وتنقسم إلى قسمين :	
أ – علة مرتبطة بالتركيب .	٣٩٩
ب – علة مرتبطة بالبِنْية .	٤٠٠
ب – مسائل القياس :	٤٠١ – ٤٣٨
١ – تقديم خبر (ليس) عليها .	٤٠٢ – ٤١٢
٢ – العامل في الاسم بعد واو (رُبَّ) .	٤١٣ – ٤١٨
٣ – نصب المعطوف على (غدوة) بعد (لدن) .	٤١٩ – ٤٢٠
٤ – المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء .	٤٢١ – ٤٢٦
٥ – نصب نعت معمول اسم الفاعل .	٤٢٧ – ٤٢٩
٦ – الخافض بعد حذف حرف القسم .	٤٣٠ – ٤٣٢
٧ – (إما) حرف من حروف العطف .	٤٣٣ – ٤٣٨
الباب الثالث	٤٣٩ – ٤٦٣
الاستصحاب وابن مالك	
أ – تمهيد : موقف ابن مالك من الاستصحاب .	٤٤٠ – ٤٤٣
ب – مسائل الاستصحاب :	٤٤٤ – ٤٦٣
١ – تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتها بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين .	٤٤٥ – ٤٤٩
٢ – الضمير المتصل باسم الفاعل .	٤٤٩ – ٤٥٤
٣ – (سحر) معرب ولا يكون مبنياً .	٤٥٤ – ٤٥٩
٤ – تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعاً .	٤٥٩ – ٤٦٣

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الباب الرابع	٤٦٤ – ٤٧٣
الإجماع وابن مالك	
أ – تمهيد : موقف ابن مالك من الإجماع .	٤٦٥ – ٤٦٨
– طرق الاستدلال بالإجماع عنده .	٤٦٥ – ٤٦٨
ب – مسائل الإجماع :	٤٦٨ – ٤٧٣
١ – فصل أو وصل الضمير الواقع خبراً لـ (ظن) .	٤٦٩ – ٤٧٣
الباب الخامس	٤٧٤ – ٤٩٦
الأدلة الأخرى وابن مالك	
أ – تمهيد : موقف ابن مالك مما ذكر منها .	٤٧٥ – ٤٨٠
– أنواع الأدلة الجدلية التي استعملها ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) :	٤٧٧ – ٤٨٠
١ – الاحتجاج بوجود النظير .	٤٧٧
٢ – الاحتجاج بعدم النظير .	٤٧٧
٣ – الاستقراء التام .	٤٧٨
٤ – الاستحسان .	٤٧٩
٥ – بيان العلة .	٤٨٠
ب – مسائل الأدلة الأخرى :	٤٨٠ – ٤٩٦
١ – دخول اللام على معمول الخبر .	٤٨١ – ٤٨٢
٢ – الاحتجاج بعدم النظير .	٤٨٢ – ٤٨٦
٣ – الاحتجاج بوجود النظير .	٤٨٦ – ٤٨٩

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٤ – الجواب لـ (أما) إذا كانت أول الشرطين أولى .	٤٨٩ – ٤٩٣
٥ – الأصالة والزيادة في الحروف .	٤٩٣ – ٤٩٦
الخاتمــة .	٤٩٧ – ٥٠٢
الفهارس الفنيـة :	٥٠٣ – ٥٦٢
١ – فهرس الآيات القرآنية .	٥٠٤ – ٥١١
٢ – فهرس القراءات القرآنية .	٥١٢ – ٥١٥
٣ – فهرس الحديث والأثر .	٥١٦ – ٥١٨
٤ – فهرس أقوال العرب وأمثالهم .	٥١٩ – ٥٢١
٥ – فهرس الأشعار والأرجاز .	٥٢٢ – ٥٣٩
٦ – فهرس المصادر والمراجع .	٥٤٠ – ٥٥١
٧ – فهرس الموضوعات .	٥٥٢ – ٥٦٢